

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية: أصول الدين
قسم: الكتاب والسنة

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
- قسنطينة -

تخصص: السنة في الدراسات الحديثة والمعاصرة

الرقم الترتيبي: /
رقم التسجيل: /

كُحُونُ الْمُعَاوِرِينَ فِي أَحَاوِثِ الصَّحِيحِينَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالغَيْبَاتِ - دَرَاةٌ تُحْلِيلِيَّةٌ تُقَدِيَّةٌ -

مذكرة مقدمة لفيل درجة الماجستير في الحديث وعلومه

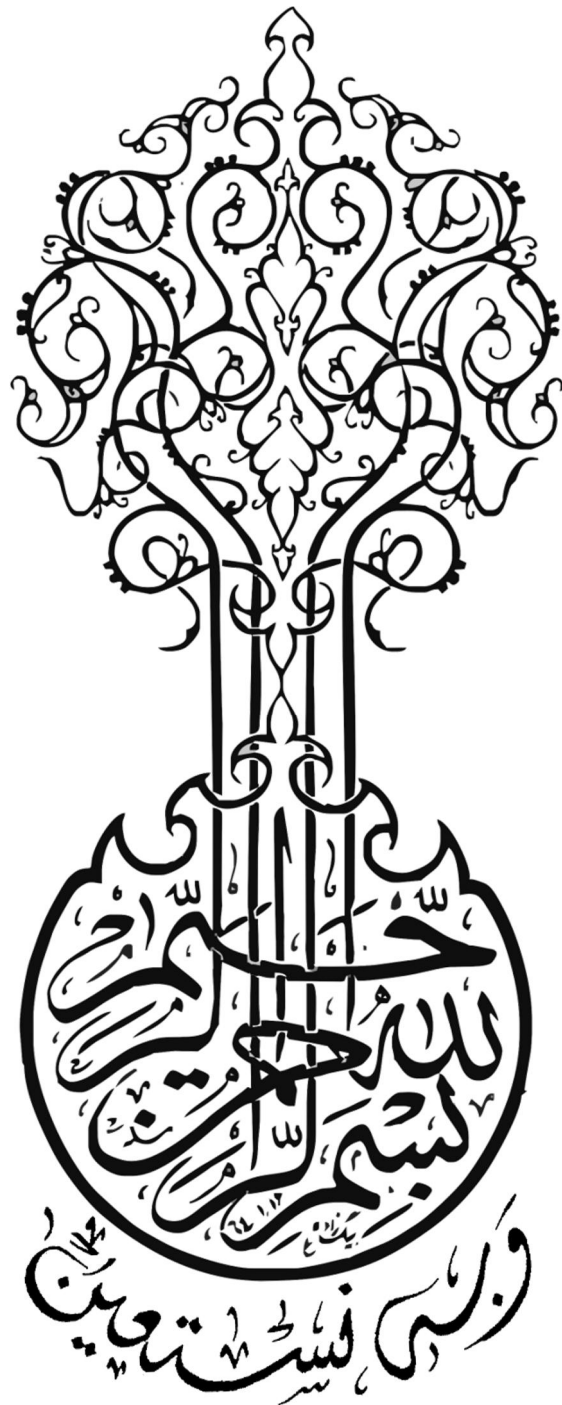
إشراف الأستاذ:
د. صالح عومار

إعداد الطالب:
إبراهيم عياشي

لجنة المناقشة:

| | | |
|-------|-------------------------|------------------|
| رئيسا | جامعة الأمير عبد القادر | أ.د. حسان موهوبي |
| مقررا | جامعة الأمير عبد القادر | د. صالح عومار |
| عضوا | جامعة الأمير عبد القادر | د. أبو بكر كافي |

نوقشت بتاريخ: 22 محرم 1435
الموافق لـ: 2013/11/24م



اَفْدَاءُ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -:

«بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ
غَرِيبًا، فَصُوبِي لِلْغُرَبَاءِ».

[رواه مسلم]

...إِلَى الْغُرَبَاءِ؛ الَّذِينَ يَصْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ، وَيُصْلِحُونَ مَا
أَفْسَدَ النَّاسُ... أَهْدِي هَذَا الْعَمَلَ الْمُتَوَاضِعَ.



شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

مَجَاوِبًا مَعَ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:-

« لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ » :

[رواه أحمد وأبو داود]

أَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ الحَزْبِيلِ -بَعْدَ شُكْرِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- إِلَى رَاعِي
هَذِهِ الرِّسَالَةِ أُسْتَاذِي: د.صَالِحِ عُوْمَارِ عَلِيٍّ قَبُولِهِ الإِشْرَافَ -أَوَّلًا-،
وَعَلَى تَوْجِيهَاتِهِ المُفِيدَةِ -ثَانِيًا-، وَعَلَى دَمَائِهِ خُلِقَهُ وَطِيبَ نَفْسِهِ وَصَبْرِهِ
عَلَى البَاحِثِ وَبَحْثِهِ.

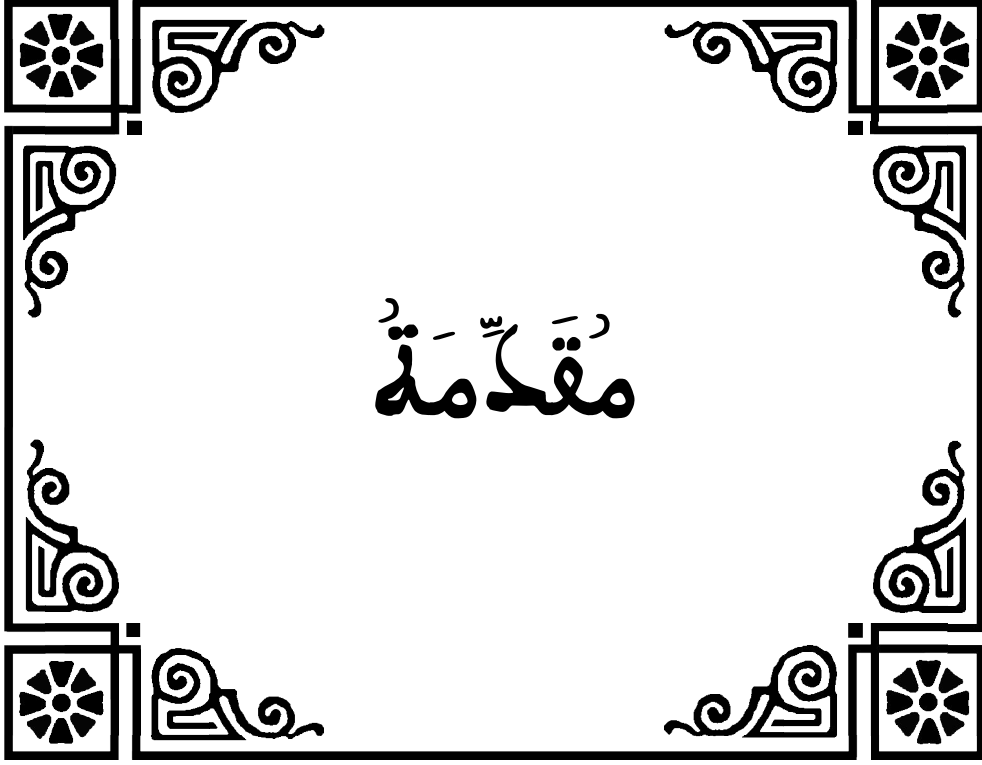
وَأَصِلُ الشُّكْرَ مُكَلَّلًا إِلَى أَسَاتِدَتِي الكِرَامِ؛ الَّذِينَ تَشَرَّفْتُ بِالتَّتَلُّمِذِ
عَلَى أَيَادِيهِمْ خِلَالَ مَرَاجِلِ الطَّلَبِ المُخْتَلِفَةِ.

كَمَا لَا يَفُوتُنِي شُكْرُ كُلِّ مَنْ كَانَتْ لَهُ يَدٌ عَوْنٍ أَوْ نُصْحٍ أَوْ إِرْشَادٍ أَوْ
تَوْجِيهِ أَوْ مُسَاهَمَةٍ فِي إِنْجَازِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَإِخْرَاجِهَا.

وَاللهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَسْأَلُ أَنْ يَجْزِيَ الجَمِيعَ خَيْرَ الجَزَاءِ،

وَأَنْ يُوفِّقَهُمْ لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ.





مَقَدِّمَةٌ

مقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيء بعده؛ نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فقد منَّ الله - سبحانه وتعالى - على خلقه ببعثة النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - على حين فترة من الرسل، ودروس من العلم، وظلمة من الجهل أطبقت على مشارق الأرض ومغاربها، فأخرجهم - سبحانه - بهذا النبي الكريم من ضيق الجاهلية وظلماتها، إلى رحاب الإسلام وإشراقته.

ثم أتم - سبحانه - نعمته بتأييد بعثة رسوله - صلى الله عليه وسلم - بالآية الباهرة والمعجزة الخالدة؛ كتابه

المبين الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: 42].

ولما كانت طبيعة القرآن الإجمال والتأصيل؛ أناط الله - سبحانه وتعالى - مهمة التبيين والتفصيل إلى رسوله -

صلى الله عليه وسلم - فقال عز من قائل كريم: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ

يَنْفَكُرُونَ﴾ [النحل: 44]، فكانت سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - البيان لمبهم القرآن، والمقيد لما أطلق فيه، والمفصل لما أجمل منه.

وهذا يبرز لنا مكانة السنة من دين الإسلام، ويظهر لنا مسيس الحاجة إليها في فهم آيات القرآن، حتى قال مكحول - رحمه الله -: "القرآن أحوج من السنة، من السنة إلى القرآن"، يقصد بقوله حاجة المتفهم لمعاني القرآن إلى السنة المطهرة.

ولما أدرك مناوئو السنة الأول من أرباب الفرق الإسلامية تلك المكانة للسنة النبوية من دين الله - عز وجل -؛ اعتنوا بقطع الطريق دونها: تارة بنفث السم الزُّعاف، وأخرى بالتلبيس والإرجاف، وما كان ذلك منهم إلا خدمة لنزعائهم وأهوائهم، وجعلاً من «الرأي» و«المذهب» و«الطريقة»، بديلاً عن السنة في تأسيس التشريعات والعقائد.

وقد منيت الأمة في عصرها الحديث بكتابات بعض المستشرقين؛ الذين اختلفت منازعهم وتباينت انتماءاتهم، واشتركوا جميعاً في تشرب أفكار أعداء السنن الأولين وتجديد آرائهم، كاسين عوارها بما يسمى بـ: «التحقيق العلمي» و«التجرد» و«الموضوعية»، قاصدين من ذلك إلى تقويض مد الإسلام، والسيطرة الفكرية على أبنائه.

كل ذلك على حين غفلة من المسلمين وجهل خيِّمت قطع من ظلماته بفهوم كثير من مثقفِيهم، حتى سار في ركب أولئك ثلثة منهم، فصيروا من أنفسهم أبوابًا لإذاعة شبّهات أعداء الإسلام وترويجها بين المسلمين.

وسعيًا من هؤلاء وأولئك في ضرب السنة النبوية في مَقْتَلٍ! تطايرت سهام الجميع عن قوس واحدة، صوب قلب السنّة النابض؛ صحيحي الإمامين البخاريّ ومسلم، فجعلوا منهما غرضًا للغارة المعاصرة على حقيقة الإسلام؛ فقد أدركوا أن سحب الثقة من هذين الكتّابين يغنيهم مؤنة الطعن في غيرهما من دواوين الإسلام لتجاوز الطعن إليها من باب أولى، وبهذا المراد يصرح بعضهم في قوله: "فإذا كان البخاريّ ومسلم -وهما الصحيحان كما يسمونها- يجملان كل هذه العلل والانتقادات وقيل فيهما هذا الكلام، دع ما وراء ذلك من تسرب الإسرائيليات إليهما، وخطأ النقل بالمعنى، وغير ذلك في روايتهما- فترى ماذا يكون الأمر في غير البخاريّ ومسلم من كتب الأحاديث"⁽¹⁾، ويوضح آخر المقصود بقوله: "ولأن البخاريّ ومسلمًا يجبان ما دونهما من الكتب في مفهوم أهل السنة، فسوف نحاول التركيز على مروياتهما في هذا الصدد"⁽²⁾.

ومُضِيًّا في صدد تفويت الفرصة على هذين الكتّابين وأضربهما؛ عزمت على تصيير موضوع مذكرة الماجستير للدفاع عن جوانب مهمة من الصحيحين، وإماطة أذى المعاصرين عنها، بما عساه أن يَقْضِي بعض الدّين الواجب لهما، وَيَضَع -بعد ذلك- لبنّة في سدّ الدفاع عن السنة المطهرة دون طوفان الحاقدين عليها.

1- عُنْوَانُ الْبَحْثِ:

وقع اختياري على دراسة جانب مهمّ من طعون المعاصرين في أحاديث الصحيحين، وعلى باب دقيق منها، وهو ما يتعلق ببعض مسائل الغيب، وقد عنونته بـ:

«طُعُونُ الْمُعَاَصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ الصَّحِيحِينَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْغَيْبِيَّاتِ -دراسة تحليلية نقدية-».

2- إِشْكَالِيَّةُ الْبَحْثِ:

يرمي البحث -كما يظهر من عنوانه- إلى تقويم طعون بعض الكتّاب المعاصرين في أحاديث الصحيحين المقررة لبعض المباحث العقدية الغيبية، وتكمن إشكالية البحث في اختلاف الرؤى بين هؤلاء الكتّاب الذين تنوعت مشاربهم وطريقة نقدهم لأحاديث الصحيحين، وبين أهل الصنعة المجمعين على أن "الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها"⁽³⁾.

(1) أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، ص 273-285.

(2) عبد الجواد ياسين، السلطة في الإسلام، ص 292.

(3) من كلام الإسفراييني، ينظر: السخاوي، فتح المغيبي، ج 1، ص 51.

وإزاء هذا الاختلاف؛ نتساءل: من تُراهم الموفقون في مذهبهم، الصادقون في ادعائهم؟

ثم ينبثق من هذا إشكالات فرعية؛ منها:

◆ ما هي الدواعي والدوافع التي دفعت ببعض المعاصرين إلى رد هذه الأحاديث؟، وما مدى انضباطها، وانضباط أصحابها في إعمالها؟

◆ ما مدى إلمام الكتاب المعاصرين بأدوات البحث العلمي في نقدهم لأحاديث الصحيحين، وما مدى وفائهم لشروطه؟

3- حدود البحث:

لعلَّ عنوانَ البحثِ الطويلِ -نسبيًا- قد رسم أهم حدوده، ولعلي أضيف إليها بعض المعالم، أملاً في تقريب المراد بالبحث وتبين المقصود منه:

أعني بـ «الطعن» نقد الأخبار المروية عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ سواء كان النقد متجهاً للأسانيد أم للمتون، وسواء كان النقد اعتراضاً على الأحاديث أم استنكاراً لها.

أما الإثبات لمباني الأخبار، ثم الطعن في معانيها الظاهرة المشهورة بإغراقها في لجج التأويل!، فمجال ذلك البحوث والدراسات الكلامية، والتي لا يتقصدها هذا البحث؛ لا بالأولية ولا بالتبعية!

كذلك، يتعرض البحث للطعن التفصيلي والمفسَّر في الأحاديث، أما الطعونات الإجمالية في السنة أو في ثبوتها أو في الصحيحين ومكانتهما، فلا يحتويها صُلبُ البحث، وإن كنت قد توقفت عند بعضها في ثنايا الكلام عن المدارس المعاصرة للطعن في السنة، ودعاويها.

وأما تقيد الطعن بـ: المفسر؛ فلأن المناقشة العلمية تنحج أساساً إلى قوة الأدلة وضعفها، ومهما حاولت مناقشة الطعن العاري عن الدليل ونقده فلن تستطيع إلى ذلك سبيلاً، إلا أن تردّه -كما جاء- من غير تمثيل ولا تشبيه!

أما قيد «المعاصرين» فأعني به الكتَّابُ والباحثين؛ من لهم كتابات في نقد أحاديث الصحيحين في هذا العصر، بغض النظر عن مدى إلمامهم وتخصصهم في علوم الحديث، ولعلي أوسع من مدلول المعاصرة، فيمتد شاملاً القرنين الهجريين: الرابع والخامس عشر.

وأقصد بـ: «الغيبيات» المباحث العقديّة العلمية المتعلقة ببعض الغيبيات، نحو: أشراف الساعة وحياة البرزخ والقبور والحشر والنشور، والثواب والشور، وما يتعلق بذلك من أمور، وسيأتي تعريفها وحصر مباحثها في الفصل التمهيدي.

وقيد «الغيبيات» متعلق بمضمون الحديث ودلالته، لا بالطعون المتجهة إليه، فإذا تحمل الحديث معنى غيبيا، عناه مَجْهَرُ البحث، وإن اتجه الطعن إلى غيره من المعاني.

وأمثل لذلك بما رواه الإمام مسلم -رحمه الله- عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْعَدَاةِ وَالْعَثِيَّةِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَالْجَنَّةُ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَالنَّارُ». قَالَ «ثُمَّ يُقَالُ هَذَا مَقْعَدُكَ الَّذِي تُبْعَثُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽¹⁾.

فالحديث نصٌّ في إثبات عذاب القبر والحياة البرزخية والجزاء، كما نبّه على بعض هذا «ترتيب» الإمام مسلم و«تبويب» الإمام النووي. فهو مما تشمله الدراسة، وإن لم تصب بعض «الطعنات العصرية» دلالاته على تلك العقائد، حيث اتجهت لجانب ظلمه للمرأة -كما هو الزعم-، بأن لم يشركها في الخطاب!؛ كعادة الخطاب القرآني!⁽²⁾.

4- الْهَدَفُ مِنَ الْبَحْثِ:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ونقد طعون المعاصرين التفصيلية في أحاديث الصحيحين المتعلقة بالغيبيات، دراسة تحليلية ونقدية، وذلك بإخضاع نتائج دراساتهم لقواعد البحث العلمي وأصول النقد الحديثي؛ بقصد بيان قيمتها العلمية، ومن ثم الوقوف على أخطائها ومغالطاتها.

كما يهدف إلى دفع الريبة عن الأمة في إجماعها على تلقي الكتابين بالقبول وإطباقها على التسليم بما جاء فيهما.

كما يظهر هذا البحث جانبا من جهود العلماء المتقدمين والمعاصرين في الدفاع عن السنة ودفع الشبهات حولها.

5- أَسْبَابُ الْبَحْثِ وَحَوَافِظُهُ:

لعل من أهم الأسباب والدوافع التي أخذت بقلمني للكتابة في هذا الموضوع:

◆ الكتابات الكثيرة في مجال التَّيْل من السنة النبوية، ومحاولاتها المتعددة والمتجددة لإفالتها من منصب التشريع.

(1) سيأتي تخرجه.

(2) انظر: نيازي عز الدين، دين السلطان، ص 821.

♦ أهمية الإيمان بالغيبيات، فقد ابتداءً الله - عز وجل - وصف عباده المؤمنين المتقين بقوله: ﴿الَّذِينَ

يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: 3]، فالإيمان بالغيب أول الفوارق بين المؤمن والكافر، بل "هو العتبة التي يجتازها الإنسان، فيتجاوز مرتبة الحيوان الذي لا يدرك إلا ما تدركه حواسه"⁽¹⁾.

♦ اتفاق المنتسبين إلى مذهب «أهل السنة والجماعة»: على إثبات هذه المباحث العقدية، وهم وإن اختلفوا في طرق إثباتها أو في بعض جزئياتها؛ إلا أنهم متفقون - في نهاية الأمر - على التسليم للنصوص الواردة فيها، وهذا يكشف لنا حقيقة المنتسبين إلى «السنة» من الطاعنين في هذه النصوص، ويبين لنا زيف دعاويهم.

♦ منزلة الصحيحين من السنّة النبوية، فقد حويا أصحَّ صحيحها؛ وقد نقل بعضهم اتفاق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله - تعالى - أصحَّ منهما⁽²⁾.

♦ عدم الوقوف على دراسة تصدت لطعون المعاصرين في أحاديث الصحيحين المتعلقة بهذا الباب من العقيدة، في حين نشهد تصعيداً خطيراً في موجة الطعن في هذين الكتابين، وتركيزاً مريباً على أحاديثيهما المقررة لبعض الغيبيات، حتى أفردت الأجزاء للطعن في بعضها، وفي أحاديث مفردة مخصوصة منها.

♦ اندراج هذا الموضوع ضمن تخصص الدفعة الموسوم بـ: «السنة في الدراسات الحديثة والمعاصرة»؛ كونه يسلط الضوء على جانب من الدراسات المعاصرة التي اعتنت بنقد مضامين أصح الكتب المصنفة في جمع السنة النبوية.

6- الدَرَامَاتُ السَّابِقَةُ:

لم أقف - حسب اطلاعي - على دراسة نقدية أفردت لجمع طعون المعاصرين في أحاديث الصحيحين بالحدود والتقييدات الأنفة الذكر، وإن كان لبعض الأعلام المعاصرين جهود في التصدي لبعض هذه الطعون في ثنايا ذبهم عن السنة، والانتصار لها من افتراءات بعض الحاقدين، ومن أمثلة تلك الجهود:

1- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، للإمام عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.

2- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للشيخ مصطفى السباعي.

3- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين، للشيخ محمد محمد أبي شهبه.

4- السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها، لعماد السيد الشريبي.

(1) سيد قطب، في ظلال القرآن، ج1، ص39.

(2) العيني، عمدة القاري، ج1، ص5.

والملاحظ في هذه الدراسات وغيرها اعتناؤها بالرد الإجمالي لدعاوى الطاعنين، أما الردود التفصيلية المتعلقة بكل حديث على حدى فتفاوتت فيه؛ غير أن مجموع ما أجابت عنه قليل مكرر في أكثرها.

وقد اعتنى الباحث: علي صالح علي مصطفى، بدراسة ونقد طعون المعاصرين في أحاديث الصحيحين الخاصة بالتفسير وأسباب النزول بدعوى مخالفة القرآن، وهي رسالته للدكتوراه بالجامعة الأردنية، نشر ملخصها ومقدمتها وخاتمتها وتوصياتها ب: «ملتقى أهل الحديث»، وجهد الباحث كان منصبا على دفع ادعاء تعارض أحاديث الصحيحين والقرآن، ولم يعتن الباحث كثيرا بالانتقادات العقلية أو الإسنادية الموجهة للأحاديث، وقد أورد عمله بجهود قيمة متمثل في جدول للأحاديث المطعون بها بدعوى مخالفة القرآن، وعمل الباحث هذا أفادني إضافة قيمة في إقامة هيكل هذا البحث، ويسر لي الوصول والوقوف على الكثير من الانتقادات المعاصرة.

7- مَنَعَجِي فِي الْبَحْثِ:

♦ بالنسبة للآيات القرآنية: فإني أكتفي في تخريجها بذكر اسم السورة ورقمها في متن البحث مميزا بين عارضتين، وقد اعتمدت في إخراج الآيات ونسخها على برنامج مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، ويتميز هذا البرنامج بنسخه الآيات مراعيًا في كتابتها الرسم العثماني، وموافقًا في ضبطه لها رواية حفص عن عاصم.

♦ أما ما يخص الأحاديث النبوية: فإني أخرجها في الهامش: فأذكر اسم المصنّف، ثم اسم مُصنّفه، ثم اسم الكتاب وترجمة الباب ورقم الحديث، فإن كان المصنّف مشتهرا باسم صاحبه؛ مثل: صحيح البخاري وسنن الترمذي ومسند أحمد؛ فإني أكتفي بذكر اسم المصنّف اختصارًا.

♦ إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بعزوه إليهما، وأعرض عن الحكم عنه؛ مستصحبًا تلقي الأمة لأحاديثهما بالقبول، وأما إن كان في غيرهما؛ فإني أخرجها من باقي الكتب التسعة: (سنن الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه، ومسند أحمد وموطأ مالك وسنن الدارمي)، ولا أزيد عن هذه الكتب إلا الحاجة، وأنقل -في أغلب الأحيان- حكم الأئمة على الحديث، مقلدا -بسكوتي- لهم فيه.

♦ وفيما يخص الأعلام: فإني أترجم لكل من ورد ذكره في صلب البحث ترجمة مختصرة عند أول ذكره، سواء كان من المشاهير أم من غيرهم، وذلك توحيداً للمنهج، وأسثني منهم الصحابة الكرام والأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- فإني لا أترجم لهم.

وأذكر في الترجمة اسم العلم الكامل ونسبه وتاريخ وفاته وأبرز مؤلفاته، وأحيل على مصدرين من مصادر ترجمته إن تيسر الأمر.

♦ وأما ما يتعلق بعزو الأقوال والنصوص فإني أدخل النص المقتبس بين مزدوجتين إن كان اقتباسه حرفياً، وأما إن تصرف في نقله: فأكتفي بالإحالة إلى مصدره في الهامش.

وأوثق النصوص المقتبسة والفوائد المنقولة بذكر اسم صاحبها ثم اسم كتابه ورقم الصفحة فيه، فإن كان في اسم الكتاب طول اختصرته، وأرجأت ذكر اسمه الكامل ومعلومات الطبع إلى قائمة المصادر والمراجع.

◆ يتخلج كلام الطاعنين - في العادة - تهويلات وتشعيبات وإقحامات لمواضيع لا صلة لها بالحديث المردود ولا بتعليل رده، وهذا مما أعرض - في الغالب - عن نقله أو الإجابة عنه.

8- مَنَهْجُ الدِّرَاسَةِ:

يعتمد البحث في هذه الدراسة على:

المنهج الاستقرائي: في سير الدراسات والأبحاث المعاصرة الطاعنة في الصحيحين واستقراء طعونها في الأحاديث المقررة للغيبات وما يتفرع عنها، وهذا قدر المستطاع.

المنهج التحليلي: وذلك بتفسير النصوص الطاعنة في الأحاديث وتفكيك عباراتها، وذلك لإيضاح قيمتها العلمية، والوقوف على مدى صدق المدعين لها.

المنهج النقدي: وتم استعماله في الإجابة عن الانتقادات المتجهة للصحيحين.

9- صَعُوبَاتُ البَحْثِ:

اعترضتني في إنجاز هذا البحث بعض الصعوبات؛ أذكر منها:

◆ تناثر نصوص الطاعنين وإجابات العلماء عليها في كتب مختلفة: فاستدعى الوقوف عليها مضاعفة للجهد؛ خصوصاً وأن بعض عناوين الكتب أو عناوين المباحث المدرجة فيها لا تدل ظواهرها على مضامينها.

◆ تعذر الوصول إلى بعض الكتب سواء في المكتبات أو على الشبكة؛ خصوصاً التي تعرضت للسنة أو للصحيحين بالنقد، وهذا راجع لمصادرهما من المكتبات، ومنعها من الطبع، إضافة إلى تورع رواد الشبكة عن نشرها وتأتمهم في ذلك، ومن أمثلة هذه الكتب: كتاب الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها، لصالح أبو بكر، وهو من أهم الكتب التي تعرضت بالنقد لصحيح البخاري، حيث انتقد فيه صاحبه ما لا يقل عن مائة حديث، والشبهات الواردة في هذا الكتاب تعتبر عمدة عند كثير من المعاصرين، وللأسف لم أستطع الوقوف على هذا الكتاب؛ بعد أن بذلت قصارى جهدي، وأهتبل الفرصة لأشير على إدارة مكتبة الجامعة أن تصرف شيئاً من الاهتمام لمثل هذه الكتب؛ فتقتني المتوفر منها، وتنقب عما اندثر وتصوره، فهذا أنفع للباحثين من تكديس النسخ الكثيرة لكتب هي في متناول الجميع.

◆ تنوع الشبهات المعاصرة حول الصحيحين؛ فمنها المتعلق بالعلوم الشرعية المختلفة، ومنها المتعلق بالعلوم التجريبية الحديثة، وكثير من هذه العلوم خارجة عن مجال التخصص؛ الأمر الذي يقتضي وقتاً أطول وجهداً أكبر في سبيل معاناة تلك الشبهات والإجابة عنها.

10- خُصَّةُ البَحْثِ العَامَّةِ:

يفضي تقسيم البحث باعتبار المنطلقات الفكرية للطاعنين إلى تكرار المناقشة لأكثر المسائل مع كل طائفة؛ لأن الملاحظ في صنيع الطاعنين السطو على أفكار بعضهم البعض دون عزو، وربما ادعى بعضهم سبق فيما انتحله من غيره، والأليق -والحال هذه- تقسيم البحث باعتبار الأحاديث المتقدمة، بغض النظر عن مصدر النقد ومنطلقه.

وبناء على ذلك؛ فقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، مهدت لها بفصل تمهيدي:

فأما الفصل التمهيدي: فيعتبر مدخلا للدراسة، حددت فيه مدلول مصطلح الغيبيات، وعرفت بالصحيحين وصاحبيهما، وتطرق إلى التعريف بأهم المدارس المعاصرة في نقد السنة وأهم مصنفاتها في نقد الصحيحين. وأما الفصل الأول فهو يعني بجمع ونقد الطعون المعاصرة المتعلقة بأحاديث الصحيحين المتعلقة بأشراط الساعة، وأعني بالأشراط العلامات التي يعقبها قيلم الساعة، من مثل: وخروج الدجال، وطلوع الشمس من مغربها وغير ذلك.

وأما الفصل الثاني: فخصصته لجمع ونقد الطعون المعاصرة المتعلقة بأحاديث الصحيحين المتعلقة بالحياة البرزخية وأهوال يوم القيامة.

وأما الفصل الثالث: فيعنى بالإجابة عن الطعون المتعلقة بالأحاديث المتعلقة بجزء الخلق يوم القيامة وما يتصل باستقرارهم في الدار الأبدية.

أنهت البحث بخاتمة؛ بينت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها خلال البحث.

وأتبعت البحث بالفهارس الفنية المتعارف عليها؛ وهي:

فهرس الآيات القرآنية: رتبها حسب ترتيبها في المصحف.

فهرس الأحاديث النبوية: رتب أطرافها ترتيباً ألفبائياً.

فهرس الأعلام المترجم لهم مرتبة أسماءهم وألقابهم ترتيباً ألفبائياً.

قائمة المصادر والمراجع: رتبها على ترتيب أسماء أصحابها ملحقاً بها معلومات طبعها ونشرها.

وفي الختام: أسأل الله - سبحانه - أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وقارؤه.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَيْنَا

مُؤَمِّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ

أَجْمَعِينَ

الفصل التَّمْهِيدِيّ

وفيه أربعة مباحث:

الأول: مَعْنَى الغَيْبِيَّاتِ

الثاني: التَّعْرِيفُ بِالْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ وَصَحِيحِهِ

الثالث: التَّعْرِيفُ بِالْإِمَامِ مُسْلِمٍ وَصَحِيحِهِ

الرابع: الْمَدَارِسُ الْمَعَاوِرَةُ فِي نَقْدِ الصَّحِيحَيْنِ

المبحث الأول:

معنى الغيبيات

الغيبيات لغة:

«الغيبات» جمع، مفرده: «غيب»؛ وهو مصدر من الفعل «غاب»، والياء المشددة بآخره ملحقة للدلالة على نسبة الشيء إليه، وتقدير الكلام أن تقول: المسائل الغيبية.

ويدور معنى «الغيب» في اللغة على معاني الستر والخفاء⁽¹⁾:

قال ابن فارس⁽²⁾: «الغين والياء والباء أصلٌ صحيح يدلُّ على تسُّرُّ الشيء عن العُيون، ثم يقاس من ذلك الغَيْب: ما غَابَ، ممَّا لا يعلمه إلا الله، ويقال: غابت الشمسُ تَغيبُ غَيْبَةً وَغُيُوباً وَغَيْباً، وغابَ الرَّجُلُ عن بلده، وأغابتِ المرأةُ فهي مُغِيْبَةٌ، إذا غابَ بعلُها.

ووقَعنا في غَيْبَةٍ وَغَيْابَةٍ، أي هَبْطَةٌ من الأرض يُغَابُ فيها.. والغَابَةُ: الأجمة، والجمع غاباتٌ وغابٌ، وسمَّيتْ لأنَّه يُغَابُ فيها، والغَيْبَةُ: الوَقِيعَةُ في النَّاسِ من هذا، لأنَّها لا تقال إلا في غَيْبَةٍ»⁽³⁾.

وقال الأزهري⁽⁴⁾: «والغيب أيضا ما غاب عن العيون وإن كان محصلا في القلوب»⁽⁵⁾، أي أن الغيب مخصوص بما قصر البصر عن إدراكه، وإن أدركت بعض صفاته بحاسة أخرى.

ونخلص مما تقدم: أن الغيب في لسان العرب وصف جامع لكل ما لا تدركه حواس الإنسان.

الغيب في القرآن الكريم

لا تختلف المعاني الواردة لمادة «غيب» في آي القرآن عن المعنى اللغوي السابق؛ ألا وهو الدلالة عن كل غائب عن الحواس، وقد وردت مادة «غيب» بصيغة المصدر «الغَيْب» في القرآن إحدى وخمسين مرة؛ ما بين

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص654، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص155-156.

(2) ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت395): الإمام اللغوي المفسر، كان نحويا على طريقة الكوفيين، له تصانيف كثيرة منها: مقاييس اللغة وغريب إعراب القرآن وجامع التأويل في تفسير القرآن وسيرة النبي -صلى الله عليه وسلم- وغير ذلك. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص118، ابن العماد، شذرات الذهب، ج3، ص132.

(3) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج4، ص403.

(4) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (ت370): أحد الأئمة في اللغة والأدب، عني بالفقه فاشتهر به أولا، ثم غلب عليه التبحر في العربية، فرحل في طلبها وقصد القبائل وتوسع في أخبارهم، من كتبه: غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء، وتفسير القرآن، وتهديب اللغة، وغير ذلك، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج5، ص311.

(5) الأزهري، تهذيب اللغة، ج8، ص214.

معرفة ونكرة، ومفرد وجمع: ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿ ذَلِكُمْ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ ﴾ [آل عمران: 44]، وقوله: ﴿ عِلْمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴾ [الجن: 26]، وقوله: ﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [النحل: 77]، وقوله: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَمَ الْغُيُوبِ ﴾ [سبأ: 48]، وقوله: ﴿ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ [الأنعام: 73]، أي: ما يغيب عنكم، ومن ذلك قوله -جل وعلا-: ﴿ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ ﴾ [يوسف: 15]؛ والغيابة منهبط من الأرض⁽¹⁾.

وقال بعضهم أن المقصود بالغيب في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة: 3] القرآن⁽²⁾، وقيل هو القدر⁽³⁾، وقال بعضهم⁽⁴⁾: معناه يؤمنون إذا غابوا عنكم؛ فليسوا كالمناقضين الذين قيل فيهم: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة: 14]، وعلى هذا قوله: ﴿ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ ﴾ [فاطر: 18]، وكل هذه التفسيرات لها تعلق بمعاني الخفاء والتستر.

وقد وردت هذه المادة -أيضا- بصيغة المصدر «غَيْبَةٌ» -بالياء الساكنة سكونا ميتا- في موضع واحد وهو قوله -تعالى-: ﴿ وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ [الحجرات: 12]، والغيبية أن يذكر الإنسان غيره بما فيه من عيب من غير حاجة إلى ذكره⁽⁵⁾، وقال ابن فارس: "الغيبية: الوقعة في الناس من هذا، لأنها لا تقال إلا في غيبة"⁽⁶⁾.

ووردت هذه المادة بصيغة اسم الفاعل: «غائبين» ثلاث مرات و«غائبة» مرة واحدة؛ في مثل قوله -تعالى-: ﴿ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾ [النمل: 20]، وقوله: ﴿ وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [النمل: 75]. والغائب ما استتر عن الأعين⁽⁷⁾.

الغيب في السنة النبوية:

وردت مادة «غيب» في السنة النبوية في مواضع كثيرة وفي صيغ مختلفة؛ نذكر منها:

(1) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ج 2 ص 475.

(2) وهو قول زر بن حبیش، حكاه عنه الماوردي. ينظر: تفسير الماوردي، ج 1، ص 65.

(3) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، ج 1، ص 36، عن زيد بن أسلم.

(4) ينظر: تفسير الرازي، ج 2، ص 27، ونسبه فيه إلى أبي مسلم الأصفهاني.

(5) ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ج 2 ص 475.

(6) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 4، ص 403.

(7) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ج 2 ص 476.

ما جاء بصيغة المصدر «غيبية» - بالياء الساكنة سکونا ميتا-، ومثاله ما روي عن أبي هريرة أن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «أَتَدْرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟»، قالوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ»، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟، قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهْتَهُ»⁽¹⁾.

والغيبية: ذكر الإنسان في غيبته بسوء - وإن كان فيه -⁽²⁾.

ووردت مادة «غيب» بصيغة المصدر «الغيب»، من ذلك ما روي عن أبي هريرة أن أبا بكر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال للنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ أَقُولُهُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أُمْسَيْتُ، قَالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِكُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَشَرِّ الشَّيْطَانِ وَشَرِّكَ، قُلُهُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أُمْسَيْتُ وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ»⁽³⁾.

والغيب: كل ما غاب عن سوي الله - سبحانه وتعالى -، والشهادة: المشهود الذي اطلع عليه الخلق⁽⁴⁾.

ووردت مادة «غيب» بصيغة المصدر «المغيبية»، ومن ذلك ما روي عن جابر بن عبد الله قال كنا مع رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في غزاة؛ فلما قدمنا المدينة ذهبنا لندخل، فقال: «أمهلوا حتى ندخل ليلاً - أي عشاء - كي تمتشط الشعثة، وتستجد المغيبة»⁽¹⁾.

(1) رواه مسلم (كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الغيبة، رقم: 2589) من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة.

(2) ينظر: النووي، شرح صحيح مسلم، ج 16، ص 142.

(3) رواه الترمذي (كتاب الدعوات، ج 5، ص 467، رقم: 3392)، وأبو داود (كتاب: الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح، ص 916، رقم: 5067)، وأحمد (ج 13، ص 341، رقم: 7961)، والحاكم في المستدرک (ج 1، ص 701، رقم: 1944)، والدارمي (كتاب: الاستئذان، باب: ما يقول إذا أصبح، ج 2، ص 378، رقم: 2689) من طريق يعلى بن عطاء عن عمرو بن عاصم عن أبي هريرة - رضي الله عنه -.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، وقال الحاكم: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي.

(4) ينظر: البقاعي، نظم الدرر، ج 7، ص 154.

والمغيبة والمغيب: المرأة التي غاب عنها زوجها⁽²⁾.

والملاحظ أن استعمالات هذه المادة في النماذج المتقدمة كان للدلالة على الأشياء المستترة والبعيدة عن إدراك الحواس لها.

الغيبات أصلاً:

يقسم المتكلمون علم التوحيد إلى قسمين:

عقليات: ويسطرون تحتها مسائل الإلهيات والنبوات، والقدر، وغيرها من الباحث التي يستدل عليها بالعقل.

وغيبات: وهي التي يسمونها السمعيات، ويعنون بها "الأمر الخفية التي لا يدركها الحس ولا يقتضيها بديهية العقل"⁽³⁾.

قال أبو حامد الغزالي⁽⁴⁾: "أما ما لا يعلم بالضرورة فإنه ينقسم إلى قسمين: ما يعلم بدليل العقل دون الشرع: أي معرفة عقلية، ما يعلم بالشرع دون العقل: أي عن طريق النقل، مثل معرفة الغيبات أو السمعيات، ما يعلم بالعقل والشرع معا: مثل رؤية الله -تعالى- وخلق الله -تعالى- للمخلوقات"، ثم رجع إلى القسم الثاني فشرحه بقوله: "ما يعلم بالشرع دون العقل: أي السمعيات أو الغيبات، لأنها تعلم بمجرد السمع عن طريق النقل، وتكون تلك المعرفة بالوحي والإلهام، كمعرفة ما ورد عن الحشر والنشر والثواب والعقاب والجنة والنار"⁽⁵⁾.

ويختصر البوطي⁽⁶⁾ هذا الكلام؛ فيقول: "المقصود بـ «الغيبات» هنا كل ما لا سبيل إلى الإيمان به إلا عن طريق الخبر اليقيني"⁽¹⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: النكاح، باب: طلب الولد، رقم: 5246، ورقم: 5245) و(كتاب: النكاح، باب: تستحد المغيبة وتمتشط الشعثة، رقم: 5247) ومسلم (كتاب: الرضاع، باب: استحباب نكاح البكر، رقم: 715) و(كتاب: الإمارة، باب: باب كراهة الطروق وهو الدخول ليلا لمن ورد من سفر، رقم: 715) من طرق عن الشعبي عن جابر -رضي الله عنه-.

(2) ابن حجر، هدي الساري، ص164، الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص84.

(3) البيضاوي، أنوار التنزيل، ج1، ص38، الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص616.

(4) الغزالي، زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي (ت505): الشيخ الإمام وحجة الإسلام، صاحب التصانيف الكثيرة، من أشهرها إحياء علوم الدين، المنقذ من الضلال، والمستصفي، وثقافت الفلاسفة، وفضائح الباطنية وغيرها. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج19، ص322، السبكي، طبقات الشافعية، ج6، ص191.

(5) أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص151-152.

(6) البوطي، محمد سعيد بن الملا رمضان البوطي (ت2013م): أحد علماء الأمة المعاصرين، ولد سنة 1923م بجزيرة بوطان، الواقعة اليوم في تركيا. هاجر مع والده ملا رمضان إلى دمشق بسبب الاضطهاد الأتاتوركوي وعمره لم يتجاوز الأربعة أعوام. تعلم

ويقيد أكثر المتكلمين⁽²⁾ معنى الغيبات المتقدم بقيد مهم؛ وهو: ألا يحكم العقل باستحالتها، فإن أحالها العقل؛ قالوا أن ظاهرها غير مراد، وتطلبوا لها التأويل؛ كما هو الشأن في العقليات، ومن أمثلة ذلك؛ قول الباقلاني⁽³⁾: "ويجب أن يعلم: أن كل ما ورد به الشرع من عذاب القبر وسؤال منكر ونكير، ورد الروح إلى الميت عند السؤال، ونصب الصراط، والميزان، والحوض والشفاعة للعصاة من المؤمنين، كل ذلك حق وصدق، ويجب الإيمان والقطع به؛ لأن جميع ذلك غير مستحيل في العقل"⁽⁴⁾.

وعلى هذا فإن المتكلمين يخصصون مصطلح «الغيبات» لبعض المباحث الغيبية فقط، وهي التي يتوقف العلم بها على النقل، دون إحالة لها من العقل، وقد تكون بعض المباحث من الغيب -بالمعنى اللغوي-، لكنهم لا يدخلونها تحت المباحث «الغيبية» ما دام العلم بها متوقفاً على النقل دون العقل والنظر. والحق أن تقرير المتكلمين لمصطلح «الغيبات» تقرير فاسد غير منضبط، تخزمه إمكانية إثبات بعض «الغيبات» بالعقل:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما أمر المعاد فيجعلونه كله من باب السمعيات، لأنه ممكن في العقل، والصادق قد أخبر به، وأما المعتزلة والفلاسفة والكرامية وغيرهم، وكثير من أهل الحديث والفقهاء من أصحاب

الشيخ على يد والده مبادئ العلوم، والتحق بعد ذلك بمدارس دمشق الابتدائية، ثم بمعهد التوجيه الإسلامي الذي يشرف عليه الشيخ حسن حبنكة الميداني. وفي عام 1953م التحق الشيخ بالأزهر؛ فحصل على الإجازة في الشريعة من كلية الشريعة بالأزهر عام 1955م، ثم على دبلوم التربية من كلية اللغة العربية في الأزهر عام 1956م ثم على الدكتوراه في أصول الشريعة الإسلامية عام 1965م، عين بعدها معيداً في جامعة دمشق، وشغل عدّة مناصب أكاديمية بالإضافة إلى اشتغاله بالتدريس المسحدي الذي لم يتركه حتى وفاته. ترك البوطي أكثر من ستين كتاباً في علوم شتى؛ من ذلك: كبرى اليقينيّات الكونية، منهج الحضارة الإنسانية في القرآن، الحكم العطائية شرح وتحليل، الجهاد في الإسلام. ينظر: (ar.wikipedia).

(1) البوطي، كبرى اليقينيّات الكونية، ص 301.

(2) انظر هذا القيد أيضاً عند: الباقلاني، الإنصاف، ص 48، الأمدي، غاية المرام، ص 300-301، والإيجي، المواقف، ص 383، والجويني، الإرشاد، ص 323، 372، 376، 377، 394، وحسن أيوب، تبسيط العقيدة الإسلامية، ص 180. وانظر مناقشة ذلك عند: سفر الحوالي، منهج الأشاعرة في العقيدة، ص 59 وما بعدها.

(3) الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلاني البصري المالكي (ت 403): الفقيه المتكلم المشهور، ومن مؤلفاته: المقنع في أصول الفقه، التمهيد في أصول الفقه، التبصرة بدقائق الحقائق، حقائق الكلام، شرح اللع، وغير ذلك. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 4، ص 269، ابن العماد، شذرات الذهب، ج 8، ص 168.

(4) الباقلاني، الإنصاف، ص 48.

الأئمة الأربعة وغيرهم، وكثير من الصوفية وسلف الأمة وأئمتها؛ فيجعلون المعاد أيضا من العقلية، ويثبتونه بالعقل"⁽¹⁾.

فبعض السمعية جازت الإثبات بالعقل، كما أن كل المباحث التي يسمونها «العقلية» ثابتة بالنقل، ولو قال قائل: إن كل ما يثبت أهل السنة والجماعة من العقائد ثابت بالنص؛ لكان صادقا، ولو قال آخر: إن كل ما يثبت أهل السنة والجماعة من العقائد يثبت العقل؛ لكان صادقا أيضا⁽²⁾.

كما أن قصر الإدراك لبعض العقائد على العقل جنابة على العقل والنقل -معا-، إذ في ذلك تقزيم لدور النقل المهيمن على العقول، وتحويل لدور العقل الذي لا يتعدى -في حقيقة الأمر- أن يكون أداة لفهم النقل.

وكان من مظاهر هذا التهويل أن جعلوا العقل حكما على النقل؛ فاشتروا في صحة هذه «الغيبات» أن لا يحكم العقل باستحالتها، وهذا الشرط المتعسف قد فتح الباب واسعا أمام الطاعنين في السنة اليوم؛ إذ أن مرونته وعدم انضباطه بعقل معين أدى إلى فوضى الاسقاطات على النصوص، وإنك لترى الطاعن يرد الحديث الغيبي ببرودة! بحجة أن عقله يحكم باستحالة معناه، وليس لك أن تلزمه بحكم عقلك في قبوله!؛ إذ العقول مختلفة فيما تحيله أو تقبله!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومن قال: أنا أقر من الصفات بما لم ينفه العقل أو أثبت من السمعية ما لم يخالفه العقل لم يكن لقوله ضابط، فإن تصديقه بالسمع مشروط بعدم جنس لا ضابط له ولا منتهى، وما كان مشروطا بعدم ما لا ينضبط لم ينضبط، فلا يبقى مع هذا الأصل إيمان"⁽³⁾.

وعلى كل: هذا اصطلاح قد استقر! ولعل مما لا مشاحة فيه؛ الجري عليه -مع اختلاله-، إذ القصد من ذلك تقريب المسائل وجمعها وتبويبها، حتى يسهل بحثها ومن ثم الرجوع إليها.

أضف إلى ذلك أن أكثر مباحث هذا الباب من المتفق على إثباته بين الطوائف المنتسبة إلى السنة، أو بمعنى آخر: إن عقول المنتسبين إلى السنة قد أجمعت على جوازها، فلم تقول لها ظاهرا، ولم ترد لثبوتها خبرا، وهذا يدل على ضلال عقول بعض المعاصرين وشذوذها؛ إذ أحالت ما أجازته الأمة بمجموعها.

(1) ابن تيمية، شرح العقيدة الأصفهانية، ص30، وقد دلت الحواشي على بعض الأدلة العقلية على إثبات المعاد تركت نقلها اختصارا، ينظر: منهج الأشاعرة في العقيدة، ص58، وانظر أيضا: الأدلة العقلية والنقلية على أصول الاعتقاد، لسعود بن عبد العزيز العريفي، ص560، فقد لملم فيه أكثر الأدلة العقلية على البعث.

(2) ينظر: سفر الحوالي، منهج الأشاعرة في العقيدة، ص47.

(3) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ج1، ص177.

مباحث الغيبيات:

يدخل المتكلمون تحت باب الغيبيات مباحث المعاد وما يتعلق به، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن مسائل ما بعد الموت ونحو ذلك؛ الأشعري وأتباعه ومن وافقهم من أهل المذاهب الأربعة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية يسمونها السمعيات بخلاف باب الصفات والقدر"⁽¹⁾.

ويقصر الشيخ البوطي باب الغيبيات على المباحث المتعلقة بالمعاد -فقط-؛ فيقول: "وتنحصر هذه الحقائق -أي الغيبيات- في الأمور الثلاثة التالية: أولاً: حقائق تتعلق بالموت، ثانياً: أشرطة الساعة، ثالثاً: يوم القيامة وأحداثه"⁽²⁾.

والحق أن مباحث المعاد تمثل القدر المتفق عليه بين المتكلمين، فجد منهم من يدخل في هذا الباب مسائل النبوات والإمامة -كما فعل الإيجي في المواقف⁽³⁾-، وأضاف بعضهم أحكام الإمامة وشروطها وتفضيل الصحابة -كما هو صنيع الغزالي في الإحياء⁽⁴⁾-، وأقحم الجويني⁽⁵⁾ في الإرشاد⁽⁶⁾ مسائل الآجال والأرزاق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ويرى بعض الباحثين أن هذا الاختلاف في تحديد الموضوعات المتعلقة بالغيبيات راجع إلى الاختلاف في فهم الاصطلاح⁽⁷⁾، والذي أراه أن هذا الاختلاف ناجم عن الخلل في ضبط الاصطلاح، وسبب ذلك تقييد المتكلمين الإدراك لهذه المسائل بالسمع دون العقل، ولا شك أن كل من العقل والنقل قد دل عليها -كما تقدم التنبيه عليه-، فمن ضعفت عنده الأدلة العقلية لموضوع ما جعله من الغيبيات ومن قويت الأدلة العقلية عنده جعله من العقليات.

وقد يدخل بعض المتكلمين في هذا الباب ما يتعلق بالملائكة والجن⁽⁸⁾؛ باعتبار أن العلم بهذه المخلوقات -وجودا وماهية- مقصور على الثابت من النقل، وأن الإدراك لها متعذر بالحس؛ لقوله -سبحانه وتعالى-:

﴿ إِنَّهُ يَبْرِكُكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرْوَاهُمْ ﴾ [الأعراف: 27]، قال مجاهد: "الجن والشياطين"⁽¹⁾.

(1) ابن تيمية، شرح العقيدة الأصفهانية، ص 271-272.

(2) البوطي، كبرى اليقينيات الكونية، ص 305.

(3) الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص 337.

(4) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 1، ص 104.

(5) الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الشافعي (ت 478): الإمام المتكلم الأصولي، المعروف بإمام الحرمين. من مؤلفاته: البرهان في أصول الفقه، الإرشاد في أصول الدين، النهاية في الفقه. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج 4، ص 160، ابن العماد، شذرات الذهب، ج 3، ص 358.

(6) الجويني، الإرشاد، ص 358.

(7) محمد عقيل المهدي، دراسة في السمعيات، ص 11.

(8) حسن أيوب، تبسيط العقائد الإسلامية، ص 178.

والحق أن تعذر رؤية الجن والملائكة متعلق برؤيتها على الصورة التي خلقها الله - سبحانه وتعالى - عليها، وقد تشكلت هذه المخلوقات وتظهر في صور مختلفة مرئية، يدل على ذلك ما جاء عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - أنه قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ أُحُدٍ، وَمَعَهُ رَجُلَانِ يُقَاتِلَانِ عَنْهُ، عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بَيْضٌ، كَأَشَدِّ الْقِتَالِ، مَا رَأَيْتُهُمَا قَبْلَ وَلَا بَعْدُ»⁽²⁾، وقد قرر هذه الحقيقة القرآن في مواضع؛ كما في قوله - تعالى -: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِآلِفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ﴾ [الأنفال: 9]، قال النووي⁽³⁾: «إن رؤية الملائكة لا تختص بالأنبياء بل يراهم الصحابة والأولياء، وفيه - أي الحديث المتقدم - منقبة لسعد بن أبي وقاص الذي رأى الملائكة»⁽⁴⁾.

وقد خص الله - سبحانه - بعض خلقه برؤية الملائكة على أصل صورتها؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ، وَلَكِنْ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ فِي صُورَتِهِ، وَخَلَقَهُ سَادًّا مَا بَيْنَ الْأَفُقِ»⁽⁵⁾.

وجاء في حديث حفص بن غزوة - رضي الله عنه - لزيارة النبي - صلى الله عليه وسلم - ليلة الثلاثاء في الثالث، قوله - رضي الله عنه -: «فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَجْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، وَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَرَفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ

(1) الطبري، جامع البيان، ج12، ص376.

(2) رواه البخاري (كتاب المغازي، باب: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا﴾، رقم: 4054) و(كتاب: اللباس، باب: الثياب البيض، رقم: 5826)، ومسلم (كتاب: الفضائل، باب: في قتال جبريل وميكائيل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم أحد، رقم: 2306) من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده عن سعد بن أبي وقاص.

(3) النووي: أبو زكرياء يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي (676): الفقيه الشافعي الحافظ الزاهد صاحب المصنّفات المشهورة؛ منها التقريب والإرشاد وتهذيب الأسماء واللغات وشرح صحيح مسلم. ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7، ص278، والزركلي، الأعلام، ج9، ص184.

(4) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج15، ص66.

(5) رواه البخاري (كتاب: التفسير، رقم: 4855)، و(كتاب: بدء الخلق، باب: إذا قال أحدكم آمين، رقم: 3234، 3235)

ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: معنى قول الله - عزوجل -: ﴿وَلَقَدْ رَأَوْهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، رقم: 177) من طريق القاسم بن محمد ومسروق عن عائشة.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: إِنِّي مُحْتَاَجٌ وَعَلَيَّ عِيَالٌ، وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ. قَالَ: فَخَلَّيْتُ عَنْهُ⁽¹⁾، وهذا يدل على رؤيته -رضي الله عنه- للشيطان وتكليمه ولمسه له، وهذا يجعله مخلوقا محسوسا مدركا بأكثر الحواس، قال الحافظ ابن حجر⁽²⁾: "وفي الحديث من الفوائد أن الشيطان قد يتصور ببعض الصور فتمكن رؤيته، وأن قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ يُرِيكُمْ هُوَ وَقَبِيلَهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف:27] مخصوص بما إذا كان على صورته التي خلق عليها"⁽³⁾.

وهذه الأخبار وغيرها تخرج هذه المخلوقات من دائرة «الغيبات» التي لا تدرك بالحواس -كما هو الاصطلاح- إلى دائرة المحسوسات التي لا تعنيها دراستنا.

وهذه الدراسة تعني بمناقشة الأحاديث المتعلقة بالقدر المشترك والمتفق عليه بين أهل الاصطلاح فيما يتعلق بباب الغيبات، وهذا القدر حصره الشيخ البوطي بقوله المتقدم: "وتنحصر هذه الحقائق -أي الغيبات- في الأمور الثلاثة التالية: أولا: حقائق تتعلق بالموت، ثانيا: أشراف الساعة، ثالثا: يوم القيامة وأحداثه"، وسأقتصر في هذا البحث على المباحث التي ذكرها الشيخ؛ حرصا على بحث المسائل التي اتفقت فيها طوائف أهل السنة على التسليم للنصوص، نأيا عما فيه خلاف بينهم.

(1) رواه البخاري بطوله في (كتاب: الوكالة، باب: إذا وكل رجلا، رقم: 2311)، ومختصرا في (كتاب: بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده، رقم: 3275) و(كتاب: التفسير، باب: فضل سورة البقرة، رقم: 5010) عن عثمان بن الهيثم عن عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة معلقا، ووصله الحافظ ابن حجر في **تغليق التعليق**، ج3، ص295.

(2) **ابن حجر**: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد الكنايني العسقلاني ثم المصري الشافعي (ت852): شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه، صنف التصانيف التي عم النفع بها كشرح البخاري -فتح الباري- الذي لم يصنف أحد في الأولين ولا في الآخرين مثله، وتعليق التعلق، وتهديب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، والاصابة في الصحابة، ونكت ابن الصلاح وغيرها. ينظر: السيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص297، والشوكاني، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، ج1، ص87.

(3) ابن حجر، **فتح الباري**، ج6، ص102.

المبحث الثاني:

التعريف بالإمام البخاري وكيفية

المصلب الأول: ترجمة الإمام البخاري

نسبه:

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدَزْبَه (1) الجعفي أبو عبد الله البخاري (2).
فأما البخاري فهي نسبة إلى بلده «بخارى»، وهي بلد مشهور من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها، وقد
خرج منها جماعة من العلماء يجاوزون الحد (3). وأما اليوم فهي عاصمة ولاية بخارى؛ من ولايات
جمهورية أوزبكستان، وتعد هذه الولاية خامس أكبر مدن أوزبكستان (4).
وقيل له الجعفي لولائه إلى الجعفيين، فإن المغيرة كان مجوسيا أسلم على يدي يمان الجعفي (5)، وكان يمان
واليا على بخارى (6).

وبَرْدَزْبَه هذا كان مجوسيا مات على دينه، وأول من أسلم من أجداده المغيرة (7)، قال الحافظ ابن حجر:
"وكان بردزبه فارسيًا على دين قومه" (8)، وبردزبه تعني بالفارسية: الزراع (9).

مولده:

- (1) هذا المشهور في ضبطه، وقد جاء في ضبطه غير ذلك، ينظر: ابن ماكولا، الإكمال، ج1، ص259.
- (2) انظر ترجمته عند: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص4، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص391، ابن حجر، هدي الساري، ص477، المزي، تهذيب الكمال، ج24، ص430، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص188.
- قال ابن خلكان: "بن الأحنف يزبه" وقال: "ووجدته في موضع آخر عوض يزبه الأحنف ولعل يزبه كان أحنف الرجل".
- (3) ينظر: ياقوت الحموي، تاريخ البلدان، ج1، ص353، السمعاني، الأنساب، ج1، ص293.
- (4) ينظر: بخارى ar.wikipedia.org/wiki/بخارى.
- (5) قال الخطيب البغدادي: "يمان هذا هو أبو جد عبد الله بن محمد المسندي وعبد الله بن محمد هو بن جعفر بن يمان البخاري الجعفي"، تاريخ بغداد، ج2، ص6.
- (6) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص6، والسمعاني، الأنساب، ج1، ص68.
- (7) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص190.
- (8) ابن حجر، هدي الساري، ص477.
- (9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص391، وابن ماكولا، الإكمال، ج1، ص259.

ولد الإمام في شوال من سنة أربع وتسعين ومائة للهجرة⁽¹⁾، وروى أبو يعلى الخليلي⁽²⁾ بسنده عن أبي حسان مهيب بن سليم⁽³⁾ قال: "سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: ولدت يوم الجمعة بعد الصلاة لثنتي عشر ليلة خلت من شوال"⁽⁴⁾.

نشأته العلمية:

نشأ الإمام البخاري يتيماً، فقد توفي والده وهو طفل صغير، فكفلته أمه⁽⁵⁾. بدأ الإمام الطلب مبكراً، قال محمد بن أبي حاتم الوراق⁽⁶⁾: قلت لأبي عبد الله: كيف كان بدأ أمرك؟ قال: أهتم حفظ الحديث وأنا في الكتاب، فقلت: كم كان سنك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، فلما طعنت في ست عشرة سنة، كنت قد حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء⁽⁷⁾، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بما، وتخلفت في طلب الحديث⁽⁸⁾، فسمع الحديث بمكة والمدينة وبلخ ومرو ونيسابور وبغداد والبصرة والكوفة ومصر الشام⁽⁹⁾. كان لرحلة الإمام وتبكيه في الطلب الأثر في علو أسانيده وكثرة شيوخه؛ قال محمد بن أبي حاتم: "وسمعتة قبل موته بشهر يقول: كتبت عن ألف وثمانين رجلاً، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص"⁽¹⁰⁾.

-
- (1) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 19، ص 239، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 391، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 4، ص 190.
 - (2) أبو يعلى الخليلي: الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل القزويني القاضي (ت 446): العلامة الحافظ، كان ثقة حافظاً، عارفاً بالرجال والعلل، كبير الشأن، مصنف كتاب: الإرشاد في معرفة المحدثين. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 17، ص 667، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص 430.
 - (3) مهيب بن سليم أبو حسان البخاري (...): ثقة متفق عليه أكثر عن محمد بن إسماعيل البخاري، روى عنه المبسوط وكتبنا أخرى لم يروها غيره. ينظر: الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 3، ص 973.
 - (4) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 3، ص 958.
 - (5) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 19، ص 239.
 - (6) محمد بن أبي حاتم البخاري الوراق (...): وورقة الإمام البخاري، كان ملازماً له سفراً وحضراً فكتب عنه كتبه، له جزء ضخيم في شمائل البخاري. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 392، ابن حجر، تغليق التعليق، ج 5، ص 437.
 - (7) قال ابن حجر (هدى الساري، ص 478): "يعني أصحاب الرأي".
 - (8) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 2، ص 7، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 393.
 - (9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 394.
 - (10) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 395، وابن حجر، هدى الساري، ص 479.

فمن شيوخه: الإمام أحمد بن حنبل⁽¹⁾، ومكي بن إبراهيم⁽²⁾ وابن المديني⁽³⁾، وقتيبة بن سعيد⁽⁴⁾، ومحمد بن سلام⁽⁵⁾، وإسماعيل بن أبي أويس⁽⁶⁾، وصدقة بن الفضل⁽⁷⁾، وإسحاق بن راهويه، ويعقوب الدورقي⁽⁸⁾، وخلق سواهم⁽⁹⁾.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

كان الإمام البخاري قوي الذاكرة، سريع الحفظ، حاد الذكاء، غزير العلم، قال الإمام النووي: "واعلم أن وصف البخارى -رحمه الله- بارتفاع المحل والتقدم فى هذا العلم على الأمثال والأقران -متفق عليه فيما تأخر

- (1) ابن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي ثم البغدادي (241): شيخ الإسلام، أحد الأئمة الأربعة، كان من كبار الحفاظ الأئمة ومن أحبار هذه الأمة، له تصانيف فريدة منها: المسند، والزهد، والرد على الزنادقة، والتاريخ. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص177، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص189.
- (2) مكي بن إبراهيم بن بشير بن فرقد أبو السكن التميمي الحنظلي البلخي (ت214 أو 215): الإمام الحافظ الصادق، مسند خراسان، روى له الجماعة. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج9، ص549، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص164، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 6877.
- (3) ابن المديني: أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي مولاهم البصري (234): ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه، قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني، يقال: إن تصانيفه بلغت مئتي مصنف. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص41، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 4760.
- (4) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف التقفي أبو رجاء البغلاني (ت240): المحدث الإمام الثقة الجوال، راوية الإسلام، روى له الستة، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص13، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص198، ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 5522.
- (5) محمد بن سلام بن الفرخ أبو عبد الله السلمي مولاهم البخاري البيكندي (ت225): الإمام الحافظ الناقد، كان من أوعية العلم، وأئمة الأثر. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص628، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص185.
- (6) إسماعيل بن عبد الله بن أويس بن مالك أبو عبد الله الأصبجي (ت226): الإمام الحافظ الصدوق، روى له الجماعة سوى النسائي، قال ابن حجر: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص391، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 461.
- (7) صدقة بن الفضل أبو الفضل المروزي (ت223 أو 226): الإمام الحافظ القدوة، شيخ الإسلام، قال ابن حبان: "كان صاحب حديث وسنة". ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص489، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص221، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 2918.
- (8) يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد العبدي مولاهم أبو يوسف الدورقي (252): الحافظ الامام الحجة، روى له الجماعة، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص144، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 7812.
- (9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص394.

وتقدم من الأزمان، ويكفى في فضله أن معظم من أتى عليه ونشر مناقبه شيوخه الأعلام المبرزون، والحدائق المتقنون⁽¹⁾، وهذا طرف من ثناء العلماء عليه:

قال الإمام أحمد: "ما أخرجت خرسان مثل محمد بن إسماعيل"⁽²⁾.

وقال قتيبة بن سعيد: "جالست الفقهاء والزهاد والعباد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصحابة"، وقال: "لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة لكان آية"⁽³⁾.

وقال إسحاق بن راهويه: "اكتبوا عن هذا الشاب -يعني البخاري- فلو كان في زمن الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه"⁽⁴⁾.

وقال يعقوب بن إبراهيم الدورقي: "محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة"⁽⁵⁾.

تلاميذه:

وروى عن الإمام البخاري جمع غفير من المحدثين، سرد المزي⁽⁶⁾ أسماء ما يقرب من تسعين رجلاً؛ منهم: الإمام الترمذي، والنسائي⁽⁷⁾، والإمام مسلم -روى عنه في غير الصحيح-، وابن أبي الدنيا⁽⁸⁾، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيين، وأبو جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري، وإبراهيم بن إسحاق الحري⁽⁹⁾ وغيرهم.

مؤلفاته⁽¹⁾:

(1) النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج1، ص71.

(2) المزي، تهذيب الكمال، ج24، ص456.

(3) ابن حجر، هدي الساري، ص482.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص421.

(5) المصدر السابق، ج12، ص424.

(6) المزي، تهذيب الكمال، ج24، ص434.

(7) النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت303): الإمام الحافظ شيخ الإسلام أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين والأعلام المشهورين، قال الحاكم: "كان النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار وأعرفهم بالرجال"، له من الكتب: السنن الكبرى والصغرى، وخصائص علي، ومسند علي، ومسند مالك، وغير ذلك. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص125، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص306.

(8) ابن أبي الدنيا: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي الأموي مولايم (ت281): الحافظ صاحب الأجزاء المشهورة المفيدة. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص397، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص298.

(9) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم أبو إسحاق البغدادي الحري (ت285): الإمام، الحافظ، كان إماماً في العلم رأساً في الزهد عارفاً بالفقه بصيراً بالأحكام حافظاً للحديث مميزاً لعلله. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص356، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص263.

لقد ترك الإمام البخاري إنتاجاً علمياً غزيراً يدل على علمه وتمكنه، ولقد حفظت لنا كتب التاريخ والتراجم أسماء كتبه ومصنفاته، لكن الكثير منها اليوم مفقود أو هو في حكمه:

◆ المصبوعات:

- 1- الأدب المفرد: موضوع هذا الكتاب أحاديث الآداب والأخلاق وقد اشتمل على عدد ضخم من الأحاديث في هذا المجال فيها الصحيح والحسن والضعيف، وسبب تسميته بالأدب المفرد؛ هو التمييز بينه وبين كتاب الأدب في الجامع الصحيح، وقد طبع الكتاب عدة مرات.
- 2- التاريخ الصغير: انتزعه الإمام من التاريخ الكبير، ورتبه على الوفيات، ويكاد ينقل عبارته في معظم الأحيان مع حرصه على الاختصار، وقد طبع الكتاب بتحقيق محمود زايد، بدار بيروت سنة: 1406.
- 3- التاريخ الكبير: خصصه الإمام للكلام عن رواة الحديث عامة؛ سواء أكانوا ثقات أم ضعفاء، ورتبهم -رحمه الله- على حروف المعجم، وقد ضمن الإمام الكتاب -مع ذلك- مادة هامة في علل الحديث. طبع هذا الكتاب وأخرج مجزأً على مراحل؛ ابتداء من سنة: 1360 وحتى سنة: 1378، وقد صدرت تلك الأجزاء بتصحيح الشيخ عبد الرحمن المعلمي وساعده في ذلك جماعة من العلماء الندويين⁽²⁾.
- 4- الجامع الصحيح: سيأتي تفصيل الكلام عنه.
- 5- جزء القراءة خلف الإمام: استدلل فيه الإمام على وجوب قراءة الفاتحة في الصلوات كلها؛ ما يجهر فيها وما يخافت، ورد على المخالفين له فيها بتوسع وإسهاب، وهذا الجزء مطبوع متداول.
- 6- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل: موضوع هذا الكتاب هو الرد على المعتزلة والقدرية والجهمية، وقد أفاض البخاري في مسألة كلام الله وبيان أن القرآن كلام الله غير مخلوق. وقد تضمن هذا الكتاب الأحاديث المرفوعة، والموقوفة وآثاراً من كلام التابعين وأئمة الحديث. طبع هذا الكتاب أول مرة سنة: 1306 بمطبعة الأنصاري بدلي ضمن مجموعة من الكتب، ثم بمطبعة النهضة بمكة سنة: 1389، أشرف عليها الشيخ عبد الوكيل الهاشمي.
- 7- الضعفاء الصغير: أفرده الإمام للترجمة للضعفاء ومن لا يحتج بحديثهم، وهو كتاب مختصر، طبع في الهند سنة 1325، ونشر مع كتاب المنفردات والوحدان للإمام مسلم.
- 8- الكنى: يرى الشيخ عبد الرحمن المعلمي أنه جزء من التاريخ الكبير أو أنه متمم له، وقد طبع بنهاية التاريخ الكبير⁽³⁾.

(1) ينظر: أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ص 53.

(2) محمد بن عبد الكريم بن عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير، ص 106.

(3) وقد أعقبه الإمام المعلمي ببحث سماه: البحث عن كتاب الكنى للإمام البخاري، ج 8، ص 94.

◆ الموضوعات:

- 1- أسامي الصحابة الوجدان، 2- الأشربة، 3- بر الوالدين، 4- التاريخ الأوسط، 5- الضعفاء، 6- الضعفاء الكبير، 7- العلل، 8- الفوائد، 9- قضايا الصحابة والتابعين وأقابيلهم، 10- المؤلف والمختلف، 11- المبسوط، 12- المسند الكبير، 13- الهبة.

مذهبه وعقيدته:

كان الإمام -رحمه الله- من أهل الاجتهاد، غير مقلد لأحد من الأئمة بعينه، قال الشيخ محمد أنور الكشميري: "واعلم أن البخاري مجتهد لا ريب فيه، وما اشتهر أنه شافعي؛ فلموافقته إياه في المسائل المشهورة، وإلا فموافقته للإمام الأعظم ليس أقل مما وافق فيه الشافعي، وكونه من تلامذة الحميدي لا ينفع لأنه من تلامذة إسحاق بن راهويه أيضا وهو حنفي، فعده شافعيًا باعتبار الطبقة ليس بأولى من عده حنفيًا"⁽¹⁾. وكان -رحمه الله- في عقيدته على طريقة السلف الصالح؛ بل هو أحد أئمتهم، وأقواله -رحمه الله- لها اعتبار وأهمية من جهة إثبات العقيدة السلفية، ومن جهة الرد على المخالفين لها⁽²⁾.

قال الذهبي: "ثم إنه بوب على أكثر ما تنكره الجهمية من العلو والكلام واليدين والعينين، محتجا بالآيات والأحاديث، فمن ذلك قوله: باب قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: 10]، وباب قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ [ص: 75]، باب قوله: ﴿وَلَنُصَنِّعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: 39]، باب كلام الرب -عز وجل- مع الأنبياء، ونحو ذلك مما إذا تعقله اللبيب عرف من تبويبه أن الجهمية ترد ذلك وتحرف الكلم عن مواضعه"⁽³⁾.

ممنته:

لما دخل الإمام البخاري نيسابور توافد الناس عليه، واقبلوا على السماع منه، فظهر الخلل في مجالس محمد بن يحيى فحسده وتكلم فيه، وأشاع بين أصحاب الحديث أن البخاري يقول: "لفظي بالقرآن مخلوق"، فلما حضر المجلس قام إليه رجل فقال: "يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن؛ مخلوق هو أو غير مخلوق؟"، فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ثلاثا، فألح عليه، فقال البخاري: "القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة والامتحان بدعة"، فشغب الرجل وقال: "قد قال لفظي بالقرآن مخلوق"⁽⁴⁾.

(1) محمد أنور الكشميري، فيض الباري على صحيح البخاري، ج1، ص58.

(2) ينظر: فهد الفهيد، مقدمة تحقيقه: خلق أفعال العباد، ص54.

(3) الذهبي، العلو للعلي الغفاري، ص186.

(4) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص30، وابن حجر في هدي الساري، ص490.

لما بلغ الذهلي قول البخاري أنكره وامتنح الناس بالجلوس عنده، قال ابن الشرقي⁽¹⁾: "سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ولا يكلم، ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه؛ فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه"⁽²⁾. لم يطل بعد هذه الحادثة مقام الإمام بنيسابور، فسافر منها مختفياً إلى بخارى لما بلغه قول الذهلي: "لا يساكنني هذا الرجل في البلد"، قال ابن الأخرم: "فخشي البخاري وسافر"⁽³⁾.

كانت وجهة الإمام مسقط رأسه بخارى، ولما قدمها نصب له القباب على فرسخ منها، واستقبله عامة أهلها، ونثر عليه الدنانير والدراهم والسكر الكثير، فبقي أياماً، ثم بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي -والي بخارى- إلى محمد بن إسماعيل: أن احملي إلي كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما لاسمع منك، فقال الإمام لرسول الوالي: "أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة، فاحضر في مسجدي، أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فإنك سلطان، فامنعي من المجلس، ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة، لاني لا أكنتم العلم، لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أُجِمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»"⁽⁴⁾، فكان هذا سبب الوحشة بينهما⁽⁵⁾، وخرج الإمام من بخارى إلى خرتنك⁽⁶⁾ من قرى سمرقند، وكان له أقرباء بها.

وفاته:

لم يطل بالإمام المقام بخرتنك حتى مرض واشتد به المرض، وتوفي بها ليلة عيد الفطر لسنة ست وخمسين ومائتين ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر، وكان عمره اثنتين وستين سنة إلا اثني عشر يوماً⁽⁷⁾.

(1) ابن الشرقي: أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري (ت325): الإمام الحافظ الحجة، قال ابن عدي: "لم أر أحفظ ولا أحسن سرداً منه". ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص37، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص343.

(2) ابن حجر في هدي الساري، ج2، ص1312.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص460، ابن حجر في هدي الساري، ص491.

(4) رواه الترمذي (كتاب: العلم، باب: كتمان العلم، ج5، ص29، رقم: 2649) وأبو داود (كتاب: العلم، باب: كراهية منع العلم، ص512، رقم: 3658) وابن ماجه (المقدمة، باب: من سئل عن علم فكنمه، ج1، ص240، رقم: 261)، والحاكم (ج1، ص170، رقم: 344)، وأحمد (ج13، ص17، رقم: 7571) من طرق عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

قال الترمذي: "حديث حسن"، وقال الحاكم: "وهذا الإسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي والوادعي.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص464، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص33.

(6) خرتنك: -بفتح أوله وتسكين ثانيه وفتح التاء المثناة من فوق ونون ساكنة وكاف- قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص356.

(7) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص190، الخليلي، الإرشاد، ج3، ص959.

المصلب الثاني: التعريف بصحيح الإمام البخاري

اسم الكتاب:

اشتهر الكتاب - قديماً وحديثاً - باسم: «صحيح الإمام البخاري»، وهذا اختصار لاسمه الكامل؛ الذي هو: «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه»، كذا ذكر الحافظ ابن حجر⁽¹⁾، وذكر الكلاباذي⁽²⁾ وابن الصلاح⁽³⁾ والنووي وغيرهم أن اسم الكتاب: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه»⁽⁴⁾.

قال الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة⁽⁵⁾: " فالاسم الذي أورده الحافظ ابن حجر فيه قصور، والدقة والتمام فيما ذكره الآخرون"⁽⁶⁾.

(1) ابن حجر، هدي الساري، ص 8.

(2) الكلاباذي: أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري (ت 398): الحافظ الإمام، قال الحاكم: "من الحفاظ حسن المعرفة والفهم متقن ثبت لم يخلف مثله بما وراء النهر"، له: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه. ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 407، الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج 3، ص 154.

(3) ابن الصلاح: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري الشافعي (ت 643): الحافظ المفتي شيخ الإسلام، صنف في فنون كثيرة، من مصنفاته: المؤتلف والمختلف، أدب المفتي والمستفتي، طبقات الشافعية، علوم الحديث المعروف بالمقدمة، وصيانة صحيح مسلم، وغيرها. ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 503، الزركلي، الأعلام، ج 4، ص 207.

(4) ينظر: الكلاباذي، الهداية الإرشاد، ج 1، ص 23، وابن الصلاح، علوم الحديث، ص 26، والنووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج 1، ص 73.

(5) أبو غدة، أبو الفتوح وأبو زاهد عبد الفتاح بن محمد بن بشير أبو غدة الخالدي المخزومي (ت 1995م): أحد علماء الأمة المعاصرين، والمشتغلين بالحديث النبوي وعلومه، ولد سنة 1917م في مدينة حلب، وبها نشأ وتعلم، التحق بالأزهر سنة 1942م وتخرج من كليتي الشريعة واللغة العربية سنة 1950 وبعد ذلك عاد إلى موطنه حلب، فعين مدرسا للعلوم الإسلامية بثانويات حلب، ثم انتدب للتدريس في كلية الشريعة في جامعة دمشق، ثم انتقل للتدريس في السعودية متعاقداً مع جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، وانتدب أستاذاً زائراً لجامعة أم درمان والمعاهد الهند وجامعاتها، للشيخ عدد مهم من الأعمال وكثير منها متعلق بالسنة وعلومها، من ذلك: تحقيق سنن النسائي، تحقيق كتاب الرفع والتكميل وإقامة الحجة للإمام اللكنوي، تحقيق كتاب التصريح بما تواتر في نزول المسيح للشيخ محمد أنور كشميري، أمراء المؤمنين في الحديث، الإسناد من الدين، تحقيق اسمي الصحيحين، وغير ذلك كثير، انظر ترجمة الشيخ بقلم ابنه سليمان في مقدمة: لسان الميزان، ج 1، ص 12.

(6) واستدل على ترجيحه ببعض القرائن، ينظر: عبد الفتاح أبو غدة، تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي، ص 11.

موضوع الكتاب:

أراد الإمام البخاري من هذا التصنيف جمع الصحيح دون قصد الاستيعاب، وهذا الذي يستشف من تسميته: «الصحيح المختصر»، ومن قوله -رحمه الله-: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول"⁽¹⁾.

وقد جمع الإمام تلك الأحاديث على أبواب الجوامع؛ والجامع في اصطلاح المحدثين: "ما وجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها؛ من العقائد والأحكام والرفاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسير والفتن والمناقب والمثالب وغير ذلك"⁽²⁾.

ولم يكن صنيع الإمام مقتصرًا على مجرد الجمع، بل تعداه إلى إبراز فقه الأحاديث المجموعة واستنباط الفوائد منها؛ من خلال تراجم الأبواب، قال الإمام النووي: "ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط؛ بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها"⁽³⁾.

سبب تصنيف الكتاب:

كان لذلك أمور، ذكر الحافظ ابن حجر ثلاثة منها⁽⁴⁾:

1- رغبة الإمام -رحمه الله- في تجريد الصحيح الثابت من الحديث: فقد ألف عدد من علماء الإسلام مصنفات في أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، وكانت تشمل الأحاديث الصحيحة والضعيفة، فحرك ذلك همة البخاري لغزلة الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين.

2- إشارة بعض الشيوخ عليه في انتقاء الصحيح من الأحاديث، وجمعها في كتاب مختصر، قال -رحمه الله-: "كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح".

3- ما جاء عنه -رحمه الله- في رؤيته النبي -صلى الله عليه وسلم-، إذ قال: "رأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- في المنام، وكأني واقف بين يديه، وييدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الصحيح".

(1) ابن حجر، هدي الساري، ص7.

(2) الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص11.

(3) نقله: ابن حجر، هدي الساري، ص8.

(4) المصدر السابق، ص6.

مقالة تأليف الكتاب:

مكث البخاري في تأليف الصحيح عمرا مديدا، قال -رحمه الله-: "صنفت الصحيح في ست عشرة سنة"⁽¹⁾، وهذا إن دل على شيء؛ فإنما يدل على عنايته المركزة ودقته الفائقة في اختيار الأحاديث وتبويبها.

وصف الكتاب⁽²⁾:

لم يذكر الإمام لكتابه مقدمة ولا ديباجة ولم يبين شرطه فيه، بل سرد الأبواب والأحاديث بعد البسملة. اشتمل صحيح الإمام البخاري على ثلاثة آلاف وأربع مائة وخمسين (3450) باباً، مفرقة على سبعة وتسعين (97) كتاباً⁽³⁾؛ ابتدأها الإمام بكتاب بدء الوحي وأنهاها بكتاب التوحيد، وقد غطت تلك الكتب معظم أبواب الدين، فقد اشتملت على أمور العبادات، والمعاملات، والأخلاق، والسيرة، والفضائل، والزهد والرقائق، والتفسير.

ترجم البخاري لأحاديثه بتراجم فقهية، ضمنها الكثير من الآيات والأحاديث المتعلقة وأقوال الأئمة، مما له صلة بموضوع الباب، وهذه التراجم اشتهر بها البخاري، وعلا بسببها كتابه، قال الحافظ ابن حجر: "وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديره وهي ما ضمنه أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار"⁽⁴⁾.

وكان من صنيع الإمام -رحمه الله- في جامعه؛ تقطيع الأحاديث واختصارها، فكثيرا ما يكتفي بإيراد الشاهد منها للترجمة، وهذا مراعاة منه للاختصار.

وكان من صنيعه -أيضا- تكرار بعض الأحاديث في أبواب متفرقة، وذلك لملح فقهية أو إسنادية نبه عليها الحافظ في الهدي⁽⁵⁾.

عدداً أحاديثه:

قال ابن الصلاح: "وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون (7275) حديثاً بالأحاديث المتكررة، وقد قيل إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث"⁽⁶⁾ وتبعه على هذا العد النووي⁽¹⁾.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص405.

(2) ينظر: أحمد بن فارس السلوم، منهج الإمام البخاري في تأليف الصحيح، ص13.

(3) محمود الطحان، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص110.

(4) ابن حجر، هدي الساري، ص13.

(5) المصدر السابق، ص15.

(6) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص20.

وقد تعقبهما الحافظ ابن حجر في هذا العد مظهر الخلل الذي فيه باستقصائه على الأبواب -بابا بابا-، ثم لخص البحث بقوله: "فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر، تسعة آلاف واثنان وثمانون (9082) حديثاً، وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة، والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم"⁽²⁾،

ثم ذكر -رحمه الله- عدتها عند حذف المكرر؛ فقال: "فجميع ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكرير -على التحرير-: ألفا حديث وستمئة حديث وحديثان (2602)، ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع المذكور: مائة وتسعة وخمسون (159) حديثاً فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة وأحد وستون (2761)"⁽³⁾.

ثم ذكر -رحمه الله- سبب التفاوت بين ما حرره من عدد أحاديث الصحيح وما حرره غيره، فقال: "ما عرفت من أين أتى الوهم في ذلك، ثم تأولته على أنه يحتل أن يكون العاد الأول الذي قلده في ذلك إذا رأى الحديث مطولاً في موضع ومختصراً في موضع آخر يظن أن المختصر غير المطول إما لبعده العهد به، أو لقلة المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النمط شيء كثير، وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بين العددين"⁽⁴⁾.

شك الإمام البخاري في عننة المتعاصرين:

اختلف العلماء في شرط قبول البخاري عننة المتعاصرين على أقوال⁽⁵⁾: فقال بعضهم: إن البخاري يشترط الوقوف على ما يدل على السماع نصاً، وقال البعض: إنه يشترط الوقوف على ما يدل على اللقاء، وفرق البعض بين شرطه فيما كان في صحيحه وفيما كان في خارجه؛ فاشتروا له الوقوف على ما يدل على اللقاء أو السماع في كتابه الصحيح فقط، وكل هذه الأقوال مجرد تخمينات عارية عن الدليل والبرهان⁽⁶⁾.

ومن المعلوم قطعاً أن الإمام لم يصرح بهذا المذهب في كتابه الصحيح ولا في غيره⁽⁷⁾، وهذه الأقوال جميعها مبنية على سوء فهم عبارة للإمام -رحمه الله- ساقها في مقدمته في سياق ذكر بعض منتحلي الحديث؛ وهي قوله: "وزعم القائل الذي افتتحنا الكلام على الحكاية عن قوله والإخبار عن سوء رويته؛ أن كل إسناد لحديث

(1) النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج1، ص75.

(2) ابن حجر، هدي الساري، ص469.

(3) المصدر السابق، ص477.

(4) المصدر السابق، ص477.

(5) ينظر: حاتم العوني، إجماع المحدثين، ص15.

(6) المصدر السابق، ص77.

(7) أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري، ص180، وكذا حاتم العوني، إجماع المحدثين، ص34.

فيه فلان عن فلان وقد أحاط العلم بأتهما قد كانا في عصر واحد وجائز أن يكون الحديث الذي روى الراوي عمن روى عنه قد سمعه منه وشافه به، غير أنه لا نعلم له منه سماعاً ولم نجد في شيء من الروايات أنهما التقيا قط أو تشافها بحديث: أن الحجة لا تقوم عنده بكل خبر جاء هذا المجيء؛ حتى يكون عنده العلم بأتهما قد اجتماعاً من دهرهما مرة فصاعداً، أو تشافها بالحديث بينهما، أو يرد خبر فيه بيان اجتماعهما وتلاقيهما مرة من دهرهما فما فوقها...⁽¹⁾.

فقال القاضي عياض: "والقول الذي رده مسلم - أي اشتراط ثبوت اللقاء أو السماع - هو الذي عليه أئمة هذا العلم؛ علي بن المديني والبخاري وغيرهما، ولا بد أن يشترط أن يكون الراوي مع ذلك ممن لا يعرف بالتدليس"⁽²⁾، وقد تابع من تقدمت أقوالهم القاضي عياضاً على ذلك؛ وما تلکم الأقوال إلا تفرجات عن هذا الأصل.

وتفسير القاضي عياض لمقصود الإمام مسلم مردود لأسباب⁽³⁾ نذكر منها:

- 1- وَصَفُ مُسْلِمٍ لِمُصَاحِبِ ذَلِكَ الشَّرْطِ - فِي ثَنَائِهِ الرَّدِّ عَلَيْهِ - بِأَنَّهُ: جَاهِلٌ، خَامِلُ الذِّكْرِ، لَا وَزْنَ لَهُ وَلَا عَتَبَ فِي الْعِلْمِ؛ وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْصِدَ بِهَا مُسْلِمُ الْبُخَارِيِّ - بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ -؛ لَمَّا عَرَفَ عَنْهُ مِنْ إِجْلَالِ لَهُ وَتَعْظِيمِهِ، قَالَ الْأَعْمَشِيُّ⁽⁴⁾: "سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ، وَجَاءَ إِلَى الْبُخَارِيِّ فَقَالَ: دَعْنِي أَقْبَلْ رَجُلِيكَ يَا أَسْتَاذَ الْأَسْتَاذِينَ وَسَيِّدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَطَيِّبِ الْحَدِيثَ فِي عِلْمِهِ"⁽⁵⁾.
- 2- قَدْ حَكَى الْإِمَامُ مُسْلِمٌ إِجْمَاعَ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى تَرْكِ اشْتِرَاطِهِمْ ثُبُوتَ اللَّقَاءِ أَوْ السَّمَاعِ، وَمُسْلِمٌ إِمَامٌ يَدْرِي مَا يَنْقَلُ وَمَا يَذْكَرُ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ انْعِقَادَ إِجْمَاعِ وَالْمُخَالَفِ ابْنَ الْمَدِينِيِّ وَالْبُخَارِيِّ وَأَمْثَلَهُمَا؟!⁽⁶⁾.
- 3- لَمَّا بَيَّنَّ مُسْلِمٌ لِحُصْمِهِ مَخَالَفَتَهُ لِلْإِجْمَاعِ؛ اسْتَدَلَّ بِأَسَانِيدٍ لَمْ يَذْكَرْ فِيهَا بَعْضُ رَوَاتِهَا مَا يَدُلُّ عَلَى سَمَاعِهِمْ مِمَّنْ رَوَوْا عَنْهُمْ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ مَرْوِيَاتِهِمْ عَنْهُمْ، وَ - مَعَ ذَلِكَ - لَمْ يَتَرَدَّدْ أَحَدٌ فِي أَنْ يَحْكُمَ عَلَى تِلْكَ الْأَسَانِيدِ بِالِاتِّصَالِ وَالصَّحَّةِ، - كَمَا يَقُولُ مُسْلِمٌ - إِلَّا ذَلِكَ الْحُصْمُ الْمُخَالَفُ، وَمَنْ تَتَّبَعَ تِلْكَ الْأَسَانِيدَ الْمُسْتَدَلَّ بِهَا وَجَدَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَحَدٌ مِنْ صَحْحِهَا؛ بِرَوَايَتِهِ لَهَا فِي صَحِيحِهِ.

(1) مسلم (مقدمة الصحيح، ص 23).

(2) القاضي عياض، إكمال المعلم، ص 164.

(3) ينظر: حاتم العوني، إجماع المحدثين، ص 77.

(4) الأعمشي، أبو حامد أحمد بن حمدون بن أحمد بن عمارة بن رستم النيسابوري (ت 321): الإمام الحافظ الثابت المصنف،

لقب ببغداد بالأعمشي لحفظه حديث الأعمش، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 14، ص 553، وابن العماد، شذرات

الذهب، ج 2، ص 288.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 432.

(6) أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري، ص 188.

إلى غير ذلك من الأسباب التي تجدها مبسوسة عند الدكتور حاتم العوني في كتابه: «إجماع المحدثين». والذي نخلص إليه مما تقدم أن شرط الإمام البخاري في السند المعنعن هو شرط مسلم الذي حكى الإجماع عليه، والذي سنعرج عليه في موضعه.

درجة أحاديث صحيح البخاري

اشترط الإمام في هذا الكتاب إخراج الصحيح، وقد تقدم تصريحه -رحمه الله- بذلك في قوله: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول"، ومما قاله الإمام في هذا الصدد -أيضاً:- "ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله -تعالى- وتيقنت صحته"⁽¹⁾.

وقد شهد لالتزام البخاري بشرطه علماء عصره فمن بعدهم، كما اتفق أكثرهم على موافقته في تصحيح غالب أحاديث كتابه وتقديمها في الصحة، قال العقيلي⁽²⁾: "لما صنف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المدني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، -قال العقيلي- والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة"⁽³⁾.

وقال ابن الصلاح: "أول من صنف الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري..، ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً"⁽⁴⁾.

وما ينبغي ذكره في هذا المقام أن الإمام البخاري -مع اشتراطه الصحة والتزامه بها في كتابه- أورد بعض الروايات التي لم يتوفر فيها شرط الصحيح، وذلك لأغراض علمية مختلفة منها الفقهية والإسنادية والنقدية، وعادة الإمام البخاري في هذه الروايات إيرادها معلقة⁽⁵⁾.

مكانة صحيح البخاري

يكفي صحيح البخاري مزية شهادة العلماء له بالصحة -كما تقدم-، وحكمهم له بالتقدم في ذلك على سائر الكتب المصنفة؛ قال النسائي: "ما في هذه الكتب أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري"⁽⁶⁾، قال

(1) ابن حجر، هدي الساري، ص 347.

(2) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت 322): الإمام الحافظ الناقد، قال مسلمة بن القاسم: "كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخطر، ما رأيت مثله، وكان كثير التصانيف"، من مصنفاته: الضعفاء الكبير. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 15، ص 236، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 348.

(3) ابن حجر، هدي الساري، ص 489.

(4) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 17.

(5) ينظر: حمزة المليباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات الأئمة النقاد، ص 100.

(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 2، ص 9، ابن حجر، هدي الساري، ص 10.

الحافظ - معقبا-: "النسائي لا يعني بالجوودة إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث، ومثل هذا من مثل النسائي غاية في الوصف".

وقال النووي: "اتفق العلماء -رحمهم الله- على أن أصح الكتب بعد الكتاب العزيز الصحيحان؛ البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة"⁽¹⁾.

وقد أسهب الحافظ ابن حجر⁽²⁾ في تفصيل مسألة تقديم البخاري على مسلم، وعقد مقارنات بين الصحيحين من حيث تأكيد الاتصال وإتقان الرجال وانتفاء العلل، منطلقا من أن مدار الحديث الصحيح على هذه المسائل، ويمكن إجمال كلام الحافظ في النقاط التالية :

- 1- إن الرواة الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم ممن تكلم فيهم بالضعف أقل عددا ممن تفرد مسلم بالإخراج لهم، ومع ذلك لم يكثر البخاري في إخراج أحاديثهم، بخلاف مسلم.
- 2- إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم فميز جيدها من رديها بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه من المتقدمين.

- 3- إن أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم من المتقدمين يخرج البخاري أحاديثهم غالباً في الاستشهادات والمتابعات والتعليقات بخلاف مسلم؛ فإنه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج.
- 4- إن الأحاديث التي انتقدت على البخاري أقل من تلك التي انتقدت على مسلم.

وأضاف الحافظ إلى ذلك ما يتعلق بشرطي الشيخين في السند المعنعن، مقررًا أن شرط البخاري في هذا أقوى من شرط مسلم، وهذه مسألة تقدمت مناقشتها.

(1) النووي، شرح صحيح مسلم، ج1، ص14.

(2) ابن حجر، هدي الساري، ص11 وما بعدها.

المبحث الثالث:

التعريف بالإمام مسلم وكنيته

المصَلب الأول: ترجمة الإمام مسلم

اسمه ونسبه وكنيته:

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري⁽¹⁾.

والقشيريُّ: نسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وهي قبيلة عربية كبيرة معروفة، ينسب إليها كثير من العلماء⁽²⁾.

والتيسابوريُّ: نسبة إلى بلده نيسابور من مدن خراسان، وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة كانت حاضرة من حواضر العلم فيما مضى⁽³⁾، وهي اليوم تابعة لمقاطعة خراسان بشمال شرق إيران، بالقرب من العاصمة الإقليمية مشهد⁽⁴⁾.

مولده:

أشهر ما ذكر عن مولده أنه سنة أربع ومئتين⁽⁵⁾، وروى الإمام الحاكم⁽⁶⁾ عن أبي عبد الله بن الأخرم⁽⁷⁾ قوله: "توفي مسلم بن الحجاج -رحمه الله- عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة"، وهذا يتضمن أن مولده كان سنة ست ومائتين⁽¹⁾.

(1) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 13، ص 100، والمزي، تهذيب الكمال، ج 27، ص 499، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 558، وابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 551، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 10، ص 113، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص 264، وابن خلكان، وفيات الاعيان، ج 5، ص 194.

(2) ينظر: السمعاني، الأنساب، ج 4، ص 501، وابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، ج 3، ص 37، والنووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج 2، ص 89.

(3) ينظر: ياقوت الحموي، تاريخ البلدان، ج 5، ص 331.

(4) ينظر: نيسابور ar.wikipedia.org/wiki/

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 558، وابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 556.

(6) الحاكم: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت 405): الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين صاحب التصانيف الفريدة، أدرك الأسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ، من تصانيفه: المستدرك على الصحيحين، تاريخ نيسابور، علوم الحديث، المدخل، والإكليل وغيرها. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 5، ص 473، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 17، ص 162.

(7) ابن الأخرم: هو الإمام الحافظ المتقن الحجة أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري (ت 344):

نشأته العلمية:

نشأ الإمام في بيت علم وأدب وسعة؛ فقد كان والده من المتصدرين لتعليم الناس، قال محمد بن عبد الوهاب الفراء⁽²⁾: "كان أبوه الحجاج من المشيخة"⁽³⁾.

أقبل الإمام مسلم على سماع الحديث منذ صغره؛ وكان أول سماعه سنة ثمان عشرة ومائتين من يحيى بن يحيى التميمي⁽⁴⁾، وكان عمره إذ ذاك إثنتي عشرة سنة، وحج الإمام سنة عشرين ومائتين فسمع بالحجاز من القعني⁽⁵⁾، وإسماعيل بن أبي أويس، وسمع بالكوفة في طريق رجوعه من أحمد بن يونس⁽⁶⁾، وجماعة، وأسرع إلى وطنه من غير أن يدخل البصرة، ثم ارتحل بعد أعوام في الطلب فسمع بالعراق والحرمين ومصر، وقد بلغ عدد شيوخه الذين أخرج عنهم في صحيحه مائتين وعشرين شيخاً، وله شيوخ كثير لم يخرج لهم كعلي بن الجعد⁽⁷⁾ وعلي بن المديني ومحمد بن يحيى الذهلي⁽⁸⁾.

صنف مستخرجا على الصحيحين وله المسند الكبير وكان أنحى الناس ما لحن قط. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص466، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص355.

(1) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص64، والنووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج1، ص11، ورجح هذا القول د. نور الدين العتر، الإمام الترمذي وموازنة بين جامعه والصحيحين، ص35.

(2) الفراء، أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي النيسابوري (ت272): ثقة عارف، أديب حافظ، كان وجه مشايخ نيسابور عقلا وعلماء، أخرج له النسائي من الستة. ينظر: ابن حجر تقريب التهذيب، رقم: 6124، ص، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص606.

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج10، ص114.

(4) يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن شيخ الإسلام وعالم خراسان أبو زكريا التميمي المنقري النيسابوري (ت226) شيخ الإسلام وعالم خراسان روى له الشيخان، قال ابن حجر: ثقة ثبت إمام. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص512، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 7696.

(5) القعني: عبد الله بن مسلمة بن قعنب أبو عبد الرحمن الحارثي (ت221): الإمام الثابت القدوة شيخ الإسلام، أخرج له الجماعة سوى ابن ماجه، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدا. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص257، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 3631.

(6) أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس أبو عبد الله اليربوعي الكوفي (ت227): قال عنه الإمام أحمد: شيخ الإسلام، وكان عارفاً بحديث بلده. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص457، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 63.

(7) علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي (ت230): ثقة ثبت رمي بالتشيع، قال مكى بن عبدان: سألت مسلماً عن علي بن الجعد؟ فقال: ثقة، ولكنه كان جهمياً. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص459، وج12، ص568، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 4698.

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص561.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

تبوأ الإمام مسلم مكانة عالية بارزة في علم الحديث، قال أحمد بن سلمة⁽¹⁾: "رأيت أبا زرعة⁽²⁾ وأبا حاتم⁽³⁾ يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما"⁽⁴⁾.

وقد تكاثرت كلمات الأئمة من شيوخه فمن دونهم في الثناء عليه، وقد قال النووي: "أجمعوا على جلالته وإمامته وعلو مرتبته وحذقه في هذه الصنعة، وتقدمه فيها وتضلعه منها"⁽⁵⁾، وقال القاضي عياض⁽⁶⁾: "أثنى عليه غير واحد من الأئمة المتقدمين، وأجمعوا على إمامته..."⁽⁷⁾، وهذا طرف من ثنائهم:

قال بندار⁽⁸⁾: "حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدارمي بسمرقند⁽⁹⁾، ومحمد بن إسماعيل ببخارى"⁽¹⁰⁾.

- (1) أحمد بن سلمة بن عبد الله أبو الفضل النيسابوري البزاز (ت286): الحافظ الحجة العدل المأمون المجود، رفيق مسلم في رحلة الطلب إلى بلخ والبصرة. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص373، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص283.
- (2) أبو زرعة الرازي: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي المخزومي (ت264): إمام حافظ ثقة مشهور، قال إسحاق بن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازي ليس له أصل. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص65، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص254، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 4316.
- (3) أبو حاتم الرازي: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي التميمي (ت277 أو 275): شيخ المحدثين، كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات مشهورا بالعلم مذكورا بالفضل. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص247، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص259.
- (4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج13، ص101، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص563.
- (5) النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج2، ص90.
- (6) القاضي عياض: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (ت544): عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم، من تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ترتيب المدارك، وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك، وشرح صحيح مسلم إكمال المعلم، ومشارك الأنوار، والإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، وغيرها. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: ج1، ص392، والزركلي، الأعلام، ج5، ص99.
- (7) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج1، ص79.
- (8) بندار: محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان، أبو بكر العبدي البصري (ت252): الإمام الحافظ، رواية الإسلام، شيخ مسلم والبخاري روى له الستة. لقب ببندار لأنه كان بندار الحديث في عصره ببلده، والبندار الحافظ، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص149، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص222.
- (9) أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي التميمي السمرقندي (ت255): الحافظ الامام، أحد الاعلام، قال أبو حاتم: إمام أهل زمانه. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص224، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص239.
- (10) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص17، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص423.

وقال الحسين بن منصور⁽¹⁾: سمعت إسحاق بن راهويه⁽²⁾ ذكر مسلما، فقال بالفارسية كلاما معناه: "أي رجل يكون هذا"⁽³⁾.

وقال ابن الأخرم: "إنما أخرجت نيسابور ثلاثة رجال: محمد بن يحيى، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب"⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

تلاميذه:

أخذ الحديث، والعلم عن الإمام مسلم خلق من الرواة سرد المزي⁽⁶⁾ أسماء خمسة وثلاثين رجلا؛ منهم: الإمام الترمذي⁽⁷⁾، وأبو حاتم الرازي، وابنه عبد الرحمن⁽⁸⁾، وابن خزيمة⁽⁹⁾ وأبو عوانة الإسفرايني⁽¹⁰⁾ وعلي بن الحسين الرازي⁽¹⁾ وخلق غيرهم.

-
- (1) الحسين بن منصور بن جعفر بن عبد الله بن رزين أبو علي السلمى النيسابوري (ت238): الإمام الحافظ الكبير، قال ابن حجر: ثقة فقيه. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص383، ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 1352.
- (2) ابن راهويه: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي أبو يعقوب المروزي (ت283): أحد أئمة المسلمين وعلماء الدين، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، قال أحمد: لا أعلم لإسحاق بالعراق نظيرا. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص358، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص191.
- (3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج13، ص102، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص564.
- (4) إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبد الله، أبو إسحاق النيسابوري (ت295): الإمام الحافظ شيخ خراسان، قال الحاكم: "كان إمام عصره في معرفة الحديث والرجال، جمع الشيوخ والعلل". ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص547، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص283.
- (5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص565.
- (6) المزي، تهذيب الكمال، ج27، ص504.
- (7) الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، وقيل بن يزيد بن سورة، السلمى الضرير (ت279): الإمام البارح الحافظ العلم، مصنف الجامع وكتاب العلل وغير ذلك. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص270، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص282.
- (8) ابن أبي حاتم الرازي: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي التميمي (ت327): العلامة الحافظ، أخذ علم أبيه وأبي زرة وكان مجرا في العلوم ومعرفة الرجال. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص263، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص346.
- (9) ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمى النيسابوري (ت311): الحافظ الحجة صاحب التصانيف. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص365، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص313.
- (10) أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفرايني (ت216): الإمام الحافظ الكبير الجوال، أخذ كتب الشافعي عن الربيع والمزني وهو أول من أدخل مذهبه إسفراين. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص417، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص329.

مؤلفاته:

كان الإمام مسلم طويل الباع في التأليف؛ فقد صنف في مختلف أنواع الحديث وعلومه، وهذا يدل على مكانته الراسخة في هذا العلم وتمكنه فيه -رواية ودراية-⁽²⁾، وقد بلغنا بعض مؤلفاته وطبع، وكثير منها مخطوطات في حكم المفقود:

◆ المطبوعات:

- 1- الأسماء والكنى: يبحث في أسماء رجال الحديث وكناهم ونسبتهم وأهم شيوخهم وتلاميذهم وما قيل فيهم من جرح، طبع بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، بتحقيق: د. عبد الرحيم القشقرى.
- 2- التميز: وضع فيه الإمام مسلم منهج المحدثين في نقد الأخبار، وهو من مطبوعات جامعة الرياض، بتحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
- 3- الجامع الصحيح: سيأتي تفصيل الكلام عنه.
- 4- رجال عروة بن الزبير: يختص بمن روى عنه عروة ومن روى عنه، طبع بالهند مع كتاب الضعفاء الصغير للبخاري، والضعفاء والمتروكون للنسائي والمنفردات والوحدان للإمام مسلم.
- 5- الطبقات: اقتصر فيه على سرد أسماء الصحابة والتابعين، بدأ كل قسم منها بالمدينين ثم المكيين ثم الكوفيين ثم البصريين ثم الشاميين ثم المصريين، وغير ذلك، سردا من غير ترجمة، طبع بدار الهجرة بالدمام بتحقيق: مشهور حسن آل سلمان.
- 6- المنفردات والوحدان: سرد في أسماء الرواة الذين لم يرو عنهم إلا راو واحد، بدء بالصحابة فمن دونهم، طبع مع كتاب: رجال عروة.

◆ المخطوطات:

- 1- الإخوة والأخوات. 2- أسماء الرجال. 3- الأقران. 4- الأفراد. 5- أفراد الشاميين من الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. 6- الانتفاع بأهـب السباع. 7- أوهام المحدثين. 8- الأوحاد. 9- التاريخ. 10- ذكر أولاد الحسين. 11- العلل. 12- سؤالاته لأحمد بن حنبل. وغير ذلك.

(1) علي بن الحسين بن الجنيد أبو الحسن النخعي الرازي(ت291): الإمام الحافظ الحجة، جمع حديث مالك حتى لقب بالمالكي، كان بصيرا بالرجال والعلل ثقة صدوقا. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص16، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص297.

(2) ينظر: محمد محمدي النورستاني، المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، ص38.

مذهبه وعقيدته:

كان الإمام مسلم -رحمه الله- من فقهاء أهل الحديث، غير مقلد لأحد من الأئمة بعينه، قال السخاوي⁽¹⁾: "والظاهر أنه -رحمه الله- كان على طريقة الأئمة من أهل الآثار في عدم التقليد"⁽²⁾. أما عقيدته: فقد كان فيها على طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، بجانب مقالات أهل البدع المختلفة، قال في مقدمة كتابه الصحيح: "اعلم وفقك الله -تعالى- أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع"⁽³⁾. وقد افتتح الإمام مسلم صحيحه بكتاب الإيمان، وضمنه أحاديث في تقرير مذهب أهل السنة في عدد من المسائل، والرد على أهل البدع من القدرية والمرجئة والخوارج والجهمية وغيرهم، وأفرد كتاباً للقدر⁽⁴⁾.

وفاته:

توفي مسلم في شهر رجب سنة إحدى وستين ومئتين بنيسابور، عن بضع وخمسين سنة⁽⁵⁾. وروى الخطيب البغدادي⁽⁶⁾ عن أحمد بن سلمة قوله: "عقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله وأوقد السراج، وقال لمن في الدار: لا يدخلن أحد منكم هذا البيت، فقيل له: أهديت لنا سلة فيها تمر، فقال: قدموها إلي، فقدموها إليه، فكان يطلب الحديث ويأخذ ثمرة تمرًا بمضغها، فأصبح وقد فنى التمر ووجد الحديث"، وروي أنه مات منها⁽⁷⁾.

-
- (1) السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر الشافعي (ت 902): مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب، أصله من «سحا» من قرى مصر، ومولده في القاهرة، ووفاته بالمدينة، ساح في البلدان سياحة طويلة، وصنف زهاء مئتي كتاب؛ أشهرها: المقاصد الحسنة، شرح ألفية العراقي، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع. ينظر: السخاوي، الضوء اللامع، ج 8، ص 2، الزركلي، الأعلام، ج 6، ص 194.
- (2) السخاوي، غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج، ص 36.
- (3) مسلم، صحيح مسلم، ص 21.
- (4) عبد الرحمن بن صالح السديس، التعريف بالإمام مسلم وكتابه الصحيح، ص 9.
- (5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 580.
- (6) الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي (ت 463): كان من الحفاظ المتقنين والعلماء المتبحرين، فصيح اللهجة عارفاً بالأدب، ولوعاً بالمطالعة والتأليف، صنّف قريبا من مائة مصنف؛ منها: تاريخ بغداد، شرف أصحاب الحديث، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الكفاية في علم الرواية وغيرها. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 1، ص 92، الزركلي، الأعلام، ج 1، ص 172.
- (7) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 13، ص 103، وينظر: ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص 64، والمزي، تهذيب الكمال، ج 27، ص 507.

المصَلب الثاني: التعريف بصحيح الإمام مسلم

اسم الكتاب:

سمى الإمام مسلم -رحمه الله- كتابه -خارج صحيحه- ب: «المسند الصحيح»، و«المسند»، فقال: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة"⁽¹⁾، وقال: "عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة... ولو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مثني سنة فمدارهم على هذا المسند"⁽²⁾، وتبعه على هذه التسمية معظم من ترجم للإمام أو تطرق لكتابه بذكر.

واعتبر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة أن هذه التسمية اختصار من الإمام للاسم الكامل؛ فقال: "إن مؤلفه اكتفى بأول الاسم عن تمامه نظرا إلى أن المقام لا يقتضي ذكر الاسم تماما كاملا"⁽³⁾، والاسم الكامل للكتاب كما ذكر القاضي عياض وابن خير الأشبيلي⁽⁴⁾ هو: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-»⁽⁵⁾، وقد اختصر الحافظ العلائي⁽⁶⁾ بعضه فقال: «المسند الصحيح بنقل العدل عن العدل عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-»⁽⁷⁾

لم يشتهر هذا الاسم لكتاب الإمام مسلم، بل غلبت عليه أوصافه ك: "الصحيح" و"المسند"، حتى خلت منه معظم نسخ الكتاب وشروحه⁽⁸⁾.

- (1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص565، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج13، ص101.
- (2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص568، النووي، شرح صحيح مسلم، ج1، ص15.
- (3) أبو غدة، تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي، ص35.
- (4) ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الإشبيلي (ت575): الشيخ الإمام البارع الحافظ المجرى المقرئ الأستاذ عالم الأندلس، بقي من تصنيفه: فهرسة ما رواه عن شيوخه، ونسخة له من صحيح مسلم على هوامشها بعض فوائده، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج21، ص85، الزركلي، الأعلام، ج6، ص119.
- (5) القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج1، ص10، ابن خير، فهرسة ابن خير، ص85.
- (6) العلائي، أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي (ت761): الإمام العلامة الحافظ الفقيه، له تصانيف كثيرة منها: كتاب المدلسين، إثارة الفوائد المجموعة، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، حكم اختلاف المجتهدين وغيرها. ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص533، الزركلي، الأعلام، ج2، ص321.
- (7) العلائي، إثارة الفوائد المجموعة، ج1، ص140.
- (8) ينظر: أبو غدة، تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي، ص33.

موضوع الكتاب:

هو كتاب مصنف في أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، اقتصر فيه الإمام على الصحيح المرفوع، ولم يعتن في الغالب بذكر الموقوفات والمقطوعات، ولا بأقوال العلماء وآرائهم الفقهية، قال الحافظ: "واقصر على الأحاديث دون الموقوفات فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الدور تبعاً لا مقصوداً"⁽¹⁾.
وأكثر أهل العلم يعدون الصحيح من الجوامع التي جمعت جميع أنواع العلوم المحتاج إليها؛ من عقائد وأحكام ورفاق وآداب وتفسير وتاريخ وفتن ومناقب ومثالب⁽²⁾.

لم يقصد الإمام حصر الصحيح بكتابه، قال أبو قريش الحافظ⁽³⁾: "كنا عند أبي زرعة الرازي، فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه، وجلس ساعة، وتذاكرا، فلما ذهب قلت لأبي زرعة: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح، فقال: ولم ترك الباقي؟! ليس لهذا عقل...، وقد قدم مسلم بعد إلى الري فاجتمع بابين وارة⁽⁴⁾، فبلغني أنه عاتبه على الصحيح وجفاه، وقال له نحوا من قول أبي زرعة: إن هذا يطرق لاهل البدع علينا، فاعتذر، وقال: إنما قلت صحاح، ولم أقل ما لم أخرجه ضعيف، وإنما أخرجت هذا من الصحيح ليكون مجموعاً لمن يكتبه، فقبل عذره وحده"⁽⁵⁾.

وقال الإمام مسلم -رحمه الله-: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، وإنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه"⁽⁶⁾.

سبب تصنيف الكتاب:

ابتدأ الإمام -رحمه الله- كتابه ببيان الباعث على تصنيفه؛ وذكر في ذلك أمرين⁽⁷⁾:

- (1) ابن حجر، هدي الساري، ص12.
- (2) ينظر: أبو غدة، تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي، ص46.
- (3) أبو قريش الحافظ، محمد بن جمعة بن خلف القهستاني الأصب (ت313): قال الخطيب البغدادي: "كان ضابطاً حافظاً، متقناً، كثير السماع والرحلة، يذاكر الحفاظ فيغلبهم"، صنف المسند الكبير وكتاباً على الأبواب وحديث مالك وسفيان وشعبة. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص304، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص169، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص324.
- (4) ابن وارة، أبو عبد الله محمد بن مسلم بن عثمان الرازي (ت265): : الإمام المجود الحافظ، قال الخطيب: "كان متقناً عالماً حافظاً فهماً"، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص28، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج3، ص256، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص261.
- (5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص571.
- (6) مسلم (كتاب: الصلاة، باب: التشهد في الصلاة، رقم: 404).
- (7) ينظر: محمد محمدي النورستاني، المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، ص38.

- 1- طلب أحد النجباء⁽¹⁾ أن يوقفه على جملة الأحاديث الصحيحة في سنن الدين وأحكامه، قال -رحمه الله-: "فإنك -يرحمك الله- بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تَعْرِيفِ جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله --صلى الله عليه وسلم- في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم"⁽²⁾.
- 2- تصدر بعض الجهلة للتحديث، وبثهم المناكير لعوام الناس، قال -رحمه الله-: "فلولا الذى رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة... لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل"⁽³⁾.

مكة تأليف الكتاب:

لم تكن المدة المستغرقة في تأليف الإمام للصحيح بالقصيرة، قال أحمد بن سلمة: "كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة"⁽⁴⁾، ويعلل الإمام النووي هذا التطويل بقوله: "وبقي في تهذيبه وانتقائه"⁽⁵⁾.

وصف الكتاب:

ابتدأ الإمام كتابه بمقدمة ذكر فيها سبب تأليفه الكتاب، وشرطه فيه، وبيان سبب اهتمامه بتمييز الأحاديث الصحيحة، إلى قواعد مهمة تتعلق بعلوم الحديث، وكيفية معرفة الصحيح من الضعيف. اشتمل الكتاب على ألف وثلاثمائة وتسعة وعشرين (1329) باباً، مفرقة على أربعة وخمسين (54) كتاباً⁽⁶⁾؛ ابتدأها الإمام بكتاب الإيمان ثم الطهارة وأنهى كتابه -رحمه الله- بكتاب التفسير، وقد جمعت هذه الكتب جميع أنواع العلوم المحتاج إليها؛ من عقائد وأحكام ورفاق وآداب وتفسير وتاريخ وفتن ومناقب. لم يترجم الإمام لأبوابه كما يفعل كثير من المصنفين، قال ابن الصلاح: "إن مسلماً -رحمه الله- وإيانا رتب كتابه على الأبواب؛ فهو محبوب في الحقيقة، ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب؛ لئلا يزداد بها حجم

(1) وهو أحمد بن سلمة -تقدمت ترجمته-، قال الخطيب البغدادي: "جمع له مسلم الصحيح في كتابه"، تاريخ بغداد، ج4، ص186.

(2) مسلم (المقدمة، ص19).

(3) المصدر السابق، ص21.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص566.

(5) النووي، شرح صحيح مسلم، ج1، ص14.

(6) كما في ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

الكتاب، أو لغير ذلك"⁽¹⁾، وأما التراجم الموثقة اليوم في ثنايا الصحيح فهي للإمام النووي، وقد وصفها بقوله: "وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم؛ بعضها جيد وبعضها ليس بجيد،... وأنا -إن شاء الله- أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها"⁽²⁾.

تميز صحيح الإمام مسلم بميزة فريدة وهي جمعه طرق الحديث في مكان واحد، من غير تقطيع ولا تفريق لها على الأبواب، قال النووي: "وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي كونه أسهل متناولاً من حيث أنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها وأورد فيه أسانيد المتعددة وألفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه بخلاف البخاري"⁽³⁾.

راعى الإمام -رحمه الله- الاختصار في صحيحه، فلا يكرر ذكر الأحاديث إلا لضرورة، كأن يكون الحديث قصيراً ومشتماً على أكثر من موضوع؛ وقد صعب عليه تقطيعه وتجزئته حسب موضوعاته التي احتوى الحديث عليها، أو أن يكون في إسناد الحديث أمر يقتضي منه إعادة حديث سابق بسنده ومثته حالاً لما وقع في ذلك الإسناد من علة أو تحقيقاً لفائدة إسنادية أو غرض علمي⁽⁴⁾، قال الإمام -رحمه الله-: "...على غير تكرار إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعله تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن يُفصّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عُسّر من جملة إعادة بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بدلاً من إعادة بهيئته من غير حاجة منا إليه فلا نتولى فعله إن شاء الله"⁽⁵⁾.

٤٤٤ أحاديثه:

جاء في بعض عبارات المتقدمين أن عدد أحاديث صحيح مسلم اثنا عشر ألف (12000) حديث بالمكرر، وأنها من غير المكرر: أربعة آلاف (4000) حديث:

- (1) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص 101.
- (2) النووي، شرح صحيح مسلم، ج 1، ص 21.
- (3) المصدر السابق، ج 1، ص 14.
- (4) همزة المليباري، عبقرية الإمام مسلم، ص 31.
- (5) مسلم (المقدمة، ص 19).

قال أحمد بن سلمة: "هو اثنا عشر ألف حديث"، قال الذهبي -موضحا-: "يعني بالمكرر، بحيث إنه إذا قال: حدثنا قتيبة وأخبرنا ابن رمح يعدان حديثين؛ اتفق لفظهما أو اختلف في كلمة"⁽¹⁾.

وقد تقدم قول أبي قريش الحافظ: "هذا -يعني مسلما- جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح"⁽²⁾، قال ابن الصلاح -معلقا-: "أراد - والله أعلم- أن كتابه أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات"⁽³⁾.

ويبدو أن هذا العدد تقريبي، وقد تبين بعد حصر العدد بشكل دقيق أن عدد أحاديث الصحيح بدون المكرر هو ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثون (3033) حديثا⁽⁴⁾؛ بحسب ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي -رحمه الله-.

مع الإشارة إلى أن الإمام -رحمه الله- انتقى كتابه من ثلاث مائة ألف (300000) حديث، وقد تقدم قوله: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة".

شرك الإمام مسلم في عنقته المتعاصرين:

لقد عقد الإمام مسلم لهذه المسألة بابا من مقدمته، أبان فيه رأيه بصراحة، حيث قال: "القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات -قديما وحديثا-؛ أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وجائز ممكن له لقاءه والسماع منه لكونهما جميعا كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أهما اجتماعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة؛ إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذى فسرنا فالرواية على السماع أبدا حتى تكون الدلالة التي بينا"⁽⁵⁾. وقال: "وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ويتفقدون ذلك منه كى تنزاح عنهم علة التدليس"⁽⁶⁾.

ومن هذين النصين يمكننا القول بأن الإمام يحكم للحديث المعنعن بالاتصال عند توفر ثلاثة شروط⁽⁷⁾:

1- المعاصرة.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص566.

(2) المصدر السابق، ج12، ص571.

(3) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص99.

(4) القضاة، منهج الإمام مسلم، ص8.

(5) مسلم (المقدمة، ص32).

(6) المصدر السابق، ص34.

(7) حاتم العوني، إجماع المحدثين، ص11.

2- أن لا يكون الراوي الذي عنعن مدلسًا ممن تُردُّ عنعتهم بذلك.

و هذان الشرطان ظاهران لا خلافَ فيهما ولا غموض.

3- أن لا يكون هناك ما يدل على عدم السماع: فيمنع الحكم باتصال معنعن المتعاصرين -عنده- وجودُ

دلالةٍ واضحةٍ تنفيه وتمنعه، وهذه الدلائل تتنوع فهي تشمل الدلائل اليقينية؛ كأن ينفي الراوي عن نفسه

السماع ممن عاصره، كما أنها تشمل ما هو دون ذلك وضوحا مثل؛ بعد البلدان، أو إدخال الوسائط بين

المتعاصرين ونحو ذلك من القرائن التي تغلب جانب عدم حصول السماع⁽¹⁾.

وقد جعل الإمام مسلم هذا المذهب إجماعا عند أهل العلم بقوله: "القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم

بالأخبار والروايات -قديمًا وحديثًا-..."، ووصف القول باشتراط ثبوت اللقاء للحكم بالاتصال قولًا مخترعًا،

وقد أفاض -رحمه الله- في رده والاحتجاج لمذهبه.

درجة أحاديث صحيح مسلم:

نص الإمام مسلم في مقدمة صحيحه على أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون، وهم من أهل الاستقامة في الحديث، يعني لم يوجد في رواياتهم

وهمٌ ولا تخليط إلا نادرًا.

القسم الثاني: ما رواه المستورون المعروفون بالصدق، ويعني بهم الضعفاء الذين لم يبلغ ضعفهم حد الترك

والنكارة بأن يكونوا متهمين بالكذب أو الفسق أو غير ذلك، أو بأن يكونوا كثيري الغلط، أو فاحشي الخطأ.

القسم الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون ممن يغلب على حديثهم المنكر.

وقد صرح الإمام مسلم بأنه يبدأ بذكر أحاديث القسم الأول، ثم يتبعها بأحاديث القسم الثاني، وأما

أحاديث الصنف الثالث فإنه لا يعرج عليها، ولا يتشاغل بتخريجها، فقال -رحمه الله-: "فأما القسم الأول

فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في

الحديث وإتقانٍ لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش؛ كما قد عُثِرَ فيه على كثير

من المحدثين، وبأن ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في

أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم -وإن كانوا فيما

وصفنا دونهم- فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم... فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل

الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم"⁽²⁾.

(1) انظر تفصيل ذكر تلك القرائن: حاتم العوني، إجماع المحدثين، ص 51.

(2) مسلم (المقدمة، ص 19).

ومع هذا التصريح من الإمام؛ فقد اختلف العلماء في مراده من هذا التقسيم على النحو التالي⁽¹⁾:

1- رأي الحاكم والبيهقي: إن الإمام مسلماً كان يريد التصنيف في أحاديث الأصناف الثلاثة، فشرع في أحاديث الصنف الأول، واحترمه المنية قبل أن يتم غرضه إلا من القسم الأول، وبناء على هذا الرأي فإن أحاديث الصحيح هي أحاديث القسم الأول فقط⁽²⁾.

والمأمل نص الإمام مسلم المتقدم يستبعد صحة ما فهمه الحاكم منه، لأنه لا يصح أن يقال: إن مسلماً يفرد لكل طبقة كتاباً، في حين يصرح الإمام بترك أحاديث الطبقة الثالثة، وترك التشاغل بتخريجها، فكيف يتصور - حينئذ - أنه يفرد لكل طبقة كتاباً، ومنها الطبقة الثالثة؟!

ولا يحمل - مع توجيه الحاكم - قول الإمام: "ولا يتشاغل بتخريجها" على ترك الاشتغال بها في الصحيح؛ لأن مفهومه أنه يتشاغل بتخريج أحاديث الطبقة الثانية فيه⁽³⁾، وهذا التناقض يظهر ضعف رأي الإمام الحاكم.

2- رأي إبراهيم بن سفيان الفقيه⁽⁴⁾: إن مسلماً صنف ثلاثة كتب، جعل في كل كتاب منها أحاديث قسم من الأقسام المتقدمة، وقد روي عنه قوله: "أخرج مسلم ثلاثة كتب من المسندات: واحد الذي قرأه على الناس، والثاني يدخل فيه عكرمة⁽⁵⁾ ومحمد بن إسحاق⁽⁶⁾ صاحب المغازي وضرباؤهما، والثالث يدخل فيه من الضعفاء"⁽⁷⁾.

(1) ينظر: حمزة المليباري، عبقرية الإمام مسلم، ص 52.

(2) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج 1، ص 83، والنووي، شرح صحيح مسلم، ج 1، ص 23.

(3) حمزة المليباري، عبقرية الإمام مسلم، ص 52.

(4) إبراهيم بن محمد بن سفيان أبو إسحاق النيسابوري الفقيه (ت 308): كان رجلاً صالحاً من أئمة الحديث، روى صحيح مسلم، وقال الحاكم: "كان من العباد المجتهدين الملازمين لمسلم"، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 14، ص 312، وابن العماد، شذرات الذهب، ج 2، ص 252.

(5) عكرمة، أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس، بربري الأصل (ت 104 أو بعدها): ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا ثبت عنه بدعة، روى له الجماعة، ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 44، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 4673.

(6) محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني نزيل العراق (ت 150): إمام المغازي صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر، قال الشافعي: "من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق"، روي له الجماعة إلا البخاري تعليقا.

ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 82، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 5725.

(7) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص 91.

وما استشكل في توجيه الحاكم لكلام الإمام يستشكل في هذا التوجيه أيضا، فكيف يصنف مسلم كتابا في أحاديث الطبقة الثالثة؛ وقد صرح بترك حديثها؟!

وفي هذا الرأي ما ينقض دعوى الإمام الحاكم في كون المنية اخترمت الإمام مسلما قبل إخراج القسم الثاني، قال ابن الصلاح -بعد نقله كلام ابن سفيان المتقدم-: "وهذا مخالف لما قاله الحاكم"⁽¹⁾، وتضارب قولي الحاكم وابن سفيان يوهن مذهبيهما ويُضعف حظوظها عند الترجيح.

3- رأي القاضي عياض: إن مسلما قد وفي بكل ما وعد به في مقدمته، فأخرج أحاديث القسم الأول، ثم أتبع ذلك بأحاديث القسم الثاني على سبيل المتابعات والشواهد، ثم ذكر أخيرا بعض أحاديث الطبقة الثالثة -عند القاضي عياض⁽²⁾- وهم: من تكلم فيهم أقوام وزكاهم آخرون، ولكنه طرح أحاديث طبقة رابعة -عند القاضي عياض- وهم: من اتفق الأكثر على تهمتهم ونكارة حديثهم.

وقد ذكر القاضي عياض -رحمه الله- أن توجيهه لكلام الإمام مسلم قد لاقى قبولا عند علماء عصره؛ فقال: "وقد فاوضت في تأويلي هذا ورأيي فيه من يفهم هذا الباب، فما وجدت منصفاً إلا صوبه وبان له ما ذكرت، وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب وطالع مجموع الأبواب والله الموفق للصواب"⁽³⁾،

كما أن هذا التوجيه قد لقي قبولا عند كثير من المتأخرين، ويتضح ذلك من صريح عباراتهم، ويستشف من تطبيقاتهم النقدية وردهم الإشكالات العلمية لبعض أحاديث الصحيح⁽⁴⁾.

ومذهب القاضي عياض هذا يرجحه واقع صحيح مسلم الذي بين أيدينا، فإننا نلاحظ فيه تخريج الإمام لأحاديث القسم الأول والثاني -جميعا- مراعيًا في ترتيبها تقدم الأصح فالأصح، وفق ما تقتضيه الخصائص الإسنادية؛ والتي منها⁽⁵⁾:

◆ أن يكون رواة الحديث كلهم من أهل الإتقان والضبط، فتقدم أحاديثهم على أحاديث من دونهم منزلة، سواء أكان هؤلاء من الرواة من أهل الطبقة الأولى أم من أهل الطبقة الثانية.

◆ الشهرة، فيفضل الحديث الذي اشتهر بين الثقات على الحديث الذي لم يشتهر، وإن كان هذا الحديث الذي لم يشتهر من رواية الأوثق والأثبت.

(1) المصدر السابق، ص 91.

(2) قسم القاضي عياض الرواة تقسما مغايرا لما ذكره الإمام مسلم، فكان رجال الطبقة الرابعة -عنده-، بمرتبة رجال الثالثة عند

الإمام مسلم، حمزة المليباري، عبقرية الإمام مسلم، ص 55.

(3) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج 1، ص 87.

(4) ينظر: حمزة المليباري، عبقرية الإمام مسلم، ص 58 وما بعدها.

(5) المصدر السابق، ص 21.

◆ العلو، فيقدم الحديث العالي على الحديث النازل.

◆ التسلسل، كأن يكون رواية الحديث كلهم من أهل بلد واحد، أو قبيلة واحدة، فيقدم الحديث الذي تسلسل بها على غيره، أو أن يكون الرواة كلهم ممن اشتهر بحفظ الحديث وفقهه، فيقدم أحاديثهم المسلسلة بذلك على غيرها.

◆ كون الحديث خالياً من جميع الأمور التي تعكر صفاء صحته، فيقدم الحديث الصحيح الخالي من العلة على الحديث الذي اختلف في صحته، أو الحديث المعلول.

وبناء على قدر استيفاء الحديث وتجرده من هذه الخصائص وغيرها يكون ترتيبه عند الإمام مسلم.

ومما وثى به مسلم أيضاً -على رأي القاضي عياض- ذكر العلل التي وعد بشرحها في قوله: "وستزيد -إن شاء الله تعالى- شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح -إن شاء الله تعالى-"⁽¹⁾.

قال القاضي: "وكذلك أيضاً علل الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها؛ قد جاء بها في مواضعها من الأبواب، من اختلافهم في الأسانيد، والإرسال والإسناد والزيادة والنقص وذكر تصاحيف المصحفين، وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه وإدخاله في كتابه كما وعد به"⁽²⁾.

وشرح مسلم للعلل في صحيحه إنما يكون على سبيل الاحتياط أو الاستئناس، أو التتبع وبيان العلة، أو الاستشهاد من الحديث بما لم تؤثر فيه علته، ولا يذكر -رحمه الله- المعلول من الأحاديث في أصل الموضوع ولا في أول الأبواب، وإنما يبين ذلك أحياناً بذكر وجوه الاختلاف فقط على سبيل الاستطراد، ولك أن تعلم أن الصحيحين وكثيراً من كتب المتقدمين إنما هي أصول ومتابعات، أو مقاصد وخارجها⁽³⁾.

ولا يعكر على مذهب القاضي أن وفاء الإمام مسلم بما يتعلق بشرح العلل في صحيحه؛ يجعل الكتاب كتاب علل!، "لأن شأن هذه الأحاديث المعلولة هو شأن الموقوفات والمراسيل والمعلقات التي وقعت في الصحيحين سواء بسواء -وكل متفق على اشمال الصحيحين لها-، ولا تختلف مهمة شرح العلل عن الآثار الموقوفة والأحاديث المنقطعة التي تذكر في الصحيحين على سبيل العرض والاستطراد، فإنها جميعاً لا تتناسب مع موضوعهما، وإن لم يكن حرج أو تناقض في ذكر هذه الموقوفات والمنقطعات في كتاب موضوعه "الأحاديث الصحيحة المسندة" لورودها خارج الأصول لأغراض ثانوية فلا حرج كذلك في شرح العلل على ذلك الوجه"⁽⁴⁾.

(1) مسلم (مقدمة الصحيح، ج 1، ص 21)

(2) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج 1، ص 87.

(3) حزمة الملياري، عبقرية الإمام مسلم، ص 17، ص 32.

(4) المصدر السابق، ص 36.

والذي نخلص إليه مما تقدم: أن الإمام مسلماً قد اشترط الصحة في صحيحه، وقد وفي بشرطه في أصول كتابه؛ وهي الأحاديث التي أوردتها احتجاجاً، إذ انتقى لها أصح الأحاديث عنده، وكان يستطرد في المتابعات - كما هي عادة أكثر المصنفين-؛ فخرج في بعضها عن شرطه، فأورد المعلول والموقوف والمعلق ونحوها ملحقاً إسنادية وفقهية، وهذا لا ينقض شرطه في كتابه، لأن ما يشترطه الأئمة في كتبهم متعلق بأصولها لا بالمتابعات، فإذا تُفهم هذا الملحوظ فُضت كثير من الخلافات والمحاکمات - والله أعلم -.

مكانة صحيح مسلم

يأتي صحيح الإمام مسلم من حيث الصحة في الدرجة الثانية بعد صحيح البخاري؛ فهو ثاني أصح الكتب بعد كتاب الله - سبحانه وتعالى -، وقد تقدم نقل كلامي الإمامين النووي وابن الصلاح في ذلك. وقد روي عن أبي علي النيسابوري⁽¹⁾ تفضيل صحيح مسلم على البخاري؛ حيث قال: "ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث"⁽²⁾، وروي هذا المعنى عن بعض الشيوخ المغاربة⁽³⁾. وذكر الحافظ دافع تقديم هؤلاء لصحيح مسلم؛ فقال: "حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله، بحيث أن بعض الناس كان يفضل على صحيح محمد بن إسماعيل؛ وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع، ولا رواية بمعنى"⁽⁴⁾.

(1) أبو علي النيسابوري: الحسين بن علي بن يزيد (ت349): أحد جهابذة الحديث، قال الحاكم: "هو واحد عصره في الحفظ والإتقان والورع والمذاكرة والتصنيف باقعة في الحفظ لا يطاق مذاكرته...". ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج8، ص71، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص369.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج13، ص101، ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص69، علوم الحديث، ص14.

(3) ابن حجر، هدي الساري، ص12.

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج10، ص114.

المبحث الرابع:

المدارس المعاصرة لنقد الصحيحين

اختلفت المنطلقات الفكرية للطاعنين المعاصرين في الصحيحين: فمنهم من يبيّن نقده على أساس تعظيم العقل، فيجعله الحكم على النصوص؛ يقبل ما وافقه ويرد ما خالفه منها، ومنهم من يعتمد في نقده على قراءته الخاصة للقرآن الكريم؛ في معزل عن قواعد اللغة ومدلولات ألفاظها، ومنهم المشحون بشحنات مذهبية؛ فيجعل من النقد مطية للانتصار لمذهبه وعقيدته، ومنهم من يحكم قواعد المحدثين ويلتزم بها؛ وإن أخطأ الفهم أو التطبيق.

وسأعرض في هذا المبحث لأهم المدارس المعاصرة التي عنت بالنقد التفصيلي لأحاديث الصحيحين؛ مبيّنا موقفها من السنة عموماً، ومن الصحيحين خصوصاً، ومبرزاً أهم كتاباتها في مجال النقد التفصيلي لأحاديثهما.

المصّلب الأول: مدرسة القرآنيين

يقوم فكر القرآنيين على إنكار حجية السنة النبوية، والاكتفاء بالقرآن مصدراً وحيداً لفهم الإسلام، ويعتمد القرآنيون في فهم القرآن على الفكر المجرد؛ الذي يعبرون عنه بإطلاق العقل من أسر تقليد السابقين، ويزعمون أن للقرآن لغة خاصة يعتمدون عليها في الفهم، ولا يجوز عندهم فهم القرآن بناء على اللغة العربية المعهودة في كلام العرب؛ لأن مدلولات اللغة العربية تختلف باختلاف الزمان والمكان والطوائف والمذاهب الفكرية⁽¹⁾.

1- ظهور المدرسة:

يربط جمع من الباحثين⁽²⁾ ظهور هذه المدرسة باسم: سير أحمد خان⁽³⁾ أو السيد أحمد خان: مؤسس حركة: «عليكده» في منتصف القرن التاسع عشر ميلادي، وكان من أهم مهام هذه الحركة دعوة المسلمين إلى تقليد المستعمرين الأنجليز في كل الأمور الدينية والدينية، زاعمة أن ذلك التقليد طريق التقدم والرخاء والحضارة.

(1) ينظر: علي مصطفى، طعون المعاصرين، ص18.

(2) ينظر: عماد الشربيني، كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، ص158، محمود مزروعة، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، ص47، محمد طاهر بن حكيم، السنة في مواجهة الأباطيل، ص76.

(3) أحمد خان: أحمد بن أحمد مير التقي بن عماد الحسيني (ت1898): ولد في دهلي سنة 1817م، بدأ دراسته بالقرآن الكريم ثم درس بعض كتب الفارسية والعربية، تقلد مناصب سامية في المؤسسات الإنجليزية في الهند، وترقى حتى عين مساعد القاضي في المحاكم الإنجليزية. على هامش حياته المهنية؛ اعتنى أحمد حن بتصنيف الكتب وإصدار المجلات الثقافية والعلمية وتأسيس المدارس والمعاهد، وانتهى به المطاف إلى تأسيس حركة "عليكده" سنة 1847م. من مصنفاته: آثار الصناديد في ذكر الآثار القديمة لمدينة دهلي، وأسباب الثورة في الهند وخطبات أحمدية وتاريخ بنجور وتصحيح آئين أكبرى وغيرها. وله تفسير للقرآن الكريم ومجموعة من

وقد ادعى أحمد خان أن السنة النبوية لم تدون لأمد طويل، ظلت ذلك الأمد حييسة الصدور، مما هياً الأمر للزيادة عليها والنقص منها وتغيير محتواها، ووضع الكثير منها، ونسبة الكل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مما أفقد الثقة في جميعها، وجعل الشك يشملها كلها.

وبناء على ذلك؛ فقد جعل الرجل كل ما وردت به السنة النبوية المطهرة من أوامر ونواهي، وأخبار وأحكام، أمورًا استنباطية من علماء الحديث وشراح السنة وفقهاء المذاهب، ومن ثم لا يلزم المسلم الأخذ بها، أو الالتزام بما فيها.

ثم تلقف مقالات أحمد خان وأفكاره بعض أدعياء العلم في شبه القارة الهندية؛ من أمثال: عبد الله جكرالوي⁽¹⁾ الذي أنشأ جماعة أهل القرآن في لاهور مطلع القرن العشرين، ومن مثل المولوي جراغ علي⁽²⁾ وأحمد دين الأمرتسري⁽³⁾ وغيرهم.

المقالات كتبها في مجلة "تهديب الأخلاق" والتي جمعها محمد إسماعيل ونشرها تحت اسم "مقالات سر سيد" ينظر: محمد طاهر بن حكيم، السنة في مواجهة الأباطيل، ص85، محمود مزروعة، شبهات القرآنيين، ص47.

(1) الجكرالوي، غلام نبي عبد الله بن عبد الله نزيل لاهور (ت1914م): أحد رجال القرآنيين، ولد في جكرال بمقاطعة ميانوالي بإقليم البنجاب بباكستان في نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي وتلقى علومه الأولية علي يد والده ثم في المدارس الأهلية المجاورة لبلدته وسافر إلى دلهي لدراسة الحديث الشريف على يد الشيخ: ميان نذير حسين، وبعد العودة من دلهي أصبح شيخًا من شيوخ أهل الحديث ودخل في مجال التأليف والنشر، وأول انحرافه عن جادة الحق يعود تاريخه إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر عندما ناظره ابن عمه القاضي قمر الدين في أوائل هذا العقد بطرح معضلات أمام عبد الله في الحديث الشريف ما أوقعتة في اللبس فقال قولته المشهورة: "هذا هو القرآن الموحى به وحده من عند الله إلى محمد -صلى الله عليه وسلم- وأن ما عداه فليس بوحى". ثم شرع في تصنيف تفسيره للقرآن الكريم واتخذ لاهور مقرًا دائمًا لنشر دعوته الجديدة. ينظر: محمد طاهر بن حكيم، السنة في مواجهة الأباطيل، ص77.

(2) جراغ علي، جراغ علي بن محمد (ت1895م): أحد رجال القرآنيين، ولد سنة 1844م، انقطع عن الدراسة المنتظمة بعد المرحلة المتوسطة، غير أن شغفه بالمطالعة وحب الاطلاع علم ينقطع، فتأثر بما كانت تنشره مجلة "تهديب الأخلاق" التي كانت تصدرها حركة السيد أحمد خان، وبعد مُضيِّ بضع سنوات أخذ هو الآخر يكتب في تلك المجلة على منوال السيد نفسه، إلى أن أصبح أحد أعضاء حركة «عليكره» البارزين. ينظر: محمد طاهر حكيم، السنة في مواجهة الأباطيل، ص89.

(3) أحمد دين الأمرتسري، (ت1936م): أحد رجال القرآنيين، ولد عام 1861م بمدينة امرتسر بالهند، وتلقى علومه الدينية في امرتسر وغاية ما وصل إليه من التعليم المنتظم هو الثانوية الإسلامية في امرتسر، غير أن جده وشغفه بالمطالعة أكسبها شهرة واسعة فعين عضوا لهيئة التدريس في المدرسة الإسلامية بامرتسر. اتصل بعبد الله الجكرالوي في 1902م وكثيرا ما كان يزوره فيبادله الآراء والمناقشة حول العديد من المسائل العلمية، ثم أسس الأمرتسري طائفته المنفصلة بامرتسر في عام 1926م واختار لها اسم: "أمة الإسلام"، وأصدر مجلة "البلاغ" خاصة بهذه الجماعة تحمل أفكارهم، له مؤلفات عديدة، من أشهرها: معجزة القرآن. ينظر: محمد طاهر حكيم، السنة في مواجهة الأباطيل، ص81.

وانتشرت هذه الأفكار بعد ذلك؛ فعمت -خلال القرن الماضي- كثيرا من الأقطار الإسلامية: من مثل مصر والسودان وسورية، وللقراءتين اليوم موقع إلكتروني باسم: «أهل القرآن»، يشرف عليه أحمد صبحي منصور، ويعد هذا الموقع لسان حال القراءتين في مصر والعالم العربي.

2- موقف المدرسة من السنة:

حاول سير أحمد خان أن يجهز على السنة بوضعه الشروط التي يتعذر توفرها في أغلب الأحاديث؛ فقال: "المعيار السليم لقبولها هو أن ينظر إلى المروي بمنظار القرآن، فما وافقه أخذناه وما لم يوفقه نبذناه ... وإن نسب شيء من ذلك إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- فيجب أن يتوفر فيه ثلاثة شروط:

- 1- أن يكون الحديث المروي قول الرسول بالجزم واليقين.
 - 2- أن توجد شهادة تثبت أن الكلمات التي أتى بها الراوي هي الكلمات النبوية بعينها.
 - 3- ألا يكون للكلمات التي أتى بها الرواة معان سوى ما ذكرها الشراح.
- فإن اختلف أحد هذه الشروط الثلاثة لم يصح نسبة القول إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو إنه حديث من أحاديثه"⁽¹⁾.

وهذه الشروط لا تتوفر إلا في المتواتر اللفظي دون سائر السنة الصحيحة المتواترة تواترا معنويا أو السنة الأحادية التي عليها مدار الأحكام الشرعية عند المسلمين، إذا فمعنى هذا نبذ السنة كمصدر تشريعي للدين الحنيف.

ويعلم من هذا أن المؤلف باشتراط هذه الشروط يريد أن يتوصل تدريجيا إلى إنكار السنة وحجيتها وأن يجهز عليها كليا لأن هذه الشروط يتعذر توفرها في أغلب الأحاديث"⁽²⁾.

وما أبطنه السير أحمد وراء تلك الشروط؛ أظهره المنتسبون لهذه المدرسة من بعده؛ فردوا السنة بعبارات صريحة:

فقال جراغ علي: "إن المحققين الذين جمعوا الأحاديث وميزوا بين سقيمها وصحيحها صرحوا بأن الحديث مهما قوي سنده لا يمكن الاعتماد عليه وما ذكر فيه غير حتمي قطعا، فلو أمعنا النظر في هذه الحقيقة لا اضطررنا أن نقول: إن معايير الصدق والأصول العقلية لا حاجة لإقامتها لتمير الحديث لأن الحديث في حد ذاته لا يمكن الاعتماد عليه ولا اعتبار لما يتحدث عنه"⁽³⁾.

(1) أحمد خان، مقالات أحمد خان، ج1، ص40، نقلا عن: محمد طاهر حكيم، السنة في مواجهة الأباطيل، ص89.

(2) محمد طاهر حكيم، السنة في مواجهة الأباطيل، ص90.

(3) نقلا عن: محمد طاهر حكيم، السنة في مواجهة الأباطيل، ص89.

ويفحش أحمد صبحي منصور⁽¹⁾ القول، فيقول: "السنة عمل شيطاني، ورواة السنة مجرمون خونة!"⁽²⁾.

3- موقف المدرسة من الصحيحين:

لا يختلف موقف المنتسبين لهذه المدرسة من الصحيحين عن موقفهم من السنة عموماً؛ بل إنهم ينطلقون في قدحهم في السنة من تشويشهم على الصحيحين؛ باعتبارهما أصح الكتب المصنفة:

يقول جراغ علي: "إن الحديث النبوي ليس قطعياً كما يظنه المسلمون، بل صحته وحجته محل نظر وشك، وهو لا يصلح لأن يعتمد عليه في معرفة الأحكام، وإن الجامع الصحيح للإمام البخاري يتضمن أحاديث موضوعة كثيرة، ولكن المسلمين يظنونهم أصح الكتب بعد كتاب الله، بناء على مغالاتهم في الاعتقاد وتقليدهم الأعمى"⁽³⁾.

4- أهم كتب المدرسة في نقد الصحيحين:

1- «القرآن وكفى» لأحمد صبحي منصور: فصل الكاتب كتابه على ثلاثة فصول، ناقش في الأولين مسائل مختلفة متعلقة بالسنة المطهرة: كمسألة التدوين والنهي عن الكتابة وظهور الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، والفرق بين لفظي النبي والرسول وغير ذلك من المسائل، وخلص من هذين الفصلين إلى أن القرآن الكريم هو المصدر الوحيد للإسلام، وبذلك عنون أولهما.

وقد جعل الكاتب الفصل الأخير قراءة في صحيح البخاري فأورد مجموعة من الأحاديث المخرجة في الصحيح وردّها بحجة مخالفتها للقرآن، متهما البخاري بالكذب، والسعي في التشكيك في صدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، حيث قال: "وقد يأتي البخاري بأحاديث متناقضة فيما بينها في الموضوع الواحد، وهو ينسبها للنبي ليدفع القارئ للتشكيك فيه!، ويحرص البخاري على أن يجعل تلك الأحاديث المتناقضة في أمور التشريع.. والأمثلة كثيرة، نكتفي بذكر بعضها على عجل..."⁽⁴⁾.

(1) أحمد صبحي منصور، أحمد صبحي منصور محمد علي (معاصر): كاتب مصري حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي والحضارة سنة 1981 من جامعة الأزهر، عمل مدرّساً في جامعة الأزهر من سنة 1977-1985، ثم ترك التدريس بسبب التضيق، لينتقل إلى أمريكا ليدرس بجامعة تكساس، صنف جملة من الكتب المشبوهة منها: البحث في مصادر التاريخ الديني، الأنبياء في القرآن الكريم، حد الردة دراسة أصولية تاريخية، عذاب القبر و النعيان الأقرع، المسلم العاصي هل يخرج من النار ليدخل الجنة، وغير ذلك. انظر الموقع الرسمي للقرآنيين والذي يشرف عليه المترجم له: (ahl-alquran.com).

(2) نقلا عن: عبد الموجود عبد اللطيف، السنة بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم، ص 88.

(3) أعظم الكلام في ارتقاء الإسلام، نقلا عن: موسى شاهين، السنة والتشريع، ص 10.

(4) أحمد صبحي منصور، القرآن وكفى، ص 111.

2- «تحرير العقل من النقل» لسامر إسلامبولي⁽¹⁾: عالج الكاتب في ثنايا هذا الكتاب جملة من القضايا المتعلقة بالعقل وخاصة علاقته بالنص؛ سواء القرآني أو الحديثي، وتطرق أيضا لمجموعة من المسائل الجانبية: كعلاقة مقام النبوة بمقام الرسالة وعصمة الأنبياء والأئمة وغيرها.

وخصص الكاتب فصلا في كتابه لنقد مجموعة من أحاديث الصحيحين سماه: "قراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم"، وتعرض فيه لخمسين حديثا مخرجا في الصحيحين أو أحدهما، ورد أكثر هذه الأحاديث بحجة مخالفتها للقرآن.

3- «الحديث والقرآن» لابن قرناس⁽²⁾: ناقش الكاتب في هذا الكتاب الإشكالات التي توهمها في كتب الحديث، وكان منهجه في حل تلك الإشكالات عرض الأحاديث على القرآن؛ للدلالة على وضعها وامتناع نسبتها للنبي -صلى الله عليه وسلم-؛ وهذا ما قرره في مقدمة كتابه؛ حيث قال: "وهذا الكتاب يقوم على عرض نزر يسير من الأحاديث على كتاب الله؛ لإثبات أنّ الحديث لا يمكن أن يكون صدر من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بصورته التي في كتب الحديث، ولا يمكن أن يكون جزء من دين الله..."⁽³⁾.

وقسم الكتاب كتابه إلى خمسة أقسام: فجعل الأربعة الأولى لنقد أحاديث صحيح البخاري، وتعرض لأكثر من مئتين وخمسين حديثا، وخصص قسمه الأخير لنقد بعض أحاديث الكافي للكليبي.

(1) سامر إسلامبولي، سامر بن محمد نزار إسلامبولي (معاصر): كاتب سوري ولد بدمشق، أصل عائلته من تركيا وهم ينسبون إلى عاصمتها «إسلام بول»، ويقول عن نفسه أنه باحث ومحاضر في الفكر الإسلامي وعضو في اتحاد الكتاب العرب منذ عام 2008، ومؤسس منتدى عرب قرآن وعضو باحث في مؤسسة الدراسات الفكرية المعاصرة، وذكر لنفسه مجموعة من الكتابات منها: تحرير العقل من النقل، مفهوم السنة غير الحديث، الأحاد، الإجماع، النسخ، ظاهرة النص القرآني تاريخ ومعاصرة، القرآن بين اللغة والواقع، غطاء رأس المرأة أو شعرها حكم ذكوري وليس قرآنيًا، وغير ذلك. (ينظر: صفحة الرسمية لسامر إسلامبولي على الفيسبوك).

(2) ابن قرناس (معاصر): كاتب سعودي من عائلة القرناس في منطقة القصيم، وهي عائلة تنتمي للجد الثالث للكاتب؛ واسمه قرناس. ولد ابن قرناس سنة 1373 وتعلم مبادئ القراءة والكتابة على يد والده قبل دخوله المدرسة، وبعد أن أنهى دراسته الابتدائية أكمل دراسته المتوسطة والثانوية في معهد ديني؛ ثم أكمل دراسته الجامعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية متخصصاً في الجغرافيا، عمل في وزارة البترول قسم المساحة الجوية لخمس وعشرين سنة تقاعد بعدها ليتفرغ للكتابة، من كتبه المطبوعة: سنة الأولين، الحديث والقرآن، مسيحية بولس وقسطنطين، رسالة حول الخلافة وحكم الله، أحسن القصص، وغير ذلك. (مقتطف من ترجمة طويلة راسلني بها -جزاه الله خيرا-).

(3) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص 21.

4- «دين السلطان» لنيازي عز الدين⁽¹⁾: أراد الكاتب من هذا الكتاب - كما هو ظاهر في عنوانه - رمي المحدثين بممالة السلاطين واختلاق الأحاديث إرضاء لهم وتزلفاً إليهم، وقد صرح بذلك في مواطن من كتابه، منها قوله: "كان الحديث يعتبر أهم وسيلة لدعم وتأييد الرأي العلم لقرارات السلطان، التي كان محورها العام: مصلحة الحكم ودعم بيت مال المسلمين؛ الذي كان شكل بالنسبة له خزائن الأرض. ومن المهم أن يكون مفتاح هذه الخزائن بيد السلطان - طبعاً -، وكل موضوع يستطيع فيه جنود السلطان أن يضعوا فيه حديثاً أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد فعله أو قد قاله هذا يعني ان الموضوع قد أصبح سنة، وعلى السلطان الاقتداء بسنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - باعتباره خليفته الشرعي في الحكم"⁽²⁾.
وقد طعن الكاتب في أكثر من أربع مائة حديث مخرج في الصحيحين، وأراد بذلك البرهان على سقوط السنة عن الاحتجاج، ولجأ الكاتب - في كثير من الأحيان - إلى تكرار الأحاديث ووجوه الطعن، فلم يحسن ترتيب كتابه، والناظر فيه يجده متداخلاً العناوين والمضامين⁽³⁾.

(1) نيازي عز الدين (معاصر): كاتب سوري، هاجر إلى أمريكا، من مؤلفاته: إنذار من السماء، ودين السلطان، الذي زعم فيه أن السنة المطهرة وضعها أئمة المسلمين من الفقهاء والمحدثين لتثبيت ملك السلطان ومعاوية - رضي الله عنه - وصار على دربه علماء المسلمين إلى يومنا هذا، ينظر: عماد الشرييني، كتابات أعداء الإسلام، ص 21.

(2) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص 83.

(3) ينظر: علي مصطفى، طعون المعاصرين، ص 22.

المُصَلب الثاني: مدرسة العقلانيين

العقلانيون: اسم يطلق على أصحاب ذلك التوجه الفكري الذي يسعى للتوفيق بين نصوص الشرع وبين الحضارة الغربية والفكر الغربي العاصر، وذلك بتطويع النصوص وتأويلها تأويلاً جديداً يتلاءم مع المفاهيم المستقرة لدى الغربيين، ومع انفجار المعلومات والاكتشافات الصناعية الهائلة في هذا العصر، وتتفاوت رموز تلك المدرسة تفاوتاً كبيراً في موقفها من النص الشرعي، ولكنها تشترك في الإسراف في تأويل النصوص، سواء كانت نصوص العقيدة، أو نصوص الأحكام، أو الأخبار المحضة، وفي رد ما يستعصي من تلك النصوص على التأويل⁽¹⁾.

1- ظهور العقلانيين:

يعتبر جمع من الدارسين⁽²⁾ هذه المدرسة امتداداً لفكر المعتزلة، وتحديدًا لمنهجهم في التعامل مع نصوص الوحي، ويربط أكثرهم ظهور هذه المدرسة بظهور النهضة العلمية في أوروبا، وما واكب تلك النهضة من تدهور لحال الأمة الإسلامية.

كان وضع المسلمين إبان النهضة الأوروبية مناخاً مناسباً لظهور بعض الأفكار الخبيثة والتي هاجمت الدين في العالم الإسلامي وألقت عليه تبعية التخلف الحضاري الذي عاناه المسلمون وقتئذٍ، وأوهم أصحابها المسلمين أن حالتهم تشابه حالة أوروبا في العصور الوسطى، ثم رهنوا تطورهم ونحوض العالم الإسلامي -عموماً- من كبوته بالانسلاخ من دينه؛ تماماً كما فعل المجتمع الأوروبي، والذي حاز ذلك التطور بالانقلاب على الكنيسة، وحصر دورها في طقوس التعميد والصلاة والجنائز.

هالت هذه الأفكار علماء المسلمين وذهبوا للرد عليها مذاهب شتى، وحاولت فئة منهم التوفيق بين الدين والعلم، وبينت للناس أن الدين الإسلامي الحق لا يحارب العلم ولا ينافي العقل وأنه دين العقل والحرية والفكر، وذهبت تبين للناس ذلك المنهج وتقييم الدين الإسلامي على العقل -والذي لا يقر أرباب الثقافة الغربية غيره حكماً-، وحاولت تطويع نصوص وتعاليم الإسلام وصرفها على هذا المنهج وهذا الأساس، وهذه الفئة هي ما يصطلح عليها بالمدرسة العقلية⁽³⁾.

(1) سلمان العودة، في حوار هادئ مع محمد الغزالي، ص 9.

(2) ينظر: محمد عبد الرزاق أسود، الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، ص 470، الأمين الصادق، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ج 2، ص 183.

(3) ينظر: فهد الرومي، منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، ج 1، ص 69 وما بعدها.

وكان لهذه المدرسة العقلية رجال لهم نشاط واسع في نشر هذه الثقافة ومقاومة المحجوم على الدين وكان من رجالها المؤسسين لها: جمال الدين الأفغاني⁽¹⁾ وصديقه محمد عبده⁽²⁾، ثم تلاميذه: محمد رشيد رضا⁽³⁾ ومحمود أبو رية⁽⁴⁾، وغير هؤلاء كثير.

2- موقف المدرسة من السنة⁽⁵⁾:

تأثرت المدرسة العقلية بالمعتزلة وآرائهم فيما يخص موقفها السنة النبوية، كما تأثروا بالشبه التي أثارها المستشرقون، ويتضح هذا التأثير في النقاط التالية:

1- تقديم العقل على صحيح النقل:

يعتبر الغلو في العقل، والتنطع في تحكيمه فيما هو خارج عن طاقته وحدوده؛ السمة المشتركة والبارزة بين المدرستين العقلية الحديثة والمعتزلية القديمة:

(1) جمال الدين الأفغاني: محمد بن صفدر الحسيني (ت1315): أحد رجال الإصلاح، ولد في أسعد آباد ونشأ بكابل، وتلقى العلوم العقلية والنقلية، تنقل بين مصر والهند وباريس وروسيا وألمانيا والأستانة وأقام بها فترات متفاوتة. كان عارفا باللغات العربية والأفغانية والفارسية والسنسكريتية والتركية، وتعلم الفرنسية والانجليزية والروسية، من مصنفاته: تاريخ الأفغان، ورسالة الرد على الدهريين ترجمها إلى العربية تلميذه الشيخ محمد عبده. جمع محمد باشا المخزومي كثيرا من آرائه في كتاب: **خاطرات جمال الدين الافغاني**. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص168.

(2) محمد عبده: محمد عبده بن حسن خير الله، من آل التركماني (ت1323): مفتي الديار المصرية، وأحد رجال الإصلاح والتجديد. ولد في شنرا من قرى الغربية بمصر، ونشأ في محلة نصر وتعلم بالجامع الأحمدي بطنطا، ثم بالأزهر. عمل في التعليم وتولى منصب القضاء، ثم جعل مستشارا في محكمة الاستئناف، فمفتيا للديار المصرية سنة 1317 واستمر إلى أن توفي بالاسكندرية، ودفن في القاهرة. له تفسير القرآن الكريم لم يتمه، ورسالة التوحيد وحاشية على شرح الدواني للعقائد العضدية وشرح نوح البلاغة وشرح مقامات البديع الهمداني والاسلام والرد على منتقديه والاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية وغير ذلك. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص252.

(3) محمد رشيد رضا، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين، البغدادي الأصل الحسيني النسب (1354): صاحب مجلة المنار وأحد رجال الإصلاح الإسلامي، ولد ونشأ في القلمون -من أعمال طرابلس الشام- وتعلم فيها وفي طرابلس. رحل إلى مختلف أقطار العالم الإسلامي واستقر في أحرقيات حياته بالقاهرة، أشهر آثاره: مجلة المنار أصدر منها 34 مجلدا، وتفسير القرآن الكريم ولم يكمله، ونداء للجنس اللطيف، والوحي الحمدي، وغير ذلك كثير. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص126، رضا كحال، **معجم المؤلفين**، ج3، ص193.

(4) أبو رية، محمود أبو رية (1970م): أحد الكتاب المعاصرين، اشتهر بتهجمه على السنة النبوية وعلى صحابة الكرام، ولد بمحافظة الدقهلية ودرس بمدارسها الابتدائية والثانوية ومعاهدها الدينية، من مؤلفاته: أضواء على السنة الحمديّة، أبو هريرة شيخ المضيرة، والسيد البدوي، وحياة القرى، وغير ذلك. انظر (ar.wikipedia.org/wiki).

(5) ينظر: فؤاد الشلهوب، **المشابهة بين المعتزلة الأوائل والمعتزلة الجدد**، ص23، محمد الناصر، **العصرانيون**، ص67.

يقول الشيخ محمد عبده: "اتفق أهل الملة الإسلامية -إلا قليلا ممن لا ينظر إليه- على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل"⁽¹⁾.

وقال توفيق صدقي⁽²⁾: "وخلاصة القول في هذا الموضوع: أننا يجب علينا الاقتصار على كتاب الله - تعالى- مع استعمال العقل والتصرف، أو بعبارة أخرى "الكتاب والقياس، أما السنة فما زاد منها على الكتاب، إن شئنا عملنا به، وإن شئنا تركناه"⁽³⁾.

ومشيئة الأستاذ صدقي معلقة على الموافقة التامة للقرآن وحكم العقل، فإن العادة الجارية عند أصحاب هذه المدرسة رد الحديث لأدنى شبهة للتعارض بينه وبين العقل.

2- التشكيك في تدوين الحديث النبوي:

زعم بعضهم -جريا وراء ترهات المستشرقين- أن الحديث لم يكتب في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وجعلوا ذلك من دواعي والوضع والتلاعب بالسنة، وطروء التبديل والزيادة عليها، قال محمد توفيق صدقي: "لا خلاف بين أحد من المسلمين في أن متن القرآن الشريف مقطوع به؛ لأنه منقول عن النبي -صلى الله عليه وسلم- باللفظ بدون زيادة ولا نقصان، ومكتوب في عصره بأمر منه -عليه السلام-، بخلاف الأحاديث النبوية فلم يكتب منها شيء مطلقاً إلا بعد عهده بمدة تكفي لأن يحصل فيها من التلاعب والفساد ما قد حصل!"⁽⁴⁾.

3- جحد حجية أخبار الآحاد:

رد العقلائيون أخبار الآحاد، كما ردها أهل الاعتزال من قبل، وطعنوا فيها، بحجة إفادتها الظن؛ ولا مجال للظن في أمور العقائد عندهم.

قال الشيخ محمد عبده: "وأما ما ورد في حديث مريم وعيسى، من أن الشيطان لم يلمسهما، وحديث إسلام شيطان النبي -صلى الله عليه وسلم-، وإزالة حظ الشيطان من قلبه، فهو من الأخبار الظنية، لأنه من رواية الآحاد، ولما كان موضوعها عالم الغيب، والإيمان بالغيب من قسم العقائد، وهي لا يؤخذ فيها بالظن،

(1) محمد عبده، الإسلام والنصرانية، ص59.

(2) محمد توفيق صدقي (ت1338): كان طبيبا بالسجون المصرية، وكان أحد كتاب مجلة المنار، من مقالاته: مقالات الدين في نظر العقل الصحيح، القرآن والعلم، الطلاق في الإسلام، الناسخ والمنسوخ، الإسلام هو القرآن وحده، تاريخ المصاحف، وغير ذلك. ينظر: مجلة المنار، ج21، ص483.

(3) محمد توفيق صدقي، مجلة المنار، ج9، ص515.

(4) المصدر السابق، ج9، ص515.

لقوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: 28]، كنا غير مكلفين بالإيمان بمضمون تلك الأحاديث في عقائدنا⁽¹⁾.

وأكد هذا المنهج السيد محمد رشيد رضا بقوله: "أصول العقائد وقضايا الإيمان التي يكون بها المرء مؤمناً.. لا يتوقف شيء منها على أحاديث الآحاد"⁽²⁾.

وهناك كثير من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، غير التي ذكرها الأستاذ محمد عبده ردها أصحاب هذه المدرسة بعقولهم وطعنوا فيها بدعوى أنها أحاديث آحاد؛ مفادها الظن، فلا تبنى على مثلها العقائد الثابتة.

4- التفريق بين السنة القولية والعملية:

وبناء على هذا التفريق؛ قد قصر العقلانيون العمل على السنة العملية؛ باعتبارها السنة المتواترة: قال الشيخ محمد رشيد رضا: "إن سنته التي يجب أن تكون أصل القدوة هي ما كان عليه وخاصة أصحابه عملاً وسيرة، فلا تتوقف على الأحاديث القولية"⁽³⁾، وقال: "فالعمدة في الدين هو القرآن، وسنة الرسول المتواترة، وهي السنة العملية كصفة الصلاة، والمناسك مثلاً، وبعض الأحاديث القولية التي أخذ بها جمهور السلف، وما عدا هذا من أحاديث الآحاد التي هي غير قطعية الرواية، أو غير قطعية الدلالة فهي محل اجتهاد"⁽⁴⁾.

وقال محمود أبو رية: "وسنة الرسول المتواترة -وهي السنة العملية- وما أجمع عليه مسلمو الصدر الأول، وكان معلوماً عندهم بالضرورة، كل ذلك قطعي لا يسع أحد رفضه أو جرده بتأويل ولا اجتهاد... أما إطلاق السنة على ما يشمل الأحاديث فاصطلاح حادث"⁽⁵⁾.

وفي هذا التفريق تجاوز لكثير من الأحاديث القولية التي نقلت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في جوانب الدين في الأحكام والأخلاق والمواعظ.

5- الطعن في نقلة الأخبار ورواتها من الصحابة -رضوان الله عليهم-:

شكك بعض العقلانيين في عدالة الصحابة -رضوان الله عليهم- وعرضوا بأمانتهم، موافقين في ذلك المعتزلة الأوائل.

(1) محمد عبده، تفسير المنار، ج3، ص240.

(2) رشيد رضا، مجلة المنار، ج19، ص29.

(3) المصدر السابق، ج10، ص852.

(4) المصدر السابق، ج27، ص616.

(5) محمود أبو رية، أضواء على السنة، ص351.

قال: أبو رية: "إنهم -أي العلماء- قد جعلوا جرح الرواة وتعديلهم واجباً تطبيقه على كل راو مهما كان قدره، وإنهم قد وقفوا دون عتبة الصحابة، فلم يتجاوزوها، إذ اعتبروهم جميعاً عدولاً لا يجوز عليهم نقد، ولا يتجه إليهم تجريح ومن قولهم في ذلك "إن بساطهم قد طوي"، ومن العجب أنهم يقفون هذا الموقف، على حين أن الصحابة أنفسهم قد انتقد بعضهم بعضاً"⁽¹⁾.

ثم يخصص أبو رية الصحابي الجليل أبي هريرة -رضي الله عنه- بالطعن لكثرة رواياته، وتأخر إسلامه؛ فيقول: "على أننا لو سلمنا لهم بأن كل صحابي معصوم...، فإن أمر أبي هريرة يبين أمر الصحابة جميعاً، فقد جرحه كبار الصحابة ومن جاء بعدهم وشكوا في روايته، كما أننا ذلك من قبل وبخاصة في كتابنا المطول عنه، ويعجبني قول علماء الكلام - أصحاب العقول الصريحة- في هذا الأمر نفسه، فقد جاءت عنهم هذه الكلمة الحكيمة وهي "ومن عجيب شأهم -أي رجال الحديث- أنهم ينسبون "الشيخ" إلى الكذب ولا يكتبون عنه ما يوافقه عليه المحدثون -بقدح يحيى بن معين وعلي بن المدني وأشباههما ويحتجون بحديث أبي هريرة فيما لا يوافقه عليه أحد من الصحابة، وقد أكذبه عمر وعلي وعثمان وعائشة..."⁽²⁾.

6- ازدراء حملة السنة والمشتغلين بها:

قد وافق العقلانيون المعتزلة في الاستخفاف بأهل الحديث والاحتقار لهم، ومن أمثلة ذلك: قول محمد عبده: "... اللهم إلا فئة زعمت أنها نفضت غبار التقليد، وأزالت الحجب التي كانت تجول بينها وبين النظر في آيات القرآن، ومتون الأحاديث، لتفهم أحكام الله منها، ولكن هذه الفئة أضيقت عطناً، وأخرج صدرًا من المقلدين وإن أنكرت كثيراً من البدع..."⁽³⁾.

ومن ذلك قول أبي رية: "ورحم الله أستاذنا الإمام محمد عبده حيث قال: في رجل .. قد حفظ متن البخاري كله، لقد زادت نسخة في البلد، حقاً والله ما قال الإمام -أي أن قيمة هذا الرجل- الذي أعجب الناس جميعاً به لأنه حفظ البخاري لا تزيد عن قيمة نسخة من كتاب البخاري، لا تتحرك ولا تعي"⁽⁴⁾.

3- موقف المدرسة من الصحيحين:

موقف هذه المدرسة من الصحيحين مبني على موقفها من السنة عموماً؛ فهم يرون ضرورة تنقية الصحيحين مما يعيق مواكبتها للحضارة ويعارض العقل، كما يرون ذلك فيما عداها من كتب التراث:

(1) المصدر السابق، ص 310.

(2) المصدر السابق، ص 194.

(3) محمد عبده، الإسلام والنصرانية، ص 127.

(4) محمود أبو رية، أضواء على السنة، ص 329.

قال الشيخ محمد رشيد رضا: "ودعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة بالمعنى الذي عرفوا به الموضوع في علم الرواية ممنوعة، لا يسهل على أحد إثباتها. ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر، قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامة الوضع...، هذا، وإن في البخاري أحاديث في أمور العادات، والغرائز ليست من أصول الدين ولا فروعه...، فإذا تأملت هذا وذاك، علمت أنه ليست من أصول الإيمان ولا من أركان الإسلام؛ أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه، بل لم يشترط أحد في صحة الإسلام ولا في معرفته التفصيلية الاطلاع على صحيح البخاري والإقرار بكل ما فيه، وعلمت أيضاً أن المسلم لا يمكن أن ينكر حديثاً من هذه الأحاديث بعد العلم به إلا بدليل يقوم عنده على عدم صحته متناً أو سنداً، فالعلماء الذين أنكروا صحة بعض تلك الأحاديث، لم ينكروها إلا بأدلة قامت عندهم قد يكون بعضها صواباً وبعضها خطأ، ولا يعد أحدهم طاعناً في دين الإسلام"⁽¹⁾.

وقال الشيخ محمد الغزالي⁽²⁾: "ولو نقينا هذا العدد -أي عدد ما في البخاري من أحاديث- من بضع أحاديث قليلة ماذا سيجري، سواء كان هذا في البخاري أو مسلم"⁽³⁾.

والملاحظ في هذين النقلين؛ تعقل نظرة الشيخين -رشيد رضا والغزالي- تجاه الصحيحين، حيث وجهها النقد لبعض الأحاديث فقط، غير أننا نجد من أتباع هذه المدرسة من فقد تعقل الشيخين -رشيد رضا والغزالي-، وأنكر كثيراً مما في الصحيحين، كأحمد أمين⁽⁴⁾ ومحمود أبي رية:

(1) رشيد رضا، مجلة المنار، ج29، ص81.

(2) محمد الغزالي، محمد أحمد السقا الغزالي (ت1996م): أحد علماء الأمة المعاصرين، ولد بالبحيرة وتعلم مبادئ العلوم بها، ثم التحق بعد ذلك بمعهد الإسكندرية الديني، ثم بكلية أصول الدين حيث تخصص بالدعوة والإرشاد وتدرج حتى حصل على درجة العالمية سنة 1941م، كما حصل -من نفس الكلية- على إجازة الدعوة والإرشاد سنة 1943م، تدرج الشيخ في مناصب الدعوة والوعظ والإرشاد بوزارة الأوقاف المصرية، درس الشيخ في جامعة أم القرى ما بين (1974-1981م) وعمل في قطر أستاذا زائراً ما بين (1982-1985م) ثم سافر إلى الجزائر سنة 1984م للتدريس في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية حتى تسعينات القرن العشرين، له مصنفات كثيرة منها: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، عقيدة المسلم، فقه السيرة، فذائف الحق، الطريق من هنا، هموم داعية، وغيرها. ينظر: محمد عمارة، الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية، ص29.

(3) محمد الغزالي، جريدة المسلمون، السنة السادسة، العدد 276.

(4) أحمد أمين، أحمد أمين بن الشيخ إبراهيم الطباخ (ت1954م): كاتب مصري كان له اهتمام بالتاريخ، ولد بالقاهرة وتخرج من مدرسة القضاء الشرعي، وتولى القضاء ببعض المحاكم الشرعية. عين مدرساً بكلية الآداب بالجامعة المصرية، وانتخب عميداً لها سنة 1939م وعين مديراً للإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية سنة 1947م واستمر إلى أن توفي، كان أحد أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق وجمع اللغة بالقاهرة والمجمع العلمي العراقي ببغداد، من تأليفه: فجر الإسلام وضحي الإسلام وظهر الإسلام ويوم الإسلام وزعماء الإصلاح وغير ذلك. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص101، رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج1، ص168.

فيتحدث محمود أبو رية عن الصحيحين في كلام طويل ينتهي فيه إلى قوله: "إنهم -أي العلماء- أعلواً أحاديث كثيرة مما رواه البخاري ومسلم، وكذلك نجد في شرح ابن حجر للبخاري والنووي لمسلم استشكالات كثيرة"⁽¹⁾.

ويشير أحمد أمين مجموعة من الشبهات حول الصحيحين؛ فيقول: "وقد ضعف الحفاظ من رجال البخاري نحو ثمانين، وفي الواقع هذه مشكلة المشاكل؛ لأن بعض من ضعف من الرواة لا شك أنه كذاب، فلا يمكن الاعتماد على قوله، والبعض الآخر منهم مجهول الحال، ومن هذا فيشكل الأخذ عنه"⁽²⁾.

والذي نخلص إليه أن أتباع هذه المدرسة متفقون على أن الصحيحين قد حويا ما لا تصح نسبته إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ثم هم مختلفون في قدر هذا الباطل الذي لا تصح نسبته؛ بين مقل ومستكثر.

4- أهم كتب المدرسة في نقد الصحيحين:

1- «مجلة المنار» و«تفسير المنار» للشيخ محمد رشيد رضا: كانت للشيخ رشيد رضا -رحمه الله- جهود مشكورة في الدفاع عن السنة ودواوينها ونقلتها بما خطه في تفسيره ومجلته.

يقول -رحمه الله- في الثناء على المحدثين: "ولولا أن المحدثين -جزاهم الله خيراً- اعتنوا بضبط أخبار السلف والبحث في أسانيدنا لرأينا في الكتب ألوفاً من هذه الآثار -يعني الآثار المكذوبة- والتي لم نر فيها الآن إلا بضعة عشر"⁽³⁾، وينصف أبا هريرة من الطاعنين فيه؛ فيقول: "إن أبا هريرة -رضي الله تعالى عنه- راوية عدل، وإنه من نوابغ البشر في الحفظ والضبط لما يحفظ"⁽⁴⁾.

وأما ما يخص موقفه من أحاديث الصحيحين؛ فقد تقدم قوله عن صحيح البخاري: "ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر"، ولا يختلف موقف الشيخ من صحيح البخاري عن موقفه من صحيح مسلم، وقد أظهر موقفه من أحاديثهما في قوله: "فالجامعان الصحيحان -البخاري ومسلم- هما أصح كتب الحديث متناً وسنناً؛ لشدة تحري الشيخين فيهما -رضي الله عنهما وجزاهما خيراً- ومع هذا لم يتلقهما المحدثون بالقبول تقليداً لهما وثقة مجردة بهما، بل بحثوا ومحصوا وجرحوا بعض رواتهما، وبينوا غلط بعض متونهما"⁽⁵⁾. فيرى الشيخ قابلية أحاديث الصحيحين للنقد، ومع ذلك؛ فقد كان -رحمه الله- متعلقاً ومقلاً في نقده لهما؛ فلم تتجاوز الأحاديث التي انتقدها الخمسة عشر حديثاً، نذكر منها: أحاديث انشقاق القمر، وخروج الدجال والجناس، وهذه الأحاديث سيأتي الكلام عليها في ثنايا البحث.

(1) محمود أبو رية، أضواء على السنة، ص 273 وما بعدها.

(2) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج 2، ص 117.

(3) رشيد رضا، مجلة المنار، ج 2، ص 63.

(4) المصدر السابق، ج 19، ص 97.

(5) رشيد رضا، مجلة المنار، ج 12، ص 693.

2- «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» للشيخ محمد الغزالي: رد الشيخ -رحمه الله- في هذا الكتاب قرابة العشرة أحاديث، محاكما لها إلى العقل تارة، وإلى القرآن تارة، وإلى ما فهمه كليات الإسلام وقواعده العامة تارة أخرى.

ورد الشيخ أحاديث آخر في غير هذا الكتاب، ومن ذلك: حديث انشقاق القمر، وحديثي غزوة بني المصطلق وإعلامه -صلى الله عليه وسلم- أصحابه بالفتن، وحديث سحر النبي -صلى الله عليه وسلم-⁽¹⁾، وستأتي الإجابة عن بعض طعون الشيخ في تضاعيف هذا البحث.

3- «أضواء عن السنة المحمدية» و «شيخ المضيرة» لمحمود أبي رية: اهتم أبو رية في كتابه الأول بالظعن في حجية السنة ورجالها ومصادرها، ولم يكثر من الظعن التطبيقي في أحاديث الصحيحين، فلم تتجاوز الأحاديث المنتقدة في كتابة الستة أحاديث؛ كان منها: حديث آية الرجم⁽²⁾، وحديث شق صدر النبي -صلى الله عليه وسلم-⁽³⁾، وحديث طعن الشيطان كل مولود إلا عيسى ابن مريم -عليه السلام-⁽⁴⁾ وحديث خلق التربة يوم السبت⁽⁵⁾.

أما كتاب شيخ المضيرة فجمع فيه الكاتب ما ظهر له من معائب أبي هريرة -رضي الله عنه- وما اتفق له من كلام بعض الصحابة فيه، ولم يكثر في هذا الكتاب من الظعن التطبيقي في أحاديث الصحيحين -كصنعه في الكتاب الأول-، ولم تتجاوز الأحاديث المنتقدة فيه الثلاثة أحاديث؛ وهي: حديث خلق التربة يوم السبت⁽⁶⁾، وحديث تنبؤ صلى الله عليه وسلم بالفتن⁽⁷⁾، وحديث الشؤم في ثلاث⁽⁸⁾.

4- «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» لإسماعيل الكردي⁽⁹⁾: كان مقصود الكاتب من هذا الكتاب: البرهان على إغفال الإمامين البخاري ومسلم، -والمحدثين عموماً- نقد المتن في كتبهم، وصرفهم التركيز

(1) محمد الغزالي، الإسلام والطاقات المعطلة، ص71.

(2) محمود أبو رية، أضواء على السنة، ص229.

(3) المصدر نفسه، ص160.

(4) المصدر نفسه، ص158.

(5) المصدر نفسه، ص182.

(6) محمود أبو رية، شيخ المضيرة، ص23.

(7) المصدر نفسه، ص232.

(8) المصدر نفسه، ص139.

(9) إسماعيل الكردي، إسماعيل بن عبد الله الكردي (معاصر): كاتب سوري حائز على إجازة في اللغة العربية وآدابها من جامعة دمشق عام: 1986، عمل في مجال النشر، وأسس -بالتعاون- دار الأوائل للنشر والتوزيع، من مؤلفاته: نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي -دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين-، الأحاد النسخ الإجماع -دراسة نقدية لمفاهيم أصولية-، ظاهرة النص القرآني، وغير ذلك. ينظر: (الموقع الإلكتروني لدار الأوائل: daralawael.com).

وتدقيق لنقد الأسانيد؛ وبناء على ذلك ادعى الكاتب احتواء الصحيحين على عدد من الروايات التي لا يمكن القبول بصحتها متنا.

وصرح الكاتب بهذا في مقدمة كتابه؛ فقال: "إن النصوص التي نسبت إلى النبي الكريم هي في سوادها الأعظم نصوص آحادية رواها شخص واحد أو شخصان، ثم ولا أحد يستطيع أن يؤكد ويجزم أن تلك الأحاديث هي هي بألفاظها نفسها؛ كما نطقها النبي الكريم، وبالوقت نفسه؛ نحن لا نرفض أن يكون النبي قد قالها أو قال في معناها، ونحن لم نتعامل مع النص من ناحية صحة السند أو عدم صحته، فالسند هنا في كتابنا هذا لا يعنينا، بل ما يعنينا هنا هو دراسة المتن الذي تجهل كثيرا من قبل علماء الحديث ورجاله"⁽¹⁾.

وقد قسم الكاتب كتابه على ثمانية فصول، وتطرق لمسائل عديدة؛ منها: إجماع الأمة على صحة كل ما في الصحيحين وما عارض ذلك من انتقادات للحفاظ لمتون بعض الأحاديث، وناقش مسألة صحة السند وعلاقتها بصحة المتن، كما ناقش مسائل العنعنة والتدليس، وتعرض الكاتب للصحابي الجليل أبي هريرة وأثار حوله جملة من الشبهات منها: رواية الإسرائيليات والتدليس والإكثار في الرواية، ونمذج لكل ذلك بعشرات الأحاديث المخرجة في الصحيحين.

(1) إسماعيل الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص 12-13.

المصلب الثالث: مدرسة الشيعة الإمامية

الشيعة وصف واسع يجمع تحته كل من فضل عليا على الخلفاء الراشدين قبله -رضي الله عنهم-، ورأى أحقية أهل البيت بالخلافة بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال ابن حزم⁽¹⁾: "ومن وافق الشيعة في أن عليا -رضي الله عنه- أفضل الناس بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعيا"⁽²⁾. وقد انقسمت الشيعة إلى فرق كثيرة، أوصل بعضهم عددها إلى ما يزيد عن السبعين فرقة⁽³⁾، ما منها فرقة إلا وهي تلعن الأخرى وتخرجها من الإسلام جملة، والذي يعيننا -هاهنا- فرقة الإمامية الاثنا عشرية؛ باعتبارها الواجهة الرئيسية للتشيع في عصرنا الحاضر.

وتعتبر هذه الفرقة أشهر فرق الشيعة، وأكثرها انتشارا في العالم اليوم، وإليها ينتمي أكثر الشيعة في إيران والعراق ولبنان وباكستان وغيرها من البلدان التي وصلت إليها العقيدة الشيعية، ولهم نشاط ملموس في كثير من البلدان في الآونة الأخيرة؛ حيث توغلوا إلى أماكن من بلدان المسلمين ما كان لهم فيها ذكر⁽⁴⁾. وسميت هذه الفرقة إمامية: لزعمها أن رسول -صلى الله عليه وسلم- قد نص على إمامة علي -رضي الله عنه-، واثنا عشرية: لأنهم حصروا الإمامة في اثني عشر إماما من ولد علي -رضي الله عنه- دخل آخرهم السرداب بسامراء⁽⁵⁾.

1- موقف المدرسة من السنة:

لم يقبل الشيعة من السنة التي يعتمدها أهل السنة إلا النزر اليسير، وأما أكثر السنة؛ فإنهم يردونها وينكرون نسبتها إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وإنكارهم للسنة مبني على موقفهم من الصحابة؛ حيث يعتقد الشيعة الإمامية كفر الصحابة وارتدادهم بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم-، ويروون في هذا عن جعفر

(1) ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري (ت456): الفقيه الحافظ المتكلم الأديب الوزير، كان متفنا في علوم حجة وكان إليه المنتهى في الحفظ والذكاء وكثرة العلم، كان شافعي المذهب ثم انتقل إلى القول بنفي القياس والقول بالظاهر، له: جهرة الانساب والفصل في الملل والاهواء والنحل والمحلى وغيرها، قال عز الدين بن عبد السلام: "ما رأيت في كتب الإسلام مثل المحلى لابن حزم والمغني للشيخ الموفق"، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص184، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج20، ص93.

(2) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج2، ص107.

(3) ينظر: ناصر القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية، ج1، ص90.

(4) غالب عواجي، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، ج1، ص348، ص352.

(5) ينظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج1، ص86، غالب عواجي، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، ج1، ص349، مانع الجهني، الموسوعة الميسرة، ج1، ص51.

الصادق: "كان الناس أهل الردة بعد النبي -صلى الله عليه وسلم- إلا ثلاثة؛ المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي"⁽¹⁾.

وعلى هذا الموقف من الصحابة؛ لم يقبل الشيعة من الروايات إلا ما نقل إليهم من طرق أئمتهم عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو ممن نسبوهم إلى التشيع كسلمان وعمار والمقداد -رضي الله عنهم-. يقول محمد حسين آل كاشف الغطاء⁽²⁾ في تقرير مذهب طائفته في هذا الباب: "إنهم -يعني الشيعة- لا يعتبرون من السنة -أعني الأحاديث النبوية- إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عن جدتهم؛ يعني ما رواه الصادق، عن أبيه الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن الحسين السبط، عن أبيه أمير المؤمنين، عن رسول الله -سلام الله عليهم جميعا-، وأما ما يرويه مثل أبي هريرة، وسمره بن جندب، ومروان بن الحكم، وعمران بن حطان الخارجي، وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة، وأمرهم أشهر من أن يذكر..."⁽³⁾.

2- موقف المدرسة من الصحيحين:

لا يختلف موقف الشيعة الإجمالي من الصحيحين عن موقفها من السنة المتقدم، غير أن الملاحظ اهتمام بعض علماء الشيعة المعاصرين بالنقد التفصيلي لأحاديث الصحيحين، وردها بحجج أخرى؛ غير ردة الصحابة!، كادعائهم تعارض الأحاديث فيما بينها ومخالفتها القرآن والعقل وغير ذلك، وسنذكر فيما يأتي بعض جهودهم! في هذا الباب:

3- أهم كتب المدرسة في نقد الصحيحين:

1- «القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع» لشيخ الشريعة الأصفهاني⁽⁴⁾: قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة فصول: ألزم في الأول منها البخاري بتخريج أحاديث بعضها واه في مناقب علي بن أبي طالب -رضي

(1) الكليني، الكافي، كتاب الروضة، ج12، ص321 (مع شرح جامع للمازندراني)، نقلا عن: أصول مذهب الشيعة الإمامية، ج2، ص719.

(2) محمد آل كاشف الغطاء (ت1373): عالم شيعي، ولد في مدينة النجف سنة 1295 وبها نشأ، تعلم آل الكاشف الغطاء في حوزات النجف وأكمل دراسة مرحلة المقدمات والسطوح بها، ثم اشتغل بالتدريس؛ فتخرج على يديه عشرات الشخصيات العلمية، وبعد وفاة المرجع الكبير -آنذاك- السيد كاظم اليزدي؛ انعقد لواء المرجعية له، من مصنفاته: العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، شرح العروة الوثقى، أصل الشيعة وأصولها، الأرض والتربة الحسينية، وغير ذلك. انظر ترجمته في مقدمة الناشر لكتاب: أصول الشيعة وأصولها، ص7.

(3) محمد كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولها، ص165.

(4) شيخ الشريعة الأصفهاني، فتح الله بن محمد جواد (ت1339): مرجع ديني شيعي، ولد بأصبهان سنة 1266 وبها نشأ وتفقّه على علمائها، ثم رحل -بعد ذلك- إلى النجف حيث انتهت إليه رئاسة علمائها، برز اسم الأصفهاني في ثورة العراق أيام

الله عنه-، ولم يدرك شرط البخاري في تخريج الأحاديث وعدم اشتراطه استيعاب كل ما في الباب، وعقد الفصل الثاني للروايات المتكلم فيها وقد طعن الكاتب في خمسة عشر حديثاً لأسباب مختلفة؛ منها مخالفة القرآن والتاريخ والإساءة للأنبياء، وأما الفصل الأخير فخصصه لنقد مشاهير الرواة، وقد طعن في ثنياه في عدالة عدد من الصحابة معارضة لما ذكره الإمام البخاري من مناقبهم في صحيحه.

ولم يتورع الكاتب عن سب الصحابة وتكفيرهم، ولا عن سب علماء السنة المخالفين له في الرأي⁽¹⁾.
2- «أحاديث أم المؤمنين عائشة» للمرتضى العسكري⁽²⁾: يتألف هذا الكتاب من مجلدين؛ خصص الكاتب المجلد الأول للترجمة لأم المؤمنين -رضي الله عنها-؛ وقد صفها بعبارات مسفة ونسب لها أفعالاً وأخلاقاً يتعذر نقلها، وقد كان الكاتب متهاكاً في نقولاته، لا يتورع عن توثيق الوقائع من الأغاني والعقد الفريد.

وخصص الكاتب المجلد الآخر لنقد عشرات الأحاديث المروية عن أم المؤمنين -رضي الله عنها- والمخرجة في الصحيحين وغيرهما، وقسم الكاتب الكتاب على ستة أبواب فجعل الأول منها تمهيدات، وعقد الباب الثاني والثالث لنقد ما روي عن أم المؤمنين وحدها وبين زيفه -على حد تعبيره-، وفي الباب الرابع درس الكاتب ما شاركت فيه أم المؤمنين غيرها من الصحابة فيه، وفي هذا الباب السادس استعرض الكاتب كيفية استفادة المستشرقين من مرويات عائشة -رضي الله عنها- في حربهم للإسلام!!، وطعنهم في النبي -عليه الصلاة والسلام-.

3- «الحديث النبوي بين الرواية والدراية -دراسة موضوعية منهجية لأحاديث أربعين صحابياً على ضوء الكتاب، السنة، العقل، اتفاق الأمة، والتاريخ-» لجعفر السبحاني⁽³⁾: كان منهج الكاتب في كتابه؛ دراسة

الاحتلال البريطاني سنة 1920م، وتناقل الناس ما أصدره من الفتاوى فيها. كان الأصفهاني خطيباً وكاتباً، ومن مصنفاته: القول الصراح، إنارة الحالك في قراءة ملك ومالك، إيانة المختار في إرث الزوجة من ثمن العقار، وغير ذلك. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج5، ص135، رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج8، ص52.

(1) ينظر: علي مصطفى، طعون المعاصرين، ص25.

(2) المرتضى العسكري، مرتضى بن محمد إسماعيل بن محمد شريف العسكري (1428): أحد علماء الشيعة المعاصرين، ولد سنة 1332 بمدينة سامراء العراقية، درس المقدمات والسطوح في حوزة سامراء العلمية، ثم سافر إلى مدينة قم سنة 1349 لإكمال دراسته، وبقي فيها ثلاث سنوات، ثم سافر إلى مدينة الكاظمية فاستقر بها، تتلمذ على مشايخ كثيرين من أبرزهم: الخميني وشهاب الدين المرعشي النجفي. من مؤلفاته: آراء وأصداء حول عبد الله بن سبأ، البناء على قبور الأنبياء والأولياء، عقائد الإسلام من القرآن الكريم، المصحف في روايات الفريقين، خمسون ومائة صحابي مختلف، أحاديث أم المؤمنين عائشة، الصحابي وعدالته وغير ذلك. ينظر: (ar.wikipedia.org/wiki).

(3) السبحاني، جعفر بن محمد حسين الخياباني السبحاني (معاصر): مرجع ديني شيعي، ولد ونشأ في تبريز شمال غرب إيران، وبعد إتمامه الدراسة الابتدائية التحق بمكتبة محمود فاضل المراغي، ثم ارتحل إلى قم سنة 1366، فانخرط في صفوف الحوزة العلمية

أحاديث كل صحابي على حدى، فيوطئ بسرد شيء من سيرة الصحابي، ثم يذكر نماذج من أحاديثه الرائعة!، وهي الأحاديث التي تتواءم مضامينها مع ذوق الكاتب ومشربه، وفي بعض الأحيان يؤكد معاني هذه الأحاديث بشواهد قرآنية أو أدلة عقلية، ثم يدلف الكاتب إلى ذكر أحاديث الصحابي السقيمة! وهي التي يقطع بامتناع نسبتها للنبي -صلى الله عليه وسلم-، ويعارض هذه الأحاديث بأدلة القرآن والسنة والعقل والتاريخ.

وقد قدم الكاتب لبحثه بمقدمات؛ ناقش فيها مسائل مختلفة متعلقة بتدوين السنة وجمعها وظهور الوضع والكذب على النبي -صلى الله عليه وسلم-، وتعرض لصحة الأحاديث المخرجة في الصحيحين، ورفض إطلاق وصف الصحة عليهما بقوله: "ثم إن المشكلة تكمن في أن المحدثين والباحثين وصفوا جامع البخاري ومسلم بالصحيحين، وحكموا بصحة كل ما جاء فيهما من الأحاديث، فعاق ذلك كثيرا من المحققين عن الفحص والتنقيب بما جاء فيهما من الروايات المخالفة للكاتب والسنة والعقل، ولأجل ذلك بقي الكتابان في منأى عن التحقيق بخلاف السنن الأربع الباقية من الأصول الستة، فقد تطرق إليها التحقيق منذ زمن بعيد"⁽¹⁾.

4- «أضواء على الصحيحين» لصادق النجمي⁽²⁾: كتب النجمي هذا الكتاب بالفارسية، وترجمه للعربية يحيى البحراني، وقدم له مرتضى العسكري بمقدمة تزيد عن عشر صفحات، أثنى في ثناياها على الكتاب والكاتب -جميعا-.

وقد رمى الكاتب من هذا البحث إلى زعزعة ثقة المسلمين بمضمون الصحيحين، ووضح هذا المقصود بقوله: "... بملاحظة هاتين الحقيقتين المذكورتين؛ نتعجب ونددهش من صب أهل السنة جل اهتمامهم على هذه الصحاح الستة وخاصة الصحيحين -البخاري ومسلم- الذين تشكل الروايات -من هذا النمط- المختلفة أكثر محتوياتهما، وقد اعتبروهما أصح الكتب وأتقنها بعد القرآن، بل حكموا في قطعية صدور كل ما ورد فيهما تماما كالقرآن.

هنالك، له العديد من الكتابات منها: مفاهيم القرآن، بحوث في الملل والنحل، محاضرات في الإلهيات، الوهابية في الميزان، أسس السبحاني مؤسسة الإمام الصادق التعليمية التحقيقية، وله حضور في كثير من المؤسسات والفعاليات الشيعية. (ينظر: موقع المرجع الديني جعفر السبحاني، imamsadeq.com).

(1) السبحاني، الحديث بين الرواية والدراية، ص70.

(2) صادق النجمي، من علماء الشيعة المعاصرين لم أقف في ترجمة على غير هذه العبارة التي ذكرها المرتضى العسكري في ثنايا تقريره لكتاب -أضواء على الصحيحين-: "وفي هذا المجال فأول ما أسعدني هو هذا الكتاب الذي كتبه العلامة الفاضل الشيخ: محمد صادق النجمي -أحد علماء الحوزة العلمية في قم المقدسة- . ولأسباب عديدة أرى من اللازم أن أقدر جهد مؤلفه الكريم..."، أضواء على الصحيحين، ص25.

وصحة صدور ما احتوتهما من الأحاديث المشتملة على تلك الحقائق المذكورة، وربما أولوا محكمات القرآن طبقاً لما جاء في الأحاديث الواردة في كتبهم.

وهكذا أصبح الكتابان : صحيح البخاري وصحيح مسلم، مدار العقائد عند أهل السنة وهذه الأمور هي التي دعتنا إلى البحث والتنقيب في الصحيحين وكشف حقيقتهم وماهيتهم، كي تتجلى الحقائق التي استترت خلف الأستار السميكة من التقاليد والعصبية والظلمات والأوهام التي ظلت مسدولة لفترة تزيد على ألف سنة⁽¹⁾.

وقد حاول الكاتب في هذا الكتاب أن يجمع كل انتقاد وشبهة على الصحيحين، ولقد استوعب انتقادات السابقين، وحاول أن يلم بانتقادات المعاصرين من شيعة وغيرهم، فانتقد أحاديث الصحيحين بأمر كثيرة في كتب الشيعة مثلها أو أسوأ مما ادعاه⁽²⁾.

(1) صادق النجمي، أضواء على الصحيحين، ص 60.

(2) ينظر: لطفي الزغير، انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين، ص 12.

الفصل الأول:

كُفُونُ الْمُعَاصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ الصَّحِيحِينَ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِأَشْرَافِ السَّاعَةِ

وفيه أحد عشر مبحثاً:

الأول: حَديثُ: «خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ»

الثاني: أَحَادِيثُ إِعْلَامِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَصْحَابَهُ بِالْفِتَنِ

الثالث: أَحَادِيثُ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ

الرابع: حَديثُ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي»

الخامس: أَحَادِيثُ انْخِرَامِ قَرْنِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ

السادس: أَحَادِيثُ إِقْلَاءِ الشَّحِّ وَكَثْرَةِ الْمَالِ

السابع: حَديثُ ضِيَاعِ الْأَمَانَةِ

الثامن: أَحَادِيثُ كُفُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا

التاسع: أَحَادِيثُ الدَّجَالِ

العاشر: حَديثُ الْجَسَّاسَةِ

الحادي عشر: حَديثُ: «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى بَعْضِ»

تمهيد:

قد أحفى الله - سبحانه وتعالى - عن عباده وقت قيام الساعة، وقصر علمها على علمه - سبحانه -، فقال:

﴿ يَسْئَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرْسُهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْئَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: 187].

ومع ذلك فقد أطلع - سبحانه وتعالى - العباد على أمارات وعلامات؛ يدل تحققها على قرب قيام الساعة وانقضاء الدنيا، وهذا ليهيئ الفطن نفسه وليراجع عمله للقاء ربه، قال - سبحانه -: ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ۖ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ [محمد: 18].

1- أشْرَاحُ السَّاعَةِ بِاعتبارها مركبا إضافيا:

أشْرَاحُ السَّاعَةِ مركب إضافي مكون من كلمتين: "أشْرَاحُ" و"السَّاعَةُ".

الأشْرَاحُ جمع مفرد: شَرَطٌ وهو العلامة، قال ابن فارس: "الشين والراء والطاء أصلٌ يدلُّ على عَلِمٍ وعلامة، وما قارب ذلك من عَلِم. من ذلك الشَّرَطُ العَلَامَةُ"⁽¹⁾.

وقال ابن حجر: "الأشْرَاحُ: العلامات وهي بفتح الهمزة جمع شرط بفتحتين كقلم وأقلام"⁽²⁾.

وأما السَّاعَةُ: ففي اللغة: الجزء من الليل أو النهار⁽³⁾، وفي عرف أهل الميقات هي الجزء من أربعة وعشرين جزء من اليوم واللييلة⁽⁴⁾.

وأطلقت الساعة في نصوص الوحي ويراد بها أحد أمرين⁽⁵⁾: تارة الجزء من الزمان، وتارة يراد بها القيامة،

كما في قوله - سبحانه -: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [الروم: 55]، فالمراد بالأولى القيامة وبالثانية جزء من الزمان.

2- أشْرَاحُ السَّاعَةِ اصطلاحا:

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج3، ص260.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص121.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص169.

(4) ابن حجر، فتح الباري، ج11، ص348.

(5) الراغب الأصفهاني، المفردات، ص434.

هي العلامات التي تسبق قيام الساعة وتدل على قدومها:

يقول الحلبي: "أما انتهاء الحياة الأولى فإن لها مقدمات تسمى أشراط الساعة وهي أعلامها"⁽¹⁾.
ويقول الحافظ: المراد بأشراط الساعة: "العلامات التي يعقبها قيام الساعة"⁽²⁾.

3- أقسامها:

قسم العلماء أشراط الساعة إلى أقسام باعتبارات⁽³⁾:

1- باعتبار اعتياد الناس له: قال القرطبي: "علامات الساعة على قسمين: ما يكون من نوع المعتاد، أو غيره، فالذي من نوع المعتاد ما ذكر في حديث جبريل⁽⁴⁾، والذي من نوع الخوارق، مثل: طلوع الشمس من مغربها"⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

2- باعتبار وقوعه: قال الحافظ: "ما أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم- بأنه سيقع قبل أن تقوم الساعة على أقسام: أحدهما ما وقع على وفق ما قال، الثاني: ما وقعت مباديه ولم يستحكم، الثالث: ما لم يقع منه شيء ولكنه سيقع"⁽⁷⁾.

3- باعتبار قربها وبعدها عن قيام الساعة: فما كان قريبا من الساعة يسمى بعلامات الساعة الكبرى، مثل: نزول عيسى عليه السلام، وخروج الدجال، وطلوع الشمس من مغربها وغيرها، وما كان قبل ذلك سمي بعلامات الساعة الصغرى⁽⁸⁾.

وستتناول في هذا المبحث بعض الأحاديث الدالة على قرب قيام الساعة؛ والتي طالتها سهام الطعون المعاصرة.

(1) الحلبي، المنهاج في شعب الإيمان، ج1، ص22.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج13، ص79.

(3) محمود عطية، فقد جاء أشراطها، ص55، عفاف حميد، الفتن والمحن بين يدي الساعة، ص243.

(4) سيأتي تخريجه في هذا الفصل من حديث أبي هريرة.

(5) سيأتي تخريجه في هذا الفصل من حديث أبي ذر وأبي هريرة.

(6) نقله: ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص121.

(7) المصدر نفسه، ج13، ص83.

(8) الغفيلي، أشراط الساعة، ص48.

المبحث الأول:

هَوْنُ الْمُعَاصِرِينَ فِي حِكَايَتِهِ: «خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ»

قرن الله - سبحانه - بعلم الساعة أمورا جعلها مفاتيح غيبه، فقال - عز من قائل - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [لقمان: 34]، والعبرة من جعل الله - سبحانه - هذه الأمور مفاتيح غيبه؛ قطع أمل الخلق في الاطلاع على هذا الغيب، قال ابن أبي جمرة⁽¹⁾: "عبر بالمفتاح لتقريب الأمر على السامع، لأن كل شيء جعل بينك وبينه حجاب فقد غيب عنك، والتوصل إلى معرفته في العادة من الباب؛ فإذا أغلق الباب احتيج إلى المفتاح، فإذا كان الشيء الذي لا يطلع على الغيب إلا بتوصيله لا يعرف موضعه فكيف يعرف المغيب"⁽²⁾.

الأحاديث:

01 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْإِيمَانُ؟، قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ الْآخِرِ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْإِسْلَامُ؟، قَالَ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْإِحْسَانُ؟، قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: «مَا الْمُسْتَوَلُّ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِينَ وَلَكِنْ سَأَحْدِثُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا: إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَّةُ رَبِّهَا فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا كَانَتْ الْعُرَاةُ الْحُقَاةُ رُؤُوسَ النَّاسِ فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَ رِعَاءُ الْبَهْمِ فِي الْبُنْيَانِ فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ»، ثُمَّ تَلَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا

(1) ابن أبي جمرة، أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك بن موسى بن أبي جمرة الأموي الأندلسي المرسي (ت 599): الشيخ الإمام المعمر، مسند المغرب، له كتاب: نتائج الافكار في معاني الآثار. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 21، ص 398، ابن العماد، شذرات الذهب، ج 4، ص 342.

(2) نقله: ابن حجر، فتح الباري، ج 8، ص 514.

تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿ [لقمان: 34]، قَالَ: ثُمَّ أَدْبَرَ الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رُدُّوا عَلَيَّ الرَّجُلَ»، فَأَخَذُوا وَيَرُدُّوهُ فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَذَا جَبْرِيلُ جَاءَ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ دِينَهُمْ»⁽¹⁾.

02 وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مِفْتَاحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ؛ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ، وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ»⁽²⁾.

شرح الغريب:

- ◆ بارز للناس: ظاهرا لأجلهم حتى يسألوه وينفع كل من يريد⁽³⁾.
- ◆ مفتاح الغيب: ما يتوصل به إلى غيب الله المذكور في قوله -سبحانه-: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 26]⁽⁴⁾.
- ◆ ولدت الأمة ربتها: يعني أن الأمة تلد لسيدها ولدا فيكون لها كالمولى؛ لأنه في الحسب كأبيه⁽⁵⁾.
- ◆ رؤوس الناس: أي ملوك الأرض⁽⁶⁾.

(1) ورواه البخاري (كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي -صلى الله عليه وسلم-، رقم: 50) وفي (كتاب: التفسير، باب: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، رقم: 4777) مختصرا ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام، رقم: 5) وفي (كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام، رقم: 6) وفيه: «إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَّةُ بَعْلَهَا» من طرق عن أبي زرعة عن أبي هريرة. (2) رواه البخاري (كتاب: الاستسقاء، باب: لا يدري متى يجيء المطر إلا الله، رقم: 1039) و(كتاب: التفسير، باب: قوله: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾...، رقم: 7379) من طرق عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر -رضي الله عنه-.

ورواه في (كتاب: التفسير، باب: قوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾، رقم: 4627) من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه بنحوه.

(3) السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه، ج 1، ص 34.

(4) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 622

(5) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج 2، ص 450.

(6) ابن حجر، فتح الباري، ج 1، ص 123.

♦ البَهُمُ: هي الصغار من أولاد الغنم؛ الضأن والمعز جميعاً، وقيل أولاد الضأن خاصة⁽¹⁾.

الكُفُونُ الْمُعَاوِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال الطعون المعاصرة المتعلقة بهذه الأحاديث فيما يلي:

الأول ادعى الطاعنون تعارض هذه الأحاديث والقرآن؛ فزعموا أن قول الله - سبحانه -: ﴿ إِنَّ اللَّهَ

عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ... ﴾ لا يدل على قصر الأمور الخمسة المذكورة على علم الله - سبحانه -، وإنما يحصر ثلاثة منها فقط؛ وهي: علم الساعة، والعلم بما يكسبه الإنسان في غده، والعلم بالأرض التي يموت فيها، وأما علم نزول الغيث وما في الأرحام فلا ينفرد الله - سبحانه - بعلمه، بدلالة التغاير في التعبير بين المعطوف والمعطوف عليه، وعلى هذا فإن مدلول الآية مخالف لمدلول الأحاديث الشارحة؛ فهي تحصر علم الأمور الخمسة جميعها على علمه - سبحانه - وتعالى.

وفي تقرير هذه الشبهة يقول جعفر السبحاني: "إنما الكلام إذا حاولنا استخراج هذا الخبر الغيبي من الآية الواردة في آخر سورة لقمان، فالظاهر أن الآية لا تدل على الانحصار إلا في موارد ثلاثة:

- 1- علم الساعة: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾.
- 2- العلم بما يكسبه الإنسان في غده: ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾.
- 3- العلم بالأرض التي تموت فيها: ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ وهذه الأمور الثلاثة مما استأثر الله سبحانه علمها لنفسه، وأما الأمران الباقيان فلا دلالة في الآية على الاستثثار.

أما الأول أعني قوله: ﴿ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ ﴾ فهو إخبار عن كونه سبحانه منزل الغيث، ولا دلالة في قوله على استثثار علم النزول بنفسه، ويشهد لذلك تغير الصيغة بين المعطوف عليه والمعطوف.

فالمعطوف عليه جملة اسمية أعني قوله: ﴿ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾، والمعطوف جملة فعلية أعني قوله: ﴿ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ ﴾، فلو كانت الجملة الثانية هادفة لبيان الانحصار كان الأنسب أن يقول: "ونزول الغيث"، فتكون الآية بالشكل التالي: "إن الله عنده علم الساعة ونزول الغيث".

وأما الثاني: أعني قوله: ﴿ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ﴾ فهو بصدد إثبات العلم لله سبحانه لا بصدد النفي عن غيره، واستفادة النفي منه يحتاج إلى دليل قاطع⁽¹⁾.

(1) النووي، شرح صحيح مسلم، ج 1، ص 163.

الثاني: زعم الطاعنون الاختلاف بين أسلوبي القرآن والأحاديث في استعمال لفظ «المُطْرُ»؛ فقد جاء في الأحاديث استعمال هذا اللفظ للدلالة على مطلق نزول الماء من السماء، بيد أن القرآن لم يستعمله إلا في سياقات الغضب والنكال، كما لم يستعمل لفظ: ﴿الْغَيْثُ﴾ إلا في مواطن الرحمة والخير، وادعو أن هذا الاختلاف في الأسلوب دليل من أدلة وضع الأحاديث.

يقول نيازي عز الدين: "ثم إن راوي الحديث وضع بصمة التأليف بيده في قوله: «وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطْرُ» فإن الله - سبحانه - لم يستخدم في كل القرآن كلمة المطر إلا غضبا على العباد، أما إذا كان خيرا استخدم دائما الغيث، فلو كان هذا فعلا وحيا ثانيا من السماء كما يدعي أهل العلم من السنة لوجب أن يلتزم في هذا الوحي كما التزم في الوحي الأول"⁽²⁾.

الإجابة عن هذه الصعوبة:

يجاب عن الطعون المتقدمة بما يلي:

الأول: ذكر المفسرون⁽³⁾ حكمة اختلاف الصيغة بين المعطوف والمعطوف عليه في قوله - تعالى -:

﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾، فقالوا: إن علم الله - سبحانه - بالساعة صفة ذاتية أزلية ثابتة له - جل وعلا - لا متعلق لها بزمن، فناسب أن يشار إليها بالجملة الاسمية الدالة على ثبوت الصفة وحصولها من غير اقتضاء تجددها بعامل الزمن⁽⁴⁾، وأما إنزال الغيث فهو صفة فعلية متجددة الآحاد - بمشيئته جل وعلا - إلى قيام الساعة، فناسب أن يشار إليها بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث والتجدد؛ لارتباط مسندها - الفعل - بالزمن، وبالمضارع منه - تحديدا - للدلالة على التجدد والتكرار، وهذا أمعن في بيان المنة وإظهار العظمة والقدرة المقصودين في سياق الآية، وكل ذلك من الإعجاز في باب الإيجاز، والذي هو تضمين التركيب المفرد المعاني المتعددة.

وقد يكون معنى الآية: "ويعلم أن ينزل الغيث" على تقدير إضمار "أن" المصدرية، وهذا وجه تحتمله اللغة وتراكيبها، ومن ذلك قوله - جل وعلا -:

﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: 64]،

(1) جعفر السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص 415 وما بعد.

(2) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص 223.

(3) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 21، ص 197، البقاعي، نظم الدرر، ج 15، ص 216.

(4) للفرق بين التراكيب الفعلية والاسمية ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلالات الإعجاز، ص 174، الخطيب القزويني، الإيضاح،

ج 1، ص 87، وفاضل السمرائي، معاني الأبنية في اللغة العربية، ص 9 وما بعدها.

والتقدير: "تأمروني أن أعبد"، ومن أدرك إعجاز الآية في التوجيه الأول، وبراعة تركيبها، وبلاغة معناها أبعدها توجيهها بهذا التوجيه⁽¹⁾.

والآية بتوجيهها الفصيحين مثبتة اختصاص علم الله - سبحانه - بنزول المطر، وهذا ما فهمه العلماء منها: قال الحافظ: "فإن قيل ليس في الآية أداة حصر كما في الحديث، أجاب الطيبي: بأن الفعل إذا كان عظيم الخطر وما يبنى عليه الفعل رفيع الشأن فهم منه الحصر على سبيل الكناية، ولا سيما إذا لوحظ ما ذكر في أسباب النزول من أن العرب كانوا يدعون علم نزول الغيث، فيشعر بأن المراد من الآية نفى علمهم بذلك، واختصاصه بالله - سبحانه - وتعالى"⁽²⁾.

وقال البقاعي⁽³⁾: "ولما كانوا ينسبون الغيث إلى الأنواء؛ أسند الإنزال إليه - سبحانه - ليفيد الامتنان، وعبر بالجملة الفعلية للدلالة على التجدد فقال: ﴿وَيُنزِلُ الْغَيْثَ﴾ بلام الاستغراق القائمة مقام التسوير بـ: «كل»، وقد أفاد ذلك الاختصاص بالعلم بوقته ومكانه ومقداره وغير ذلك من شؤونه، فإن من فعل شيئاً حقيقة لم يعلم أحد وقت فعله وقوعه إلا من قبله"⁽⁴⁾.

وقال الشيخ ابن عاشور⁽⁵⁾: "وجملة ﴿وَيُنزِلُ الْغَيْثَ﴾ عطف على جملة الخبر، والتقدير: "وإن الله ينزل الغيث"، يفيد التخصيص بتنزيل الغيث، والمقصود أيضاً عنده علم وقت نزول الغيث، وليس المقصود مجرد الإخبار بأنه ينزل الغيث؛ لأن ذلك ليس مما ينكرونه"⁽⁶⁾.

(1) ومنهم الإمام الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير، ج 21، ص 198 حيث قال: "ولا التفات إلى من قدروا ذلك للبون بين المقامين وتفاوت الدرجتين في البلاغة".

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج 1، ص 124.

(3) البقاعي، أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَايَا (ت 885): المؤرخ الأديب المفسر، من مصنفاته: عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران، أخبار الجلال في فتح البلاد، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، جواهر البحار في نظم سيرة المختار، القول المفيد في أصول التجويد وغير ذلك كثير. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج 1، ص 56.

(4) البقاعي، نظم الدرر، ج 15، ص 217.

(5) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن محمد بن الشاذلي بن عبد القادر محمد بن عاشور التونسي (ت 1393): الإمام الأديب المفسر الفقيه شيخ الزيتونة والإسلام، ولد ونشأ وتعلم مبادئ العلوم بتونس والتحق بالزيتونة متدرجاً حتى نال شهادة التطويق سنة 1317، تقلد الشيخ وظائف قضائية وشرعية، إلى أن عين مفتياً الجمهورية سنة 1340، ثم بعد مدة أصبح كبير أهل الشورى ثم شيخ الإسلام المالكي. من مصنفاته: التحرير والتنوير ومقاصد الشريعة وموجز البلاغة والنظر الفسيح وغير ذلك، أفرد في ترجمته مصنفات منها: شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور، لبلقاسم الغالي.

(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 21، ص 197 وما بعدها.

ولا تناقض - حيثُذ - بين الآية والحديث، بل هما متوافقان في الدلالة على اختصاص الله - سبحانه - بعلم الغيث وبيانه.

الثاني: إدعاء الطاعن وضع الحديث لمخالفة أسلوبه أسلوب القرآن في استعمال لفظي: «الغيث» و«المطر» مردود:

لأن الغيث مطر، وقد قيل أن "الغَيْثُ اسْمٌ لِلْمَطَرِ كُلِّهِ"⁽¹⁾، فيكون لفظ «الغيث» ولفظ «المطر» على ذلك مترادفين، ولا محذور - حيثُذ - في الاعتياض عن اللفظ بمرادفه. وذكر بعضهم أن الغيث هو "المطرُ الخاص بالخير، الكثيرُ النافع؛ لأن النَّاسُ يَغاثون به"⁽²⁾، وعلى هذا القول تكون الدلالة على المطر بلفظ: «الغيث» مناسبة لسياق الامتنان في الآية، ونحو هذا قول الله - جل وعلا -: ﴿لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [النحل: 14]، فتخصيص الطري بالذكر فيها أنسب للسياق، وأما سياق ذكر الغيث في الحديث فهو سياق بيان عظمة الله والتفخيم من شأنه - جل وعلا - مع عدم تقصد المن فيه، والأنسب في هذا ذكر كل مطر نازل - غيثا كان أم غيره - لأن به تعظيم الدليل على قدرة الله وعلمه - جل جلاله -، وبعظمة الدليل يعظم المدلول عليه. وقول الطاعن: "إن الله - سبحانه - لم يستخدم في كل القرآن كلمة المطر إلا غضبا على العباد، أما إذا كان خيرا استخدم دائما الغيث" فمردود، بدليل قوله - جل وعلا - في باب الرحمة بعباده والترخيص لهم: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِّنْ مَّطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: 102]، قال الحافظ ابن حجر: "فالمراد به هنا الغيث قطعا. ومعنى التأذي به البلل الحاصل منه للثوب والرجل وغير ذلك"⁽³⁾.

أما سياقات الخير فقد استعمل لها ألفاظ آخر - غير الغيث -؛ كقوله - سبحانه -: ﴿فَطَلٌّ﴾، ﴿وَابِلٌ﴾، ﴿الْوَدَقَ﴾، ﴿الْمَاءَ﴾؛ وكلها في سياقات الخير والرحمة.

(1) ينظر: الخليل، كتاب العين، ج8، ص440، ابن منظور، لسان العرب، ص3323، ابن سيده، المخصص، ج2، ص436.

(2) الزبيدي، تاج العروس، ج5، ص317.

(3) وقد روى البخاري في (كتاب: التفسير، باب قوله: ﴿فَأَمِطْرٌ عَلَيْنَا جَجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ﴾) في ترجمة الباب عن ابن عيينة

تعليقا، قال: "ما سمى الله تعالى مطرا في القرآن إلا عذابا وتسميه العرب الغيث وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ

مَا قَنَطُوا﴾ [الشورى: ٢٨]"، ووصله ابن حجر في (التعليق: ج4، ص217) وتعقبه في (الفتح: ج10، ص149) بقوله: "وقد

تُعْتَبَرُ كلام ابن عيينة بورود المطر بمعنى الغيث في القرآن في قوله - تعالى -: ﴿إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِّنْ مَّطَرٍ﴾ ...".

وقد ذكر المفسرون كثرة استعمال فعل «أمطر» ومشتقاته في سياقات العذاب، لا اسم «المطر»؛ قال الزمخشري⁽¹⁾: "وقد كثر الإمطار في معنى العذاب"⁽²⁾.

ومعنى ذلك أن يقال: "مطروا من السماء" إذا نزل عليهم المطر، و"أمطروا" إذا نزل عليهم من الجوّ ما يشبه المطر، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّن سِجِّيلٍ مَّنْضُودٍ﴾ [هود: 82]. قال أبو عبيدة⁽³⁾: "كل شيء من العذاب فهو أمطرت بالألف وإن كان من الرحمة فهو مَطَرْت"⁽⁴⁾. وعلى كل فهذا التفريق لا يمنع استعمال فعل «أمطر» للدلالة على نزول الغيث، ولا يمنع -أيضا- استعمال فعل «مطر» للدلالة على نزول العذاب، فهذه التفرقة أغلبية وليست وضعية⁽⁵⁾.

قال الإمام الطاهر بن عاشور -رحمه الله-: "وأما قوله -تعالى- في سورة الأحقاف ﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرًا﴾ فهو يعكّر على كلتا التفرقتين، ويعين أن تكون التفرقة أغلبية"⁽⁶⁾.

ثم إن اختلاف أسلوب القرآن والسنة ليس مدعاة لرد بعض السنة أو سببا لتكذيب القرآن؛ واعتقاد أهل السنة حجية السنة واعتبارهم لها وحيا من الله -سبحانه- لا يلزم منه مشابقتها القرآن في كل وجه، وأهل السنة لا يدعون مطلق التشابه حتى يلزمهم الطاعن به، فالسنة وحى كما هو القرآن، لكن لكل منهما خصائصه ومميزاته⁽⁷⁾.

-
- (1) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي المعتزلي (ت538)، الإمام الكبير في التفسير والنحو واللغة وعلم البيان، ولد بزبخشر؛ قرية من قرى خوارزم، سافر إلى مكة وجاورها فلقب بجار الله، من مصنفاته: تفسيره الكشاف، وأساس البلاغة، والمفرد والمركب. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص168، ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص118.
 - (2) الزمخشري، الكشاف، ج2، ص577.
 - (3) أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري (ت208) وقيل بعدها: الإمام النحوي اللغوي، ولد في البصرة، وكان خارجيا، وهو أول من صنف في غريب الحديث، وله نحو مائتين من المصنفات منها: مجاز القرآن، إعراب القرآن، الأمثال، في غريب الحديث، ما تلحن فيه العامة، وغيرها. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج9، ص445، المزي، تهذيب الكمال، ج28، ص316.
 - (4) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص245. وقال ابن فارس في (معجم مقاييس اللغة، ج5، ص332): "وقال ناسٌ: لا يقال أَمْطِرُ إِلَّا فِي الْعَذَابِ، قال الله تعالى: ﴿أَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّن سِجِّيلٍ مَّنْضُودٍ﴾ [الفرقان: ٤٠]"، وعزاه ابن سيده في (المختص، ج2، ص430) إلى أبي عمرو بن العلاء، وقد نقل الحافظ ابن حجر في (الفتح: ج10، ص149) كلام أبي عبيدة ثم قال: "وفيه نظر".
 - (5) ينظر: أحمد بن المنير السكندري، الإنصاف. (حاشية الكشاف، ج2، ص471).
 - (6) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص237.
 - (7) انظر، علي مصطفى، طعون المعاصرين، ص246.

المبحث الثاني:

كُفُوفُ الْمُعَاصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ إِعْلَامِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَصْحَابَهُ بِالْفِتَنِ

النبي - صلى الله عليه وسلم - أرف الخلق بهذه الأمة وأنصحهم لها، شهد له بذلك الحكيم الخبير بقوله:

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ

رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: 128]، ومن تمام نصح النبي - صلى الله عليه وسلم - لهذه الأمة تحذيره لها مما

سيكون بين يدي الساعة من فتن، وإرشادها لما يكون به نجاتها وسلامتها، وهذا ما تشهد له هذه الأحاديث:

الحديث:

03 عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ - مَقَامًا مَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا حَدَّثَ بِهِ؛ حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ

وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ قَدْ عَلِمَهُ أَصْحَابِي هُوَ لَا، وَإِنَّهُ لَيَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءُ قَدْ نَسِيْتُهُ فَأَرَاهُ فَأَذْكُرُهُ كَمَا يَذْكُرُ

الرَّجُلُ وَجَهَ الرَّجُلِ إِذَا غَابَ عَنْهُ ثُمَّ إِذَا رَأَاهُ عَرَفَهُ»⁽¹⁾.

04 عَنْ عَمْرِو بْنِ أَخْطَبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ - الْفَجْرَ وَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَنَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهُرُ فَنَزَلَ فَصَلَّى ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَنَا حَتَّى

حَضَرَتِ الْعَصْرُ ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَنَا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَأَخْبَرَنَا بِمَا كَانَ وَبِمَا هُوَ

كَائِنٌ، فَأَعْلَمْنَا أَحْفَظْنَا»⁽²⁾.

شرح الغريب:

◆ مقام: المقام الموضع الذي يقام فيه، ويطلق ويراد به المجلس⁽³⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: القدر، باب: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَّقْدُورًا﴾، رقم: 6604) ومسلم (كتاب: الفتن وأشراط الساعة،

باب: إخبار النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما يكون إلى قيام الساعة، رقم: 2891) من طرق عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة به.

(2) رواه مسلم (كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: إخبار النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما يكون إلى قيام الساعة، رقم:

2892) من رواية أبي عاصم الضحاك بن مخلد، عن عرزة بن ثابت، عن علباء بن أحمر، عن عمرو به.

(3) الراغب الأصفهاني، المفردات، ص692، ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص496.

الكُصُونُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يدندن الطاعنون في ردهم لهذه الأحاديث على ادعاء مخالفتها القرآن؛ لتوهمهم أن دلالة القرآن على تفرد الله - سبحانه - بعلم الغيب، يعارض هذه الأحاديث التي فهموا منها مشاركة النبي - صلى الله عليه وسلم - الله - سبحانه وتعالى - في علمه.

يقول الشيخ محمد الغزالي بعد رده حديث إغارة النبي - صلى الله عليه وسلم - على بني المصطلق: "وكما تجاوزت هذا الحديث، تجاوزت عن مثله أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - خطب أصحابه وأعلمهم بالفتن وأصحابها إلى قيام الساعة، فقد صح من كتاب الله وسنة رسوله أنه - صلى الله عليه وسلم - لا يعلم الغيوب على هذا النحو المفصل الشامل العجيب"⁽¹⁾.

ويفصل سامر إسلامبولي الإجمال الوارد في كلام الشيخ؛ فيقول - بعد إيراده حديث حذيفة -: "وهذا الحديث كذبه واضح وضوح الشمس في رابعة النهار!، فكيف يعلم رسول الله ما هو كائن إلى يوم القيامة، والله - عز وجل - قد أمره أن يقول للناس: ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَايِنِ الرَّسُولِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا يَكْمُطُ ﴾ [الأحقاف: 9]، ﴿ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ﴾ [الأعراف: 188]، فالرسول لا يدي ما سوف يحدث له وما سوف يحدث للناس، فكيف يعلم ما هو كائن إلى يوم القيامة. ومن المعلوم أن علم الغيب بشكل مطلق قد انفرد به الله - عز وجل -، فلا يعلم الغيب إلا الله - عز وجل -، قال تعالى: ﴿ عَدْلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون: 92]، ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ [البقرة: 255]، ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل: 65]⁽²⁾.

الإجابة عن هذه الكُصُونِ:

أقوى ما استدل به الإسلامبولي على رد الحديث؛ ادعاؤه مخالفته قول الله - تعالى -: ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَايِنِ الرَّسُولِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا يَكْمُطُ إِن أَنْبِئُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الأحقاف: 9]، ولعل هذه الآية مما عناه الشيخ الغزالي بقوله: "فقد صح من كتاب الله وسنة رسوله أنه - صلى الله عليه وسلم - لا يعلم الغيوب على هذا النحو المفصل الشامل العجيب".

والحاصل أن أهل التأويل اختلفوا في تأويل هذه الآية على أقوال؛ أشهرها:

(1) محمد الغزالي، فقه السيرة، ص 13.

(2) سامر إسلامبولي، تحرير العقل من النقل، ص 222.

- 1- إن الخطاب الوارد في الآية أمر من الله -جلّ ثناؤه- لنبهه -عليه الصلاة والسلام- لأن يقول للمشركين من قومه: بأنه لا يدري إلام يصير أمرهم في الدنيا؛ أيصير إلى الهلاك، فيهلكون كما أهلكت الأمم المكذّبة رسلها من قبلهم، أو إلى التصديق له فيما جاءهم به من عند الله.
- 2- أن ذلك يوم القيامة، إذ أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم- المؤمنون بأنه لا يدري ما يفعل الله بهم يومئذ، ثم نسخت بعد ذلك بقوله -سبحانه-: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۗ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ۝﴾ [الفتح: 1-2] وقوله: ﴿لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ۝﴾ [الفتح: 5].

وقد رجح جمع من المفسرين القول الأول؛ قال الطبري⁽¹⁾: "فمحال أن يقال للنبي -صلى الله عليه وسلم-: قل للمشركين ما أدري ما يفعل بي ولا بكم في الآخرة، وآيات كتاب الله -عزّ وجلّ- في تنزيله ووحيه إليه متتابعة بأن المشركين في النار مخلدون، والمؤمنون به في الجنان منعمون"⁽²⁾، وقال ابن كثير⁽³⁾: "ولا شك أن هذا هو اللائق به -صلوات الله وسلامه عليه-"⁽⁴⁾.

وعلى كل؛ فإن التأمل في الآية مجتزأة عن سياقاتها يجدها محتملة المعنيين جميعاً؛ الدنيوي والأخروي، وليس أحد المعنيين بأولى من الآخر، ولا يسلم للطاعن الاستدلال بهذه الآية على نفي علم الغيب عن النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط الاستدلال به.

ومع اختلاف المفسرين المتقدم في كون ذلك النفي عن مآل الدنيا أم عن مآل الآخرة؛ نجدهم متفقين على أن ذلك في أول الإسلام، وحينئذ؛ فلا مانع من أن يطلعه الله بعد ذلك على ما يشاء من غيبه، وإلا كيف يجمع الطاعن بين تلك الآية وبين قوله -سبحانه-: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلْفٌ لِلَّهِ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ أَلْفٌ

(1) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي (ت310): إمام المفسرين، ولد ونشأ بطبرستان ثم رحل إلى بغداد واستقر فيها، بعد أن زار عدة بلدان، ترك عدة مصنفات؛ منها: جامع البيان عن تأويل آي القرآن المشهور بتفسير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، وتهديب الآثار وغير ذلك. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص267، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص310.

(2) الطبري، جامع البيان، ج22، ص101.

(3) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774): الإمام المؤرخ المحدث المفسر، صاحب التفسير المشهور والمعروف بتفسير ابن كثير، ولد بالبصرة ورحل إلى دمشق وأخذ عن علمائها من مثل الآمدي وابن تيمية، ترك مؤلفات كثيرة منها: البداية والنهاية وتفسير القرآن العظيم. ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص534، محمد الزحيلي، ابن كثير الدمشقي.

(4) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج7، ص276.

مُعَذِّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿ [الأنفال: 33] أو قوله: ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: 47]؛ إذ في الأولى بيان لحال أصحابه في الدنيا، وفي الثانية بيان لنعيمهم في الآخرة، وكلا الأمرين منفي بعموم قوله -جل وعلا-: ﴿ وَمَا أَدْرَى مَا يَفْعَلُ فِي وَلَا يَكُمُ ﴾.

ثم؛ إن في الآية ما يدل على فساد استدلال الطاعن، فإن في قوله -سبحانه-: ﴿ إِنَّا نَبِئُكَ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ ﴾ تخصيها لعموم ما نفاه مطلع الآية من علم، فيكون المعنى أن قصارى ما يدره النبي -صلى الله عليه وسلم- هو اتباع ما يعلمه الله به⁽¹⁾، فإذا جمعت وسياقاتها وما تدل عليه النصوص الأخرى؛ فلا يحسن بالطاعن -حيثئذ- إلا حملها على العلم الدنيوي.

إن نفي علم الغيب عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بإطلاق مغالطة من الطاعن؛ إذ أن علم الغيب ينقسم باعتبار علمه ومعرفته إلى ثلاثة أقسام⁽²⁾:

- 1- قسم يمكن لبعض الخلق معرفته بالبحث، كعلم المجهول من القوانين الكونية والمناطق البعيدة والكواكب السماوية.
- 2- وقسم لا يمكن لأحد من المخلوقات معرفته، كتحديد أوان قيام الساعة، وهذا الذي ركز القرآن على نفي علمه على المخلوقات؛ كما في قوله -سبحانه-: ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل: 65].

- 3- قسم يعلمه بعض المخلوقات دون غيرهم، فالجن مثلا يعرفون أشياء لا يعرفها الإنس، والأنبياء والمرسلون يطلعهم الله من غيبه على ما يشاء، كما قال -جل ثناؤه-: ﴿ عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٣٦﴾ إِلَّا مَن أَرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴾ [الجن: 26-27]، فاستثنى الله ممن نفي عنهم علم الغيب؛ من ارتضاه من رسله فيطلعهم -سبحانه- على بعض الغيب بما يؤيدون به رسالتهم. ولا شك في أن ما أشار إليه الحديث داخل في هذا القسم؛ جمعا بين النصوص وتوفيقا بينها -والله أعلم-.

(1) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج26، ص17.

(2) ينظر: بسام العموش، الإيمان بالغيب، ص40.

المبحث الثالث:

كُفُوفُ الْمَعَاوِينِ فِي أَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ

انشقاق القمر دليل من دلائل صدق نبوة النبي -صلى الله عليه وسلم- وعلامة من علامات الساعة المنقضية، دل على ذلك القرآن في قوله -سبحانه-: ﴿أَقْرَبَتْ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: 1].
وفائدة اقتران مجيء الساعة بانشقاق القمر في الآية: التدليل على صدق مجيئها، وتأكيده وقوعها؛ فكما شاهد المشركون انشقاق القمر ولاحظوه بأعينهم وشهد منصفوهم على أنه حق، فكذلك الساعة -وإن لم يشاهدوها فإن وقوعها حق، لا يماري فيها ولا ينكرها إلا كل مبطل متكبر.

الأحاديث:

05 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: انْشَقَّ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- شِقَّتَيْنِ فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «اشْهَدُوا»⁽¹⁾.

06 وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: انْشَقَّ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَلِقَتَيْنِ فَسَتَرَ الْجَبَلُ فَلِقَةً وَكَانَتْ فَلِقَةً فَوْقَ الْجَبَلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»⁽²⁾.

07 وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ «انْشَقَّ الْقَمَرُ فِرْقَتَيْنِ»⁽³⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي -صلى الله عليه وسلم- آية فأراهم انشقاق القمر، رقم: 3636) و(كتاب: التفسير، باب: وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ﴿١﴾ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً، رقم: 4865) و(كتاب: فضائل الصحابة، باب: انشقاق القمر، رقم: 3870) ومسلم (كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: انشقاق القمر، رقم: 2800)، من طرق عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود.

(2) رواه مسلم (كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: انشقاق القمر، رقم: 2801) عن عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر به.

قال الحافظ في الفتح (ج 8، ص 598): "فالله أعلم هل عند مجاهد فيه إسنادان، أو قول من قال ابن عمر وهم من أبي معمر".

(3) رواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ﴿١﴾ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً، رقم: 4868) و(كتاب: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي -صلى الله عليه وسلم- آية فأراهم انشقاق القمر، رقم: 3637) و(كتاب: فضائل الصحابة، باب:

08 وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- «أَنَّ الْقَمَرَ انشَقَّ عَلَى زَمَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»⁽¹⁾.

شرح الغريب:

◆ فلقة: الفلُّقُ هو شقُّ الشيء وإبانة بعضه عن بعض⁽²⁾، والفلُّقُ ما تفلق من الشيء؛ واحدها فلقة⁽³⁾.

الصُّعُونَ الْمَعَارِضُ الْمَتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال طعون المتعلقة بهذه الأحاديث فيما يلي:

الأول: ادعاء معارضة الأحاديث للقرآن؛ فقد دلت آيات القرآن -وفي غير ما موضع- على أن إرسال

الآيات ممتنع لتكذيب الأمم السابقة بها، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: 59]، يقول الشيخ محمد الغزالي: "...فإذا كان إرسال الآيات ممتنعاً لتكذيب الأولين بها فكيف وقع الانشقاق؟!"⁽⁴⁾.

الثاني: ومن ادعاء الطاعنين معارضة الأحاديث للقرآن؛ زعمهم أنها لم تذكر عذاباً للمكذابين بتلك الآية بعد طلبهم لها، وهذا مخالف للقرآن؛ الذي يدل على أن التكذيب بعد وقوع الخارق المطلوب يوجب هلاك المكذبين!، كما في قوله -سبحانه-: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَقُضِيَ الْأَمْرُ شُرَافًا يُنظَرُونَ﴾ [الأنعام: 8].

انشقاق القمر، رقم: 3868) ومسلم (كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: انشقاق القمر، رقم: 2802) من طرق عن قتادة عن أنس.

(1) رواه البخاري (كتاب: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي -صلى الله عليه وسلم- آية فأراهم انشقاق القمر،

رقم: 3638) و(كتاب: فضائل الصحابة، باب: انشقاق القمر، رقم: 3870) و(كتاب: التفسير، باب: وانشقاق القمر) ① وإن

يَرَوْنَ آيَةً، رقم: 4866) ومسلم (كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: انشقاق القمر، رقم: 2803) من طريق أبي بكر بن

مضر عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عبيد الله بن عبد الله بن مسعود عن ابن عباس.

(2) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 645.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج 10، ص 309.

(4) محمد الغزالي، الطريق من هنا، ص 56.

وفي هذا يقول الشيخ محمد الغزالي: "وعندما قرأت حديث الانشقاق شرعت أفكر بعمق في موقف المشركين، إنهم انصرفوا مكذبين إلى بيوتهم ورحلهم بعدما رأوا القمر فلقنتين عن يمين الجبل وشماله، قالوا: سحرنا محمد، ومضوا آمنين سالمين؛ لا عقاب ولا عتاب...!، قلت: كيف هذا؟ في سورة الأنبياء يحكى الله - سبحانه - سر كفر المشركين بنبيهم محددين مطلبهم منه: ﴿فَلْيَأْتِنَا بَيِّنَاتٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ﴾ [الأنبياء: 5]، ويحكى القرآن لماذا لم يجابوا إلى مطلبهم ﴿مَاءَ أَمْنَتْ قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: 6]، إن التكذيب بعد وقوع الخارق المطلوب يوجب هلاك المكذبين!، فكيف يترك هؤلاء المكيون بدون توبيخ ولا عقوبة بعد احتقارهم لانشقاق القمر؟"⁽¹⁾.

الثالث: قد طلب المشركون من النبي - صلى الله عليه وسلم - آيات حسية دالة على صدقه، وقد وثق القرآن طلبهم في مواضع منه، لكن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يرد - ولو مرة - على هذه الطلبات بتذكير أصحابها آية الانشقاق ولم يوبخهم على تكذيبهم بها، فزعم الطاعنون أن هذا دليل على كذب هذه الأحاديث:

يقول الشيخ محمد الغزالي مقررًا هذه الشبهة: "ثم إن المشركين في مواطن أخرى ألحوا في طلب الخوارق الحسية ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [الأنعام: 109]، فلماذا لم يقل لهم: سبق أن انشق لكم القمر فكذبتم؟، أيمر هذا الحدث ليعقبه صمت تام؟"⁽²⁾.

الرابع: ادعى الشيخ محمد الغزالي أن المعجزة الوحيدة التي تحدى الله بها الكفار هي القرآن الكريم، وقد كان رد القرآن على طلب المشركين للآيات الحسية صرفَ أنظارهم إلى القرآن الكريم، فيقول - رحمه الله -:

"...وفي سورة أخرى قيل للكافرين وهم ينشدون المعجزات الحسية: حسبكم القرآن فيه مقنع لمن نشد الحق

﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ

يَكْفِيهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: 50-51]، إن مئات الآيات في سور كثيرة طوال العهد المكي دارت في إثبات الرسالة على محور واحد؛ إيقاظ العقل وتعريفه بربه، واعتبار صاحب هذا الوحي إمام السائرين إلى الله المعتصمين بحبله، وتجاوزت مقترحات الكفار أن يروا آية مادية معجزة، من أجل ذلك لم أقف طويلاً عند حديث الانشقاق وأبيت بقوة أن أربط مستقبل الدعوة به أو بغيره من أحاديث الآحاد التي تصطدم بأدلة أقوى منها"⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، ص 56.

(2) المصدر السابق، ص 56.

(3) المصدر السابق، ص 56.

الخامس: ادعى نيازي أن هذا الحديث موضوع، وأنه من تليف المحدثين؛ نسخوا تفاصيله من كتب أهل الكتاب، وغرهم في ذلك صيغة الماضي التي ركبت عليها الآية، وغاب عنهم أن الإتيان بالفعل الماضي في الآية كان للدلالة على تأكيد تحقق الفعل في المستقبل، ولا دلالة فيه على تحقق الفعل في الماضي، فيقول: "وهناك روايات مختلفة وكل رواية منها تقول ما قالته الرواية الأولى، وكلها آتية من تفسير الآية المتشابهة في القرآن والتي تقول: ﴿ أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ [القمر: 1]، وإن صيغة الآية آتية في صيغة الماضي، فالتبس على المحدثين الذين لم يتركوا بابا إلا وطرقوه، ولم يتركوا كتابا لأهل الكتاب إلا وفصنصوه ثم أعادوا صياغته من جديد على أنها أحاديث سمعوها من الرسول -صلى الله عليه وسلم-، فأدخلوها هكذا تبرعا في دين الإسلام، ولكن فاتهم جميعا أن الله -سبحانه- استخدم أسلوب الماضي في كثير من الآيات كوسيلة من وسائل التعبير والتصوير في القرآن الكريم ليعطي للآيات -سبحانه- قوة في التأثير على النفس أكبر لعلمه أن الخبر بصيغة الماضي يحمل صفة الأمر الواقع فلا يعود الإنسان يناقش الموضوع من ناحية الإمكانية، بينما تبقى الأنباء بصيغة المستقبل تحمل ولا زالت الاحتمالية ضمنها ممكنة أو غير ممكنة الحصول؛ مثل الآيات التالية:

﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ نَفْسًا إِلَّا لَأَوْسَعَهَا أَوْلِيَّكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [الأعراف: 42]"⁽¹⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المتقدمة بما يلي:

الأول: قول الله -سبحانه-: ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوْلُونَ ﴾ [الإسراء: 59] نزل لسبب مخصوص؛ وهو سؤال المشركين النبي -صلى الله عليه وسلم- آيات معينة محددة؛ كما جاء ذلك في سبب نزولها⁽²⁾:

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: سَأَلَ أَهْلُ مَكَّةَ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ يَجْعَلَ لَهُمُ الصَّفَا ذَهَبًا وَأَنْ يُنَحِّيَ الْجِبَالَ عَنْهُمْ فَيَزِدْرِعُوا، فَقِيلَ لَهُ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تَسْتَأْنِي بِهِمْ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُؤْتِيَهُمُ الَّذِي سَأَلُوا، فَإِنْ كَفَرُوا أَهْلِكُوا كَمَا أَهْلَكْتُ مَنْ قَبْلَهُمْ، قَالَ: «لَا بَلَّ أَسْتَأْنِي بِهِمْ»، فَأَنْزَلَ

(1) عز الدين نيازي، دين السلطان، ص 484.

(2) علي مصطفى، طعون المعاصرين، ص 107.

الله - عَزَّ وَجَلَّ - هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَإِنَّا نَمُودُ النَّاقَةَ مُصِيرَةً ﴾ [الإسراء: 59]⁽¹⁾.

فالآيات التي امتنع الله - تعالى - عن إنزالها هي الآيات التي اقترحها أهل مكة، وهي مثل الآيات التي اقترحها كفار الأمم السابقة، قال القرطبي⁽²⁾: "في الكلام حذف، والتقدير: وما منعنا أن نرسل بالآيات التي اقترحوها إلا أن يكذبوا بها فيهلكوا كما فعل بمن كان قبلهم"⁽³⁾.

ويكون على ذلك «ال» التعريف في لفظ: ﴿ بِالْآيَاتِ ﴾ للعهد، لا للجنس، قال ابن عاشور: "والتعريف في ﴿ بِالْآيَاتِ ﴾ على كلا الوجهين للعهد، أي المعهودة من اقتراحهم"⁽⁴⁾، أما انشقاق القمر فلم يقترحه أهل مكة وإنما طلبوا آية من غير تعيين، فاختار الله - تعالى - لهم انشقاق القمر. فالمنع من الإنزال مخصوص بالآيات السالفة، ولا يجوز سحبه على غيرها من الآيات الدالة على صدق النبوة.

الثاني: ادعاء الشيخ محمد الغزالي أن التكذيب بعد وقوع الخارق المطلوب يوجب هلاك المكذبين؛ لا يصح، لأن الله - جل جلاله - لم يهلك المكذبين الكافرين بمجرد أن كذبوا بالآيات - سواء أكانت بطلب أم بغير طلب -، وإنما أهلك - سبحانه - تلك الأمم بعد أن أسرفوا في الفساد وتمادوا في الكفر حتى قنط أنبيأؤهم من إيمانهم.

فمثلاً: فرعون وقومه لم يغرقوا بمجرد أن كذبوا موسى - عليه السلام - وجحدوا نبوته بعد أن جاءهم بالآيات التي اقترحوها، وإنما أغرقوا بعد أن هرب موسى بقومه، فأتبعوهم لأخذهم وإبادتهم، فأخذهم الله ذلك

(1) رواه النسائي في الكبرى، (كتاب: التفسير، باب: سورة الإسراء، ج6، ص380، رقم: 11290) وأحمد (ج4، ص173، رقم: 2333) والحاكم (كتاب: التفسير، ج2، ص428، رقم: 3437) من حديث جرير عن الأعمش عن جعفر بن إياس عن سعيد بن جبيرة عن بن عباس به، قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

(2) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي (ت671): الإمام العالم العامل العلامة المفسر، وهو تلميذ أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي صاحب المفهم في شرح صحيح مسلم، من مصنفاته: التذكار في أفضل الأذكار، التذكرة بأمر الآخرة، جامع أحكام القرآن، الكتاب الأسنى في أسماء الله الحسنى، وغير ذلك. ينظر: ابن فرحون، الدياج المذهب، ج2، ص308.

(3) القرطبي، الجامع في أحكام القرآن، ج10، ص281.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج15، ص143.

الأخذ العنيف، و نجى رسوله و قومه. وما كان إغراقهم بمجرد التكذيب، وإلا لما تركوا إلى ذلك اليوم، ومثل ذلك كان لبقية الأنبياء من أقوامهم.

فإذا انشق القمر لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يؤمن قومه لم يوجب ذلك أن يهلكوا فوراً، وليس ذلك من سنة الله كما تقدم، فهذه الشبهة غلط يجب أن يفتن له الذين تعلقوا بها وحسبوها شيئاً وما هي إلا خيال زائل⁽¹⁾.

وقد يستدل على الادعاء المتقدم بقوله -تعالى-: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَقِضِيَ الْأَمْرُ

ثُمَّ لَا يَنْظُرُونَ ﴾ [الأنعام: 8]؛ وهذا استدلال باطل، لأن الإهلاك والاستئصال الوارد في هذه الآية وأمثالها مخصوص بمن طلب إنزال الملك ثم كذب به بعدما أنزل، والقول بأن التكذيب بعد انشقاق القمر يقتضي الإهلاك؛ قياس يخالفه القرآن⁽²⁾.

الثالث: في قول الله -تعالى-: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ [الأنعام: 109]

إخبار عن طلب المشركين آية على صدق نبوة نبينا -صلى الله عليه وسلم-، وقد اقترحوا عليه بعض الآيات⁽³⁾ على سبيل التعنت والعناد، فلما علم -سبحانه- أنهم لا يريدون بطلبهم للآيات اهتداء ولا رشادا؛ أجهم بقوله: ﴿ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

وادعاء الشيخ بطلان الأحاديث الدالة على معجزة انشقاق القمر بحجة أن الله -عز وجل- لم يرشد السائلين عن الآيات إلى تلك المعجزة؛ ادعاء باطل، لأن السائلين طلبوا آيات مخصوصة دلت عليها أسباب النزول، وليس من مطالبهم انشقاق القمر حتى يدلمهم عليه، أضف إلى ذلك أن الله -سبحانه- قد أنزل على نبيه -صلى الله عليه وسلم- آية هي أعظم من كل آية؛ وهي القرآن الكريم، ومع ذلك لم يجبهم بإرشادهم إليها، لأن السائلين معاندون لا يريدون الاهتداء، فناسب المقام توبيخهم وإظهار كفرهم وعنادهم.

الرابع: قول الله -سبحانه-: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾ [العنكبوت: 51]

يدل على أن القرآن هو المعجزة الكبرى، وأنه كاف في إثبات صدق نبوة محمد -صلى الله عليه وسلم-، وهذا لا يعني عدم جواز تعزيز المعجزة الكبرى بمعجزات أخرى، إذ لا تلازم بين الأمرين⁽⁴⁾.

(1) ينظر: عبد الله النجدي، مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، ص 32.

(2) ينظر: علي مصطفى، طعون المعاصرين، ص 107.

(3) انظر سبب نزول الآية عند: الطبري، جامع البيان، ج 12، ص 38، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 3، ص 316.

(4) ينظر: علي مصطفى، طعون المعاصرين، ص 108، عبد الله النجدي، مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، ص 30.

الخامس:

فيما يخص ادعاء الطاعن تلفيق الحديث استنادا إلى مرويات أهل الكتاب، فقد كان يرجى منه إرشادنا إلى مواطن ذكر هذه الأحداث في تلك الكتب⁽¹⁾ حتى يتسنى له هذا الادعاء⁽²⁾، أما إطلاق الكلام على عواهنه؛ فلا يستقيم مع قواعد البحث العلمي ولا مع مناهجه.

ومن نظر في الكتاب المقدس لا يجد أثرا لهذه الأحداث فيه، ويؤكد ذلك أحد المتخصصين بقوله: "أثبت القرآن انشقاق القمر كعلامة من علامات يوم القيامة، وثبت حدوثه على عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم يتعرض لذكره الكتاب المقدس"⁽³⁾.

وهذا إسعاف للطاعن وإغناء له عن البحث في هذه الكتب، حتى يتفرغ -بعد ذلك- للبحث في غيرها، عسى أن يجد ما يبيل به ظمأ ادعائه.

وقد ادعى الطاعن أن معنى قوله -سبحانه-: ﴿ أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ [القمر: 1] إخبار عن انشقاق للقمر سيكون آخر الزمان، وما ادعاه الطاعن قال به بعض المتقدمين⁽⁴⁾، ونسبه بعض المفسرين⁽⁵⁾ إلى الحسن⁽⁶⁾ وعطاء⁽⁷⁾، ومع ذلك فهذا الادعاء مردود لأسباب⁽⁸⁾:

1- هذا الفهم خلاف الظاهر، وخلاف الاستعمال الحقيقي للفعل الماضي، ولا يجوز العدول عن الظاهر إلا بقريضة، ولا قريضة هنا تخرج الفعل الماضي عن حقيقته، بل القريضة تؤكد إرادة الوقوع في زمن الماضي -كما

(1) وقد أطال الطاعن النفس في مقابلة بعض الأحاديث النبوية ببعض النصوص الكتابية في الفصل الرابع من كتابه والذي عنوانه بقوله: "هل سمح الرسول -صلى الله عليه وسلم- بالأخذ عن كتب أهل الكتاب المخرفة؟" وأجزم أن لو وجد الطاعن لهذا الحديث صلة -ولو ضعيفة!- بنص كتابي ما بخل على نفسه بإيرادها.

(2) هذا لجواز الشك، أما الجزم بانتحالهم ما في كتب أهل الكتاب فيجوز صاحبه -مع إثبات الأحداث في تلك الكتب-؛ إلى إيراد القرائن الدالة على تحققه.

(3) أشرف عماشة، الكون والرؤية العلمية في القرآن والأديان السماوية الأخرى -دراسة مقارنة-، ص118.

(4) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، ج7، ص186.

(5) نسبه إليهما ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج27، ص168.

(6) الحسن البصري، أبو سعيد الحسن بن يسار (ت110): سيد التابعين، كان يدلّس ويرسل في روايته، قال أبو بردة: أدركت الصحابة فما رأيت أحدا أشبه بهم من الحسن. انظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص563، ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 1227.

(7) عطاء، عطاء بن أبي رباح القرشي المكي، واسم أبي رباح: أسلم (ت114): مفتي الحرم، وكان يكثر في روايته الإرسال، أدرك مائتي صحابي، يروى أن ابن عمر قدم مكة فسألوه، فقال: تسألوني وفيكم ابن أبي رباح. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج5، ص78، ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 4591.

(8) ينظر: علي مصطفى، طعون المعاصرين، ص107، عبد الله النجدي، مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، ص20، ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص25.

سيأتي-، ولو جاز العدول عن الظاهر بلا قرينة لفسد الخطاب بين الناس، وتعذر فهم مراد المتكلم، وفهم من شاء ما شاء، وفقدت الألفاظ معانيها، ولم تقم حجة على أحد بشيء، ولا شك أن فساد النتائج دليل على فساد مقدماتها.

2- إرادة تحقق الوقوع في المستقبل من الفعل الماضي وارد في القرآن لكن بوجود القرينة الدالة عليه، كقول الله -تعالى-: ﴿أَنَّى أَمُرُ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:1]، فقوله: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ دال على تحقق إتيان أمر الله في المستقبل لا على وقوعه في الماضي.

3- احتف بالآية انشقاق القمر ما يدل على تحقق الوقوع في الماضي، وهو قوله -تعالى-: ﴿وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾^(٢) وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ^(٣) وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُرْدَجَرٌ^(٤) حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾ [القمر: 2-5]، فهذه الآيات تدل على أن الكفار رأوا بأعينهم إحدى آيات الله الدالة على صدق الرسالة لكنهم كذبوا، ولو كان الانشقاق يوم القيامة ما كان لهم ذلك التكذيب؛ كيف وهم يشاهدون بل يعيشون مشاهد القيامة وأهوالها، قال الحافظ: "والذي ذهب إليه الجمهور أصح كما جزم به ابن مسعود وحذيفة وغيرهما، ويؤيده قوله -تعالى- بعد ذلك:

﴿وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾، فإن ذلك ظاهر في أن المراد بقوله: ﴿وَأَنشَقَّ الْقَمَرَ﴾ وقوع انشقاقه، لأن الكفار لا يقولون ذلك يوم القيامة، وإذا تبين أن قولهم ذلك إنما هو في الدنيا؛ تبين وقوع الإنشقاق وأنه المراد بالآية التي زعموا أنها سحر ووقع ذلك صريحاً في حديث ابن مسعود⁽¹⁾.

ولا يعكر على هذا الفهم صيغة المضارع في قوله -سبحانه-: ﴿وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾، لأن الفعل المضارع يدل على الاستمرار والتجدد؛ فناسب استعماله للدلالة على إعراض المشركين المستمر والدائم، بخلاف الفعل الماضي الذي يدل على الانقضاء، فيشعر استعماله إعراض المشركين عن الحق عند رؤية الآيات، ثم تركهم الإعراض بعد ذلك.

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج7، ص186.

المبحث الرابع:

هَوْنُ الْمُعَاصِرِينَ فِي حَدِيثِ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي»

يمثل جيل الصحابة الجيل المثالي لهذه الأمة خلقا وعلما وإيمانا وعملا، وقد نوه - سبحانه - بفضلهم في غير ما موضع من كتابه العزيز؛ فقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْهُمُ الْمُؤْتَمِرُونَ وَالَّذِينَ تَبِعُوا مِنْهُمْ لِحَسَنِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُمْ وَرِضْوَانِهِ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: 100]، وسبب تفضيلهم عن بعدهم إنما يرجع لمئات ديانتهم، فقد آمنوا بالنبي - صلى الله عليه وسلم - حين كذبه الناس، وآووه وعزروه ونصروه وجاهدوا معه.

وقد أخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما يأتي من الأحاديث عن أقوام يأتون من بعد هذا الجيل؛ تضعف ديانتهم، وتفسد طباعهم، بسبب إقبالهم على الدنيا وتفريطهم في الآخرة.

الحديث:

09 عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ»، قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَدْرِي أَدَّكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيُحُونُونَ وَلَا يُؤْتَمُونَ، وَيَنْدُرُونَ وَلَا يُفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ»⁽¹⁾.

10 وَعَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ قَالَ: «الْقَرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِ ثُمَّ الثَّانِي ثُمَّ الثَّلَاثُ»⁽²⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: الرقائق، باب: ما يجذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، رقم: 6428) (كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، رقم: 2651) و(كتاب: الفضائل، باب: فضائل أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، رقم: 3650) ومسلم (كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، رقم: 2535) من طريق أبي حمزة عن زهد بن مضرب عن عمران به.

ورواه مسلم (رقم: 2535) من طرق عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بنحوه.

(2) رواه مسلم (كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم يلونهم، رقم: 2534) من طريق حسين بن علي عن زائدة عن السدي عن عبد الله البهي عن عائشة -رضي الله عنها-.

11 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ مِنْ بَعْدِهِمْ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَتُهُمْ آيَاتُهُمْ وَأَيَّامُهُمْ شَهَادَتُهُمْ»⁽¹⁾.

12 وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِينَ بُعِثَتْ فِيهِمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَذَكَرَ الثَّلَاثَ أَمْ لَا، قَالَ: «ثُمَّ يَخْلُفُ قَوْمٌ يُجْبُونَ السَّنَانَةَ يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا»⁽²⁾.

شرح الغريب:

- ◆ القرن: كل أمة هلكت فلم يبق منها أحد⁽³⁾.
- ◆ السمن: يحتمل أن يريد أنهم يجبون التوسع في الماكل والمشارب وهي أسباب السمن، وقيل المعنى أنهم يريدون الاستكثار من الأموال، ويدعون ما ليس لهم من السرف، ويفخرون بما ليس فيهم من الخير فكأنه استعار السمن للأحوال في الأبدان -والله أعلم بما أراد-⁽⁴⁾.

الصُعُونُ الْمَعَاوِينَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال طعون المعاصرين على هذه الأحاديث في النقطتين التاليتين:

الأول: يعتقد ابن قرناس أن الحقائق التاريخية تنفي أن يكون جيل الصحابة خير القرون، وقد أفاض الطاعن في تفصيل هذه الشبهة، مستشهدا ببعض الوقائع التاريخية، فمن ذلك قوله: "الحديث ينسب للرسول قوله أن خير أمته قرنه ثم الذين يلونهم، لكن الواقع يؤكد خلاف ذلك. فالدولة الإسلامية زمن عمر بن الخطاب كانت عبارة عن نذرة ناذرة من الصحابة، ووسط خضم هائل من سكان البلاد المفتوحة، الذين لا

(1) أخرجه البخاري (كتاب: الرقائق، باب: ما يجذر من زهرة الدنيا، رقم: 6429) و(كتاب: الأيمان والنذور، باب: إذا قال: أشهد بالله، أو شهدت بالله، رقم: 6658) ومسلم (كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم: 2533) من طريق إبراهيم النخعي عن عبيدة السلماني عن ابن مسعود.

(2) رواه مسلم (كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم يلونهم، رقم: 2534) من طريق أبي شبر جعفر بن أبي وحشية عن عبد الله بن شفيق عن أبي هريرة.

(3) ابن حجر، هدي الساري، ص172، النووي، شرح مسلم، ج16، ص85.

(4) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص180.

يعرفون من الإسلام إلا الشهادة والعبادات شكليا، مع غياب تام للقرآن الذي لم يكن منه سوى نسخة واحدة فقط في المدينة.

وفي عهد علي بن أبي طالب حدثت معركة طاحنة بين المسلمين أودت بحياة ما بين (70-150) ألفا ممن يشهدون بوحدانية الله غالبيتهم الساحقة من المسلمين الجدد، حسبما ذكرت كتب التاريخ. وفي ذلك القرن أصبح الناس تحت حكم ملكي وراثي للأُمويين، وأصبحت مدخرات الدولة وبيت المال خاصا للحكام. وفي القرن الأول والثاني بدأ التحديث على الرسول، ونسب إليه من الأقوال والأفعال ما لم يقل وظهرت الفرق والمذاهب المختلفة التي أخذت بأقوال الناس وتركت كتاب الله.

فكيف يكون الناس في القرن الأول والثاني أفضل أمة محمد مع أنهم عادوا فيهما إلى كل ما حاربه الإسلام من عادات جاهلية، وأدخلوا في الإسلام ما ليس فيه من تراث أمم مختلفة باسم الحديث⁽¹⁾.

الثاني:

يتوهم ابن قرناس أن خيرية الصحابة تقتضى أن تكون اللجنة خاصة بهم دون غيرهم الحديث؛ فادعى مخالفة الأحاديث للقرآن الذي يدل على اللجنة لأصحاب اليمين سواء أكانوا من الأولين أم من الآخرين، فيقول مقررا هذه الشبهة: "القرآن لا يفرق بين قرن أول وقرن لاحق، فالجنة لأصحاب اليمين سواء كانوا من السابقين أو اللاحقين ﴿لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿٣٨﴾ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُولَىٰ ﴿٣٩﴾ وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: 38-40]، والميعاد والحساب سيكون للجميع بلا تمييز: ﴿قُلْ إِنِّي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ﴿٤٩﴾ لَمَجْمُوعُونَ إِلَىٰ مِقْدَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الواقعة: 49-50]، وتكرر هذا التأكيد في آيات كثيرة، لأن الدين متاح للجميع في كل العصور بشكل متساو، ولا عبرة لقرب القرون من الرسول أو بعدها عنه: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 97]⁽²⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المقدمة بما يلي:

الأول:

إن المتأمل في هذه الطعون يجد صاحبها ناظرا إلى تاريخ الأمة الحافل بالمنجزات، والمزهر بالمكرمات بعين واحدة، بل لا ينظر إليه لا من سم الخياط الذي تلقفه من مزوري التاريخ والحقائق؛ الحاقدين على الإسلام وأهله، إن قرن الصحابة -يا ابن قرناس- لا يحتزل في خصومة عابرة، ولا في سلوك -قد يكون خلاف الأولى- صدر من مجتهد بذل وسعه في تحري الصواب؛ فحاز من الأجرين أجرا واحدا. وأذكرك يا ابن

(1) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص 134.

(2) المصدر السابق، ص 134.

قرناس بحديث عَرَّضَ فِيهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ أْتَى بِمِثْلِ فَعَلْتَكِ، فَقَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ فِرْيَةً لَرَجُلٍ هَاجَى رَجُلًا فَهَجَا الْقَبِيلَةَ بِأَسْرِهَا»⁽¹⁾.

لو كنت يا ابن قرناس باحثاً موضوعياً تبتغي - من خلال بحثك - الوصول إلى الحقيقة؛ لأتيت في بحثك بما لك وبما عليك، ولكنك - وللأسف - تبغي تشويه الحقيقة ولبسها بالباطل، لذا أهملت من حسنات القرون الأولى ما لو أعملت ذكره ما حواه كتابك! بل حاولت - مع الإهمال - طمس حسناتهم بهنات هينات نفخت فيها من نفسك المحموم؛ فترأت لك ولمن لم يعن النظر جبالات، وهي في حقيقة الأمر سراب، من تأمله لم يجد شيئاً.

إن من أشنع العيوب المنهجية وأخطرهما على نتائج البحث العلمي تجاهل الباحث الأدلة المخالفة لرأيه⁽²⁾ وإن مما يزيدهما شناعة: أن يكون سبب التجاهل التحيز لفكرة مسبقة، فيؤول البحث الذي هو مطية الكشف عن الحقيقة، إلى مطية لإحقاق نقيضها، يقول فان دالين⁽³⁾: "وبصرف النظر عن مقدار الأدلة التي أمكن التوصل إليها لتأييد فرض من الفروض، فإن بنداً واحداً يحمل دليلاً معارضاً، يمكن أن يثبت بطلان ذلك الفرض"⁽⁴⁾.

وإذا كان الأمر كذلك، عند إغفال بند واحد حوى دليلاً واحداً، فكيف يكون حال من أهمل كل الأدلة المخالفة لرأيه، هذا بإجمال ما يمكن وصف كلام المنتقد به، ولنا تفصيل نورد في النقاط التالية:

1- في قوله: "مع غياب تام للقرآن الذي لم يكن منه سوى نسخة واحدة فقط في المدينة"، أقول: لست أدري ماذا يقصد بتمام الغياب، أيقصد به غياب مدارس القرآن وتعلمه، أم غياب تلاوته والتعبد به، أم غياب تحكيمه والتحاكم إليه، أم غياب جمعه وكتابته، ولعل هذه الأخيرة أقرب؛ بقرينة قوله: "لم يكن منه سوى نسخة واحدة".

القرآن لم يغب نوره عن ذلك الجيل - يا ابن قرناس! - بل كان حاديهم في جميع شأنهم، وحاضراً معهم في كل حال من أحوالهم - رضوان الله عليهم -، تشهد لذلك الروايات التي يعوزك المحيى بنقيضها حتى تحكم عليهم بذلك الحكم الجائر.

(1) رواه ابن ماجه (كتاب: الأدب، باب: ماكره من الشعر، ج5، ص314، رقم: 3761) من طريق الأعمش عن عمرو بن مرة عن يوسف بن ماهك عن عبيد بن عمير عن عائشة مرفوعاً، قال الحافظ في (الفتح، ج14، ص8): "وسنده حسن".

(2) خالد الدريس، العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية، ص41.

(3) فان دالين (ت1979م): من رواد علماء المنهجية، ويعد كتابه مناهج البحث في التربية وعلم النفس مرجعاً أساسياً لكثير ممن كتب في المنهجية فيما بعده. ينظر: المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، ص284.

(4) فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ص229، (نقلا عن: العيوب المنهجية، خالد الدريس، ص41)

ففيما يخص حرصهم على تفهم القرآن والعمل به، فيكفي في بيانه ما ذكره عنهم أحد تلاميذهم؛ أعني أبا عبد الرحمن السلمي⁽¹⁾ في قوله: «حَدَّثَنَا مَنْ كَانَ يُقَرِّئُنَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَتَاهُمْ كَانُوا يَقْتَرِئُونَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَشْرَ آيَاتٍ؛ فَلَا يَأْخُذُونَ فِي الْعَشْرِ الْأُخْرَى حَتَّى يَعْلَمُوا مَا فِي هَذِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، قَالُوا فَعَلِمْنَا الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ»⁽²⁾.

وفيما يخص جمع القرآن وكتابه، فقد عنوا به منذ بدء نزوله وحتى جمعه ثم تفريقه على الأمصار في خلافة عثمان - رضي الله عنه -.

2- أما قوله "لم يكن منه سوى نسخة واحدة"، فغلط محض من وجهين:

الأول: إن أكثر الصحابة كانت مصاحفهم في صدورهم وأناجيلهم بين جنباقتهم، إذ كانت الكتابة والقراءة في تلك الفترة غير منتشرة، وكان الاعتماد في تعلم القرآن وقراءته على المشافهة والحفظ، فكان للقرآن وقتئذ نسخا؛ لكنها متنقلة!، وكان لتلك النسخ المتنقلة الناطقة! الأثر البالغ فيمن أخذ منهم أو صحبهم، إذ كانوا يتعلمون منهم أحرف القرآن وحدود القرآن، بمنطقهم وفعلهم وسمتهم.

الثاني: إن أبا بكر - رضي الله عنه - وبعدهما جمع المصحف الذي توهم ابن قرناس أنه الوحيد الذي لا مصحف غيره؛ أقر الصحابة على مصاحفهم التي كتبوها على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ولم ينقل عنه - رضي الله عنه - منع لقارئ أن يقرأ منها، ولا كان ذلك مقصده - رضي الله عنه - من الجمع، وإنما فعل ذلك مخافة ضياع بعض القرآن؛ بعدما قتل الكثير من القراء يوم اليمامة⁽³⁾، فعن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - قال: "أرسل إلي أبو بكر - رضي الله عنه - مقتل أهل اليمامة، فقال أبو بكر: يا زيد بن ثابت أنت غلام شاب عاقل لا تنهك، قد كنت تكتب الوحي لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ففتبع القرآن فاجمعه"⁽⁴⁾.

(1) أبو عبد الرحمن السلمي: عبد الله بن حبيب بن زبيعة الكوفي (توفي بعد السبعين): الثقة الثابت المقرئ، تابعي روى حديثه الجماعة. ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 3271، المزري، تهذيب الكمال، ج 14، ص 408.

(2) رواه أحمد (ج 38، ص 466، رقم: 32482) وابن أبي شيبة (كتاب: فضائل القرآن، باب: في تعليم القرآن كم آية، ج 10، ص 209، رقم: 30427) والطبري في جامع بيان القرآن (ج 1، ص 80، رقم: 82) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (ج 4، ص 83) من طرق عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي.

(3) موقعة اليمامة في سنة الحادية عشر من الهجرة: إحدى مواقع حروب الردة، وقد كانت معركة حامية الوطيس، قُتل فيها مسيلمة الكذاب، وكثير ممن كان معه، بعد أن حوصروا في اليمامة من أرض نجد، وكان جملة القتلى منهم أكثر من عشرين ألف رجل، وبلغ عدد الشهداء من المسلمين نحو ستين وتسعمائة شهيد منهم ما يزيد عن ست مائة صحابي، ويروى أنه قتل من القراء يومئذ أكثر من سبعين. ينظر: الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج 2، ص 283.

(4) رواه البخاري (كتاب: فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم: 4986) و(كتاب: الأحكام، باب: يستحب للكاتب أن يكون أمينا عاقلا، رقم: 7191) و(كتاب: فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم: 7425) و(كتاب: تفسير، باب:

إذن؛ فقد كان لبعض الصحابة مصاحفهم الخاصة بهم، وكانوا يقرؤون منها ويقرؤون الناس بها، ومن ثبت عنه ذلك: عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وأبو موسى الأشعري، والمقداد بن الأسود، ومعاذ بن جبل، وعائشة -رضي الله عنهم أجمعين-⁽¹⁾.

ثم أمر عثمان -رضي الله عنه- بعد ذلك بحرقها بعدما نسخ المصاحف من مصحف أبي بكر ووزعها على الأمصار، فعن أنس -رضي الله عنه-: " أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق"⁽²⁾.

ومن هذا يتبين أن زعم الطاعن خواء عصر الصحابة إلا من نسخة قرآنية واحدة؛ زعم باطل، فقد كانت هنالك نسخ كثيرة في خلافة الشيخين، وما أحرق عثمان تلك النسخ إلا بعدما نسخ نسخا آخر.

الثاني: في ادعاء الطاعن الاختلاف بين القرآن والحديث وقفات:

1- في قوله: "القرآن لا يفرق بين قرن أول وقرن لاحق، فالجنة لأصحاب اليمين سواء كانوا من السابقين أو اللاحقين"، ثم استدلاله بقول الله - سبحانه - ﴿لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ ۖ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُولَىٰ ۖ وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾، نظر؛ فهذه الآيات إن دلت على تقارب عدد الأولين من عدد الآخرين من أصحاب اليمين، فإن قوله - عز وجل - في وصف عباده المقربين - وهم صفوة الخلق - : ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۖ أُولَٰئِكَ

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾، رقم: (4679) من طريق الزهري عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت -رضي الله عنه-.

(1) أبي دواد، المصاحف، في مواضع.

(2) رواه البخاري (كتاب: فضائل القرآن، باب: جمع القرآن، رقم: 4987).

الْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِي جَنَّتِ النَّعِيمِ ﴿١٢﴾ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ ﴿[الواقعة: 10-14]﴾؛ "يدل على فضل صدر هذه الأمة في الجملة على متأخريها، لكون المقربين من الأولين أكثر من المتأخرين"⁽¹⁾.

وهنا أتساءل؛ لماذا أغضى ابن قرناس الطرف عن هذه الآيات، وتجاوزها إلى ما بعدها، أليس هذا انتقائية في البحث. تخدش نزاهة الباحث وموضوعيته.

2- في قوله: "والميعاد والحساب سيكون للجميع بلا تمييز: ﴿قُلْ إِنِّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ﴿٤٩﴾ لَمَجْمُوعُونَ

إِلَىٰ مِيقَاتٍ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾"، مغالطة، إذ هذه مقدمة لا علاقة لها بالنتائج، فإن محل النزاع خيرية القرون الأولى، وإن الخيرية تثبت بالتفاضل في بعض الأشياء وليس في كلها ضرورة، وعليه: فإن تماثل الأولين والآخرين في جنس

الحساب والمعاد لا ينفي عنهم الخيرية الثابتة لهم في غيرها، قال -جل جلاله-: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ

قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّاؤِكَ وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا نَعْمَلُونَ

حَيْرٌ﴾ [الحديد: 10].

3- في رد الطاعن الحديث وما حواه من معاني، واحتججه على ذلك بقوله: "لأن الدين متاح للجميع

في كل العصور بشكل متساو، ولا عبرة لقرب القرون من الرسول أو بعدها عنه" نظر، فإن الدين وإن كان

محفوظا بوعد الله -جل وعلا-؛ فإن تدين الناس ليس كذلك، ومع ذلك: فإن الناس كلما كانوا إلى عهده -صلى الله عليه وسلم- أقرب؛ كان دينهم أنقى من شوائب المحدثين، وأكمل من تضييع المفرطين.

(1) ابن السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص 832.

المبحث الخامس:

صُغُونُ الْمُعَاوِرِينَ فِي أَحَادِيثِ انْحِرَامِ قَرْنِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ

تكرر سؤال الناس النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الساعة، وكانت إجاباته في كل مرة مناسبة لحال السائلين، غير أن المعنى الذي يلحظ في مجملها؛ تفويض علم الساعة لله -جل جلاله-، إمتثالاً لما أُرشد به إليه بقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: 187].

وفيما يأتي من الأحاديث سؤال بعض الأعراب النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الساعة؛ فكان جوابه -صلى الله عليه وسلم- عن موت السائلين وساعتهم؛ إشارة إلى أنها الأهم بالنسبة إليهم، وإشارة إلى أن القيامة الكبرى قد طوى -سبحانه وتعالى- علمها وتعيينها⁽¹⁾.

الأحاديث:

13 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -الْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؛ فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَوَهَلَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -تِلْكَ فِيمَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَنْحَرِمَ ذَلِكَ الْقَرْنُ⁽²⁾.

14 وَعَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ، قَالَ: «وَيْلَكَ وَمَا أَعَدَدْتُ لَهَا»، قَالَ مَا أَعَدَدْتُ لَهَا إِلَّا أَنِّي أَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَالَ، «إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحَبَّتَ»، فَقُلْنَا وَنَحْنُ كَذَلِكَ، قَالَ «نَعَمْ»، فَفَرِحْنَا

(1) ينظر: صديق حسن خان، الإذاعة، ص 187.

(2) رواه البخاري (كتاب: العلم، باب: السمر في العلم، رقم: 116) ومسلم (كتاب: فضائل الصحابة، باب: قوله -صلى الله عليه وسلم-: «لَا تَأْتِي مِئَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنَّقُوسَةٌ الْيَوْمَ»، رقم: 2537) من طرق عن الزهري عن سالم بن عبد الله وأبي بكر بن أبي حنيفة كلاهما: عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-.

ورواه البخاري (كتاب: مواقيت الصلاة، باب: ذكر العشاء والعنمة، رقم: 564) عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن سالم مفرداً بنحوه.

يَوْمِيذٍ فَرَحًا شَدِيدًا، فَمَرَّ غُلَامٌ لِلْمَغِيرَةِ وَكَانَ مِنْ أَقْرَابِي فَقَالَ: «إِنْ أُخِرَ هَذَا فَلَنْ يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»⁽¹⁾.

15 عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْأَعْرَابِ جُفَاءً يَأْتُونَ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَيَسْأَلُونَهُ مَتَى السَّاعَةُ، فَكَانَ يَنْظُرُ إِلَى أَصْغَرِهِمْ فَيَقُولُ: «إِنْ يَعِشُ هَذَا لَا يُدْرِكُهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ»⁽²⁾.

16 عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِشَهْرٍ: «تَسْأَلُونِي عَنِ السَّاعَةِ وَإِنَّمَا عَلِمَهَا عِنْدَ اللَّهِ وَأُقْسِمُ بِاللَّهِ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ تَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةٌ سَنَةٍ»⁽³⁾.

17 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: لَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْ تَبُوكَ سَأَلُوهُ عَنِ السَّاعَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لَا تَأْتِي مِائَةٌ سَنَةً وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ الْيَوْمَ»⁽⁴⁾.

شرح الغريب:

◆ وَهَلْ: أي غلط الناس وسهو⁽⁵⁾.

◆ يَنْخَرَمُ: يَنْقُضِي⁽¹⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: الأدب، باب: ما جاء في قول الرجل ويلك، رقم: 6167) ومسلم (كتاب: الفتن، باب: قرب الساعة، رقم: 2953) من طريق همام عن قتادة عن أنس -رضي الله عنه-.

ورواه مسلم (رقم: 2953) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس بنحوه.

(2) رواه البخاري (كتاب: الرقائق، باب: سكرات الموت، رقم: 6511)، ومسلم (كتاب: الفتن، باب: قرب الساعة، رقم: 2952) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة -رضي الله عنها-، وعند البخاري زيادة: «قَالَ هِشَامٌ: يَعْنِي مَوْتَهُمْ».

(3) رواه مسلم (كتاب: فضائل الصحابة، باب: قوله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَأْتِي مِئَةٌ سَنَةً وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ الْيَوْمَ»)، رقم: 2538) من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنه-.

(4) رواه مسلم (كتاب: فضائل الصحابة، باب: قوله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَأْتِي مِئَةٌ سَنَةً وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ الْيَوْمَ»)، رقم: 2539) من طريق خالد الأحمر عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد -رضي الله عنه-.

(5) ابن حجر، فتح الباري، ج11، ص496.

◆ الهرم: كبر السن⁽²⁾.

◆ جفاة الاعراب: سكان البادية ممن غلبت على طباعهم الغلظة والشدة.

◆ منفوسة: مصنوعة مخلوقة⁽³⁾، وقال النووي: "أي مولودة، وفيه احتراز من الملائكة"⁽⁴⁾.

الصُّعُونُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال طعون المعاصرين في هذه الأحاديث من خلال النقاط الثلاثة التالية:

الأول: ادعى جمع من الطاعنين أن هذه الأحاديث تخالف الواقع المحسوس؛ لأن ربط أوان قيام الساعة بانصرام مئة سنة أو وفاة غلام؛ يستلزم قيامها منذ أمد!، وهذا مردود بدلالة وجودنا اليوم.

فقال أحمد أمين: "نرى البخاري نفسه -على جليل قدره ودقيق بحثه- يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال، كحديث: «لا يبقى على ظاهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة»"⁽⁵⁾.

وقال سامر إسلامبولي: "فالملاحظ من الحديث أن الجواب قد حدد قيام الساعة خلال فترة زمنية لا تتجاوز أن يبلغ الغلام سن الهرم، أي ما يقارب الستين عاما، وقد مضى على قول الحديث ألف وأربع مئة عام ولم تقم الساعة! فهناك احتمالان: أن الغلام لم يبلغ إلى الآن سن الهرم، أو إن الساعة قد قامت ولم ندر نحن ونكون قد نفذنا من الحساب!!"⁽⁶⁾.

وقال إسماعيل الكردي: "هذا وقد مات أنس في سنة ثلاث وتسعين على المشهور، وهو ترب الغلام الذي قال النبي لا يموت حتى تقوم الساعة، وبذلك يكون موعد قيام الساعة قبل انقضاء القرن الأول الهجري، حسب الحديث! لذلك فهذا الحديث بذلك السياق لا يصح منته لأن مخالف للواقع المحسوس علة تقدر بصحة المتن"⁽⁷⁾.

(1) ابن حجر، هدي الساري، ص111.

(2) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص261.

(3) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج5، ص524.

(4) النووي، شرح صحيح مسلم، ج16، ص90.

(5) أحمد أمين، فجر الإسلام، ص218، والواقع أن البخاري لم يرو الحديث -حديث جابر-!!

(6) سامر إسلامبولي، تحرير العقل من النقل، ص223.

(7) إسماعيل الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد المتن، ص185.

وقال أحمد صبحي منصور: "البخاري قد نسب أحاديث عن موعد قيام الساعة، وهي مع مخالفتها لصريح القرآن الذي ينفي عن النبي علم الغيب؛ فإن هذه الأحاديث المنسوبة للنبي أراد بها البخاري أن يجعل القارئ يتهم النبي بالكذب...، فالبخاري يسند للنبي قوله بأن القيامة ستقوم بعد مائة عام، وحين كتب البخاري تلك الأحاديث كان قد مضى على موت النبي أكثر من مائتي عام، أي أن البخاري كتب هذه الأحاديث ليدفع القارئ إلى تكذيب النبي...، وعلى ذلك فلا بد أن الساعة قد حدثت في حياة ذلك الغلام دون أن ندري، أو ربما يكون ذلك الغلام حياً حتى الآن..!"⁽¹⁾.

وقال نيازي: "...وأنتم ترون أنه مر ألف وأربع مئة على هذا القول وما زال القمر سليماً والناس يتنفسون على الأرض، فمن الصادق! هل وحي الله المكتوب في القرآن؟ أم الوحي الثاني الذي ادعاه المنافقون والحاسدون؟، فإذا علمتم أنه كاذب لماذا تحتفظون به وتقدسونه وتعبدون مع الله آلهة أخرى وتشركون بالله؟ لماذا لا تعودوا إلى دين محمد باتباعكم رسالته وقرآنه الذي هجرتموه إلى اليوم، وأحياناً نجد بين الأحاديث ما نصفه يطابق الحق والنصف الآخر افتراء على الله والرسول؛ كالحديث التالي: -وذكر حديث جابر-، أي أنه عاد وحدد الموضوع في غضون مائة سنة، لكن المحدثين الذين وقعوا في الإحراج خاصة بعد مرور سنة ولم يحصل شيء صاروا يؤلفون أحاديث أخرى ليخرجوا أنفسهم من الورطة التي أوقعهم الله فيه لكشف أكاذيبهم"⁽²⁾.

الثاني

ادعى الطاعنون أن هذه الأحاديث تخالف القرآن الدال على ألا أحد غير الله - سبحانه وتعالى - يعلم وقت قيام الساعة، يقول سامر إسلامبولي: "ومن المعلوم بالضرورة أن علم الساعة قد اختص الله به لنفسه فلم يخبر به أحداً، قال -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: 34]، وقد علم الله رسوله الجواب، فقال له: عندما يسألك أحد عن وقت قيام الساعة فقل: ﴿يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: 63]. ومما يؤكد أن هذا الحديث وأي حديث يتعلق بتحديد علم الساعة فهو باطل وكذب وافتراء على الله ورسوله"⁽³⁾.

ويقول أحمد صبحي منصور: "والأسلم لنا أن نرجع للقرآن وإلى قوله -تعالى-: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: 187]، فالنبي لم يتحدث مطلقاً عن الغيب، لأنه لا يعلم الغيب إلا الله: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: 65]"⁽⁴⁾.

(1) أحمد صبحي منصور، القرآن وكفى، ص 29.

(2) نيازي عز الدي، دين السلطان، ص 411.

(3) سامر إسلامبولي، تحرير العقل من النقل، ص 223.

(4) أحمد صبحي منصور، القرآن وكفى، ص 29.

وقال نيازي: "فهل تحتاجون إلى دليل على أن الرسول لا يمكن أن يكون صاحب هذه الأحاديث ونص القرآن أمامكم يقول علنا بلسانه لكل الناس وفيه الخبر اليقين: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرُّسَهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْتَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف: 187]، إن رؤية الحق لا تحتاج إلى علم خاص ولا إلى ذكاء خارق، الله - سبحانه - في وحيه الأساسي يقول لنا علنا: إن علم الساعة عند الله وحده، ولا يجليها إلا هو، ونحن نصر ونكذب آيات الله في القرآن ونقول: بل إن الرسول يعلم وقد قال: «لَا تَأْتِي مِائَةَ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مِّنْفُوسَةِ الْيَوْمِ»...⁽¹⁾.

الثالث: ادعى الطاعنون أن إجابة النبي - صلى الله عليه وسلم - بما ورد في الأحاديث يخالف ما أمره به ربه - سبحانه وتعالى - عند سؤال الناس له عن الساعة؛ وذلك بأن يفويض أمرها لله - سبحانه -:

قال إسماعيل الكردي: "وقال بعضهم إن المقصود بقيام الساعة موت السائل، وبدء ساعته الصغرى بسؤال القبر وعذابه ونعيمه واستشهد القائل لهذا بالرواية الأخرى للحديث التي أخرجها الشيخان أيضا بسندهما عن عائشة...، لكن يشكل على متن هذه الرواية أيضا أن فيها مخالفة لآيات من القرآن الكريم التي تؤكد مرارا أن لا أحد يعلم متى الساعة إلا الله وحده والتي يأمر فيها الله سبحانه نبيه الكريم أن يجيب من يسأله عن الساعة بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الملك: 26]"⁽²⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المقدمة بما يلي:

الأول: إن ما جاء من الروايات موهما انقضاء الدنيا بعد مئة سنة؛ قد بينته رواية ابن عمر، وذلك في قوله - رضي الله عنه -: "وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يَبْقَى مَنُّهُ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَنْخَرِمَ ذَلِكَ الْقَرْنُ"، فمراد النبي - صلى الله عليه وسلم - أن لا يبقى على ظهر الأرض أحد ممن هو حي وقتذاك، قال الحافظ: "وقد بين ابن عمر في هذا الحديث مراد النبي - صلى الله عليه وسلم -، وأن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالته تلك ينخرم ذلك القرن؛ فلا يبقى أحد ممن كان موجودا حال تلك المقالة، وكذلك وقع بالاستقراء؛ فكان آخر من ضبط أمره ممن كان موجودا حينئذ: أبو

(1) نيازي عز الدي، دين السلطان، ص 411.

(2) إسماعيل الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد المتن، ص 185.

الطفيل عامر بن وائلة، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتاً، وغاية ما قيل فيه: إنه بقي إلى سنة عشر ومائة، وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي -صلى الله عليه وسلم- والله أعلم⁽¹⁾.

وما جاء من روايات مجملة بلفظ: «السَّاعَةُ» فهي مخصصة بساعة ذلك القرن المخاطب بعض أفرادها، كما في رواية عائشة: «تُقُومُ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ»، أي أنتم الذين تسألون عن وقت الساعة؛ فإنه لا يبلغ هذا الغلام الهرم حتى تموتون، وإن من مات منكم فقد قامت قيامته، قال القرطبي⁽²⁾ -بعد إيراد رواية عائشة-: " هذه الرواية: رواية واضحة حسنة، وهي المفسرة لكل ما يرد في هذا المعنى من الألفاظ المشككة؛ كقوله في حديث أنس -رضي الله عنه-: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، وفي لفظ آخر: «الْقِيَامَةُ»، فإنه يعني به: ساعة المخاطبين وقيامتهم"⁽³⁾.

وعلى هذا النحو تفهم الأحاديث مجموعة طرق بعضها إلى بعض، لا أن يدرس كل منها على حدى، فيحكم عليها -بسبب دلالات عموماتها- بنحو تلك الأحكام الجائرة، قال النووي: "هذه الأحاديث قد فسر بعضها بعضاً، وفيها علم من أعلام النبوة، والمراد أن كل نفس منفوسة كانت تلك الليلة على الأرض لا تعيش بعدها أكثر من مائة سنة؛ سواء قل أمرها قبل ذلك أم لا، وليس فيه نفي عيش أحد يوجد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة"⁽⁴⁾.

وعلى ذلك؛ فلا تعارض بين هذه الأحاديث وبين الواقع البتة، بل إن الواقع مصدق الخبر ودال على صدق قائله ونقلته، كما تقدم من كلام الحافظ في وفاة أبي الطفيل -رضي الله عنه- قبيل انقضاء المائة سنة عن وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم-.

الثاني: إن فهم الأحاديث وفق ما تقدم يرفع عنها تهمة مخالفة القرآن، فعلم الساعة مقصور على علم الله -سبحانه-؛ لا يعلم أوانها أحد من الخلق، وليس في هذه الأحاديث إدعاء لعلمها، وإنما هو إعلام منه -

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج2، ص75.

(2) القرطبي: أبو العباس ضياء الدين أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري الأندلسي المالكي (ت 656): الإمام الفقيه المحدث، شيخ أبي عبد الله القرطبي؛ صاحب التفسير، من تأليفه: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، كتاب شرح التلقين، كشف القناع عن حكم مسائل الوجد والسمع وغيرها، رحل من الأندلس إلى فاس وتلمسان ثم الإسكندرية والمدنية ومكة والقدس، توفي بالإسكندرية، ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج4، ص154، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج7، ص295.

(3) القرطبي، المفهم، ج7، ص304.

(4) النووي، شرح صحيح مسلم، ج16، ص90.

صلى الله عليه وسلم - لأصحابه ببعض الغيب الذي أطلعه عليه الله - جل جلاله -: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (٦٦) إِلَّا مَنْ أَرْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴿ [الجن: 26-27].

الثالث: إهداء الطاعن مخالفة إجابة النبي - صلى الله عليه وسلم - لما أمره الله به في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الملك: 26] مدفوع بما يلي:

1- قد جاء في حديث جابر - رضي الله عنه - تفويض النبي - صلى الله عليه وسلم - علم الساعة إلى الله - سبحانه -؛ وفيه: «تَسْأَلُونِي عَنِ السَّاعَةِ وَإِنَّمَا عَلِمَهَا عِنْدَ اللَّهِ»، وهذا الحديث متفق مع الإرشادات الإلهية في الآية الموردة، فيجوز أن تكون روايات غيره من الصحابة مختصرة ومقتصرة عن الموضوع المهم - عنده - من الإجابة.

2- تعددت إجابات القرآن الكريم عن سؤال المشركين فيما يخص وقت الساعة، فتارة يرشد الله نبيه لرد علمها إليه - سبحانه -؛ كما في قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِنُهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّبُهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: 187]، وتارة يوجهه - سبحانه - نبيه - صلى الله عليه وسلم - إلى تأكيد وقوعها؛ كما في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢٩) قُلْ لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ لَا تَسْتَعْرِفُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ﴾ [سبأ: 29-30]، وتارة يرشده لتخويف السائلين بقرعها؛ كما في قوله - سبحانه -: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٧١) قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: 71-72]، وتارة يصور - سبحانه - للسائلين بعض أهوالها؛ كما في قوله - جل جلاله -: ﴿بَلْ يَرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ (٥) يَسْئَلُ أَيَّانَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (٦) إِذَا بَرِقَ الْبَصُرُ﴾ (٧) وَخَسَفَ الْقَمَرُ﴾ (٨) وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (٩) يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُجُ﴾ [القيامة: 5-10].

وحينئذ؛ يحمل تنوع الإرشادات الإلهية على تعدد أسئلة المشركين للنبي - صلى الله عليه وسلم - عن الساعة، فأرشدهم - سبحانه - لإجابتهم وفق ما يناسب الحال والمقام، ولا يصح ادعاء الطاعن اقتصار الأمر الإلهي على ما ذكر في تلك الآية الكريمة.

إن انتقاد الطاعنين لهذه الأحاديث وردها بتلك الشبه، يشعر القارئ بأن المحدثين كانوا في منتهى السذاجة وذروة الغفلة!؛ فلا يتصور وجود هذا الصنف من الناس إلا في كتب الطرائف وأخبار الحمقى والمغفلين، إذ كيف يروي عاقل حديثاً ثبت كذبه منذ سنين!، أيظن الطاعنون أن رواة الحديث يمثل هذه السذاجة؛ فيروون

حديث ويدونونه في مصنفاتهم وهو يحمل بين عباراته أدلة وضعه!، كأنهم ما قرؤوا عن عناية المحدثين من الصحابة فمن بعدهم وتثبتهم والانتقاء للمرويات، ودقتهم في الرواية عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. والأعجب من هذا زعم أحد الطاعنين أن البخاري إنما روى هذه الأحاديث لأجل أن يحمل الناس على تكذيب النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال: "فالبخاري يسند للنبي قوله بأن القيامة ستقوم بعد مائة عام، وحين كتب البخاري تلك الأحاديث كان قد مضى على موت النبي أكثر من مائتي عام، أي أن البخاري كتب هذه الأحاديث ليدفع القارئ إلى تكذيب النبي"⁽¹⁾، وهذا الاعتراض السخيف يغني ذكره عن الجواب عليه، لكنني أجيب عنه جواب عاقل يتمالك أعصابه: لو كانت هذه الأحاديث موضوعة؛ ما كان لعاقل أن ينسب وضعها للإمام البخاري بعد أن شاركه في روايتها جمع من المحدثين، لأن مشاركة غيره له تدفع عنه تحمة الوضع -إن كان الحديث موضوعا-، وتلصقها بمن تدور عليه رواية الحديث.

(1) أحمد صبحي منصور، القرآن وكفى، ص 29.

المبحث السادس

هَوْنُ الْمُعَاصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ إِقْدَاءِ الشَّحِّ وَكَثْرَةِ الْمَالِ

من أبرز المعاني المشتركة بين أشراط الساعة المختلفة؛ الدلالة على اختلال المقاييس والموازنين، وهذا الاختلال لا يستقيم مع استمراره حياة الناس ولا استقرار معيشتهم، فيأذن الله - سبحانه وتعالى - بقيام الساعة؛ رحمة بالناس ورأفة بهم.

وفيما يأتي من الأحاديث إشارة إلى لون من الاختلال، يظهر في صور رفع العلم وإلقاء الشح وكثرة القتل.

الأحاديث:

18 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ وَيُلْقَى الشُّحُّ وَتَظْهَرُ الْفِتْنُ وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْمَ هُوَ؟، قَالَ: «الْقَتْلُ الْقَتْلُ»⁽¹⁾.

19 عَنْ أَبِي مُوسَى -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ وَيُرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً يُلْذَنَ بِهِ مِنْ قَلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ»⁽²⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب الفتن، باب ظهور الفتن، رقم: 7061) ومسلم (كتاب العلم، باب رفع العلم، ص 1072) وابن ماجه (ج 5، ص 512، رقم: 4052)، وأحمد (ج 12، ص 111، رقم: 7186) عن عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به، ورواه عبد الرزاق (ج 11، ص 364، رقم: 20751) عن معمر عن الزهري عن سعيد مرسلًا. ورواه مسلم (رقم: 1072) وأبو داود (كتاب: الفتن، باب: ذكر الفتن، ص 760، رقم: 4255) من طريق يونس بن يزيد الأيلي. ورواه البخاري (كتاب: الأدب، باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل، رقم: 6037) ومسلم (رقم: 1072) من طريق شعيب بن أبي حمزة؛ كلاهما -شعيب ويونس- عن ابن شهاب الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري عن أبي هريرة. وعلقه البخاري أيضا بإثر (الحديث رقم: 7061) عن شعيب والليث وابن أخي الزهري، عن الزهري، ووصلها الحافظ في التعليل (ج 5، ص 277).

ورواه البخاري (كتاب: الاستسقاء، باب: ما قيل في الزلازل والآيات، رقم: 1036)، وأحمد (ج 16، ص 502، رقم: 10863) من طرق عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بمثله.

(2) رواه البخاري (كتاب: الزكاة، باب: الصدقة قبل الرد، رقم: 1414)، ومسلم (كتاب: الزكاة، باب: الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها، رقم: 1012) من طريق أبي الكريب عن أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن جده عن أبي موسى -رضي الله عنه- به. وقرن مسلم بأبي كريب عبد الله بن براء الأشعري.

20 عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ الْخَزَاعِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ «تَصَدَّقُوا، فَسَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ فَيَقُولُ الرَّجُلُ لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا مِنْكَ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا»⁽¹⁾.

شرح الغريب:

◆ يتقارب الزمان: قال الحافظ: "قيل المراد قصر الأعمار، وقيل قصر الليل والنهار"⁽²⁾، وقال الحميدي: "أراد اقتراب الساعة"⁽³⁾.

◆ يلقى: يجعل في القلوب⁽⁴⁾.

◆ الشح: أخص من البخل، وهو بخل مع الحرص⁽⁵⁾.

◆ يلذن: أي ينتمين إليه ليقوم بجوائجهم، ويذب عنهم⁽⁶⁾.

الصعون المعاصرة المتعلقة بهذه الأحاديث:

يمكن إجمال طعون الطاعنين في ما يلي:

الأول: أعل الإمام الدارقطني⁽⁷⁾ رواية معمر⁽⁸⁾ لحديث أبي هريرة بسبب مخالفة روايته رواية أصحاب الزهري⁽¹⁾، واختلاف الرواة عنه؛ فقال: "وقد تابع حماد بن زيد عبد الأعلى، وقد خالفهما عبد الرزاق فلم

(1) رواه البخاري (كتاب: الزكاة، باب: الصدقة قبل الرد، رقم: 1411) و(كتاب: الزكاة، باب: الصدقة باليمين، رقم: 1424) و(كتاب: الفتن، رقم: 7120) ومسلم (كتاب: الزكاة، باب: الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها، رقم: 1011) من طرق عن شعبة عن معبد بن خالد عن حارثة بن وهب -رضي الله عنه-.

(2) ابن حجر، هدي الساري، ص 171.

(3) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص 118.

(4) ابن حجر، هدي الساري، ص 184.

(5) ابن حجر، فتح الباري، ج 10، ص 459.

(6) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، ج 7، ص 96.

(7) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي (ت 385): الإمام الحافظ المحدث، شيخ الإسلام، علم الجهادية، المقرئ المحدث، الدارقطني نسبة إلى محلة دار القطن ببغداد، قال الحاكم: "أوحد عصره في الفهم والحفظ والورع، إمام في القراء والمحدثين، لم يخلف عن آدم الأرض مثله". ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 12، ص 34، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 16، ص 449.

(8) معمر، أبو عمرو معمر بن راشد الأزدي مولاهم البصري نزيل اليمن (ت 154): ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عمرو شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة. ينظر: ابن حجر، التقريب، رقم: 6809، المزي، تهذيب الكمال، ج 28، ص 303.

يذكر أبا هريرة وأرسله، ويقال إن معمرًا حدث به بالبصرة من حفظه بأحاديث وهم في بعضها، وقد خالفه فيه شعيب، ويونس والليث بن سعد وابن أخي الزهري؛ روه عن الزُّهْرِيِّ عَنْ حميد عن أبي هريرة وقد أخرجنا جميعًا حديث حميد أيضًا".

وعلق الشيخ مقبل الوادعي⁽²⁾ على تعليل الإمام الدارقطني بقوله: "الذي يظهر لي أن معمرًا يعتبر شاذًا في هذا الحديث، إذ قد خالف أربعة من أصحاب الزهري وهم: يونس والليث وشعيب وابن أخي الزهري وكذا إسحاق بن يحيى وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر كما سيأتي من كلام الدارقطني من العلل، فكان جملتهم ستة، ومن الأدلة أنه لم يضبطه أنه تارة يرويه عن سعيد عن أبي هريرة كما تقدم وتارة يرويه عن همام عن أبي هريرة كما عند مسلم (ج16، ص223)⁽³⁾ وتارة يرسله كما ذكره الدارقطني. أما متن الحديث فهو ثابت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من حديث أبي هريرة من طرق إليه"⁽⁴⁾.

(1) الزهري، أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي (ت125): الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه. ينظر: ابن حجر، التقريب، رقم: 6296، المزني، تهذيب الكمال، ج26، ص419.

(2) مقبل الوادعي: مقبل بن هادي بن مقبل الهمداني الوادعي الخلابي (ت1422): من علماء الأمة المعاصرين، ولد ونشأ بصعدة شمالي اليمن، أخذ عن علمائها مبادئ العلوم، ثم رحل إلى السعودية فالتحق بمعهد الحرم المكي ثم بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، تخرج من كليتي أصول الدين والشريعة، وواصل دراسته فيها وحصل على الماجستير في علوم الحديث، رجع إلى اليمن وأسس مركزًا لتعليم العلوم الشرعية، من أعماله: تحقيق ودراسة الإلزامات والتتبع للدواقطني، تتبع أوهام الحاكم في المستدرک، الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، الصحيح المسند من دلائل النبوة، الجامع الصحيح في القدر، أحاديث معلقة ظاهرها الصحة، وغير ذلك ينظر: ترجمة أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، بقلم صاحبها.

(3) أشار الشيخ -رحمه الله- في فهرس مراجعه إلى اعتماده على طبعة المطبعة المصرية سنة 1349 من شرح النووي على مسلم، وإليها عزوه أحاديث الصحيح، ولم أقف على هذه الطبعة.

قال أستاذنا أبو بكر كافي: "وهذه القرينة -فيما أرى- غير صحيحة، وذلك لأن الحديث الذي يرويه معمر عن همام عن أبي هريرة، هو حديث آخر مخالف لهذا الحديث في نضه، وهذا نضه كما في صحيح مسلم: "حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فذكر أحاديث منها، وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتَلَ فِتْنَتَانِ عَظِيمَتَانِ وَتَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ وَدَعَوَاهُمَا وَاحِدَةٌ»

(كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: إذا تواجه المسلمان بسيفهما، رقم: 2214)، فهذا كما ترى حديث آخر مختلف عن الأول في متنه وسنده، فلا يصح أن نقول إن معمرًا كان يرويه تارة عن سعيد عن أبي هريرة، وتارة يرويه عن همام عن أبي هريرة". (منهج الإمام البخاري، ص294)

قلت: لعل الشيخ مقبلًا -رحمه الله- لم يقصد هذا الحديث وإنما قصد ما رواه الإمام مسلم في نفس الباب الذي روى فيه حديث الزهري عن حميد وسعيد، وهو قوله -رحمه الله-: "وحدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة ح" وهذا أقرب وأوفق لكلام الشيخ، والفصل في هذا عند من وقف على النسخة التي اعتمدها الشيخ -رحمه الله-.

(4) حاشية التتبع، ص122.

الثاني: ادعى نيازي التناقض بين هذه الأحاديث؛ إذ يثبت قوله -صلى الله عليه وسلم-: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ» عطاء وسخاء يكون عليه الناس آخر الزمان، ويناقض هذا قوله: -صلى الله عليه وسلم-: «وَيُلْقَى الشُّحُّ» فإنه يثبت شحا ولؤما ينطوى الناس عليه يومئذ، فقال الطاعن عند إيراده حديث أبي موسى -رضي الله عنه-: "انتبه للحديث التالي فإنه يناقض كل الكلام الذي ورد في (الحديث: 1414)"⁽¹⁾، يعني حديث أبي هريرة.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المتقدمة بما يلي:

الأول: أجاب الحافظ ابن حجر -رحمه الله- عن إعلال الدارقطني لحديث أبي هريرة بقوله: "قلت الزهري صاحب حديث فلا استبعاد أن يكون عنده عن حميد وسعيد جميعا والظاهر أن البخاري أخرجه على الاحتمال كما تقدم في نظائره من كتاب الأحكام"⁽²⁾.

أقول: إنما ذكره الإمامان الدارقطني والوادعي من علل لهذا الحديث قاذحة فيه -والله أعلم-، فقد خالف معمر أربعة من أصحاب الزهري، واضطراب في روايته كذلك؛ فتارة يرسلها وتارة يصلها، أضف إلى ذلك أن الطريق الذي سلكه في روايته الحديث: (الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة) طريق مشهور تروى به مئات الأحاديث⁽³⁾، فلا يكاد يرتاب -والحال هذه- في وهم معمر وخطئه.

قال الحافظ ابن رجب⁽⁴⁾: "فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه؛ فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً؛ فيسلكه من لا يحفظ"⁽⁵⁾.

وغالب الظن أن الإمام مسلماً إنما أورد هذا الحديث ليبين علتها، وقد تقرر سابقاً أن مما التزمه الإمام في صحيحه؛ شرح العلل -أحياناً- من خلال ترتيبه للأحاديث؛ وهذا وفاء لما تعهد به في قوله: "وسنزيد -إن

(1) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص 463.

(2) ابن حجر، هدي الساري، ص 381.

(3) ينظر: مقدمة الشيخ عبد الله السعد لبحث: المشهور من أسانيد الحديث، لعادل الزريقي، ص 2.

(4) ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي (ت 795): الإمام الحافظ المحدث الفقيه الواعظ، من مصنفاته: ذيل طبقات الحنابلة، جامع العلوم والحكم، شرح علل الترمذي، شرح على صحيح البخاري. ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 540، ابن حجر، الدرر الكامنة، ج 3، ص 108.

(5) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 2، ص 841.

شاء الله تعالى - شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح - إن شاء الله تعالى -" (1).

أما بالنسبة للإمام البخاري، فقد قال أستاذنا أبو بكر كافي: "لكن هل البخاري يصحح الطريقتين معاً؟ كما نص عليه الحافظ لما قال: "وصنيع البخاري يقتضي أن الطريقتين صحيحان، فإنه وصل طريق معمر هنا، ووصل طريق شعيب في كتاب الأدب" (2)، الظاهر أن الإمام البخاري ذكر طريق معمر معللاً لها، ولا يقتضي أنه لما وصلها أنه يصححها لأنه ذكر الخلاف عقبها، فهذا الخلاف مع انضمام القرائن السابقة يقدر في صحة رواية معمر أما طريق شعيب فلا غبار على صحتها سواء أوصلها أم أشار إليها" (3).

وقال أستاذنا -أيضاً-: "فواضح مما سبق ذكره من كلام الدارقطني أن معمرًا يروي هذا الحديث عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وهذا الطريق محفوظ عنه؛ إذ رواه اثنان من أصحابه هما: حماد بن زيد، وعبد الأعلى.

ويعتبر طريق عبد الرزاق المرسل وهم منه، إذ أنه خالف فيه من هم أكثر وأحفظ. أي أن معمرًا كان يروي هذا الحديث مسنداً غير مرسل، والإرسال وهم يلزق بعبد الرزاق.

إذن لم يكن معمر يسنده تارة ويرسله تارة، كما فهم ذلك الشيخ مقبل -حفظه الله- في تعليقه على التتبع وجعل هذا قرينة لتعليل رواية معمر، أي أنه اضطرب فيه فتارة كان يرسله وتارة يسنده" (4).

قلت: يكون لكلام أستاذنا وجه من الصواب؛ ما لو ثبت إتقان معمر لحديثه وضبطه له، أما وقد ثبت اضطرابه فيه فلا أحسن من تحميله الخطأ وحده، وقد جرى عمل النقاد على تحميل الخطأ أضعف حلقة في الإسناد، ولا يحسن بالناقد تفريق الخطأ على الرواة!، ناهيك أن يلزقه بالحفاظ المتقنين.

وعبد الرزاق هو ابن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني (ت211): ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع (5)، وضعفه إنما هو بسبب ذهاب بصره -إذ كان يلحن فيتلحن-، ولا يلحق هذا الضعف ما روي عنه من كتبه، ولذلك قال الإمام أحمد: "من سمع من الكتب فهو أصح" (6).

ثم إن سماع حماد وعبد الأعلى البصريين من معمر كان بالبصرة، وحديثه بالبصرة فيه ما فيه، -كما ذكر الدارقطني وغيره من الأئمة- فكيف يرجح على حديثه باليمن، وهو أجود!، قال الإمام أحمد: "حديث عبد

(1) مسلم (مقدمة الصحيح، ج1، ص21)

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج13، ص15.

(3) أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري، ص258.

(4) المصدر نفسه، ص255.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 4064.

(6) المزني، تهذيب الكمال، ج18، ص58.

الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان -يعني معمرًا- يتعاهد كتبه وينظر فيها -يعني باليمن-، وكان يحدثهم حفظًا بالبصرة⁽¹⁾، وحينئذ أقول: لو كان لِمُرَجِّحٍ أن يرجح؛ لرجح حديث عبد الرزاق عنه -والله أعلم-.

الثاني:

أما يخص ادعاء الطاعن التناقض بين الحديثين فمردود؛ فليس في أحدهما ما ينفيه الآخر، وقد ذكر الإمام أبو الفرج ابن الجوزي أن قوله -عليه الصلاة والسلام- «وَيُلْقَى الشُّحُّ» محمول على وجهين⁽²⁾:

1- أن الشح يُلقى في القلوب؛ أي يوضع في قلب من لا شح عنده، ويزيد في قلب الشحيح، وقد ضبطه بعضهم بتشديد القاف في «يُلْقَى»، أي أن الناس يلقون الشح ويتواصون به ويدعون إليه، نحو قوله -جل وعلا-: ﴿ وَمَا يُلْقَىهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ [فصلت: 35]، وهذا فيه مزيد تعظيم لشيوع الشح، وإمعان في ذم أهله.

قال ابن الجوزي -جامعا بين الحديثين الذين أشكلا على نيازي على هذا التوجيه-: "ووجه هذا أن الحديث خارج مخرج الذم فوقع الشح في القلوب مع كثرة المال أبلغ في الذم".

2- أن الشح يلقى من القلوب، فتعتاض به جودا وسخاء، فيكون قوله -صلى الله عليه وسلم-: «لَيَأْتِينَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ» معضدا لهذا المعنى من قوله -عليه الصلاة والسلام-: «وَيُلْقَى الشُّحُّ» لا مناقضا! له.

لكن الحافظ ابن حجر نقل عن أبي عبد الله الحميدي استبعاده هذا التوجيه؛ فقال: "قال ولو قيل يلقى مخففة لكان بعيدا لأنه لو ألقى لترك وكان مدحا والحديث مساق للذم"⁽³⁾.

أقول: وعلى التوجيهين -جميعا- لا تناقض بين الحديثين، بل لا تعارض بينهما إلا في ذهن الطاعن، ولو أنه كلف نفسه النظر في بعض شروح الحديث وكان في نظره منعما منصفًا؛ لما صدر عن هذا الحكم، الذي يحكم عليه -ابتداء- بالتجني على السنة النبوية من جهة، وبالجهل باللغة من جهة، وبالحمق والتهور من جهة أخرى.

وفي قول هذا المدعي: "فإنه يناقض كل الكلام الذي ورد في الحديث"؛ مناقضة للعدل المأمور به في قوله

تعالى: ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا ﴾ [الأنعام: 152]، فإن كان قوله -عليه الصلاة والسلام-: «وَيُلْقَى الشُّحُّ»

(1) المصدر السابق، ج 18، ص 57.

(2) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، ص 883.

(3) ابن حجر، فتح الباري، ج 10، ص 459.

مشكلا - عند النظرة الأولى! - مع قوله - صلى الله عليه وسلم - : «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ»، فإن قوله: «وَيَرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً يَلْدَنَ بِهِ مِنْ قَلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ» لا يشكل بحال، بل يتفق أيما اتفاق مع قوله - صلى الله عليه وسلم - : «وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ»، فإن كثرة الهرج وتلاطم الفتن عادة ما تحصد أرواح الرجال دون النساء؛ إذ هم وقودها ودوَّنهن.

قال القرطبي: "قوله - صلى الله عليه وسلم - «وَيَرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً يَلْدَنَ بِهِ مِنْ قَلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ» يريد - والله أعلم - أن الرجال يقتلون في الملاحم و تبقى نساؤهم أرامل"⁽¹⁾. وهذا تعليل منطقي ووجيه، وإن استبعده الحافظ ابن حجر - رحمه الله - عند الترجيح - كما استبعد غيره -، ورجح أن هذا التفاوت في العدد سببه التفاوت في مواليد الجنسين - فقط! -؛ فقال: "والظاهر أنها علامة محضة لا لسبب آخر بل يقدر الله في آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الإناث"⁽²⁾.

لكن يوهن اختيار الحافظ - رحمه الله - وترجيحه رواية حجاج ومحمد بن جعفر لحديث أنس - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ وَيَفْشُو الزُّنَا وَيَشْرَبَ الْخُمْرُ وَيَذْهَبَ الرِّجَالُ وَتَبْقَى النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِحَمْسِينَ امْرَأَةً قِيَمٌ وَاحِدَةً»⁽³⁾؛ ففيها إشارة إلى أن هذا الاضطراب في التناسب بين الرجال والنساء إنما يكون بـ"ذهاب" الرجال؛ والذي يكون غالبا بكثرة القتل⁽⁴⁾ - والله أعلم -.

(1) القرطبي، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، ج3، ص1240.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص179.

(3) ورواه البخاري (كتاب: النكاح، باب: يكثر الرجال ويقل النساء، رقم: 5231) و(كتاب: الأشربة، باب: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، رقم: 5577) و(كتاب: الحدود، باب: إثم الزنا، رقم: 6808) ومسلم (كتاب: العلم، باب: رفع العلم وقبضه، رقم: 2681) من طرق عن قتادة عن أنس به، ورواه البخاري (كتاب: العلم، باب رفع العلم وظهور الجهل، رقم: 80) ومسلم (رقم: 2681) من طرق عن عبد الوارث، عن أبي التياح، عن أنس. ولم يذكرها فيه «وَيَذْهَبَ الرِّجَالُ وَتَبْقَى النِّسَاءُ...».

(4) ينظر: يوسف الوابل، أشراط الساعة، ص198.

المبحث السابع:

كُفُونُ الْمُعَاصِرِينَ فِي حَدِيثِ ضِيَاعِ الْأَمَانَةِ

وضع الرجل المناسب في المكان المناسب إحدى القواعد الهامة التي لا تصلح حياة البشر بدونها، وأكبر عامل يفسد نظام الحياة؛ أن يتولى أمور الأمة أقوام غير أكفاء يقودون الحياة بأهوائهم، ويترك الأخيار القادرون على تسيير الأمور على النحو الأمثل والأفضل⁽¹⁾.

وقد جعل الرسول -صلى الله عليه وسلم- اختلال هذه القاعدة علامة على دنو الساعة فقال:

الحديث:

21 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟، فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُحَدِّثُ، فَقَالَ: بَعْضُ الْقَوْمِ سَمِعَ مَا قَالَ؛ فَكَّرَهُ مَا قَالَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَلْ لَمْ يَسْمَعْ، حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: «أَيْنَ أَرَاهُ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟»، قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟، قَالَ: «إِذَا وُسِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»⁽²⁾.

شرح الغريب:

◆ وسد الأمر: أسند وفوض⁽³⁾.

الكُفُونُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

ضعف الشيخ الألباني⁽¹⁾ الحديث لضعف فليح بن سليمان⁽²⁾، فقال -رحمه الله- بعد ذكره الحديث: "وهذا إسناد ضعيف، تفرد به البخاري دون بقية الستة وسائر المشاهير، وعلته: فليح بن سليمان؛ فإنه وإن

(1) ينظر: الأشقر، القيامة الصغرى، ص 178.

(2) رواه البخاري (كتاب: العلم، باب: من سئل علما وهو مشغول في حديثه فأتم الحديث ثم أجاب عن السائل، رقم: 59) من حديث محمد بن سنان مقرونا بمحمد بن فليح، و(كتاب: الرقائق، باب: رفع الأمانة، رقم: 6496) عن محمد بن سنان مختصرا، وأحمد (ج 14، ص 343، رقم: 8729) عن سريج بن النعمان ويونس بن محمد، وابن حبان (ج 1، ص 307، رقم 104) من طريق عثمان بن عمر، والبيهقي في الكبرى (ج 10، ص 201، رقم 20363) من طريق سريج بن النعمان.

خمستهم -المحمدان ويونس وسريج وعثمان- عن فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة.

(3) ينظر: ابن حجر، هدي الساري، ص 205.

كان صدوقاً؛ فهو كثير الخطأ؛ كما صرح به أعرف الناس برجال البخاري؛ ألا وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني⁽³⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعن المتقدم من خلال النقاط التالية:

- 1- لم يتفرد الإمام البخاري بهذا الإسناد، بل رواه من طريق فليح جمع من المشاهير؛ منهم: الإمام أحمد، وابن الحبان، والبيهقي⁽⁴⁾ - كما تقدم في تخريج الحديث -، وأظن أن قول الشيخ: "تفرد به البخاري... سبق قلم لا يقصده، وإلا فقد عزاه هو نفسه إلى مسند الإمام أحمد.
- 2- قد ثبت هذا الحديث - كما تقدم في تخريجه - بنقل خمسة من أصحاب فليح؛ وهم: محمد بن سنان⁽⁵⁾، ومحمد بن فليح⁽⁶⁾، ويونس بن محمد⁽⁷⁾، وسريج بن النعمان⁽¹⁾ وعثمان بن عمر⁽²⁾، وفي إقامة هؤلاء الحديث - سنداً وامتناً - وعدم اختلافهم فيه عن فليح؛ دلالة قوية على ضبطه له⁽³⁾.

-
- (1) الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح النجاشي الألباني (ت1420): الإمام المحدث، أحد علماء الأمة المعاصرين، ولد سنة 1333 بمدينة أشقودرة العاصمة القديمة لألبانيا؛ وإليها ينسب، هاجر والد الشيخ إلى الشام ولم يتجاوز عمره التسع سنين، وبالشام تعلم الألباني وأخذ مبادئ العلوم عن والده وبعض مشايخ الشام، اشتهر - رحمه الله - بالاشتغال بالسنة النبوية وعلومها، وأكثر مصنفاته في هذا الباب، أفرد في ترجمته أجزاء منها: حياة الألباني لمحمد لشيباني، ترجمة موجزة لفصيلة الشيخ الألباني لمحمد عيد العباسي.
 - (2) فليح بن سليمان؛ بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي أبو يحيى المدني (ت268): ويقال فليح لقب واسمه عبد الملك، صدوق كثير الخطأ، روى حديثه الجماعة. ينظر: ابن حجر، التقريب، رقم: 5443، المزي، تهذيب الكمال، ج23، ص317.
 - (3) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج14، ص1038. وقد ضعف الشيخ أحاديث آخر مما تشمله هذه الدراسة للعلة ذاتها، لم أتطرق إليها، لأن الإجابة عن تضعيفه هذا الحديث إجابة عن تضعيفها.
 - (4) البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجدي الخراساني (ت458): الحافظ العلامة، الثبت، الفقيه، شيخ الاسلام، صنف كتباً لم يسبق إليها: كالسنن الكبرى والصغرى وشعب الإيمان والأسماء والصفات ودلائل النبوة وغيرها. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص163، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص432.
 - (5) محمد بن سنان الباهلي أبو بكر البصري العَوْقِيُّ، من كبار العاشرة (ت223): ثقة ثبت، روى له الجماعة إلا مسلماً والنسائي. ينظر: ابن حجر، التقريب، رقم: 5935، المزي، تهذيب الكمال، ج25، ص320.
 - (6) محمد بن فليح بن سليمان الأسلمي أو الخزاعي المدني (ت197): صدوق يهيم، روى له البخاري والنسائي وابن ماجه. ينظر: ابن حجر، التقريب، رقم: 6228، المزي، تهذيب الكمال، ج26، ص299.
 - (7) يونس بن محمد بن مسلم البغدادي أبو محمد المؤدب (ت207): ثقة ثبت، روى له الجماعة. ينظر: ابن حجر، التقريب، رقم: 7914، المزي، تهذيب الكمال، ج32، ص540.

3- إن ضعف الراوي - ما لم يبلغ حد الترك - لا يعني ضرورة خطأه في كل حديث، كما أن حفظه لا يعني حفظه لكل حديث⁽⁴⁾، وهذا الأمر بديهي لا أظنه يحتاج لتدليل ولا لبسط حديث!.

وفليح هذا - مع ضعفه - قد ثبتت روايته لأحاديث سالحة؛ قال ابن عدي في ترجمته: "ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر وغيره أحاديث مستقيمة وغرائب، وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير... وهو عندي لا بأس به"⁽⁵⁾.

والإمام البخاري - رحمه الله - لكثرة ممارسته صنعة الحديث، ومعاناته معرفة أحوال نقلته؛ كان له فهم خاص ينتقي به المستقيم من حديث الضعفاء ويتقي به عليه، وقد نبه على هذا جمع من الأئمة:

◆ قال الحافظ ابن حجر في ترجمة إبراهيم بن المنذر الحزامي⁽⁶⁾ في الهدي: "أحد الأئمة وثقه بن معين وابن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني، وتكلم فيه أحمد من أجل كونه دخل إلى ابن أبي داود، وقال الساجي عنده مناكير وتعقب ذلك الخطيب، قلت - ابن حجر - : اعتمده البخاري وانتقى من حديثه"⁽⁷⁾.

وقال في ترجمة محمد بن يوسف الفريابي⁽⁸⁾: "...وقد قال عنه العجلي ثقة وقد أخطأ في مائة وخمسين حديثاً، وذكر له ابن معين حديثاً أخطأ فيه؛ فقال: هذا باطل، قلت - ابن حجر - : اعتمده البخاري لأنه انتقى أحاديثه وميزها"⁽⁹⁾.

-
- (1) سريح بن النعمان بن مروان الجوهري أبو الحسن البغدادي أصله من خراسان (ت217): ثقة يهيم قليلاً، روى له الجماعة إلا مسلماً. ينظر: ابن حجر، التقريب، رقم: 2218، المزي، تهذيب الكمال، ج10، ص218.
- (2) عثمان بن عمر بن فارس العبدي بصري أصله من بخارى (ت209): ثقة، قيل كان يجي بن سعيد لا يرضاه، روى له الجماعة. ينظر: ابن حجر، التقريب، رقم: 4504، المزي، تهذيب الكمال، ج19، ص461.
- (3) ينظر: محمد أبو عبدة، الأحاديث التي ضعفها الشيخ الألباني في صحيح البخاري، ص25.
- (4) ينظر: أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري، ص144 وما بعدها.
- (5) ابن عدي، الكامل، ج7، ص144.
- (6) إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي (ت236): صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن، روى له الجماعة عدا مسلماً وأبا داود. ينظر: ابن حجر، التقريب، رقم: 253، المزي، تهذيب الكمال، ج2، ص207.
- (7) ابن حجر، هدي الساري، ص388.
- (8) محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولاها الفريابي، نزيل قيسارية من ساحل الشام (ت212): ثقة فاضل يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق، روى له الجماعة. ينظر: ابن حجر، التقريب، رقم: 6415، المزي، تهذيب الكمال، ج27، ص52.
- (9) ابن حجر، هدي الساري، ص442.

- ◆ وقال الإمام الذهبي في ترجمة الوليد بن مسلم⁽¹⁾: "البخاري ومسلم قد احتجا به، ولكنهما ينتقيان حديثه، ويتجنبان ما ينكر له"⁽²⁾.
- ◆ وقال الإمام ابن القيم⁽³⁾ ناقداً صنيع الحاكم: "... فيجعل كل ما رواه على شرط الصحيح، وهذا غلط ظاهر؛ فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلل والشذوذ والنكارة، وتوبع عليه، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فإنه لا يكون صحيحاً، ولا على شرط الصحيح، ومن تأمل كلام البخاري ونظرائه في تعليقه أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه، علم إمامته وموقعه من الشأن، وتبين له حقيقة ما ذكرناه".
- ◆ وقال الإمام عبد الرحمن المعلمي⁽⁴⁾ في سياق ذكره أسباب توسع الشيخين في إخراج حديث من تكلم فيه: "... ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح ولا يخرجان له حيث لا يصلح"⁽⁵⁾.
- ◆ وقال الشيخ مقبل الوداعي منتقداً صنيع الحاكم في المستدرك: "ويأتي بأناس روى لهم البخاري في المتابعات ويقول: صحيح على شرط البخاري، أو روى لهم مسلم في الشواهد والمتابعات، ويقول: صحيح على شرط مسلم، على أن البخاري ومسلم ربما ينتقيان لبعض المشايخ..."⁽⁶⁾.

(1) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي (ت194 أو 195): ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، روى له الجماعة. ينظر: ابن حجر، التقريب، رقم: 7456، المري، تهذيب الكمال، ج31، ص86.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج9، ص216.

(3) ابن القيم: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي (ت751): شيخ الإسلام وأحد أركان الإصلاح، تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية، وعني بأقواله، وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، وسجن معه في قلعة دمشق، من تصانيفه: إعلام الموقعين والطرق الحكمية في السياسة الشرعية وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ومفتاح دار السعادة وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح وزاد المعاد والصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة وغير ذلك، ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج2، ص195، والزركلي، الأعلام، ج6، ص56.

(4) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي (ت1386): شيخ الإسلام، ولد ونشأ في عتمة باليمن، وتردد إلى بلاد الحجرية وتعلم بها وسافر إلى جيزان وتولى رئاسة القضاة، ثم سافر سنة 1345 إلى الهند وعمل في دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد، مصححاً كتب الحديث والتاريخ زهاء ربع قرن، وعاد إلى مكة سنة 1371؛ فعين أميناً لمكتبة الحرم المكي إلى أن شوهدها فيها منكبا على بعض الكتب وقد فارق الحياة، وقيل: بل توفي على سريرته، ودفن بمكة، من أعماله: طليعة التنكيل وهو مقدمة كتابه التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، والأنوار الكاشفة، وحقق كثيراً من كتب الأمهات، منها أربع مجلدات من كتاب الاكمال لابن ماكولا، وأربع مجلدات من الأنساب للسمعاني وغير ذلك. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج3، ص342، رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج2، ص126..

(5) المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ص692، وهو كلام محور لما ذكره الإمام ابن الصلاح في رده على من عاب على مسلم إخراج أحاديث جماعة من الضعفاء، ينظر: صيانة صحيح مسلم، ص96.

(6) مقبل الوداعي، المقترح في الإجابة على بعض أسئلة المصطلح، ص120.

◆ بل إن الشيخ الألباني نفسه من المقرين بسلوك الشيخين مسلك الانتقاء لأحاديث الضعفاء، فقد تعقب -رحمه الله- الهيثمي في قوله عن حديث يرويه فليح بن سليمان: "رجاله رجال الصحيح"⁽¹⁾؛ قائلاً: "ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون سند الحديث بالذات صحيحاً، لجواز أن يكون فيه من تكلم فيه، وإن كان صاحب الصحيح احتج به؛ فإنه يجوز أن ذلك لأنه لم يثبت جرحه عنده، أو أنه كان ينتقي من حديثه مع اعتقاده أن فيه ضعفاً يسيراً لا يسقط به حديثه جملة عنده، خلافاً لغيره"⁽²⁾.

وهنا أتساءل: إذا كان الشيخ مقراً بمسلك البخاري في انتقاء الصحيح من حديث الضعفاء -عاماً-، ومن حديث فليح -خاصة-؛ فلما لم يسلم للبخاري بذلك في هذا الحديث؟!، فإن كان سبب ذلك تفرد البخاري به دون بقية المشاهير، فليست هذه علة قادحة!، ومع ذلك فقد ثبت مشاركة غيره له.

وإن كان سبب رد الشيخ للحديث: تفرد فليح به عن هلال بن علي دون بقية أصحابه؛ فأقول: إن هذا ما وقفنا عليه نحن في هذه الحقب المتأخرة عن عصر الرواية، وإن عدم وقوف المتأخر على متابعات الحديث ما لا يعني عدم وجودها واقعاً، فقد يقف المتقدم -لقرب عهده وكثرة حفظه ودقة فهمه- على ما لا يتسنى للمتأخر من القرائن التي يقوي بها حديث من ضعف ضبطه، يقول ابن الوزير اليماني: "...لا يتعرض على حفاظ الحديث إذا رووا حديثاً عن بعض الضعفاء وادعوا صحته حتى يعلم أنه لا جابر لذلك الضعف من الشواهد والمتابعات، ومعرفة هذا عزيزة لا تحصل إلا للمهرة من الحفاظ وأهل الدراية التامة بهذا الفن... ولقد صنف الحافظ العلامة محمد بن جرير الطبري كتاباً في طرق حديث الطبري⁽³⁾ في فضائل علي -عليه السلام- لما سمع رجلاً يقول إنه ضعيف، قال الذهبي⁽⁴⁾: وقفت على هذا الكتاب، فاندذهشت لكثرة ما فيه من طرق"⁽⁵⁾.

والمراد من هذا: أن المتأخر عند استدراكه على المتقدم يكون متصوراً جزءاً من صورة الواقعة، وهذا الجزء مهما اتسع فلا يمكن بحال أن يضاهي ما حازه المتقدم منها؛ والذي -ربما- عايش أحداث الواقعة كاملة، وكان أحد أطراف صناعتها، ثم إن أدوات عرض الصورة لدى المتأخر تتمثل في: عبارات الأئمة المقتضبة، واصطلاحاتهم الخاصة الغامضة، والتي كثيراً ما تفهم على غير وجهها فيكون هذا عاملاً إضافياً في تشويه تلك الصورة الناقصة!.

(1) الهيثمي، مجمع الزوائد، ج 8، ص 187، رقم 13182، وهو حديث: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَمَّا قَضَى خَلْقَهُ اسْتَلْقَى

فَوَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى...»، رواه الطبراني في المعجم الكبير، ج 19، ص 13.

(2) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج 2، ص 178، رقم 755.

(3) قال الأستاذ شعيب الأرنؤوط معلقاً: "هذا وهم من المؤلف -رحمه الله- والصواب حديث غدیر خم".

(4) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج 2، ص 202.

(5) ابن الوزير، العواصم والقواصم، ص 103-105.

المبحث الثامن:

صُحُونُ الْمُعَاصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ كَلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا

اقتضت سنة الله الجارية في أرضه وسمائه أن تطلع الشمس من الجهة التي وسمت بشروقها، وتغرب من الجهة الموسومة بغروبها؛ في نظام محكم محير، وشاءت حكمته -جل جلاله- أن يكون احتلال هذا النظام آية على دنو الساعة؛ لا تنفع بعدها توبة ولا إنابة، فقال -سبحانه-: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: 158]، قال ابن عطية⁽¹⁾: "وبينت الآثار الصحاح في البخاري ومسلم أن الآية التي معها هذا الشرط هي: طلوع الشمس من المغرب"⁽²⁾.

الأحاديث:

22 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا آمَنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ فَيَوْمَئِذٍ ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾» [الأنعام: 158]⁽³⁾.

23 عَنْ أَبِي ذَرِّ الْغِفَارِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْمَسْجِدِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ فَقَالَ «يَا أَبَا ذَرِّ أَتَدْرِي أَيْنَ تَعْرُبُ الشَّمْسُ؟»، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ

(1) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب بن عطية الغرناطي المالكي القاضي (ت541): الإمام العلامة شيخ المفسرين، من أشهر مصنفاته: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج19، ص587، ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص57.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص430.

(3) رواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾، رقم: 4635) ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، رقم: 157) من طريق أبي زرعة ابن عمرو بن جرير.

ورواه مسلم (كتاب: الإيمان، باب: بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، رقم: 157) من طريق عبد الرحمن بن يعقوب الجهني.

ورواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾، رقم: 4636) ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: بيان الزمن الذي

لا يقبل فيه الإيمان، رقم: 157) من طريق همام بن منبه.

ورواه البخاري (كتاب: الرقاق، رقم: 6506) و(كتاب الفتن، رقم: 7121) ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: بيان الزمن الذي

لا يقبل فيه الإيمان، رقم: 157) من طريق الأعرج، أربعتهم: -أبو زرعة وعبد الرحمن وهمام والأعرج- عن أبي هريرة.

أَعْلَمُ، قَالَ «فَإِيَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يس: 38]»⁽¹⁾.

شرح الغريب:

- ◆ كسبت في إيمانها: المعنى أن أشرط الساعة اذا جاءت ذهب أوان التكليف، فلم ينفع الإيمان حينئذ⁽²⁾.
- ◆ لمستقر لها: لموضع قرارها وسكونها⁽³⁾.

الصُّحُونُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال طعون المعاصرين في ما يلي:

الأول مدار حديث أبي ذر -رضي الله عنه- على إبراهيم بن يزيد التيمي؛ وهو مدلس لم يصرح بالسماح، ولم يصرح له سماع عن أبي ذر ولا عن كثير من الصحابة، فيحتمل أن يكون سماعه للحديث عن غير ثقة!، وبحكم كونه مدلساً؛ فيحتمل تجويده الإسناد بحذف شيخه منه!

قال الأستاذ محمد رشيد رضا: "هذا الحديث رواه الشيخان من طرق عن إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي عن أبيه عن أبي ذر، وهو على توثيق الجماعة له مدلس، قال الإمام أحمد: "لم يلق أبا ذر"، كما قال الدارقطني: "لم يسمع من حفصة ولا من عائشة ولا أدرك زمانهما"، وكما قال ابن المديني: "لم يسمع من علي

(1) رواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾، رقم: 4802) من طريق عن أبي نعيم الفضل بن دكين عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر به.

ورواه البخاري في (كتاب: التوحيد، باب: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ رقم: 7433) وفي (كتاب: التفسير، باب:

﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾، رقم: 4803) ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، رقم: 159) من طرق عن وكيع عن الأعمش مختصراً.

ورواه البخاري (كتاب: التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، رقم: 7424) ومسلم (رقم: 159) من طرق عن

أبي معاوية الضرير عن الأعمش وفيه: «ثُمَّ قَرَأَ (ذَلِكَ مُسْتَقَرُّهَا) فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ».

ورواه البخاري (كتاب: بدء الخلق، باب: صفة الشمس والقمر، رقم: 3199) من طريق سفيان الثوري عن الأعمش بنحوه. وفي رواية الثوري وأبي معاوية ذكر استئذان الشمس قبل سجودها.

ورواه مسلم (رقم: 159) من طريق إسماعيل ابن علية عن يونس عن إبراهيم التيمي، وفيه: «أَتَدْرُونَ أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ الشَّمْسُ».

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج11، ص356.

(3) الطبري، جامع البيان، ج20، ص516.

ولا من ابن عباس"، ذكر ذلك في تهذيب التهذيب، وقد روى غير هذا عن هؤلاء بالعنينة فيحتمل أن يكون من حدثه عنهم غير ثقة⁽¹⁾.

الثاني:

ادعى بعضهم أن الحديث مخالف للواقع، لدلالته على استقرار الشمس إثر غروبها تحت العرش؛ تنتظر الإذن لها بالطلوع ثانية، لكن العلم القطعي الثابت بالحس يشهد أن الشمس لا تغرب عن مكان إلا وتشرق على آخر، وهي بذلك لا تغيب عن الأرض مطلقاً.

قال الأستاذ رشيد رضا: "فقد كان المتبادر منه للمتقدمين أن الشمس تغيب عن الأرض كلها وينقطع نورها عنها مدة الليل؛ إذ تكون تحت العرش تنتظر الإذن لها بالطلوع ثانية، وقد صار من المعلوم القطعي لمئات الملايين من البشر أن الشمس لا تغيب عن الأرض في أثناء الليل، وإنما تغيب عن بعض الأقطار وتطلع على غيرها، فنهارنا ليل عند غيرنا، وليلنا نهار عندهم كما هو المتبادر من قوله -تعالى-: ﴿يَكُونُ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ وَيَكُونُ النَّهَارُ عَلَى اللَّيْلِ﴾ [الزمر: 5]، وقوله -جلت قدرته-: ﴿يُعْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا﴾ [الأعراف: 54]"⁽²⁾.

الثالث:

ادعى بعضهم أن سماع أبي هريرة لهذا الحديث كان عن كعب وأمثاله، ومما يعضد ادعاءهم: تأخر إسلامه -رضي الله عنه-، فلم يسمع الكثير من الأحاديث من لسان النبي -صلى الله عليه وسلم-، أضف إلى ذلك أن أبا هريرة ممن ثبت عنه الرواية عن كعب وتصديقه.

قال الأستاذ رشيد رضا: "وأقرب تصوير للظن فيما اشتهر رواته بالصدق والضبط: أن يكون الصحابي أو التابعي منهم سمعه من مثل كعب الأحبار، ونحن نعلم أن أبا هريرة روى عن كعب وكان يصدقه، ونرى الكثير من أحاديثه عن كعب لم يصح -رضي الله عنه- بسماعها من النبي -صلى الله عليه وسلم-، ومن القطعي أنه لم يسمع الكثير منها من لسانه -صلى الله عليه وسلم- لتأخر إسلامه، فمن القريب أن يكون سمع بعضها من كعب الأحبار، ومرسل الصحابي إنما يكون حجة إذا سمعه من صحابي مثله، ومثل هذا يقال في ابن عباس وغيره ممن روى من كعب وكان يصدقه..."⁽³⁾.

الرابع:

ادعى بعضهم تصرف الراوي في ألفاظ الحديث، حيث سمع من النبي -صلى الله عليه وسلم- ما يفيد سجود الشمس لله -سبحانه- فعبر عنه بالمعنى؛ فأضاف إلى معنى السجود معنى الغياب عن الأرض.

(1) رشيد رضا، مجلة المنار، ج 32، ص 772.

(2) المصدر نفسه، ج 27، ص 610.

(3) المصدر السابق، ج 27، ص 610.

قال الأستاذ رشيد رضا: "إن بعض رواية لم يفهم المراد منه؛ فعبر عما فهمه، كعدم فهم راوي هذا الحديث الذي ذكرنا على سبيل التمثيل المراد من قوله -صلى الله عليه وسلم-: «إن الشمس تكون ساجدة تحت العرش...» إلخ فعبر عنه بما يدل على أنها تغيب عن الأرض كلها، وقد يكون المراد من معنى سجودها؛ أنه من قبيل قوله -تعالى-: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: 6]، كما أن توقف طلوعها على إذن الله -تعالى-: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ، وَيَأْتِي الْبَلَدُ الْبَاطِلُ بِشُجْرِهِ﴾ [الأعراف: 58] وهو إذن التكوين لا التكليف"⁽¹⁾.

الخامس: ادعى بعضهم تعارض روايات الحديث بعضها مع بعض، وأظهر التعارض في ثلاث نقاط:

- 1- بعض الروايات يدل على أن مستقر الشمس الوارد في الآية تحت العرش، وبعضها يجعله طلوعها من مغربها.
- 2- بعض الروايات تذكر أن خطاب النبي -صلى الله عليه وسلم- كان موجهاً لأبي ذر وحده، وبعضها تجعله للحاضرين جميعاً.
- 3- بعض الروايات تذكر أن الشمس عندما تبلغ مستقرها تخر ساجدة مباشرة، وبعضها تذكر استئذانها قبله.

وقد أورد إسماعيل الكردي ثلاث روايات للحديث:

الأولى: رواية أبي نعيم عن الأعمش.

الثانية: رواية مسلم عن يونس عن التيمي والتي فيها: «أَتَدْرُونَ أَيَّنَ تَذْهَبُ هَذِهِ»، بصيغة الجمع.

الثالثة: رواية أبي معاوية عن الأعمش والتي فيها ذكر الاستئذان، وتفسير طلوع الشمس من مغربها بقراءة

ابن مسعود.

ثم قال: "وإنما ذكرت الروايات المختلفة لهذا الحديث لأن فيها تعارضات:

- 1- أن الروايتين الأوليتين تعدان ذهاب الشمس بعد الغروب إلى تحت العرش هو المقصود بقوله -تعالى-: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ في حين تعد الثالثة أن طلوع الشمس من مغربها هو مستقرها، أي أن مستقرها هو انتهاء سيرها عند انقضاء الدنيا وطلوعها من المغرب.
- 2- أن الرواية الأولى والثالثة تذكران أن سؤال الرسول -في بداية الحديث- كان موجهاً لأبي ذر فقط، أما الثانية فتذكر أنه كان موجهاً للحاضرين جميعاً.
- 3- أن الروايتين الأوليتين تذكران أن الشمس عندما تذهب لمستقرها تحت العرش تخر ساجدة مباشرة، في حين تذكر الرواية الثالثة أنها تستأذن للسجود أولاً، وبعد أن يؤذن لها تسجد.

(1) المصدر السابق، ج 27، ص 610.

هذا من حيث التضارب في الألفظ، أما من ناحية المعنى ككل؛ فإنه من المعلوم لكل طالب درس الجغرافيا أن الشمس مستقرة في مكانها في مركز المجموعة الشمسية لا تذهب لعرش، ولا لمكان آخر، ولا تأتي منه، وإن شروقها ومغيبها ليس بسبب حركتها هي، بل سببه دوران الأرض حول نفسها، وأن هذا الشروق والمغيب مستمران على مدار الأربعة والعشرين ساعة، وفي كل لحظة تكون الشمس في حالة شروق لمكان في الأرض، وفي الوقت نفسه في حالة غروب بالنسبة للمكان المقابل من الأرض، وهذا أصبح في علوم اليوم من البديهيات، بل من المشاهد بالمحسوس!

وواضح تماما أن راوي هذا الحديث كان يتصور - كما هي ثقافة أهل عصره - أن الأرض مسطحة، وأن الشمس هي التي تتحرك، فتأتي من المشرق ثم تذهب من المغرب لتنتظر وقت شروقها ثانية، لذا أخذ يفكر أين تذهب؟، وأين تنتظر؟، فوجد أفضل مكان: الذهاب تحت العرش!، وأفضل عمل: السجود حتى يؤذن لها بالطلوع! (1)

السادس: ادعى الطاعنون أن جمهور المفسرين يفسرون قول الله - تعالى -: ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي

لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ ببقاء الشمس ساجحة في مكانها، تعمل وتنير إلى وقت معين لها، بمعنى أنهم لم يوظفوا الحديث في تفسيرها.

يقول الكردي: "ومن الجدير بالذكر أن جمهور مفسري السلف يفسرون قوله - تعالى -: ﴿ وَالشَّمْسُ

تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ بالتفسير الصحيح الذي تقتضيه الآية، وهو أن معناها أنها تبقى ساجحة في مكانها تعمل وتنير إلى وقت معين لها وأجلها المحدد الذي لن تتعده عند انقضاء الدنيا" (2)

السابع: ادعى الطاعنون أن الشمس غير مكلفة، إذ لا عقل لها ولا إدراك، فلا يصح تكليفها بالسجود لافتقادها مناط التكليف.

قال إسلامبولي: "إن الشمس من المخلوقات التي لا تملك عقلا ولا إرادة، وبالتالي فهي لا تسجد سجود العاقل الواعي، وهي غير مكلفة ومسؤولة حتى يقبل منها سجود أو يرفض" (3).

الثامن: ادعى الطاعنون أن قول الله - تعالى -: ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ من المتشابه

الذي لا يعلمه أحد غير الله، فيقول نيازي عز الدين: "محاولة أخرى فاشلة لتأويل وتفسير آية من المتشابه

(1) إسماعيل الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد المتن، ص 179.

(2) المرجع نفسه، ص 179.

(3) سامر إسلامبولي، تحرير العقل من النقل، ص 254.

الذي نعى الله عن تأويلها وما هي النتيجة؟، كلام لا ترابط فيه ولا علم ولا منطق، واليوم بعد معرفة أمور كثيرة لم تكن معروفة عن حقائق الأرض والشمس ظهر أن هذا التأويل بدائي يرفضه العلم، ولا يعلم حتى الآن أين تجري الشمس وأين هو مستقرها وهي كلها ما زالت في غيب الله الذي لم يطلع عليه إنس ولا جان، ولا حتى أملاك⁽¹⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المتقدمة بما يلي:

الأول إن الحديث أبي ذر - كما ذكر الأستاذ - رواه إبراهيم عن أبيه؛ لا عن أبي ذر، فلا حاجة لأن يرهق الأستاذ نفسه ناقلاً لنصوص الأئمة في عدم ثبوت سماعه من أبي ذر ولا من غيره من الصحابة - رضي الله عنهم -؛ فهذا بحث خارج عن الموضوع، ولا علاقة له بهذا الحديث.

ويجاب عن رده الحديث لعله تدليس إبراهيم التيمي⁽²⁾ بما يلي:

إن إبراهيم - وإن كان مدلساً - فقد صرح بالسماع من أبيه، كما في رواية يونس بن عبيد عنه - عند مسلم -؛ فإنه قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ التَّمِيمِيِّ - سَمِعَهُ فِيمَا أَعْلَمُ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، - وحينئذ - تقبل روايته على القول المعتمد عند المتأخرين⁽³⁾.

ومما يجدر التنبيه عليه: أن المدلس تقبل روايته إذا لم يدلّس؛ وإن عنعن! - على الصحيح -، لأن المتتبع لتطبيقات الأئمة النقاد وأحكامهم على أحاديث المدلسين "لا يجد حديثاً واحداً أعلوه بمجرد عنعنة المدلس إذا كان ثقة، بل لا يذكرون هذه العلة إلا إذا ثبت تدليسه فعلاً، أو حملاً لعلّة أخرى كنعارة أو مخالفة أو نحوها"⁽⁴⁾.

وقد سئل الإمام أحمد: "الرجل يعرف بالتدليس، يحتج فيما لم يقل فيه سمعت؟"، فقال: "لا أدري"⁽⁵⁾، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وعدم إعلال الأئمة الأحاديث لعنة المدلس؛ يرجع لتصرف الرواة في صيغ السماع.

(1) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص 297.

(2) إبراهيم التيمي، إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي أبو أسماء الكوفي (ت 92): ثقة كان يرسل ويدلس. انظر ترجمته: المزي، تهذيب الكمال، ج 2، ص 232، ابن حجر، التقريب، رقم: 269.

(3) ينظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 75.

(4) ينظر: ناصر الفهد، منهج المتقدمين في التدليس، ص 163.

(5) أبو داود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص 199.

قال الخطيب البغدادي: "وإنما استجاز كتابة الحديث الاقتصار على العنينة لكثرة تكررها ولحاجتهم إلى كتب الأحاديث المجلدة بإسناد واحد فتكرار القول من المحدث: "ثنا فلان عن سماعه من فلان" يشق ويصعب لأنه لو قال: "أحدثكم عن سماعي من فلان وروى فلان عن سماعه من فلان وفلان عن سماعه من فلان" حتى يأتي على أسماء جميع مسندي الخبر إلى أن يرفع إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وفي كل حديث يرد مثل ذلك الإسناد لطال وأضجر وربما كثر رجال الإسناد حتى يبلغوا عشرة وزيادة على ذلك وفيه إضرار بكتابة الحديث وخاصة المقلدين منهم والحاملين لحديثهم في الأسفار ويذهب بذكر ما مثلناه مدة من الزمان فساغ لهم لأجل هذه الضرورة استعمال عن فلان"⁽¹⁾

فالعنينة -حينئذ- لا تكون من المدلس؛ بل من الرواة عنه، ومما يدل على هذا؛ أن قولهم: "عن فلان" جار ومجرور لا بد له من متعلق ظاهر -غالبا-، فيكون قول من قال حدثنا أو أخبرنا متعلقا له -من غير تقدير-⁽²⁾.

ولأن الرواة -مدلسين كانوا أم غيرهم- ليس من عاداتهم الابتداء بقول "عن فلان"، فلا يعلم حينئذ كيف وروى المدلس الحديث؛ فقد يكون قال: "حدثني فلان" أو "قال فلان" أو "حدث فلان" أو "ذكر فلان" أو "سمعت فلانا" أو غير ذلك من الصيغ التي تصرح بسماع أو تحمله⁽³⁾.

فإذا تقرر تصرف الرواة في ألفظ التحديث؛ فاعلم أن السبيل إلى تمييز صحيح حديث المدلسين من مدلسه "ليس له ضابط يضبطه"، وإنما هو العلم الذي خص به جهابذة النقاد دون غيرهم، وعلى من لم يبلغ شأوهم التبع لآثرهم والوقوف عند ما وقفوا عليه -عارفا لقدره، مجالا لقدرهم-، فلا يتعقب تصحيحاتهم بالحجج الباهتة: كقول الأستاذ -رحمه الله-: "وقد روى غير هذا عن هؤلاء بالعنينة! فيحتمل أن يكون من حدثه عنهم غير ثقة!"، فإن "الاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن"⁽⁴⁾ وإن "الحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"⁽⁵⁾.

ومما يذكر للإمام رشيد رضا -رحمه الله- أنه كثيرا ما يلوح بتصرف الرواة في متون الأحاديث -إذا خالفت مراده!-، مع أن التصرف في عبارات السماع أقرب؛ لتساهل الرواة فيها، وتشددهم في الرواية بالمعنى، لكن الأستاذ ثبت لإبراهيم العنينة فلم يوهمه فيها -على اختلاف النقل عنه وتساهل الرواة فيها-!، لكنه وهمه فيما صححه الأئمة عنه وصح ضبطه وضبط الرواة له! وهذا يبين لك استحضاره الموضوعية! في بحثه.

(1) الكفاية في علم الرواية، ج2 ص445.

(2) ينظر: ناصر الفهد، منهج المتقدمين في التدليس، ص137.

(3) ينظر: عبد الرحمن المعلمي، التنكيل، ص273.

(4) من كلام الحافظ ابن حجر، (فتح الباري، ج1، ص92).

(5) من كلام الإمام الحاكم، (معرفة علوم الحديث، ص112).

الثاني: رَدُّ المنتقد الحديث مدعياً دلالاته على خروج الأرض عن مسارها وخالفته العلم والحس، وهذا الادعاء لا يسلم به له؛ لأن ذهاب الشمس وسجودها تحت العرش من مسارها الذي سيرها الله فيه. أما كون البشر لا يلاحظون ذلك، فهذا لقصور حواسهم، وإن عدم إدراك الشيء لا يعني بالضرورة عدم وجوده.

قال الإمام المعلمي: "فلم يلزم مما في الرواية الثالثة من الزيادة -يعني: «حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ فَتَخْرُ سَاجِدَةً»- غيبوبة الشمس عن الأرض كلها، ولا استقرارها عن الحركة كل يوم بذلك الموضع الذي كتب عليها أن تستقر فيه متى شاء ربه - سبحانه -" (1).

وقد فسّر لفظ الغروب الوارد في الحديث بالذهاب والسير (2)، كما قال ابن منظور: "غرب القوم ذهبوا في المغرب" (3).

وعلى ذلك يكون معنى الحديث؛ أن النبي -صلى الله عليه وسلم- سأل أبا ذر عن الموضع الذي سارت إليه الشمس قبيل المغرب، كما تفسره تنمة الحديث، وهو قوله -صلى الله عليه وسلم-: «فَإِنَّمَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ...»، فسؤال النبي -صلى الله عليه وسلم- وجوابه لأبي ذر -رضي الله عنه- مخصوص بذلك الموضع، وبوصول الشمس إليه تحديداً؛ وذلك الموضع هو المستقرها الذي تخر فيه ساجدة، ولا يفهم من لفظ: الغروب مطلق الغروب الذي لا ينفك عنه حال الشمس.

وليس في سجود الشمس في مستقرها ولا في استئذانها من ربها ما يعيق دورانها وحركتها، قال الإمام الخطابي: "يحتمل أن يكون المراد باستقرارها تحت العرش أنها تستقر تحته استقراراً لا نحيط به نحن، وليس في سجودها كل ليلة تحت العرش ما يعيق عن دورانها في سيرها" (4).

وهذا السجود والاستئذان واقع في جزء من الوقت -لا يعلمه إلا الله-، ولا يلزم منه حصول توقف يستنكره الناس؛ كما جاء قوله -صلى الله عليه وسلم-: «ثُمَّ تَجْرِي لَا يَسْتَنْكِرُ النَّاسُ مِنْهَا شَيْئًا» (5).

(1) المعلمي، الأنوار الكاشفة، ص 295.

(2) ينظر: عيسى النعمي، دفع دعوى المعارض العقلي، ص 677.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج 1، ص 637.

(4) نقله: ابن حجر، فتح الباري، ج 8، ص 542.

(5) عيسى النعمي، دفع دعوى المعارض العقلي، ص 677.

وهذا التفسير للغروب والسجود والاستقرار الوارد في الحديث متفق والعلم القطعي؛ الذي يشهد بدوام حركة الشمس، فلا وجه - بعد ذلك - لرد الحديث.

الثالث: رد الأستاذ محمد رشيد رضا حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - لاحتمال سماعه من كعب الأحبار⁽¹⁾، ويمكننا رد احتمالات الأستاذ - رحمه الله - باحتمال نقيضها؛ مادامت مجردة عن الأدلة والبراهين. إن الأصل في حكمنا على روايات أبي هريرة - مراعاة لعدالته وورعه وثبته - أنها من سماعه لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو من سماعه عن كبار الصحابة - رضوان الله عليهم -، وحيث يحتاج ادعاء خلاف الأصل مستندا يعضده.

وأما قول الأستاذ: "ومن القطعي أنه لم يسمع الكثير منها من لسانه - صلى الله عليه وسلم - لتأخر إسلامه"؛ فكلام مرسل مردود، لأن أبا هريرة - وإن سمع من بعض الصحابة لتأخر إسلامه -؛ فإن أكثر رواياته من النبي - صلى الله عليه وسلم - مباشرة، وذلك لكثرة مجالسته له، وتفرغه لذلك، وحرصه على الحفظ، مع دعاء النبي - صلى الله عليه وسلم - له:

يقول - رضي الله عنه - عن نفسه: «إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَوَلَا آيَاتٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَتْلُو ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنْ آلَائِنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 159-160]، إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزِمُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِشَبَعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ، وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ»⁽²⁾.

قال الحافظ: "وفيه الإشارة إلى سبب إكثاره، وأن المهاجرين والأنصار كانوا يشغلهم المعاش، وهذا يدل على أنه كان يقول هذه المقالة أمام ما يريد أن يحدث به، مما يدل على صحة إكثاره وعلى السبب في ذلك وعلى سبب استمراره على التحديث"⁽³⁾.

ولا حرج على أبي هريرة في روايته عن كبار الصحابة ما لم يسمعه من النبي - صلى الله عليه وسلم - ما دام مثبتا في ذلك، قال ابن قتيبة⁽¹⁾: "وكان أبو هريرة يقول قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كذا، وإنما

(1) قد نقل هذه الشبهة الشيخ عبد الرحمن المعلمي في الأنوار الكاشفة، ص 295، وردها من وجوه.

(2) رواه البخاري (كتاب: العلم، باب: حفظ العلم، رقم: 118) و مسلم (باب: فضائل الصحابة، كتاب: من فضائل أبي هريرة، رقم: 2492) من طريق مالك عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة، وروي من طرق أخرى.

(3) ابن حجر، فتح الباري، ج 3، ص 91.

سمعه من الثقة عنه فحكاها، وكذلك كان ابن عباس يفعل وغيره من الصحابة، وليس في هذا كذب بحمد الله، ولا على قائله - إن لم يفهمه السامع - جناح إن شاء الله⁽²⁾.

وادعاء الأستاذ أن أبا هريرة وابن عباس وغيرهما من الصحابة كانوا يسمعون من كعب ويصدقونه؛ كلام مرسل يفتقد إلى دليل - أيضاً -، بل إن الحقائق الثابتة تخالف ادعاءه؛ ومن تلك:

- 1- إن أبا هريرة وابن عباس وغيرهما من الصحابة كانوا يتثبتون غاية التثبت في رواية ما لم يسمعه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فرمما "توقف بعضهم عما يخبره أخوه الذي يتيقن صدقه وإيمانه وطول صحبته للنبي - صلى الله عليه وسلم -، فهل تراهم مع هذا يتهالون على رجل كان يهودياً فأسلم بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - بسنين فيقبلون منه ما يخبرهم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مما يفسد دينه؟"⁽³⁾.
- 2- قد سمع أبو هريرة من كعب بعض الأخبار؛ ومع ذلك لم يكن مصدقاً له في كل شيء سمعه منه، وقد

ثبت استدراكه عليه ومجادلته له؛ يقول - رضي الله عنه - : «خَرَجْتُ إِلَى الطُّورِ فَلَقَيْتُ كَعْبَ الْأَحْبَارِ فَجَلَسْتُ مَعَهُ فَحَدَّثَنِي عَنِ التَّوْرَةِ وَحَدَّثَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَكَانَ فِيهَا حَدَّثُهُ أَنْ قُلْتُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُهْبِطَ مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِيهِ تَيْبَ عَلَيْهِ، وَفِيهِ مَاتَ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُصِيخَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنَ السَّاعَةِ إِلَّا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»، قَالَ كَعْبٌ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ، فَقُلْتُ: بَلْ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَقَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ؛ فَقَالَ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -⁽⁴⁾.

- (1) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدَّينوري (ت276): العلامة الكبير، ولي قضاء الدينور، وكان رأساً في علم اللسان العربي، والأخبار وأيام الناس، قال ابن تيمية: يُقال هو لأهل السنة مثل الجاحظ للمعتزلة، فإنه خطيب السنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة، من مصنفاته: غريب القرآن، غريب الحديث، تأويل مشكل القرآن، تأويل مختلف الحديث، الجرائيم، الشعر والشعراء، عيون الأخبار، أدب الكاتب، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية وغير ذلك.. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج10، ص170، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص296، ابن تيمية، تفسير سورة الإخلاص، ص252.
- (2) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص40.
- (3) عبد الرحمن المعلمي، الأنوار الكاشفة، ص105.
- (4) رواه مالك (كتاب: النداء للصلاة، باب: ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة، ج1، ص165، رقم: 291) عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به، ومن طريقه رواه أبو داود (كتاب:

وهذا شاهد على تثبت أبي هريرة -رضي الله عنه- في الرواية، وتفريقه بين ما يروى عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وبين ما يروى عن غيره، فلم يكن -رضي الله عنه- مغفلاً ولا ساذجاً، ولم يكن يقبل من روايات أهل الكتاب إلا ما يوافق الكتاب والسنة.

وإذا سلما -جدلاً- وقلنا إن ما لمز به الأستاذ رواية أبي هريرة -رضي الله عنه- حق، فما بال حديث أبي ذر -رضي الله عنه-؟!، لماذا لم يعرج الأستاذ عليه؟، -خصوصاً- وأن أبا ذر قد صرح بالسماع تصريحاً لا يحتمل معه غيره!، ولا يعرف عنه -رضي الله عنه- سماع من أهل الكتاب ولا تصديق لهم!.

الرابع: ادعاء الأستاذ رواية هذه الأحاديث بالمعنى⁽¹⁾ لا يزيد عن كونه احتمالاً عقلياً، يدفعه ما عرف عن الصحابة فمن بعدهم من تحري وتثبت في آداء ألفاظ الأحاديث، ومن شواهد ذلك ما جاء عن أبي هريرة -رضي الله عنه-: أنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَأَسْلَمُ وَغِفَارٌ وَشَيْءٌ مِنْ مُزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ، أَوْ شَيْءٍ مِنْ جُهَيْنَةَ وَمُزَيْنَةَ خَيْرٌ عِنْدَ اللَّهِ - قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَسَدٍ وَغَطَفَانَ وَهَوَازِنَ وَتَمِيمٍ»⁽²⁾.

وصنيع أبي هريرة في هذا الحديث يدل على ضبطه لألفاظ الأحاديث ودقته المتناهية في نسبتها إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وقد اختلف المحدثون في جواز الرواية بالمعنى بين مانع ومجوز بشروط⁽³⁾، مع اتفاق الجميع على أن الأصل في رواية الحديث آداءه بلفظه، وحينئذ لا بد للمدعى روايته حديث ما بالمعنى من دليل يثبت به مخالفة الأصل.

الصلاة، باب: فضل يوم الجمعة، ج1، ص181، رقم: 1046) وأحمد (ج16، ص204، رقم: 10303) والحاكم (كتاب: الجمعة، ج1، ص405، رقم: 1032).

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، إنما اتفقا على أحرف من أوله".

(1) ينظر في الرد عن شبهة رواية الأحاديث بالمعنى: المعلمي، الأنوار الكاشفة، ص78، أبو شهبه، دفاع عن السنة، ص195، أبو الزهو، الحديث والمحدثون، ص200، عماد الشريبي، كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، ص411.

(2) رواه البخاري (كتاب: المناقب، باب: ذكر أسلم وغفار ومزينة، رقم: 3523) ومسلم (كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أسلم وغفار وجُهينة، رقم: 2521) من طريق أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

(3) ينظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، ص213، طاهر الجزائري، توجيه النظر، ص671، وحتى من جوز الرواية بالمعنى لم يجزها لكل أحد، وإنما جعلها للعالم بمدلولات الألفاظ، واشترط في الرواية والراوي شروطاً ينذر تسرب الخطأ معها، ولو أن الأستاذ وقف على خلل في هذا الباب لحق له ادعاء هذه الدعوى العريضة، أما مجرد الادعاء فليس يغني عن الحق شيئاً.

وليس للأستاذ أن يرجع سبب اختلاف ألفاظ الحديث إلى الرواية بالمعنى، فقد يكون سبب ذلك تعدد مرات تحديث النبي -صلى الله عليه وسلم- بالحديث، لتعدد الأزمنة والأمكنة وأحوال السامعين والمستفتين.

الخامس: العجيب من بعض الطاعنين أنهم يهرعون لرد الأحاديث التي يظهر لهم تعارضها دون مرور بعملية الجمع، ودون تطرق لعملة الترجيح، وهذا خلل قاذح في نزاهتهم العلمية، وكاشف عن تحاملهم على السنة المطهرة.

ومن ذلك رد الطاعن حديث أبي ذر لادعائه تعارض رواياته بعضها مع بعض، وكان يحسن بالطاعن إذا لم يتيسر له الجمع بينها؛ أن يرجح بعض الروايات؛ لا سيما وأنها تتفاوت في درجات صحتها.

فمثلاً: رد الطاعن الحديث لأن بعض رواياته تدل على أن مستقر الشمس الوارد في الآية تحت العرش، وبعضها يجعله طلوعها من مغربها، وعلى التسليم للطاعن بوقوع التعارض؛ نقول:

إن جل من روى الحديث عن الأعمش رووه بلفظ: «مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ»، وقد خالفهم أبو معاوية الضير فرواه وفيه: «... وَكَأَنَّهَا قَدْ قِيلَ لَهَا أَرْجَعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ؛ فَتَطَّلِعُ مِنْ مَغْرِبِهَا، قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَذَلِكَ مُسْتَقَرُّهَا»، فلو كان التعارض واقعا، والجمع متعذرا، لتعين علينا ترجيح رواية الأكثر وتصحيحها، ورد رواية أبي معاوية والحكم عليها بالشذوذ، دون تعميم الحكم على كل روايات الحديث.

أما ادعاء الطاعن تعارض الروايات، فادعاء باطل، وجواب الأمثلة التي أوردها يكون على النحو التالي:

1- فيما يخص اختلاف الروايات في تفسير المستقر؛ أقول: إن كلمة «مُسْتَقَرُّ» اسم مشتق للدلالة على

المكان الذي تستقر فيه الشمس، بقرينة قوله -صلى الله عليه وسلم-: «مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ»؛ أي

مكان استقرارها تحت العرش، كما أن قول الراوي في الرواية الأخرى: «وَذَلِكَ مُسْتَقَرُّهَا» تقديره: "وذلك

المغرب مكان استقرار الشمس"، باعتبار رجوع الضمير على آخر مذكور.

وحينئذ لا تعارض بين الروايات، لأن الموضع الذي تسجد فيه الشمس هو الموضع ذاته الذي تطلع منه من مغربها.

أما على تقدير رجوع الضمير في قوله: «وَذَلِكَ مُسْتَقَرُّهَا» على مذكور غير الآخر؛ يكون تقدير الكلام:

"وذلك الموضع الذي ذهبت فيه الشمس مستقر لها"، وهذا موافق لرواية الجماعة عن الأعمش.

وعلى كل فلا تعارض بين الروايتين في دلالتيهما وإن اختلفت ألفاظهما.

- 2- وأما مسألة اختلاف الروايات في تعيين المخاطب بالسؤال؛ فبعضها يجعله موجها لأبي ذر وحده، وبعضها يجعله للحاضرين جميعا، فيحتمل فيها أن النبي -صلى الله عليه وسلم- سأل الحاضرين جميعا ثم خص بالسؤال أبا ذر، فأبو ذر -رضي الله عنه- يرويه مرة بصيغة الجمع وأخرى بصيغة الأفراد.
- 3- أما اختلاف الروايات في ذكر استئذان الشمس قبل سجودها؛ فجوابه سهل: فيحتمل رواية الأعمش الحديث مرة تاما فحفظه بعض الرواة عنه؛ وفيه ذكر معنى الاستئذان، ثم رواه مرة مختصرا فاختزل منه بعض تفاصيل ذهاب الشمس وسجودها.

واختلاف الروايات اختصارا وإطنابا لا يسمى تعارضا، إذ التعارض أن يكون في إحدى الروايات معنى تنفيه رواية أخرى، ولا يلزم من ترك ذكر الشيء -عند الاختصار- نفيه له، وعدم الذكر لا يعني عدم الوجود.

السلك ادعاء المنتقد أن جمهور مفسري السلف لم يفسروا قوله -تعالى-: ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي

لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ بمقتضى الحديث؛ ادعاء كاذب، والحق أن جمهور المفسرين -سلفا وخلفا- يفسرون الآية بمقتضى الحديث⁽¹⁾، وإن أورد بعضهم للآية معاني أخرى؛ فهي لا تعارض ومعنى السجود تحت العرش، فإن تعارضت رجحوا ما دل عليه الحديث، ومن الأمثلة على ذلك:

قول الشوكاني⁽²⁾: " والمراد بالمستقر: يوم القيامة؛ فعنده تستقر ولا يبقى لها حركة، وقيل مستقرها هو أبعد ما تنتهي إليه ولا تجاوزه، وقيل نهاية ارتفاعها في الصيف ونهاية هبوطها في الشتاء، وقيل مستقرها تحت العرش؛ لأنها تذهب إلى هنالك فتسجد فتستأذن في الرجوع فيؤذن لها، وهذا هو الراجح"⁽³⁾.

وذكر ابن جزري⁽⁴⁾ بعض التفسيرات لمعنى الاستقرار في الآية؛ ختمها بذكر الحديث، ثم عقب عليه بقوله: "وهذا أصح الأقوال لوروده عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في الحديث المروي في البخاري عن أبي ذر"⁽¹⁾.

(1) انظر مثلا: الطبري، جامع البيان، ج20، ص516، السيوطي، الدر المنثور، ج7، ص56، ابن جزري، التسهيل لعلوم التنزيل، ج3، ص163، البقاعي، نظم الدرر، ج16، ص129، الشوكاني، فتح القدير، ج4، ص424، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج6، ص576، ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج23، ص20.

(2) الشوكاني، أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الشوكاني ثم الصنعاني اليمني (ت1250): الفقيه المحدث الأصولي النظار، عرف بالإمام المجتهد، ولد بحجرة شوكان ونشأ بصنعاء، كان فريدا عصره ونادر دهره، بلغت مؤلفاته أربع مئة وعشرة مؤلف؛ من أشهرها: فتح القدير، ونيل الأوطار، وإرشاد الفحول. ينظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج2، ص214، الزركلي، الأعلام، ج6، ص296.

(3) الشوكاني، فتح القدير، ج4، ص424.

(4) ابن جزري، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الكلبي (ت741): فقيه من العلماء بالأصول واللغة، من مصنفاته: القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، وتقريب الوصول إلى علم الأصول، والتسهيل لعلوم التنزيل، والأنوار السنية في الألفاظ السنية. ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج5، ص88، الزركلي، الأعلام، ج5، ص325.

السابع رد المنتقد الحديث بدعوى أن الشمس لا عقل لها ولا إدراك: لا يصح⁽²⁾؛ إذ ليس هناك ما يمنع - لا نقلاً ولا عقلاً - من أن يكون للشمس إدراكٌ يناسب حالها؛ ليتحصّل به السجود والاستئذان. وسجود الشمس واستئذائها؛ مما يدخل في مقدوره - جل وعلا - بلا ريب.

وقد ذكر الله - عز وجل - أن من الحجارة من يتردى من علوه خشية ورهبة له؛ فقال: ﴿وَإِنْ مِنْهَا لَمَّا يَهَايِبُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 74]، وذكر - سبحانه - أن من الطير المصلي والمسبح؛ فقال: ﴿وَالطَّيْرُ صَفَّتْ كُلُّهَا عِلْمَ صَلَاتِهِ وَتَسْبِيحِهِ﴾ [النور: 41]، فدلّت هذه الآيات وغيرها على امتلاك الجمادات والحيوانات أدوات إدراك تناسب حالها.

قال الإمام البغوي⁽³⁾ في قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ مِنْهَا لَمَّا يَهَايِبُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾: "فإن قيل: الحجر لا يفهم، فكيف يخشى؟ قيل: الله يفهمها ويُلهمها؛ فتخشى بإلهامه، ومذهب أهل السنة أن الله علماً في الجمادات وسائر الحيوانات سوى العقلاء لا يقف عليه غيره، فلها صلاة وتسبيح وخشية؛ كما قال - جل ذكره -: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: 44] ... فيجب على المرء الإيمان به، ويكلّ علمه إلى الله - تعالى -"⁽⁴⁾.

وما يقال في التسبيح والخشية؛ يقال في السجود، ولا يلزم من السجود أن يكون بوضع رأسها على الأرض؛ بل هو خضوع للرب يناسب حالها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية⁽⁵⁾: "والسجود من جنس القنوت؛ فإن السجود الشامل لجميع المخلوقات هو المتضمن لغاية الخضوع والذل، وكل مخلوق فقد تواضع لعظمته وذل لعزته واستسلم لقدرته، ولا يجب أن يكون

(1) ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل، ج 3، ص 163.

(2) ينظر: عيسى النعمي، دفع دعوى المعارض العقلي، ص 684.

(3) البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت 516): الإمام، القدوة الحافظ، شيخ الإسلام، محيي السنة، من مصنفاته: شرح السنّة، ومعالم التنزيل، والمصابيح، والتهذيب في فقه الشافعية، والجمع بين الصحيحين، وكتاب الأربعين حديثاً وغيرها. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 19، ص 439، ابن العماد، شذرات الذهب، ج 4، ص 48.

(4) البغوي، معالم التنزيل، ج 1، ص 111.

(5) ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي (ت 728): الإمام المحقق الحافظ المجتهد شيخ الإسلام، انتهت إليه الإمامة والرئاسة في العلم والعمل، وشهرته تغني عن الإطناب في ذكره، له تصانيف عديدة، منها: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، والسياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ومنهاج السنة النبوية في نقد الشيعة والقدرية. ينظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج 1، ص 63، ابن حجر، الدرر الكامنة، ج 1، ص 154.

سجود كل شيء مثل سجود الإنسان على سبعة أعضاء ووضع جبهة في رأس مدور على التراب، فإن هذا سجود مخصوص من الإنسان، ومن الأمم من يركع ولا يسجد وذلك سجودها، كما قال -تعالى-: ﴿وَأَدْخُلُوا أَبْابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: 58]، وإنما قيل ادخلوه ركعاً، ومنهم من يسجد على جنب كاليهود، فالسجود اسم جنس، ولكن لما شاع سجود الآدميين المسلمين صار كثير من الناس يظن أن هذا هو سجود كل أحد.

وهو -سبحانه- قد ذكر سجود الظل في غير موضع؛ كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ عَيْنَفِيئًا ظِلُّهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ [النحل: 48]، وقال -تعالى-: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظُلْمًا لَهُم بِالْعُدْوَةِ وَالْوَالِصَالِ﴾ [الرعد: 15]، ومعلوم أن الظل إذا سجد لم يسجد على سبعة أعضاء يضع رأسه ويديه ثم يرفع رأسه ويديه، بل سجوده ذله وخضوعه⁽¹⁾. وعلى ذلك؛ فيلزم المعترض قبول هذه الأحاديث لأن المعنى المتضمن فيها وارد في بعض الآيات القرآنية، فإن رد الأحاديث لزمه رد ما تضمن معناها من الآيات.

الثامن أما ادعاء بعضهم أن قول الله -تعالى-: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ من المتشابه الذي لا يعلمه أحد غير الله، فسيأتي الجواب عنه، وبيان اختلاف العلماء في إمكانية تأويل متشابه القرآن⁽²⁾.

(1) ابن تيمية، رسالة في قنوت الأشياء كلها لله -تعالى-، (مطبوع ضمن جامع الرسائل، ج1، ص27 وما بعدها).

(2) ينظر: حديث كشف الساق.

المبحث التاسع:

صُغُونُ الْمُعَاصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ الدَّجَالِ

الدجال رجل كذاب يدعي الألوهية آخر الزمان، تظهر على يديه خوارق يفتن بها الناس.

وذكر أهل العلم لتسميته: «المسيح» أسباباً؛ قال النووي: "فقيل سمي بذلك لأنه ممسوح العين، وقيل لأنه أعور؛ والأعور يسمى مسيحا، وقيل لمسحه الأرض حين خروجه، وقيل غير ذلك"⁽¹⁾.

وخروج الدجال من الأشراف الكبرى المؤذنة بقيام الساعة، والإيمان بخروجه مذهب أهل السنة قاطبة؛ قال القرطبي: "الإيمان بالدجال وخروجه حق، وهذا مذهب أهل السنة وعمامة أهل الفقه والحديث"⁽²⁾.

وفيما يأتي من الأحاديث ذكر لمكانه وصفاته وسيرته في الأرض يوم خروجه:

الأحاديث:

24 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «يَأْتِي الْمَسِيحُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ هَمَّتُهُ الْمَدِينَةُ حَتَّى يَنْزِلَ دُبْرَ أَحَدٍ، ثُمَّ تَصْرِفُ الْمَلَائِكَةُ وَجْهَهُ قِبَلِ الشَّامِ وَهُنَالِكَ يَهْلِكُ»⁽³⁾.

25 عَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَا بُعِثَ نَبِيٌّ إِلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ، إِلَّا إِنَّهُ أَعْوَرٌ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ كَافِرٌ»⁽⁴⁾.

(1) النووي، شرح صحيح مسلم، ج2، ص234.

(2) القرطبي، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، ص1282.

(3) رواه مسلم (كتاب: الحج، باب: صيانة المدينة من دخول الطاعون، رقم: 1380) من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.

(4) رواه البخاري (كتاب: الفتن، باب: ذكر الدجال، رقم: 7131) و(كتاب: التوحيد، باب: قوله -تعالى-: ﴿وَلَنُصَنِّعَنَّ لَكَ﴾

عَيْنَيْهِ)، رقم: 7408) ومسلم (كتاب: الفتن وأشرا الساعة، باب: ذكر ابن صياد، رقم: 2932) من طريق قتادة عن أنس.

ورواه مسلم (رقم: 2932) من طريق شعيب بن الحبحاب عن أنس بنحوه.

26 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَوْمًا بَيْنَ ظَهْرِي النَّاسِ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ؛ فَقَالَ «إِنَّ اللَّهَ لَيَسَّ بِأَعْوَرَ، أَلَا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»⁽¹⁾.

27 عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «إِنَّ مَعَ الدَّجَالَ إِذَا خَرَجَ مَاءٌ وَنَارًا، فَأَمَّا الَّذِي يَرَى النَّاسَ أَنَّهَا النَّارُ فَمَاءٌ بَارِدٌ، وَأَمَّا الَّذِي يَرَى النَّاسَ أَنَّهُ مَاءٌ بَارِدٌ فَنَارٌ مُحْرِقٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ مِنْكُمْ فَلْيَقَعْ فِي الَّذِي يَرَى أَنَّهَا نَارٌ، فَإِنَّهُ عَذْبٌ بَارِدٌ»⁽²⁾.

28 عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ مَا سَأَلَ أَحَدُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنِ الدَّجَالِ أَكْثَرَ مِمَّا سَأَلْتُ، قَالَ: «وَمَا يُنْصَبُكَ مِنْهُ؛ إِنَّهُ لَا يُضْرَكَ»، -قَالَ- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ مَعَهُ الطَّعَامَ وَالْأَنْهَارَ، قَالَ: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ»⁽³⁾.

29 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَالِ، فَكَانَ فِيهَا حَدِيثًا بِهِ أَنْ قَالَ: «يَأْتِي الدَّجَالُ -وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ- بَعْضَ السَّبَاخِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمئِذٍ رَجُلٌ، هُوَ خَيْرُ النَّاسِ -أَوْ مِنْ خَيْرِ

(1) رواه البخاري (كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرِيَمَ﴾)، رقم: 3439 و(كتاب: التوحيد، باب: باب

قوله -تعالى-: ﴿وَلِئَصْحَاحٍ عَلَى عَيْفٍ﴾، رقم: 7407) ومسلم (كتاب: الفتن، باب: ذكر ابن صياد، رقم: 2931) من طرق عن نافع عن ابن عمر.

ورواه البخاري (كتاب: الجهاد، باب: كيف يعرض الإسلام على الصبي، رقم: 3057) ومسلم (رقم: 2930) من طريق سالم بن عبد الله عن أبيه بنحوه.

ورواه البخاري (كتاب: المغازي، باب: حجة الوداع، رقم: 4402) من طريق عمر بن محمد عن ابن عمر مطولا.

(2) رواه البخاري (كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم: 3450) و(كتاب: الفتن، باب: ذكر الدجال، رقم: 7130) ومسلم (كتاب: الفتن، باب: ذكر الدجال وصفته، رقم: 2934) من طريق ربيعي بن خراش عن حذيفة.

(3) ورواه البخاري (كتاب: الفتن، باب: ذكر الدجال، رقم: 7122) ومسلم (كتاب: الآداب، باب: جواز القول لغير ابنه يا بني، رقم: 2152) و(كتاب: الفتن، باب: في الدجال وهو أهون على الله -عز وجل-، رقم: 2939) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة.

النَّاسِ -، فيقول: أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَالُ الَّذِي حَدَّثَنَا عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَدِيثُهُ، فيقول الدَّجَالُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا نَمَّ أَحْيَيْتَهُ؟ هَلْ تَشْكُونَ فِي الْأَمْرِ؟، فيقولون: لا، فيقتله نَمَّ يُحْيِيهِ، فيقول حين يُحْيِيهِ: وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي الْيَوْمَ، فيقول الدَّجَالُ: أَقْتُلْهُ، فَلَا يَسْلُطُ عَلَيْهِ⁽¹⁾.

30 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزَلَ الرُّومُ بِالْأَعْمَاقِ أَوْ بِدَابِقٍ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِمْ جَيْشٌ مِنَ الْمَدِينَةِ مِنْ خِيَارِ أَهْلِ الْأَرْضِ يَوْمَئِذٍ، فَإِذَا تَصَافَوْا؛ قَالَتْ: الرُّومُ خَلُّوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الَّذِينَ سَبَّوْنَا مِنَّا نُقَاتِلُهُمْ، فيقول المسلمون: لا وَاللَّهِ لَا نَخْلِي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا، فَيَقَاتِلُونَهُمْ؛ فَيَنْهَزُهُمْ ثُلُثٌ لَا يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَبَدًا، وَيَقْتُلُ ثُلُثَهُمْ أَفْضَلَ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ، وَيَقْتَحُ الثُّلُثُ لَا يُقْتَنُونَ أَبَدًا؛ فَيَفْتَحُونَ قُسْطَنْطِينِيَّةَ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَقْتَسِمُونَ الْعَنَائِمَ قَدْ عَلَقُوا سُيُوفَهُمْ بِالزَّيْتُونِ؛ إِذْ صَاحَ فِيهِمُ الشَّيْطَانُ: إِنَّ الْمَسِيحَ قَدْ خَلَفَكُمْ فِي أَهْلِكُمْ، فَيَخْرُجُونَ وَذَلِكَ بَاطِلٌ، فَإِذَا جَاءُوا الشَّامَ خَرَجَ، فَبَيْنَمَا هُمْ يُعَدُّونَ لِلْقِتَالِ يُسَوُّونَ الصُّفُوفَ؛ إِذْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَيَنْزِلُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَاثْمَهُمْ، فَإِذَا رَأَهُ عَدُوُّ اللَّهِ ذَابَ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ، فَلَوْ تَرَكَه لَأَنْذَابَ حَتَّى يَهْلِكَ، وَلَكِنْ يَقْتُلُهُ اللَّهُ بِيَدِهِ، فَيَرِيهِمْ دَمَهُ فِي حَرْبَتِهِ»⁽²⁾.

31 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَحْلِفُ بِاللَّهِ أَنَّ ابْنَ الصَّائِدِ الدَّجَالَ، قُلْتُ: تَحْلِفُ بِاللَّهِ؟، قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَمْ يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -⁽³⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: فضائل المدينة، باب: لا يدخل الدجال المدينة، رقم: 1882) و(كتاب: الفتن، باب: لا يدخل الدجال المدينة، رقم: 7132) ومسلم (كتاب: الفتن، باب: في صفة الدجال، رقم: 2938) من طرق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري.

ورواه مسلم (رقم: 2938) من طريق قيس بن وهب، عن أبي الودَّاع جبر بن نوف، عن أبي سعيد الخدري بنحوه.

(2) رواه مسلم (كتاب: الفتن، باب: في فتح قسطنطينية وخروج الدجال ونزول عيسى ابن مريم، رقم: 2897).

(3) رواه البخاري (كتاب: الاعتصام، باب: من رأى ترك النكير من النبي - صلى الله عليه وسلم - حجة لا من غير الرسول، رقم: 7355) ومسلم (كتاب: الفتن، باب: في الدجال وهو أهون على الله - عز وجل -، رقم: 2939) من طريق معاذ العنبري عن

شعبة عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن المنكدر به.

32 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ صَائِدٍ إِلَى مَكَّةَ فَقَالَ لِي: أَمَا قَدْ لَقِيتُ مِنَ النَّاسِ يَزْعُمُونَ أَنِّي الدَّجَالُ، أَلَسْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «إِنَّهُ لَا يُولَدُ لَهُ»، - قَالَ - قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَقَدْ وُلِدَ لِي، أَوْلَيْسَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ وَلَا مَكَّةَ»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَقَدْ وُلِدْتُ بِالْمَدِينَةِ وَهَذَا أَنَا أُرِيدُ مَكَّةَ، - قَالَ - ثُمَّ قَالَ لِي فِي آخِرِ قَوْلِهِ: أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ مَوْلِدَهُ وَمَكَانَهُ وَأَيْنَ هُوَ، قَالَ: فَلَبَسَنِي (1).

33 عَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الدَّجَالَ ذَاتَ غَدَاةٍ فَحَقَّقَ فِيهِ وَرَفَعَ، حَتَّى ظَنَّنَاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَلَمَّا رُحْنَا إِلَيْهِ عَرَفَ ذَلِكَ فِينَا فَقَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَكَرْتَ الدَّجَالَ غَدَاةً فَحَقَّقْتَ فِيهِ وَرَفَعْتَ، حَتَّى ظَنَّنَاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَقَالَ: «غَيْرِ الدَّجَالِ أَحْوَفُنِي عَلَيْكُمْ، إِنْ يَخْرُجُ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَاجِبُهُ دُونَكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجُ وَلَسْتُ فِيكُمْ فَاْمُرُّوْا حَاجِبِ نَفْسِهِ، وَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، إِنَّهُ شَابٌّ قَطَطٌ، عَيْنُهُ طَائِفَةٌ كَأَنِّي أَشْبَهُهُ بِعَبْدِ الْعَزَّى بْنِ قَطَنِ، فَمَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الْكَهْفِ، إِنَّهُ خَارِجٌ خَلَّةَ بَيْنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ؛ فَعَاثَ يَمِينًا وَعَاثَ شِمَالًا يَا عِبَادَ اللَّهِ فَاتَّبِعُوا»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا لَبِثُهُ فِي الْأَرْضِ، قَالَ: «أَرْبَعُونَ يَوْمًا يَوْمَ كَسَنَةِ، وَيَوْمَ كَشْهَرٍ، وَيَوْمَ كَجُمُعَةٍ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي كَسَنَتْهُ؛ أَتَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةُ يَوْمٍ، قَالَ: «لَا أَقْدِرُ وَاللَّهُ قَدْرَهُ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا إِسْرَاعُهُ فِي الْأَرْضِ، قَالَ: «كَالْغَيْثِ اسْتَدْبَرْتَهُ الرِّيحُ فَيَأْتِي عَلَى الْقَوْمِ فَيَدْعُوهُمْ؛ فَيَوْمُنُونَ بِهِ وَيَسْتَجِيبُونَ لَهُ، فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتَمْطِرُ وَالْأَرْضَ فَتَنْبِتُ، فَتَرْوِحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَتُهُمْ أَطْوَلَ مَا كَانَتْ ذُرَى وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا وَأَمَدَهُ خَوَاصِرَ، ثُمَّ يَأْتِي الْقَوْمَ فَيَدْعُوهُمْ؛ فَيَرُدُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُمْ فَيَصْبِحُونَ مُحْلِينَ لَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَيَمُرُّ بِالْخَرِيبَةِ فَيَقُولُ لَهَا: أَخْرِجِي كُنُوزَكَ؛ فَتَتْبَعُهُ كُنُوزُهَا كَيْعَاسِيبِ النَّخْلِ، ثُمَّ يَدْعُو رَجُلًا مُتَمَلِّئًا شَبَابًا فَيَضْرِبُهُ بِالسِّيفِ فَيَقْطَعُهُ جَزَلَتَيْنِ رَمِيَّةَ الْغَرَضِ، ثُمَّ يَدْعُوهُ فَيَقْبَلُ وَيَتَهَلَّلُ وَجْهَهُ يَضْحَكُ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ؛ فَيَنْزِلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ، وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى

(1) رواه مسلم (كتاب: الفتن، باب: ذكر ابن صياد، رقم: 2927) من حديث داود بن أبي هند عن أبي النضرة عن أبي سعيد.

أَجْنِحَةَ مَلَائِكِينَ، إِذَا طَاطَأَ رَأْسُهُ قَطَرَ وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّوْلُو، فَلَا يَحِلُّ لِكَافِرٍ يَجِدُ رِيحَ نَفْسِهِ إِلَّا مَاتَ؛ وَنَفْسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يَدْرِكَهُ بَبَابٍ لُدًّا؛ فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَأْتِي عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ قَوْمَ قَدَّ عَصَمَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ؛ فَيَمْسَحُ عَنْ وُجُوهِهِمْ وَيُحَدِّثُهُمْ بِدَرَجَاتِهِمْ فِي الْجَنَّةِ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَوْحَى اللَّهُ إِلَى عِيسَى إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقَاتِلِهِمْ، فَحَرَّزُ عِبَادِي إِلَى الطُّورِ، وَيَبْعَثُ اللَّهُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ، فَيَمُرُّ أَوَائِلَهُمْ عَلَى بُحَيْرَةِ طَبْرِيَّةَ فَيَسْرُبُونَ مَا فِيهَا، وَيَمُرُّ آخِرُهُمْ فَيَقُولُونَ لَقَدْ كَانَ بِهِدِهِ مَرَّةً مَاءً، وَيُحْصِرُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابَهُ؛ حَتَّى يَكُونَ رَأْسُ الثَّوْرِ لِأَحَدِهِمْ خَيْرًا مِنْ مِائَةِ دِينَارٍ لِأَحَدِكُمْ الْيَوْمَ، فَيَرْعَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابَهُ، فَيُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّعْفَ فِي رِقَابِهِمْ، فَيُصْبِحُونَ فَرَسَى كَمَوْتِ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ يَهْبِطُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى الْأَرْضِ؛ فَلَا يَجِدُونَ فِي الْأَرْضِ مَوْضِعَ شِبْرٍ إِلَّا مَلَأَهُ زَهْمُهُمْ وَنَتْنُهُمْ، فَيَرْعَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى اللَّهِ؛ فَيُرْسِلُ اللَّهُ طَيْرًا كَأَعْنَاقِ الْبُخْتِ فَتَحْمِلُهُمْ فَطَرْحُهُمْ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ مَطْرًا لَا يَكُنُّ مِنْهُ بَيْتٌ مَدْرٍ وَلَا وَبْرٍ، فَيَغْسِلُ الْأَرْضَ؛ حَتَّى يَتْرُكَهَا كَالزَّلْفَةِ، ثُمَّ يُقَالُ لِلْأَرْضِ أَنْتِي تَمَرْتِكِ وَرُدِّي بَرَكَتِكِ، فَيَوْمَئِذٍ تَأْكُلُ الْعِصَابَةُ مِنَ الرَّمَانَةِ، وَيَسْتَنْظِلُونَ بِقِحْفِهَا، وَيُبَارِكُ فِي الرَّسْلِ؛ حَتَّى أَنْ اللَّقْحَةَ مِنَ الْإِبِلِ لَتَكْفِي الْفِئَامَ مِنَ النَّاسِ، وَاللَّقْحَةَ مِنَ الْبَقَرِ لَتَكْفِي الْقَبِيلَةَ مِنَ النَّاسِ، وَاللَّقْحَةَ مِنَ الْغَنَمِ لَتَكْفِي الْفِخْدَ مِنَ النَّاسِ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ؛ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ رِيحًا طَيِّبَةً فَتَأْخُذُهُمْ تَحْتَ أَبْطَاهِمُ فَتَقْبِضُ رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكُلِّ مُسْلِمٍ، وَيَبْقَى شَرَارُ النَّاسِ يَتَهَارَجُونَ فِيهَا تَهَارِجَ الْحُمُرِ، فَعَلَيْهِمْ تَقَوْمُ السَّاعَةِ»⁽¹⁾.

شرح الغريب:

- ◆ كأنها عنبة طافية: روي لفظ: «طافية» بالهمز وبالياء؛ فبالهمز يكون المعنى: ذهب ضوءها، وعند تركه يكون بمعنى: ناتئة بارزة خارجة عن مكانها. وصحح النووي الروایتين، وذكر القاضي أن الأشهر رواية الياء⁽²⁾.
- ◆ الأعماق ودابق: موضعان بالشام بقرب حلب⁽¹⁾.

(1) رواه مسلم (كتاب: الفتن، باب: ذكر الدجال وصفته، رقم: 2937) من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن عبد الرحمن بن جبير بن نفيير عن أبيه عن النواس بن سمعان.

(2) النووي، شرح النووي على مسلم، ج2، ص235، القاضي عياض، إكمال المعلم، ج8، ص239.

- ◆ نقاب: جمع نقب؛ وهو الطريق في الجبل⁽²⁾.
- ◆ سباخ: جمع سَبَخَة، وهي الأرضُ التي تَعْلُوها المَلُوحَة ولا تَكادُ تُنبتُ إلا بعضَ الشجر⁽³⁾.
- ◆ فلبسني: أي جَعَلَنِي أَلْتَبَسُ فِي أَمْرِهِ⁽⁴⁾.
- ◆ خفض فيه ورفع: أكثر من الكلام فيه، فتارة يرفع صوته ليرفع من بعد، وتارة يخفض ليسترخ من تعب الإعلان، وقيل معناه: فحقره وصغره تارة، وتارة عظمه، والأول أسبق إلى الفهم⁽⁵⁾.
- ◆ حجيجه: محاجه ومخاصمه وقاطعه بالحجَّة حتى يظهر كذبه وفساد قوله⁽⁶⁾.
- ◆ ققط: شديد جعودة الشعر⁽⁷⁾.
- ◆ عبد العزى بن قطن: رجل من خزاعة هلك في الجاهلية، واسمه عبد العزى بن قطن بن عمرو بن جندب بن سعيد بن عائذ بن مالك بن المصطلق⁽⁸⁾.
- ◆ الخلة: ما بين البلدين⁽⁹⁾.
- ◆ عاث: أي أفسد والعيث الفساد⁽¹⁰⁾.
- ◆ سارحتهم: الماشية التي تخرج للرعي، ويقال سرحت الإبل فسرحت⁽¹¹⁾.
- ◆ الذرى: جمع ذروة وهي أعلى سنام البعير⁽¹²⁾.
- ◆ أسبغه ضروعا: أطوله لكثرة اللبن⁽¹³⁾.
- ◆ أمده خواصر: أكبره لكثرة امتلائها، وهذه كناية عن الشبع بالخصب⁽¹⁴⁾.



- (1) النووي، شرح النووي على مسلم، ج18، ص21.
- (2) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص278.
- (3) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج2، ص835.
- (4) المصدر السابق، ج4، ص424.
- (5) القرطبي، المفهم، ج7، ص278، والنووي، شرح النووي على مسلم، ج18، ص63.
- (6) القرطبي، المفهم، ج7، ص276.
- (7) النووي، شرح النووي على مسلم، ج18، ص65.
- (8) ابن حجر، فتح الباري، ج6، ص488.
- (9) القرطبي، المفهم، ج7، ص278.
- (10) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص231.
- (11) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص231، القرطبي، المفهم، ج7، ص281.
- (12) السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه، ج2، ص509.
- (13) النووي، شرح النووي على مسلم، ج18، ص66.
- (14) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص231.

- ◆ محلين: الخَل هو الجذب وقلة المرعى⁽¹⁾.
- ◆ الخربة: الأرض الخراب⁽²⁾.
- ◆ يعاسيب النحل: فحول النحل، ومفرده يعسوب⁽³⁾.
- ◆ جزلتين رمية الغرض: أي قطعتين، ومعنى رمية الغرض: أنه يجعل بين القطعتين مقدار رميته⁽⁴⁾.
- ◆ يتهلل: يستنير وتظهر عليه أمارات السرور⁽⁵⁾.
- ◆ بين مهودتين: أي لابس ثوبين مصبوغين بالورس والزعفران، وقيل هما شقتان، والشقة نصف الملاءة⁽⁶⁾.
- ◆ باب لد: وهو بلدة قريبة من بيت المقدس⁽⁷⁾.
- ◆ حرز: أي ضمهم واجعله لهم حرزا، يقال أحرزت الشيء أحرزه إحرزا: إذا حفظته وضممته إليك وصنته عن الأخذ⁽⁸⁾.
- ◆ من كل حذب ينسلون: الحذب: ما ارتفع من ظهر الأرض، وينسلون: يسرعون⁽⁹⁾.
- ◆ النغف: دود يكون في أنوف الغنم والإبل، واحدها نغفة⁽¹⁰⁾.
- ◆ زهمهم: الزُّهْمَة: الريح المنتنة، وأراد أن الأرض تنتن من جيفهم⁽¹¹⁾.
- ◆ الزلفة: مصنع الذي يجتمع فيه الماء⁽¹²⁾.
- ◆ قحفها: قشرها تشبيها بقحف الرأس وهو الذي فوق الدماغ⁽¹³⁾.
- ◆ الرسل: اللبن⁽¹⁴⁾.
- ◆ اللقحة: هي التي قرب عهدها بالولادة⁽¹⁾.

(1) المصدر السابق ، ص 231.

(2) السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه، ج 2، ص 510.

(3) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص 231.

(4) النووي، شرح النووي على مسلم، ج 18، ص 67.

(5) السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه، ج 2، ص 510.

(6) النووي، شرح النووي على مسلم، ج 18، ص 67.

(7) المصدر السابق، ج 18، ص 68.

(8) المصدر السابق ، ج 18، ص 68.

(9) الأصفهاني، المفردات، ص 222، ص 803.

(10) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص 232.

(11) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج 2، ص 808.

(12) المصدر نفسه، ج 2، ص 771.

(13) النووي، شرح النووي على مسلم، ج 18، ص 69.

(14) المصدر نفسه، ج 18، ص 69.

◆ يتهارجون: الهرج بإسكان الراء الجماع، يقال هرج زوجته أي جامعها، والمعنى: أنهم الرجال يجامعون النساء بحضرة الناس؛ كما تفعل الحمير⁽²⁾.

الكُصُونُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال طعون الطاعنين في ما يلي:

الأول: ادعى الطاعنون أن بعض الأحاديث الواردة في خبر الدجال فيها تجسيم لله - سبحانه وتعالى - وتشبيه له بخلقه، لأن نفي العور عن الله - جل جلاله - يلزم منه إثبات عين أو عينين له - جل جلاله -، وقد أورد الشيخ الشيخ عبد الله الغماري⁽³⁾ الحديث في كتابه الفوائد المقصودة ولم يذكر له علة، وإنما أراد تعقب ما ترجم به شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي⁽⁴⁾ للحديث في كتاب الأربعين⁽⁵⁾، وهو قوله: "إثبات العينين له - تعالى وتقدس -".

وقال إسماعيل الكردي: "والإشكال الكبير في الحديث أنه عندما يميز الدجال المدعي للألوهية عن الله الحق المتعال؛ يقول: إن الدجال أعور بعكس الله الذي ليس بأعور!، وهذا يفيد أن الله - تعالى - عين أو عينين!!، إذ لو لم تكن العينان ثابتتين لله - تعالى - أصلاً لما كان هنالك وجه لمثل هذه المقارنة!!، وهذا بالضبط ما يذهب إليه بعض الحشوية، فيجعل هذا الحديث دليلاً على ما يسميه صفة العينين، أو الأعين لله!، ومن هنا

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج 10، ص 73.

(2) النووي، شرح النووي على مسلم، ج 18، ص 70.

(3) أبو الفضل الغماري، عبد الله بن محمد بن محمد الصديق بن أحمد بن محمد بن قاسم الغماري الإدريسي الحسيني الطنجي (ت 1993م): من علماء المغرب والمشتغلين بالحديث، ولد بطنجة وبها نشأ وتعلم مبادئ العلوم ثم التحق بجامعة القرويين، سافر إلى مصر سنة 1930م والتحق بالأزهر. حصل على علمية الأزهر سنة 1931م. صنف كتباً وأجزاء كثيرة منها: إتحاف الأذكياء بجواز التوسل بسيد الأنبياء، الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي، تخريج أحاديث لمع أبي إسحاق الشيرازي في الأصول، وغيرها كثير. ترجم لنفسه في: سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق، وأفرد له ترجمة تلميذه فاروق حمادة، سماها: عبد الله بن الصديق الغماري - الحافظ الناقد -.

(4) أبو إسماعيل الهروي، عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت 481): إمام أهل السنة بخراسان، كان إماماً متقناً قائماً بنصر السنة ورد على المبتدعة، قال ابن طاهر: وسمعته يقول بخراسان: عرضت على سيف خمس مرات لا يقال لي ارجع عن مذهبك؛ ولكن يقال لي اسكت عن خالفك، فأقول لا أسكت". ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 18، ص 503، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 440.

(5) الغماري، الفوائد المقصودة ص 130. والكتاب ليس كتاب تعقبات للتزاحم ولا للفهوم، وإنما هو نقد للأحاديث الباطلة، وقد قال مصنفه في مقدمة الكتاب: "وهذه طائفة من الأحاديث الشاذة مع بيان وجه شذوذها...".

فإن فخر المتكلمين الإمام محمد بن عمر الرازي الشافعي طعن في كتابه: أساس التقديس⁽¹⁾ في صحة هذا الحديث، وقال: "لا يصح منته - وإن كان مخرجا في الصحيح - لأن فيه تجسيما وتشبيها لله - تعالى" ⁽²⁾.

الثاني: ادعى الطاعنون أن هذه الأحاديث تنافي حكمة إنذار الناس بمجيء الساعة بغتة، فقال الأستاذ رشيد رضا: "إن ما ورد من الأشرطة الكبرى الخارقة للعادة يضع العالم به في مأمن من قيام الساعة قبل وقوعها كلها، فهو مانع من حصول تلك الفائدة، فالمسلمون المنتظرون لها يعلمون أن لها أشراطا تقع بالتدرج، فهم آمنون من مجيئها بغتة في كل زمن؛ وإنما ينتظرون قبلها ظهور الدجال والمهدي والمسيح - عليه السلام - ويأجوج وماجوج" ⁽³⁾.

الثالث: ادعى الطاعنون أن ما نسب للدجال في هذه الأحاديث من خوارق أعظم وأكبر من الآيات التي أيد الله بها رسله، وإثبات هذه الأحاديث يفقد الثقة بمعجزات الأنبياء التي إنما صدقوا لظهورها وعظمتها. يقول الأستاذ رشيد رضا: "ما ذكر فيها من الخوارق التي تضاهي أكبر الآيات التي أيد الله بها أولي العزم من المرسلين أو تفوقها، وتعد شبهة عليها - كما قال بعض علماء الكلام -، وعد بعض المحدثين ذلك من بدعتهم، ومن المعلوم أن الله ما آتاهم هذه الآيات إلا لهداية خلقه التي هي مقتضى سبق رحمته لغضبه؛ فكيف يؤتي الدجال أكبر الخوارق لفتنة السواد الأعظم من عباده؟!..." ⁽⁴⁾.

الرابع: ادعى الطاعنون أن ما تضمنته الأحاديث من خوارق مخالف لقوانين الله - تعالى - وسننه في خلقه، ونصوص القرآن قاطعة بألا تبديل لسنة الله - تعالى - ولا تحويل لها، كما في قوله - سبحانه -: ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: 43].

قال الأستاذ رشيد رضا في هذا الصدد: "إن ما عزي إليه من الخوارق مخالف لسنة الله - تعالى - في خلقه، وقد ثبت بنصوص القرآن القطعية أنه لا تبديل لسنة الله - تعالى - ولا تحويل، وهذه الروايات المضطربة المتعارضة لا تصلح لتخصيص هذه النصوص القطعية ولا لمعارضتها" ⁽⁵⁾.

الخامس: ادعى الطاعنون أن تحذير الأنبياء أمهم الدجال قادح في نبوتهم، لأن لازم صدق الأنبياء أن يكون خروج الدجال فيهم، وإلا كان ذلك إخبارهم عنه عبثا؛ ينزه عن الإتيان بمثله الأنبياء، يقول الأستاذ

(1) الرازي، أساس التقديس، ص 120. (الكردي)

(2) ابن عثيمين، مجموع الفتاوى والرسائل، ج 2، ص 20.

(3) محمد رشيد رضا، مجلة المنار، ج 9، ص 407.

(4) المصدر السابق، ج 9، ص 409.

(5) المصدر السابق، ج 9، ص 409.

رشيد رضا: "اشتمال بعض هذه الأحاديث على مخالفة بعض القطعيات الأخرى من الدين؛ كتخلف أخبار الرسل أو كونها عبثاً وإقرارهم على الباطل وهو محال في حقهم"⁽¹⁾.

السابع: ادعى الطاعنون أن هذه الأحاديث متعارضة يوجب تساقطها؛ فبعضها يدعي شك النبي - صلى الله عليه وسلم - في ابن صياد أنه الدجال، وبعضها يصف الدجال بصفات لا تنطبق على ابن صياد، ويفصل هذا المطعن الأستاذ رشيد رضا بقوله: "فمن ذلك التعارض أن بعضها يصرح بأنه - صلى الله عليه وسلم - كان يرى من المحتمل ظهور الدجال في زمنه، وأنه يكفي المسلمين - حينئذ - شره، وبعضها يصرح بأنه يخرج بعد فتح المسلمين لبلاد الروم والقسطنطينية، وأنه كان يشك في ابن صياد من يهود المدينة هل هو الدجال أم لا؟، وأنه وصف - صلى الله عليه وسلم - الدجال بصفات لا تنطبق على ابن صياد كما قال ابن صياد لأبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -"⁽²⁾.

السابع: ومن ادعاءات الطاعنين فيما يخص التعارض بين أحاديث الدجال؛ أن بعض الروايات تدعي للدجال جبلا من خبز وأنهارا من غسل وغير ذلك من الخوارق، وبعضها ينفي ذلك كله. قال الأستاذ رشيد رضا: "ومن التعارض أيضا أنه يصرح في بعض الروايات بأنه يكون معه - أي الدجال - جبل أو جبال من خبز ونهر أو أنهار من ماء وغسل..، وعن جابر بن عبد الله بسند رجاله ثقات مع ما رواه الشيخان واللفظ للبخاري من حديث المغيرة بن شعبة قال: مَا سَأَلَ أَحَدٌ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ الدَّجَالِ أَكْثَرَ مِمَّا سَأَلْتُ، قَالَ: «وَمَا يُنْصَبُكَ مِنْهُ إِنَّهُ لَا يَضُرُّكَ»، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ مَعَهُ الطَّعَامَ وَالْأَنْهَارَ، قَالَ: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ»، وفي رواية مسلم: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ مَعَهُ جِبَالٌ مِنْ خُبْزٍ وَحَمِيمٌ وَنَهْرٌ مِنْ مَاءٍ، وقد أولوا هذا لتصحيح ذلك، ويتأمل قول جابر: يَقُولُونَ إِنَّ مَعَهُ..، ولم يقل: إنك قلت هذا"⁽³⁾.

الثامن: ومن ادعاءات الطاعنين فيما يخص التعارض - أيضا -؛ ادعاؤهم التعارض بين الأحاديث في تحديد المكان الذي يخرج منه الدجال؛ فبعضها يجعله في الشرق مبهما، وبعضها في حلة بين الشام والعراق، وفي رواية أنه يخرج من أصبهان، وفي أخرى يخرج من خراسان، وحديث الجساسة - الآتي - ما يدل على أنه في بحر الشام؛ جهة الشمال، أو هو في بحر اليمن جهة الجنوب.

(1) المصدر السابق، ج 9، ص 409.

(2) المصدر السابق، ج 9، ص 110.

(3) المصدر السابق، ج 9، ص 110.

قال الأستاذ رشيد رضا: "ومن التعارض أيضا ما ورد من اختلاف الروايات في المكان الذي يخرج منه ففي بعض الروايات أنه يخرج من قبل المشرق على الإبهام، وفي حديث النواس بن سمعان -عند مسلم- أنه يخرج من خلة بين الشام والعراق، وفي رواية أخرى لمسلم أنه يخرج من أصبهان، وفي حديث الجساسة عنده أنه محبوس بدير أو قصر في جزيرة بحر الشام -أي البحر المتوسط وهو في الشمال- أو بحر اليمين وهو في الجنوب وأنه يخرج منها، وروى أحمد والحاكم أنه يخرج من خراسان"⁽¹⁾.

التاسع: ادعى الطاعنون مخالفة الأحاديث لقوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِلِ﴾^(٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ^(٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ^(٤٦) فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿، ويكمن التعارض في امهال الله -سبحانه- الدجال تلك المدة الطويلة مع ادعائه الألوهية دون انتقام منه ولا إهلاك له.

قال جعفر السبحاني: "... ولكن الكلام في أنه هل من الممكن عقلاً ومنطقاً تزويد الدجال المضلّ بتلك الكرامات الكبيرة والمعجزات الباهرة التي هي خير ذريعة لإضلال الناس؟، وبعبارة أخرى: إن تزويده بتلك القُدُرات الخارقة للعادة يوجب التفاف الناس حوله وإيمانهم به وبدعوته، وهو غير جائز بدهشة العقل، إذ معنى ذلك إنه -سبحانه- مهد الطريق لإضلال الناس، وحكمته -سبحانه- تصدنا عن تجويزه عليه، قال -

سبحانه-: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِلِ﴾^(٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ^(٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ^(٤٦) فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿ [الحاقة: 44-47].

ومفاد الآية: أنّ النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- لما كان صاحب معاجز وكرامات باهرة فالناس بطبعهم يلتفون حوله ويرون ذلك دليلاً على اتصاله بالله وكونه سفيراً من قبله، فلو تقوّل -والعياذ بالله- على الله -سبحانه- والحال هذه، فمقتضى حكمته أن يأخذ منه باليمين ويقطع منه الوتين بلا تريث وتردد، ومع ذلك فكيف يزود دجال العصر الذي أخبر عنه النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في غير واحد من أحاديثه بهذه القدرات الغيبية، ومُهمله مدّة مديدة لإضلال الناس؛ ولا يأخذ منه باليمين، ولا يقطع منه الوتين؟!⁽²⁾.

العاشر: ادعى الطاعنون أن تعليق معرفة كذب الدجال على ما هو مكتوب بين عينيه ليس كافياً للكشف عن كذبه؛ لأنّ من المؤمنين من هو أمّي لا يقرأ ولا يكتب، ومنهم من هو أعمى لا يبصر، فكيف يتحصّل لهؤلاء إدراك كفر الدجال ومن ثم النجاة من فتنته؟!.

(1) المصدر السابق، ج9، ص110.

(2) جعفر السبحاني، الحديث بين الرواية والدراية، ص239.

قال حسن حنفي⁽¹⁾: "ومكتوب بين العين العوراء والعين العمياء كافر!، وكأنَّ الجبين سبّورة أو قرطاس!، وبأيّ لونٍ تكون الكتابة؟ وبأيّة لغةٍ؟ وما حجمها؟ وماذا عن المؤمن الذي لا يعرف القراءة أو اللغة؟، أو المؤمن الأعمى؟"⁽²⁾.

التالي عشن ادعى اطاعنون أن القرآن لم يتعرض لذكر الدجال ولا لتحذير الناس من فتنته، فقال نيازي: "ليس في كل القرآن ذكر لأي مسيح دجال، أو عودة للمسيح الأصلي أبداً، وإنما هي من محرفات أهل الكتاب جميعاً"⁽³⁾.

التالي عشن ادعى بعض الطاعنين أن أحاديث حذيفة وابن عمر وأبي هريرة مقتبسة من الإسرائيليات: فقال جعفر السبحاني عن حديث حذيفة: "إنّ الرواية مهما صحّ سندها؛ فهي من الإسرائيليات التي لا يقام لها وزن، حتى إنّ البخاري ذكرها في باب تحت عنوان: "ما ذكر عن بني إسرائيل"؛ وإن ذكرها في كتاب الفتن من الجزء التاسع بصورة موجزة..."⁽⁴⁾.

وقد عارض نيازي حديث أبي هريرة بنص إنجيلي؛ ادعى أنه يصور عودة المسيح إلى الأرض⁽⁵⁾، ومما جاء في ذلك النص: "ورأيت بعد ذلك أربعة ملائكة واقفين على زوايا الأرض الأربع، يجسسون رياح الأرض الأربع، فلا تهب ريح على بر أو بحر أو شجر، ثم رأيت ملائكة آخر قادمة من الشرق يحمل ختم الله الحي"⁽⁶⁾.
وأما حديث ابن عمر فقد عارضه نيازي بنص إنجيلي آخر، وهو: "فإن قال لكم أحد عندئذ ها إن المسيح هنا أو هنالك؛ فلا تصدقوا، فسوف يبرز أكثر من مسيح دجال ونبي دجال، ويقدمون آيات عظيمة وأعاجيب ليضلوا حتى المختارين لو استطاعوا"⁽⁷⁾، ثم قال: "ليس في القرآن أي ذكر أو إشارة إلى أن الله - تعالى - أعور أو صحيح العين، أو أن له عينا مادية مثل أعيننا البشرية"⁽⁸⁾.

(1) حسن حنفي، حسن حنفي (معاصر): مفكر مصري مقيم بالقاهرة، حاز على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة السوربون. عمل مستشاراً علمياً في جامعة الأمم المتحدة بطوكيو خلال الفترة الممتدة ما بين: 1985-1987م، مارس التدريس في عدد من الجامعات العربية، ورأس قسم الفلسفة في جامعة القاهرة. له عدد من المؤلفات في فكر الحضارة منها: التراث والتجديد، ومن العقيدة إلى الثورة، واليمين واليسار في الفكر الديني، وغير ذلك. ينظر: (ar.wikipedia.org).

(2) حسن حنفي، من العقيدة إلى التوراة، ج4، ص531.

(3) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص355.

(4) جعفر السبحاني، الحديث بين الرواية والدراية، ص174.

(5) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص355.

(6) سفر الرؤيا، الإصحاح: 7، الفقرة: 1-2. (نيازي)

(7) إنجيل متى، الإصحاح: 24، الفقرة: 23-24. (نيازي)

(8) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص351.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون السالفة بما يلي:

الأول: اختلف العلماء في توجيه قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»

على مذهبين:

1- مذهب التأويل: حيث ذهب بعض أهل العلم إلى أن ظاهر الحديث غير مقصود، وأن المراد مما جاء فيه؛ إما الكناية عن صفة البصر لله -سبحانه-، وإما التنزيه له -سبحانه وتعالى- عن النقص والعيب⁽¹⁾: قال ابن الجوزي: "قال العلماء إنما أراد تحقيق وصفه بأنه لا يجوز عليه النقص، والعور نقص، ولم يُرد إثبات جارحة؛ لأنه لا مدح في إثبات جارحة"⁽²⁾.

وقال ابن فورك⁽³⁾: "ومعنى هذا الخبر أيضا تحقيق وصف الله -تعالى- بأنه بصير، وأنه لا يصح عليه النقص والعمى، ولم يرد بذلك إثبات الجارحة؛ وإنما أراد نفي النقص، لأن العور نقص، وقد ذكرنا أنه لا مدح في إثبات الجوارح بل إثباتها لله تعالى مستحيل ووصفه بما يؤدي إلى القول بنفيه وحدثه للوجوه التي بينها قبل"⁽⁴⁾. وقال النووي: "معناه أن الله -تعالى- منزه عن سمات الحدث، وعن جميع النقائص، وأن الدجال مخلوق من خلق الله -تعالى- ناقص الصورة، فينبغي لكم أن تعلموا هذا وتعلموه الناس؛ لئلا يغتر بالدجال من يرى تخييلاته، وما معه من الفتنة"⁽⁵⁾.

وقال القاري⁽⁶⁾: "ومفهومه لا يعتبر، فإن المراد به نفي النقص والعيب؛ لا إثبات الجارحة بصفة الكمال"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، ص 263، ابن فورك، مشكل الحديث وبيانه، ص 253، النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، ج 2، ص 236، ابن حجر، فتح الباري، ج 13، ص 389، القاري، مرقاة المصابيح، ص 3452.
(2) ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، ص 263.
(3) ابن فورك، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني (ت 406): شيخ المتكلمين، من فقهاء الشافعية، قال ابن عساكر: "بلغت تصانيفه في أصول الدين وأصول الفقه ومعاني القرآن قريبا من المئة"، منها مشكل الحديث وغريبه، والتفسير وغير ذلك. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 17، ص 214، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 4، ص 272.
(4) ابن فورك، مشكل الحديث وبيانه، ص 253.
(5) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، ج 2، ص 236.
(6) القاري، علي بن سلطان محمد نور الدين الملا الهروي القاري (1014): من صدور العلم وأئمة الأحناف في عصره، ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها، صنف كتبا كثيرة، منها: شرح مشكاة المصابيح، حاشية على الجلالين، شرح الشمائل، شرح الشفاء، وغيرها كثير. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج 5، ص 12.

وعلى هذا التوجيه تكون تهمة التجسيم التي رد أجلها الطاعن الحديث غير ثابتة في حقه!، لأن ظاهره غير مراد؛ كما أن ظاهر كثير من الآيات غير مرادة -على هذا المذهب-، ورد الطاعن الحديث لهذه العلة؛ يلزم منه رد جملة من الآيات التي يوهم ظاهرها التجسيم؛ كقوله -سبحانه-: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنَيْ﴾ [طه: 39]، وقوله: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: 14]، فإن ظاهرها -غير المراد على هذا المذهب- يثبت لله صفة العين.

2- مذهب الإثبات: وهو حمل ما جاء في الحديث على إثبات صفة العينين لله -جل وعلا-⁽²⁾: قال الدارمي: "ذكر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الدجال؛ فقال: «إِنَّهُ أَعْوَرٌ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ»، والعور عند الناس: ضد البصر، والأعور عندهم ضد البصير بالعينين"⁽³⁾. وقال البيهقي بعد إيراد حديث: "وفي هذا نفي نقص العور عن الله -سبحانه-، وإثبات العين له صفة"⁽⁴⁾.

وإثبات العينين مذهب أهل السنة والحديث؛ حكى ذلك الإمام أبو الحسن الأشعري⁽⁵⁾ في غير ما موضع: ◆ قال في «الإبانة» في سياق ذكره عقائد أهل السنة: "وأن له -سبحانه- عينين بلا كيف، كما قال -سبحانه-: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا﴾"⁽⁶⁾.

◆ وقال في «المقالات»: "وقال أهل السنة وأصحاب الحديث.. أن له يدين؛ كما قال: ﴿خَلَقْتُ يَدَيْ﴾، وأن له عينين؛ كما قال: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا﴾"⁽⁷⁾.



(1) القاري، مرقاة المصابيح، ص 3452.

(2) ينظر: الدارمي، نقض الإمام الدارمي على بشر المريسي، ص 305، البيهقي، الاعتقاد، ص 89، الأسماء والصفات، ج 2، ص 117، ابن خزيمة، كتاب التوحيد، ص 64، أبو إسماعيل الهروي، الأربعون في دلائل التوحيد، ص 45.

(3) الدارمي، نقض الإمام الدارمي على بشر المريسي، ص 305.

(4) البيهقي، الاعتقاد، ص 89.

(5) أبو الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم الأشعري البصري (ت 324): العلامة إمام المتكلمين، كان عجباً في الذكاء، وقوة الفهم، تنقل من الاعتزال إلى السنة، وصنف مصنفاً منها: مقالات الإسلاميين، الإبانة عن أصول الديانة، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 15، ص 85، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 3، ص 284.

(6) أبو الحسن الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص 22.

(7) أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص 211.

ويشهد لهذا المذهب تبويب الإمام البخاري على حديث أنس المتقدم؛ حيث قال -رحمه الله-: "باب:

قول الله -تعالى-: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنَيْ﴾، تغذى، وقوله -جل ذكره-: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾".

وبناء على هذا الفهم: يكون رد الطاعن الحديث بدعوى التحسيم تصرفاً غير سديد؛ إذ لا يلزم من إثبات هذه الصفة لله تشبيهه له بخلقه -تعالى الله عن ذلك-، وإنما هو إثبات يليق بجلاله وعظمته؛ لأن الصفة تتبع الموصوف، وهو متفرد بالكمال والجلال؛ فكذلك صفاته، وقد وضع الخطيب البغدادي المنهج الصواب في فهم نصوص الصفات الإلهية فقال: "أما الكلام في الصفات؛ فأما ما روي منه في السنن الصحاح فمذهب السلف إثباتها وإجرائها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ونحتدي في ذلك حذوه ومثاله، وإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين، إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته، إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف. فإذا قلنا: يد، وسمع، وبصر، فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله -سبحانه- لنفسه، ولا نقول: أن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح وأدوات للفعل، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله -تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 4]"⁽¹⁾.

ولا يهمني في هذا البحث ترجيح أحد المذهبين؛ بقدر ما يهمني بيان خطأ الطاعنين في رد هذه الأحاديث بدعوى إيهامها التحسيم، لأن أصحاب المذهبين متفقون -جميعهم- على إثبات هذه الأحاديث؛ فالمثبتون لهذه الصفة يجعلون من إثبات الأحاديث دليلاً على صحة مذهبهم، ومن تأول فإن تأويله فرع عن إثباته الأحاديث -أيضاً-.

الثاني: رد الشيخ رشيد رضا أكثر أشراف الساعة الكبرى الثابتة لِعَلَّةِ تنافيتها وما ثبت من مجيء الساعة بغتة، فقال: "إن ما ورد من الأشراف الكبرى الخارقة للعادة يضع العالم به في مأمن من قيام الساعة قبل وقوعها كلها، فهو مانع من حصول تلك الفائدة، فالمسلمون المنتظرون لها يعلمون أن لها أشرافاً تقع بالتدرج، فهم آمنون من مجيئها بغتة في كل زمن؛ وإنما ينتظرون قبلها ظهور الدجال والمهدي والمسيح -عليه السلام- وياجوج وماجوج"⁽²⁾، وهذا ما عناه الأستاذ بكلامه المتقدم: "ما ذكرناه آنفاً من منافاتها لحكمة إنذار القرآن الناس بقرب قيام الساعة وإتيانها بغتة".

(1) نقله: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج3، ص225.

(2) رشيد رضا، تفسير المنار، ج9، ص407.

ومع هذا الإنكار!، نجد أن الأستاذ يثبت للساعة أشرافاً قبل هذا الموضوع بصفحات قليلة؛ فيقول: "إن

للساعة أشرافاً ثبتت في الكتاب والسنة، قال -تعالى-: ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ

أَشْرَاطُهَا ﴾ [محمد: 18]"، ثم يعرف الشيخ الأشراف بقوله: "الأشراط جمع شرط -بفتحتين-، كأسباب جمع سبب، وهي العلامات والأمارات الدالة على قربها وأعظمها بعثة خاتم النبيين بآخر هداية الوحي الإلهي للناس أجمعين" (1).

والحق أن الشيخ لا يثبت من علامات الساعة غير بعثة النبي -صلى الله عليه وسلم-، وما عدا هذه العلامة يرده للشبهة السابقة، وهذا تناقض منه -رحمه الله-؛ لأن ما أورده من الإشكال في الأشراف الأخرى؛ وارد على ما أثبتته، ومهما كان جوابه في إثبات علامة البعثة النبوية، فهو جواب في إثبات العلامات الأخرى (2).

ولعل حصر الشيخ لأشراط الساعة في بعثة النبي -صلى الله عليه وسلم- مبني على أن ترتيب وقوع الحدث بعد حدث آخر يمنع أن يكون وقوع الأول بعثة، فتوقف قيام الساعة على خروج الدجال ونزول المسيح يمنع أن تأتي الآن مثلاً، وهذا فهم خاطئ لأسباب (3):

1- إن معنى «البعثة» لغة: المفاجأة بالشيء (4)، بمعنى أنك لا تدري مجيئه بالتحديد، والعلامة على قرب الشيء -كما عرف الأستاذ الشرط- ليست تحديداً لوقت مجيئه بالضبط؛ فلا تعارض.

2- كان الصحابة يعلمون أن الساعة لن تقوم حتى يتم الله دينه، ويظهره على الأديان كلها، وهذا

الإظهار والإتمام لا بد أن يكون قبل الساعة، فهل خالف ذلك قول الله -سبحانه-: ﴿ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْتَةً ﴾ [الأعراف: 187]!؟

3- قد صرح القرآن الكريم بأن ياجوج وماجوج خارجون قبل الساعة، وأنهم بيننا وبينها، فقال -تعالى-:

﴿ حَقَّ إِذَا فَتَحَتْ يَأْجُوجُ وَمَاجُوجُ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾ (٩٦) وَأَقْرَبَ الْوَعْدِ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ

شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿ [الأنبياء: 96-97]، وقال -سبحانه-: ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي

جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴾ (٩٨) وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجٌ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴿ [الكهف: 98-

(1) المصدر نفسه، ج 9، ص 403.

(2) تامر متولي، منهج الشيخ رشيد رضا في العقيدة، ص 838.

(3) ينظر: عبد الله القصيمي، مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، ص 60-61.

(4) الراغب الأصفهاني، المفردات، ص 135، ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 10.

[99]، فشبها الأستاذ على خروج الدجال تتناول هذه الآيات.

وادعاء الأستاذ تنافي أشراف الساعة مع حكمة تعمية وقت الساعة؛ والمتمثلة في حث المؤمنين على مراقبة أعمالهم، ومحاسبة أنفسهم استعداداً ليوم القيامة؛ ادعاء لا يصح؛ لأن إبراز أشراف الساعة، والإسهاب في وصفها دونما تحديد زمن معين لها يؤدي الغرض نفسه، فكلما ظهرت آية من الآيات الدالة على قرب الساعة راجع المؤمن نفسه وخشى أن يكون زمانه آخر الأزمان⁽¹⁾.

الثالث: ادعاء الشيخ رشيد رضا أن الخوارق التي يأتي بها الدجال تفقد الثقة بمعجزات الأنبياء؛ مبني على عدم التفريق بين ادعاء النبوة وادعاء الألوهية؛ فمدعي الألوهية في نفس قوله بيان كذبه، وظهور الآية عليه ليس موجبا لضلال من له عقل، لعلمه أن الله - سبحانه وتعالى - في السماء بائن عن خلقه، وأن الخلق لن يروا ربه حتى يموتوا، بخلاف مدعي النبوة فإن ظهور المعجزات على يديه سبب لإضلال الناس واتباعهم له.

قال الخطابي⁽²⁾: "وقد يُسأل عن هذا؛ فيقال: كيف يجوز أن يجري الله - تعالى - آياته على أيدي أعدائه؟، وإحياء الموتى آية عظيمة من آيات أنبيائه؛ فكيف مكن منه الدجال؛ وهو كذاب مُفتر على الله - جل جلاله -، يدعي الربوبية لنفسه؟.

فالجواب: أن هذا جائز على سبيل الامتحان لعباده؛ إذ كان منه ما يدل على أنه مبطل، غير محق في دعواه؛ وهو: أن الدجال أعور عين اليمنى، مكتوب على جبهته كافر يقرؤه كل مسلم، فدعواه داحضة مع وسم الكفر ونقص العور؛ الشاهدين بأنه لو كان ربا لقدر على رفع العور عن عينه، ومحو السمة عن وجهه، وآيات الأنبياء التي أعطوها بريئة عما يعارضها، ونقائضها، فلا يشتبهان بحمد الله⁽³⁾.

ويشهد لكلام الخطابي ما جاء عن المغيرة بن شعبة؛ وقد استعظم - رضي الله عنه - بعض ما يكون مع الدجال من خوارق، فطمأنه النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ»، أي أن الدجال أهون من أن يخلق الله على يديه ما يكون به ضلال المؤمنين الصادقين. وسأتي مزيد بيان لهذه الجزئية في النقطة السابعة.

(1) إيراد حمدان، أشراف الساعة الكبرى، (مجلة دراسات دعوية، ص 106).

(2) الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب الخطابي البستي الشافعي (ت 388): كان إماما في الفقه والحديث، أديبا عالما محققا، من تأليفه: معالم السنن، وأعلام السنن، وغريب الحديث، وإصلاح غلط المحدثين. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 17، ص 23، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 404.

(3) الخطابي، أعلام الحديث، ج 4، ص 2331.

الرابع ادعاء الأستاذ أن ما أثبتته الأحاديث من خوارق للدجال مخالف لثبات سنن الله -تعالى- في الكون؛ مبني على تضييقه -رحمه الله- لباب الكرامات والمعجزات، وهذا حتى لا يلجج الدجالون والمشعورون، كما يريد بذلك -أيضا- رد حجة أهل الكتاب؛ الذين لا يجتجون على صحة دينهم إلا بالعجائب وخوارق العادات، وليس لهم برهان على عقائدهم، ولا سند متواتر على صحة كتابهم⁽¹⁾.

يقول -رحمه الله-: "إن الله -تعالى- قد أقام نظام هذا الكون على سنن ثابتة مطردة... وقال: ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: 43]، وهذا نص قطعي لا معارض له إلا بقطعي مثله من مشاهدة أو تواتر صحيح، وإذا أمكن إثبات الكرامات بدليل قطعي كالتواتر الصحيح أو النص القرآني الصريح، فهناك حجة الإثبات ناهضة"⁽²⁾.

فمن خلال هذا النص نجد أن الأستاذ يشترط لصحة ثبوت المعجزة أو الخارقة تواتر الدليل عليها، ولكن الأستاذ لم يراع هذا الشرط في رده لأحاديث الدجال، وقد حكم غير واحد الأئمة بتواترها: قال القرطبي: "والذي يجب الإيمان به: أنه لا بد من خروج الدجال يدعي الإلهية، وأنه كذاب أعور؛ كما جاء في الأحاديث الصحيحة الكثيرة، التي قد حصَّلت لمن عانأها العلم القطعي بذلك"⁽³⁾.

وقال الكتاني⁽⁴⁾: "ذكر غير واحد أنها واردة من طرق كثيرة صحيحة عن جماعة كثيرة من الصحابة، وفي «التوضيح» للشوكاني منها مائة حديث، وهي في الصحاح والمعجم والمسانيد، والتواتر يحصل بدونها؛ فكيف بمجموعها"⁽⁵⁾.

ولا يرد حكم الأئمة بتواتر هذه الأحاديث ادعاء الأستاذ تضارب الروايات وتعارضها، لأن المعتمد في كل فن قول أهلها، وسيأتي رد دعوى التعارض عن هذه الأحاديث.

(1) ينظر: تامر متولي، منهج الشيخ رشيد رضا في العقيدة، ص742.

(2) رشيد رضا، تفسير المنار، ج2، ص445.

(3) القرطبي، المفهم، ج7، ص265.

(4) الكتاني، أبو عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني الحسني الفاسي (ت1345): المؤرخ المحدث، ولد بفاس، ورحل إلى الحجاز مرتين، وهاجر بأهله إلى المدينة سنة 1332 فأقام إلى سنة 1338، وانتقل إلى دمشق فسكنها إلى سنة 1345 وعاد إلى المغرب، فتوفي في بلده، له نحو ستين كتابا، منها: نظم المتناثر في الحديث المتواتر، والدعامة في أحكام العمامة، والرسالة المستطرفة، وغير ذلك. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج6، ص72.

(5) الكتاني، نظم المتناثر، ص228.

ثم إن استدلال الأستاذ على ادعائه بقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [فاطر: 43]؛ استدلال باطل⁽¹⁾، لأن المقصود من الآية بيان سنة الله - سبحانه وتعالى - التي سنّها بالأمر المكذبة؛ فلا أحد يملك دفع عذابه عنهم⁽²⁾، وليس المقصود من الآية ثبات السنن الطبيعية والقوانين الكونية، قال ابن تيمية في معنى الآيات: "والمقصود أن الله - سبحانه - أخبر أن سننه لن تتبدل ولن تتحول، وسنته: عادته التي يسوي فيها بين الشيء وبين نظيره الماضي، وهذا يقتضي أنه - سبحانه - يحكم في الأمور المتماثلة بأحكام متماثلة"⁽³⁾.

ولو كان معنى الآية هو ما فهمه الأستاذ للزمه رد معجزات الأنبياء الثابتة بالقرآن، وهذا ما لا يلتزمه الأستاذ.

الخامس

زعم الأستاذ أن هذه الأحاديث متضمنة لما يصادم القطعيات المعلومة من الدين، بحجة دلالتها على تخلف أخبار الرسل - عليهم السلام -؛ وهذا الزعم باطل؛ فأن الأنبياء - عليهم السلام - حذروا أممهم الدجال مخافة أن يكون خروجه فيهم، ولم تتضمن هذه الأحاديث حزمهم بتحقيق الخروج، ولو ثبت جزم كل نبي بخروج الدجال في زمنه؛ لكان لهذا الادعاء حظه من النظر.

وحاصل الأمر: أن تحذير الأنبياء - عليهم السلام - من الدجال بمثابة تحذيرهم أقوامهم من الساعة؛ فكما أن الدجال لم يخرج في زمنهم - عليهم السلام -؛ فكذلك الساعة لم تقم في زمنهم، فمن التناقض عد الأول خلقاً في الإخبار دون الآخر⁽⁴⁾.

أما ادعاء الأستاذ إقرار النبي - صلى الله عليه وسلم - على الباطل؛ فلست أدري أي إقرار يريد؟!، فإن كان مراده إقراره - صلى الله عليه وسلم - لتميم الداري، فحديث تميم عن الجساسة حق - كما سيأتي -، وقد حدث النبي - صلى الله عليه وسلم - الناس بنحو حديثه قبل مقدمه؛ واستشهدهم - عليه الصلاة والسلام - عليه بعد ذلك فقال: «أَلَا هَلْ كُنْتُ حَدِّثُكُمْ ذَلِكَ؟»، فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، «فَإِنَّهُ أَعْجَبَنِي حَدِيثُ تَمِيمٍ أَنَّهُ وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْهُ وَعَنِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ».

وإن كان الأستاذ يريد إقرار النبي - صلى الله عليه وسلم - لابن عمر في حلفه على أن ابن صائد هو الدجال - كما في حديث جابر -؛ فهو مخطئ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان أوحى إليه بصفات

(1) ينظر: تامر متولي، منهج الشيخ رشيد رضا في العقيدة، ص 842.

(2) الشوكاني، فتح القدير، ج 4، ص 408.

(3) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 13، ص 23.

(4) ينظر: شفيق شقير، موقف المدرسة العقلية، ص 305، عيسى النعمي، دفع دعوى المعارض العقلي، ص 377.

الدجال العامة، ولم يوح إليه شيء في تحديد شخصه، فكان -صلى الله عليه وسلم- مترددا في أمر ابن صياد، ولما رأى عمر -رضي الله عنه- تطابق تلك الصفات على شخص ابن صياد؛ أقسم بالله: أنه هو، فسكت -صلى الله عليه وسلم-؛ فلا هو أقره ولا أنكر قوله، لأن كل من الإنكار والإقرار يستلزم من صاحبه جازما بالأمر المقر عليه أو المنكر له⁽¹⁾.

قال البيهقي: "ليس في حديث جابر أكثر من سكوت النبي -صلى الله عليه وسلم- على حلف عمر، فيحتمل أن يكون النبي -صلى الله عليه وسلم- كان متوقفا في أمره، ثم جاءه الثبوت من الله -تعالى- بأنه غيره؛ على ما تقتضيه قصة تميم الداري، وبه تمسك من جزم بأن الدجال غير ابن صياد، وطريقه أصح، وتكون الصفة التي في ابن صياد وافقت ما في الدجال"⁽²⁾.

وقال الحافظ: "كان جابر لما سمع عمر يحلف عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلم ينكر عليه؛ فهم منه المطابقة، ولكن بقي أن شرط العمل بالتقرير أن لا يعارضه التصريح بخلافه، فمن قال أو فعل بحضرة النبي -صلى الله عليه وسلم- شيئا فأقره؛ دل ذلك على الجواز، فإن قال النبي -صلى الله عليه وسلم- أفعال خلاف ذلك؛ دل على نسخ ذلك التقرير إلا أن ثبت دليل الخصوصية"⁽³⁾.

السلامة ادعاء الأستاذ تعارض الأحاديث في ابن صياد؛ صحيح، فالتعارض واقع، وقد قال الخطابي: "اختلف الناس في ابن صياد اختلافاً شديداً، وأشكل أمره حتى قيل فيه كل قول"⁽⁴⁾.

ولكن المُعَابَ على الأستاذ: تجاهله قواعد الترجيح بين الأدلة المتعارضة، وتخطيه مرحلة الجمع! -لا أقول إلى الترجيح- ولكن إلى رد جميع الأدلة والحكم عليها بالاضطراب.

وابن صياد الوارد في هذه الأحاديث اسمه: صاف، وقيل اسمه: عبد الله، وهو غلام من يهود المدينة⁽⁵⁾، وقد جمع الأئمة بين أحاديثه وأحاديث الدجال على قولين:

1- ذهب البيهقي والقرطبي والنووي وابن حجر⁽⁶⁾ إلى أن ابن صياد هذا هو نفسه الدجال المعني بأحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وإنه هو الذي سيخرج آخر الزمان.

(1) ينظر: محمود عطية، فقد جاء أشراتها، ص 400.

(2) البيهقي، استدراقات البعث والنشور، ص 31.

(3) ابن حجر، فتح الباري، ج 13، ص 325.

(4) الخطابي، معالم السنن، ج 4، ص 348.

(5) ينظر: العيني، عمدة القاري، ج 8، ص 170.

(6) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، ج 13، ص 326، ص 328، القرطبي، التذكرة، ص 1340، النووي، شرح صحيح مسلم،

ج 18، ص 46.

قال القرطبي: "الصحيح أن ابن صياد هو الدجال بدلالة ما تقدم، وما يبعد أن يكون بالجزيرة ذلك الوقت، ويكون بين أظهر الصحابة في وقت آخر إلى أن فقده يوم الحرة"⁽¹⁾.

وقال الحافظ: "وأقرب ما يجمع به بين ما تضمنه حديث تميم وكون ابن صياد هو الدجال: أن الدجال بعينه هو الذي شاهده تميم موثقاً؛ وأن ابن صياد شيطان تبدى في صورة الدجال في تلك المدة إلى أن توجه إلى أصبهان فاستتر مع قرينه إلى أن تجيء المدة التي قدر الله -تعالى- خروجه فيها"⁽²⁾.

واستشهد أصحاب هذا المذهب بما جاء عن جابر -رضي الله عنه- قال: «فَقَدْنَا ابْنَ صَيَّادٍ يَوْمَ الْحَرَّةِ»⁽³⁾. فتأولوا فقده برجوعه إلى جزيرته جهة الشرق؛ حيث رآه تميم الداري محبوساً موثقاً.

وأجابوا عما جاء في وصف الدجال في حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-؛ من أنه لا يدخل مكة ولا المدينة، وأنه لا يولد له؛ بحمل ذلك على حاله يوم خروجه آخر الزمان، قال النووي: "وأما احتجاجه هو بأنه مسلم والدجال كافر وبأنه لا يولد للدجال؛ وقد ولد له هو، وأن لا يدخل مكة والمدينة؛ وأن ابن صياد دخل المدينة وهو متوجه إلى مكة؛ فلا دلالة له فيه لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- إنما أخبر عن صفاته وقت فتنته وخروجه في الأرض"⁽⁴⁾.

2- وذهب البيهقي وابن كثير وشيخ الإسلام ابن تيمية⁽⁵⁾، إلى أن ابن صياد دجال من الدجاجلة، وأن الدجال الأكبر المرتقب آخر الزمان مخلوق غير ابن صياد:

قال ابن كثير: "وقد قدمنا أن الصحيح أن الدجال غير ابن صياد، وأن ابن صياد كان دجالاً من الدجاجلة ثم تاب بعد ذلك فأظهر الإسلام، والله أعلم بضميره وسيرته"⁽⁶⁾.

وحمل أصحاب هذا المذهب جزم بعض الصحابة كعمر وجابر -رضي الله عنهما- وحلفهم بأن ابن صياد هو الدجال؛ على عدم اطلاعهم على حديث تميم الداري -رضي الله عنه-، قال البيهقي: "فالأولى أن يحمل على عدم الاطلاع، أما عمر فيحتمل أن يكون ذلك منه قبل أن يسمع قصة تميم، ثم لما سمعها لم يعد إلى

(1) القرطبي، التذكرة، ص 1340.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج 13، ص 328.

(3) رواه ابن أبي شيبة (ج 15، ص 160، رقم: 38686) وأبو داود (ص 776، رقم: 4332) من حديث شيبان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن جابر -رضي الله عنه-، وصحح إسناده الحافظ في الفتح، ج 13، ص 328.

(4) النووي، شرح صحيح مسلم، ج 18، ص 46.

(5) ينظر: البيهقي، استدرآكات البعث والنشور، ص 30، ابن كثير، النهاية في الفتن، ج 1، ص 88، ابن تيمية، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ص 166.

(6) ابن كثير، النهاية في الفتن، ج 1، ص 88.

الحلف المذكور، وأما جابر فشهد حلفه عند النبي صلى الله عليه وسلم فاستصحب ما كان اطلع عليه من عمر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾.

ولا شك أن الجمع بقول من هذين القولين أولى من الحكم على الأحاديث بالاضطراب.

وقد كان الأستاذ ذكياً؛ إذ ألمح إلى ضعف الأجوبة بإجمال فقال: "وقد حاول شراح الصحيحين وغيرهم الجمع بين الروايات المتعارضة في كل مسألة؛ فجاءوا بأجوبة متكلفة ردها المحقون كلها أو أكثرها". وهكذا استراح الأستاذ بالتلميح دون أن يرهق نفسه في طلب وجوه الجمع ولا قرائن ترجيح.

ولست أدري من هم المحققون الذين اقتدى بهم الأستاذ -رحمه الله- في رده للأحاديث!، ويا ليتته سمى لنا بعضهم، وإلا فإن إثبات خروج الدجال هو مذهب المحققين! والمدققين! كما قال القاضي عياض: "هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره في قصة الدجال: حجة لمذهب أهل الحق في صحة وجوده، وأنه شخص بعينه ابتلى الله به عباده، وأقدره على أشياء من مقدرات الله -تعالى-: من إحياء الميت الذي يقتله -إلى أن قال-، هذا مذهب أهل السنة وجميع المحدثين والفقهاء والنظار خلافا لمن أنكروه وأبطل أمره من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة"⁽²⁾.

السابع: جمع العلماء بين الأحاديث المثبتة للخوارق للدجال وبين قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ» الذي يوهم نفيها؛ بوجهين⁽³⁾:

1- أن الدجال أهون من أن يجري الله على يديه هذه الخوارق حقيقة؛ والحاصل الذي يراه الناس منه لا يزيد عن كونه تخاييل وسحرٌ يسحر به أعين الناس:

قال ابن حبان⁽⁴⁾: "إنكار المصطفى -صلى الله عليه وسلم- على المغيرة بأن مع الدجال أنهار الماء؛ ليس يضاد خبر أبي مسعود -والذي ذكرناه-؛ لأنه أهون على الله من أن يكون معه نهر الماء يجري، والذي معه يرى أنه ماء ولا ماء، من غير أن يكون بينهما تضاد"⁽⁵⁾.

(1) البيهقي، استدراقات البعث والنشور، ص30.

(2) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج8، ص476.

(3) عيسى النعمي، دفع دعوى المعارض العقلي، ص375.

(4) ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي (ت354): الإمام العلامة الحافظ الجود، شيخ خراسان، قال الحاكم: "كان من أوعية العلم في الفقه والحديث واللغة"، من تصانيفه: المسند الصحيح، والثقات، والمجروحون، وغير ذلك. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص92، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص375.

(5) ابن حبان، الصحيح، ج15، ص211.

وقال الطحاوي⁽¹⁾: "فكان تصحيح حديث المغيرة هذا وما روينا قبله على أن ما روينا قبله هو ما يوهمه الدجال الناس بسحره أنه ماء وخبز؛ فيروونه كذلك بسحره الذي يكون معه مما يقدر به عليهم؛ حتى يرون أن ذلك في الحقيقة كما يروونه بأعينهم في ظنوتهم، وليس كذلك وإنما هو كمثل ما أخبر الله عما كانت سحرة فرعون فعلته بقوله -تعالى-: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسَعَى﴾ [طه: 66]"⁽²⁾.

وقد ضعف القرطبي هذا القول؛ لأن الأصل حمل نصوص الوحيين على حقيقتها إلا لما منع يمنع من ذلك، فقال -رحمه الله-: "وأما من قال: إن ما يأتي به الدجال حيل ومخارق؛ فهو معزول عن الحقائق؛ لأن ما أخبر به النبي -صلى الله عليه وسلم- من تلك الأمور حقائق لا يحيل العقل شيئاً منها، فوجب إبقاؤها على حقائقها"⁽³⁾.

2- إن الدجال أهون من أن يُجعل ما يخلقه الله على يديه مُضلاً للمؤمنين، ومشككا لقلوب الموقنين:

قال القاضي عياض: "وقوله في هذا الحديث: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ مَعَهُ الطَّعَامَ وَالْأَنْهَارَ، قَالَ: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ» أي: من أن يجعل ما يخلقه على يده مضلا للمؤمنين، ومشككا لقلوب الموقنين؛ بل يزيد الذين آمنوا إيمانا، وليرتاب الذين في قلوبهم مرض والكافرون، كما قال له الذي قتله ثم أحياه: مَا كُنْتُ قَطُّ فِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي الْآنَ، لا أن قوله: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ» أي أنه ليس معه شيء من ذلك معه، بل أن يجعل ذلك آية على صدقه، فكيف وقد جعل الآية على كذبه وكفره ظاهرة بقراءة من لا يقرأ..."⁽⁴⁾.

وقال المهلب⁽⁵⁾: "ليس في اقتدار الدجال على إحياء المقتول المذكور ما يخالف ما تقدم من قوله -صلى الله عليه وسلم-: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ»، أي من أن يمكن من المعجزات تمكيننا صحيحا، فإن

(1) الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي (ت321): الإمام العلامة الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقهها، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة من أشهر مصنفاته: مشكل الآثار، وشرح معاني الآثار، والعقيدة الطحاوية. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص27، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص339.

(2) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج14، ص380.

(3) القرطبي، المفهم، ج7، ص269.

(4) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج8، ص492.

(5) المهلب، المهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله الأسدي الأندلسي المربي (ت433): أحد الأئمة الفصحاء، الموصوفين بالذكاء، من مصنفاته: شرح صحيح البخاري وقد أكثر الحافظ النقل منه. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17، ص579، ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص346.

اقتداره على قتل الرجل ثم إحيائه لم يستمر له فيه ولا في غيره، ولا استضر به المقتول إلا ساعة تألمه بالقتل؛ مع حصول ثواب ذلك له، وقد لا يكون وجد للقتل ألما لقدرة الله -تعالى- على دفع ذلك عنه⁽¹⁾.

وعلى كلا القولين؛ لا تعارض بين هذه الأحاديث، لأن المنفي في حديث المغيرة في قول النبي -صلى الله عليه وسلم- «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ» غير المثبت في ما سواه من الأحاديث.

الثامن: إهداء الأستاذ تعارض الأحاديث في تحديد المكان الذي يخرج منه الدجال مردود؛ فالدجال خارج من جهة الشرق حتماً، وهذا معنى تتفق عليه أكثر الأحاديث، قال الحافظ: "وأما من أين يخرج: فمن قبل المشرق جزماً، ثم جاء في رواية أنه يخرج من خراسان⁽²⁾، أخرج ذلك أحمد والحاكم من حديث أبي بكر، وفي أخرى أنه يخرج من أصبهان⁽³⁾ أخرجها مسلم⁽⁴⁾."

وإن صح خبر خروج الدجال من خراسان فلا تعارض بينه وبين خروجه من الشرق؛ لأن خراسان واقعة جهة الشرق من المدينة النبوية، وكذلك لا تعارض بينه وبين خروجه من أصبهان، فخراسان القديمة تشمل أصبهان وغيرها من بلاد فارس، فتكون هذه الأحاديث مخصصة للعموم المطلق في غيرها.

وأما ادعاء الأستاذ التعارض بين أن يكون خروج الدجال من الشرق وبين ما جاء في حديث الجساسة من أنه في بحر الشام أو بحر اليمن؛ فلا يصح، ولو تفهم الأستاذ الحديث قليلاً لما صدر عن هذا القول، لأن قول النبي -صلى الله عليه وسلم- بتواجده في تلك الأمكنة منفي بآخر قوله: «لَا بَلَّ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ».

(1) نقله: ابن حجر، فتح الباري، ج13، ص116.

(2) يريد ما روي أبي بكر -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ الدَّجَالَ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضِ الْمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا خُرَّاسَانٌ، يَتَّبِعُهُ أَقْوَامٌ كَأَنَّ وُجُوهُهُمْ الْمَجَانُ الْمُطْرَقَةُ».

ورواه الترمذي (كتاب: الفتن، باب: من أين يخرج الدجال، ج4، ص509، رقم: 2237) وابن ماجه (كتاب: الفتن، باب: فتنة الدجال وخروج عيسى، ج4، ص525، رقم: 4072) وأحمد (ج1، ص190، رقم: 12) والحاكم (كتاب: الفتن والملاحم، ج4، ص700، رقم: 8673) من طريق أبي التياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث عن أبي بكر -رضي الله عنه-. قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب"، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

(3) رواه أحمد (ج21، ص55، رقم: 13344) بلفظ: «يَخْرُجُ الدَّجَالُ مِنْ يَهُودِيَّةِ أَصْبَهَانَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ الْيَهُودِ عَلَيْهِمُ السَّيْجَانُ» من حديث محمد بن مصعب عن الأوزاعي عن ربيعة بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-.

ورواه مسلم (كتاب: الفتن، باب: بقية من أحاديث الدجال، رقم: 2944) من حديث الأوزاعي عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس -رضي الله عنه- بلفظ: «يَتَّبِعُ الدَّجَالَ مِنْ يَهُودِ أَصْبَهَانَ سَبْعُونَ أَلْفًا عَلَيْهِمُ الطَّيَالِسَةُ».

(4) ابن حجر، فتح الباري، ج13، ص91.

قال القرطبي: "وقوله: «أَلَا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّامِ أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ، لَا بَلَّ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ» كله كلام ابتدئ على الظن، ثم عرض الشك أو قصد الإبهام، ثم نفي ذلك كله، وأضرب عنه بالتحقيق، فقال: «لَا بَلَّ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ»، ثم أكد ذلك ب: «ما» الزائدة، وبالتكرار اللفظي، ف«ما» فيه زائدة لا نافية، وهذا لا بعد فيه؛ لأنَّ النبي -صلى الله عليه وسلم- بشر يظن ويشك، كما يسهو وينسى إلا أنه لا يتمادى، ولا يُقر على شئ من ذلك، بل يرشد إلى التحقيق، ويسلك به سواء الطريق. والحاصل من هذا: أنه -صلى الله عليه وسلم- ظن أن الدجال المذكور في بحر الشام؛ لأنَّ تميماً إنما ركب في بحر الشام، ثم عرض له أنه في بحر اليمن؛ لأنَّه يتصل ببحر متصل ببحر اليمن؛ فيجوز ذلك، ثم أطلعنا العليم الخبير على تحقيق ذلك فحقق⁽¹⁾.

وأما ما جاء في حديث النواس بن سميان -رضي الله عنه- من أن خروج الدجال يكون من خلة بين الشام والعراق فيحمل على تعدد الخروج، قال القرطبي: "ووجه الجمع بين هذا والذي قبله: أن مبتدأ خروج الدجال من خرسان، ثم يخرج إلى الحجاز فيما بين العراق والشام -والله تعالى أعلم-"⁽²⁾.

التاسع: استدلال الطاعن بقول الله -سبحانه-: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾^(٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ^(٤٥)

ثم لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ^(٤٦) فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿﴾^(الحاقة: 44-47) على رد أحاديث الدجال، بحجة تخلف وعد الله في قطع وتين المتقولين عليه؛ استدلال باطل، لأن الآية مخصوصة بالنبي -صلى الله عليه وسلم-؛ للدلالة على صدقه وبعده عن الكذب، لعلمه -صلى الله عليه وسلم- بعقوبة الله -جل جلاله- المترتبة على ذلك الفعل، والتي لا يقدر أحد على دفعها عنه.

ومما يدل على خوصية الآية بالنبي -صلى الله عليه وسلم- الحسن؛ فقد افترى الكذب على الله -جل جلاله- جماعة من مدعى الألوهية والنبوة والمهدوية والولاية!، وما عاقبهم -سبحانه- بهذه العقوبة المتهدد بها جنابه -صلى الله عليه وسلم-.

العاشر: ردُّ الطاعن الحديث مستشكلاً فيه اللغة واللون الذي ستكتب به كلمة «كافر» على جبين الدجال، واستغرابه الكيفية التي سيقراً بها الأعمى والأعمى تلك الكلمة؛ يتضمن -ولو من غير قصد صاحبه- استخفافاً بقدرة الله -جل جلاله-، فإن الله الذي صرف الكافر عن قراءة هذه الكلمة؛ لا يعجزه تمكين الأعمى والأعمى من قراءتها، خصوصاً وأن ذلك الزمان تنخرق فيه العادات.

(1) القرطبي، المفهم، ج 7، ص 300.

(2) المصدر السابق، ج 7، ص 300.

وقد تعرض الإمام القرطبي لاستشكال بعضهم الحديث من ناحية قريية للتي نحن بصدددها، وأجاب عن ذلك بقوله: "وما ذكره من لزوم المساواة بين المؤمن والكافر في قراءة ذلك لا يلزم؛ من وجهين:

1- أن الله يمنع الكافر من إدراكه؛ ولا سيما وذلك الزمان قد انخرقت فيه عوائد؛ فليكن هذا منها. وقد فهم ذلك مما جاء في بعض طرقه: «يَقْرَأُ كُلُّ مُؤْمِنٍ كَاتِبٍ وَغَيْرِ كَاتِبٍ» وقراءة غير الكاتب خارقة للعادة.

2- أن المؤمن إنما يدرکه لتثبته ويقظته، ولسوء ظنه بالدجال، وتخوفه من فتنته، فهو في كل حال يستعيد النظر في أمره، ويستزيد بصيرة في كذبه، فينظر في تفاصيل أحواله، فيقرأ سطور كفره وضلاله، ويتبين عين محاله.

وأما الكافر فمصروف عن ذلك كله بغفلته وجهله، وكما انصرف عن إدراك نقص عوره وشواهد عجزه؛ كذلك يصرف عن فهم قراءة سطور كفره ورمزه⁽¹⁾.

ثم على فرض عجز كل من الأمي والضرير عن قراءة ما على جبين الدجال؛ أقول إن هذه العلامة ليست الوحيدة على كذبه، بل إن دلائل كذبه كثير؛ أعظمها ادعاؤه الألوهية، وهذا الدليل -لوضوحه- يدرکه كل من شرح الله صدره للإسلام، سواء كان ضريراً أم مبصراً، قارئاً أم أمياً.

الصلوة والعش فيما يخص شبهة إعراض القرآن عن ذكر الدجال والتحذير من فتنته؛ فقد جمع الحافظ ابن حجر الإجابة عنها في قوله: "اشتهر السؤال عن الحكمة في عدم التصريح بذكر الدجال في القرآن مع ما ذكر عنه من الشر، وعظم الفتنة به، وتحذير الأنبياء منه، والأمر بالاستعاذة منه حتى في الصلاة، وأجيب بأجوبة:

1- أنه ذكر في قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ [الأنعام: 158]، فقد أخرج الترمذي وصححه عن أبي هريرة رفعه: «ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْنَا لَمْ يَنْفَعْ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ أَمْنًا مِنْ قَبْلِ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَالدُّخَانُ وَدَابَّةُ الْأَرْضِ»⁽²⁾.

2- قد وقعت الإشارة في القرآن إلى نزول عيسى ابن مريم في قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: 159]، وفي قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّهُ لَعَلْمٌ لِلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: 61]، وصح أنه

(1) المصدر السابق، ج 7، ص 268.

(2) رواه مسلم (كتاب: الإيمان، باب: الزمن الذي لا ينفع فيه الإيمان، رقم: 158) والترمذي (كتاب: تفسير القرآن، باب:

سورة الأنعام، ج 5، ص 264، رقم: 3072) من طريق فضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

الذي يقتل الدجال، فاكثفي بذكر أحد الضدين عن الآخر، ولكونه يلقب المسيح كعيسى، لكن الدجال مسيح الضلالة وعيسى مسيح الهدى.

3- أنه ترك ذكره احتقارا، وتعقب بذكر ياجوج وماجوج، وليست الفتنة بهم بدون الفتنة بالدجال والذي قبله، وتعقب بأن السؤال باق وهو ما الحكمة في ترك التنصيص عليه؟ وأجاب شيخنا الإمام البلقيني بأنه اعتبر كل من ذكر في القرآن من المفسدين فوجد كل من ذكر إنما هم ممن مضى وانقضى أمره، وأما من لم ينجى بعد فلم يذكر منهم أحدا، انتهى. وهذا ينتقض بياجوج وماجوج.

وقد وقع في تفسير البغوي: أن الدجال مذكور في القرآن في قوله -تعالى-: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: 57]، وأن المراد بالناس هنا الدجال؛ من إطلاق الكل على البعض، وهذا إن ثبت أحسن الأجوبة فيكون من جملة ما تكفل النبي -صلى الله عليه وسلم- ببيانه، والعلم عند الله -تعالى-⁽¹⁾.

وعلى كل فإن عدم التصريح بذكر الدجال في القرآن ليس مصوغا لرد ما ثبت عنه في السنة المطهرة؛ ما دامت السنة مبينة لمبهمه ومفصلة لمجمله، وقد جاء في القرآن الإخبار عن مجيئ شروط الساعة بإجمال؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ظَهْرًا فَهَلْ يَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ظَهْرًا﴾ [محمد: 18]؛ وقد تكفلت السنة بتفصيل ذلك الإجمال وتبيينه، ويلزم الطاعن من رده حديث الدجال أن يكون إخبار الله -سبحانه- بمجيئ الشروط عبثا لا فائدة منه؛ خصوصا وأن أكثر الشروط ثابتة بالسنة.

الثاني عشر يرد على ادعاء نيازي اقتباس حديثي ابن عمر وأبي هريرة من الإنجيل بما يلي:

1- النص التوراتي الذي عارض به الطاعن حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- يتحدث عن ملائكة يجسسون الريح عن الأرض جميعها؛ برها وبحرها وشجرها، وعلى فرض أن المراد بالريح الدجال!، فإن الدجال لا يكون ممنوعا إلا من دخول مكة والمدينة، وهذا اختلاف جوهري بين القصتين.

ثم إن القادم من الشرق في النص التوراتي ملك، أما القادم من هذه الجهة في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- فهو الدجال، ولئن حملنا معنى الريح على الدجال؛ فلا يمكننا -بحال- حمل معنى الملك عليه، لأن الملك لا يصدر منه الإضلال ولا ادعاء الألوهية.

2- أم النص التوراتي الذي رد به الطاعن حديث ابن عمر فهو متوافق إلى حد ما وما جاء في السنة المطهرة في خبر الدجال، وليست تعني هذه الموافقة أن أحدهما منتحل من الآخر، لأن التوراة والإنجيل من عند

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج13، ص91، وكلام الحافظ شبه متطابق مع ما ذكره الحافظ ابن كثير في: النهاية في الفتن والملاحم، ج1، ص84.

الله ، كما أن القرآن والسنة من عنده - سبحانه وتعالى -، ولئن طال التحريف التوراة والإنجيل، فإننا لا نجزم بتحريف كل مقطع منها، ولعل هذا النص من البقية المحفوظة.

وقد وافق القرآن والسنة التوراة والإنجيل في إثبات كثير من القضايا، خصوصا ما يتعلق بالإيمان واليوم الآخر والثواب والعقاب، ولو رددنا ما جاء عندنا فيما يخص هذه القضايا بحجة موافقتها لما في كتب أهل الكتاب؛ لنقضنا كثيرا من عقائدنا وشرائعنا.

وهذا النص - لو عقل الطاعن - شاهد لنبوة نبينا - صلى الله عليه وسلم -، ومصحح لخرجه في تحذير الأنبياء من فتنة الدجال؛ كما في حديث أنس - رضي الله عنه -: «مَا بُعِثَ نَبِيٌّ إِلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ».

أما ادعاء السبحاني أن حديث حذيفة من الإسرائيليات؛ بحجة أن البخاري ذكره تحت باب: "ما ذكر عن بني إسرائيل"، فهو ادعاء مبني عن سوء فهمه لصنيع الإمام - رحمه الله -:

فقول الإمام: "باب: ما ذُكِرَ عن بني إسرائيل"، الفعل فيه مبني للمفعول، وتقدير الكلام: "باب: ما ذُكِرَ النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أحوال بني إسرائيل"، لأن الناظر في هذا الباب يلحظ أن البخاري جمع فيه أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - المتعلقة بحال أهل الكتاب؛ ممن ساكنوه وجاوروه، أو ممن كانوا قبلهم.

وكل الأحاديث التي أوردها البخاري تحت هذا الباب هي على هذا الوصف؛ إلا حديث حذيفة في الدجال، والملاحظ أن البخاري إنما أورده تحت هذا الباب ليروي بسنده حديثين آخرين هما:

1- قَالَ حُذَيْفَةُ وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلًا كَانَ فِي مَنِّ كَانَ قَبْلَكُمْ أَتَاهُ الْمَلِكُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ...»

الحديث.

2- فَقَالَ وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلًا حَضَرَهُ الْمَوْتُ، فَلَمَّا يَتَسَّ مِنَ الْحَيَاةِ أَوْصَى أَهْلَهُ إِذَا أَنَا مِتُّ

فَأَجْمَعُوا لِي حَطْبًا...» الحديث.

وهذين الحديثين لا يخرجان عن كونهما إخبارا من النبي - صلى الله عليه وسلم - عن بعض أحوال بني إسرائيل.

قال الحافظ: "والغرض منه هنا - أي رواية الإمام حديث الدجال - إيراد ما يليه؛ وهو قصة الرجل الذي كان يبايع الناس، وقصة الرجل الذي أوصى بنيه أن يحرقوه"⁽¹⁾.

وكان هذه الأحاديث الثلاثة كانت تروى بإسناد واحد عن حذيفة - رضي الله عنه - فرواها البخاري في هذا الباب بمجموعة للإشارة إلى هذا المعنى، ثم أفرد حديث الدجال بالذكر في باب: ذكر الدجال.

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج 6، ص 496.

المبحث العاشر:

صُغُونُ الْمُعَاصِرِينَ فِي حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ

الجساسة دابة أبرز ما يميزها كثرة شعرها - كما سيأتي في وصفها-، ذهب بعض أهل العلم إلى أنها من الشياطين، قال أبو العباس القرطبي: "سمت نفسها بذلك لتجسسها أخبار الدجال...، وقد روي عن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما-: أن هذه الدابة هي دابة الأرض التي تخرج للناس في آخر الزمان فتكلمهم"⁽¹⁾. واقترن الحديث عن الجساسة بالدجال، لكننا نفرد الكلام عن حديثها في هذا المبحث لما تطرق إليه من شبهات مخصوصة.

الحديث:

34 عَنْ عَامِرِ بْنِ شَرَّاحِيلَ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ -وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ- الْأُولَى فَقَالَ: حَدَّثَنِي حَدِيثًا سَمِعْتِيهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَا تُسْنِدِيهِ إِلَى أَحَدٍ غَيْرِهِ، فَقَالَتْ: لَيْسَ شَيْءٌ لَأَفْعَلَنَّ، فَقَالَ لَهَا: أَجَلٌ حَدَّثَنِي، فَقَالَتْ: نَكَحْتُ ابْنَ الْمُغِيرَةَ؛ وَهُوَ مِنْ خِيَارِ شَبَابِ قُرَيْشٍ يَوْمَئِذٍ فَأُصِيبَ فِي أَوَّلِ الْجِهَادِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَلَمَّا تَأَيَّمْتُ خَطْبَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَخَطْبَنِي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى مَوْلَاهُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَكُنْتُ قَدْ حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَنْ أَحْبَبَنِي فَلْيُحِبَّ أُسَامَةَ»، فَلَمَّا كَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قُلْتُ: أَمْرِي بِيَدِكَ فَانْكِحْنِي مَنْ شِئْتَ، فَقَالَ: «انْتَقِلِي إِلَى أُمِّ شَرِيكِ»، وَأُمُّ شَرِيكِ امْرَأَةٌ غَنِيَّةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ عَظِيمَةُ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَنْزِلُ عَلَيْهَا الضِّيْفَانُ، فَقُلْتُ: سَأَفْعَلُ، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلِي إِنَّ أُمَّ شَرِيكِ امْرَأَةٌ كَثِيرَةُ الضِّيْفَانِ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَسْقُطَ عَنكَ خِمَارُكَ أَوْ يَنْكَشِفَ الثَّوْبُ عَنْ سَاقِيكَ فَيَرَى الْقَوْمُ مِنْكَ بَعْضَ مَا تَكْرَهُينَ، وَلَكِنْ انْتَقِلِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ»، - وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَهْرٍ فَهْرٍ قُرَيْشٍ، وَهُوَ مِنَ الْبَطْنِ الَّذِي هِيَ مِنْهُ -، فَانْتَقَلْتُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتِي سَمِعْتُ نِدَاءَ الْمُنَادِي مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-

(1) القرطبي، المفهم، ج7، ص298.

يُنَادِي: الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَصَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَكُنْتُ فِي صَفِّ النِّسَاءِ الَّتِي تَلِي ظُهُورَ الْقَوْمِ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَاتَهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: «لِيَلْزَمَ كُلُّ إِنْسَانٍ مُصَلَاةً»، ثُمَّ قَالَ: «أَتَدْرُونَ لِمَ جَمَعْتُكُمْ»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ مَا جَمَعْتُكُمْ لِرَغْبَةٍ وَلَا لِرَهْبَةٍ، وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ لِأَنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ كَانَ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا فَجَاءَ فَبَايَعَ وَأَسْلَمَ، وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافِقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَالِ؛ حَدَّثَنِي أَنَّهُ رَكِبَ فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ مَعَ ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ لَحْمٍ وَجُدَامٍ، فَلَعِبَ بِهِمُ الْمَوْجَ شَهْرًا فِي الْبَحْرِ، ثُمَّ أَرْفَعُوا إِلَى جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ حَتَّى مَعَرَبِ الشَّمْسِ، فَجَلَسُوا فِي أَقْرَبِ السَّفِينَةِ، فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ؛ كَثِيرُ الشَّعْرِ؛ لَا يَدْرُونَ مَا قُبْلُهُ مِنْ دُبْرِهِ مِنْ كَثْرَةِ الشَّعْرِ، فَقَالُوا: وَيْلَكَ مَا أَنْتَ؟، فَقَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ، قَالُوا: وَمَا الْجَسَّاسَةُ؟، قَالَتْ: أَيُّهَا الْقَوْمُ انْطَلِقُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فِي الدَّيْرِ فَإِنَّهُ إِلَى خَبْرِكُمْ بِالْأَشْوَاقِ، قَالَ: لَمَّا سَمَّتْ لَنَا رَجُلًا فَرَقْنَا مِنْهَا أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً، - قَالَ - فَانْطَلَقْنَا سِرَاعًا حَتَّى دَخَلْنَا الدَّيْرَ؛ فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا، وَأَشَدَّهُ وَثَاقًا، مَجْمُوعَةٌ يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى كَعْبَيْهِ بِالْحَدِيدِ، قُلْنَا: وَيْلَكَ مَا أَنْتَ؟، قَالَ: قَدْ قَدَرْتُمْ عَلَى خَبْرِي فَأَخْبِرُونِي: مَا أَنْتُمْ؟، قَالُوا: نَحْنُ أَنْاسٌ مِنَ الْعَرَبِ، رَكِبْنَا فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ فَصَادَفْنَا الْبَحْرَ حِينَ اغْتَلَمَ، فَلَعِبَ بِنَا الْمَوْجَ شَهْرًا ثُمَّ أَرْفَعْنَا إِلَى جَزِيرَتِكَ هَذِهِ، فَجَلَسْنَا فِي أَقْرَبِهَا فَدَخَلْنَا الْجَزِيرَةَ، فَلَقِيَتْنَا دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعْرِ لَا يَدْرِي مَا قُبْلُهُ مِنْ دُبْرِهِ مِنْ كَثْرَةِ الشَّعْرِ، قُلْنَا: وَيْلَكَ مَا أَنْتَ؟، فَقَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ، قُلْنَا: وَمَا الْجَسَّاسَةُ؟، قَالَتْ: ائِمِدُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فِي الدَّيْرِ، فَإِنَّهُ إِلَى خَبْرِكُمْ بِالْأَشْوَاقِ، فَأَقْبَلْنَا إِلَيْكَ سِرَاعًا، وَفَزَعْنَا مِنْهَا وَلَمْ نَأْمَنْ أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً، فَقَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ نَخْلِ بَيْسَانَ، قُلْنَا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ؟، قَالَ: أَسْأَلُكُمْ عَنْ نَخْلِهَا؛ هَلْ يُثْمِرُ؟، قُلْنَا لَهُ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ لَا تُثْمِرَ، - قَالَ - أَخْبِرُونِي عَنْ بُحَيْرَةِ الطَّبْرِيَّةِ، قُلْنَا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ؟، قَالَ: هَلْ فِيهَا مَاءٌ؟، قَالُوا: هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ، قَالَ: أَمَا إِنَّ مَاءَهَا يُوشِكُ أَنْ يَذْهَبَ - قَالَ - أَخْبِرُونِي عَنْ عَيْنِ زُغَرَ، قَالُوا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ؟، قَالَ: هَلْ فِي الْعَيْنِ مَاءٌ، وَهَلْ يَزْرَعُ أَهْلُهَا بِمَاءِ الْعَيْنِ؟، قُلْنَا لَهُ: نَعَمْ؛ هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ وَأَهْلُهَا يَزْرَعُونَ مِنْ مَائِهَا، قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ نَبِيِّ الْأُمِّيِّينَ؛ مَا فَعَلَ؟، قَالُوا: قَدْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَنَزَلَ يَثْرِبَ، قَالَ: أَقَاتَلَهُ الْعَرَبُ؟،

قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: كَيْفَ صَنَعَ بِهِمْ؟، فَأَخْبَرَنَا أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ عَلَيَّ مِنْ يَلِيهِ مِنَ الْعَرَبِ وَأَطَاعُوهُ، قَالَ لَهُمْ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ؟، قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا إِنَّ ذَاكَ خَيْرٌ لَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، وَإِنِّي نُخْبِرُكُمْ عَنِّي، إِنِّي أَنَا الْمَسِيحُ، وَإِنِّي أَوْشِكُ أَنْ يُؤْذَنَ لِي فِي الْخُرُوجِ فَأَخْرُجُ؛ فَأَسِيرُ فِي الْأَرْضِ فَلَا أَدْعُ قَرْيَةً إِلَّا هَبَطْتُهَا فِي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، غَيْرَ مَكَّةَ وَطَيْبَةَ؛ فَهِيَ مُحَرَّمَتَانِ عَلَيَّ كِلْتَاهُمَا؛ كُلَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَ وَاحِدَةً أَوْ وَاحِدًا مِنْهُمَا اسْتَقْبَلَنِي مَلَكٌ بِيَدِهِ السَّيْفُ صَلَاتًا يَصُدُّنِي عَنْهَا، وَإِنَّ عَلَيَّ كُلَّ نَقَبٍ مِنْهَا مَلَائِكَةٌ يَحْرُسُونَهَا»، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَطَعَنَ بِمُخَصَّرَتِهِ فِي الْمُنْبَرِ: «هَذِهِ طَيْبَةٌ، هَذِهِ طَيْبَةٌ، هَذِهِ طَيْبَةٌ» -يَعْنِي الْمُدِينَةَ- «أَلَا هَلْ كُنْتُ حَدَّثْتُكُمْ ذَلِكَ؟»، فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، «فَإِنَّهُ أَعْجَبَنِي حَدِيثُ تَمِيمٍ أَنَّهُ وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْهُ وَعَنِ الْمُدِينَةِ وَمَكَّةَ، أَلَا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّامِ أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ، لَا بَلَّ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ»، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ، قَالَتْ: فَحَفِظْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-⁽¹⁾.

شرح الغريب:

- ◆ تأيمت: تأيمت المرأة إذا مات البعل عنها أو طلقها⁽²⁾.
- ◆ لحم: قبيلة كبيرة شهيرة ينسبون إلى لحم؛ واسمه: مالك بن عدي بن الحارث بن مرة بن أدد⁽³⁾.
- ◆ جذام: قبيلة كبيرة شهيرة -أيضا-، ينسبون إلى عمرو بن عدي، وهم إخوة لحم على المشهور، وقيل هم من ولد أسد بن خزيمه⁽⁴⁾.
- ◆ أرفقوا: أرفأت السفينة إذا اقتربت من الشط⁽⁵⁾.
- ◆ أقرب: جمع مفردة قارب، وهو سفينة صغيرة تكون مع الكبيرة⁽⁶⁾.
- ◆ الدير: الكنيسة المنقطعة عن العمارة، ينقطع فيها رهبان النصارى لتعبدتهم، وهو بمعنى الصومعة⁽⁷⁾.

(1) رواه مسلم (كتاب: الفتن، باب: قصة الجساسة، رقم: 2942) من طريق عبد الله بن بريدة، وسيار بن أبي الحكم، وغيلان

بن جرير، وأبي الزناد؛ أربعتهم: عن عامر الشعبي عن فاطمة بنت قيس -رضي الله عنها-.

(2) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص 65.

(3) ابن حجر، فتح الباري، ج 8، ص 74.

(4) المصدر السابق، ج 8، ص 74.

(5) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج 2، ص 591.

(6) النووي، شرح النووي على مسلم، ج 18، ص 81.

(7) المصدر السابق، ج 16، ص 105.

- ◆ اغتلم: اغتلم البحر إذا هاج وجاوز حده المعتاد⁽¹⁾.
- ◆ عين زغر: هي بلدة معروفة في الجانب القبلي من الشام⁽²⁾.
- ◆ بالسيف صلنا: أي مسلولا من غمدة، مهيبا للضرب به⁽³⁾.
- ◆ المخصرة: عصا أو قضيب تكون في يد الخاطب أو الملك إذا تكلم⁽⁴⁾.

الكفون المعاصرة المتعلقة بهذه الأحاديث:

يمكن إجمال طعون المعاصرين في حديث الجساسة في النقاط التالية:

الأول:

يزعم الشيخ رشيد رضا أن الدواعي قد دعت لتواتر رواية الحديث؛ ومع ذلك لم يروه غير نفر يسير من الصحابة، فيقول مقررا لهذه الشبهة: "من علل الحديث إذا أنه من الأحاديث التي تتوفر الدواعي على نقلها بالتواتر لغرابة موضوعه ولاهتمام النبي -صلى الله عليه وسلم- به وجمعه الناس له وتحديثه به على المنبر، واستشهاده بقول تميم على ما كان حدثهم به قبل إسلامه، ولسماع جمهور الصحابة له منه -صلى الله عليه وسلم- فمن غير المعقول ألا يروى إلا آحاديا، ويؤيده امتناع البخاري عن إخراجها في صحيحه لشدة تحريمه"، ثم ذكر أجوبة الحافظ عن هذا الإشكال وأعقبه بقوله: "أقول: إن ما ذكره الحافظ لا ينفي كون الحديث من الآحاد، والمقام مقام التواتر لما ذكرناه من أسباب توفر الدواعي"⁽⁵⁾.

الثاني:

زعم الطاعنون أن من أمارات وضع الحديث مخالفته المحسوس، فعلماء الجغرافيا قد مسحوا الأرض مسحا دقيقا ولم تصادفهم جزيرة الدجال ولا هم لاحظوا ديره فيها. فقال الأستاذ رشيد رضا -رحمه الله-: "أين هذه الجزيرة التي رفا إليها تميم وأصحابه في سفينتهم؟ إنها في بحر الشام أو بحر اليمن كما في اللفظ المرفوع -إن صح الحديث- أي الجهة المقابلة لسواحل سورية من البحر المتوسط، أو الجهة المجاورة لشواطئ اليمن من البحر الأحمر، وكل من البحرين قد مسح البحارة في هذه الأزمنة مسحا، وجابوا سطحهما طولاً وعرضاً، وقاسوا مياهما عمقا، وعرفوا جزائرهما فردا فردا، فلو كان في أحدهما جزيرة فيها دير أو قصر حبس فيه الدجال وله جساسة فيها تقابل الناس، وتنقل إليه الأخبار، لعرف ذلك كله كل الناس"⁽⁶⁾.

(1) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص278، النووي، شرح النووي على مسلم، ج18، ص82.

(2) النووي، شرح النووي على مسلم، ج18، ص82.

(3) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص278.

(4) المصدر السابق، ص278.

(5) محمد رشيد رضا، مجلة المنار، ج9، ص410-411.

(6) المصدر السابق، ج9، ص412.

وقال الشيخ محمد الغزالي: "إن أساطيل الرومان والعرب والترك والصليبيين تجوب البحرين الأبيض والأحمر من بضعة عشر قرناً ولم تر هذه الجزيرة، وفي عصرنا هذا طرق كل شبر في البر والبحر، والتقطت صور لأعمق المحيطات عن طريق الأقمار الصناعية! فأين تقع هذه الجزيرة؟"⁽¹⁾.

وقال السبحاني: "إن هذه الجزيرة التي حدث عنها تميم الداري في أي مكان من الأرض تقع؟، فعلماء الجغرافية قد مسحوا الأرض مسحاً دقيقاً فلم يعثروا على مثل تلك الجزيرة"⁽²⁾.

الثالث: ذكر الأستاذ رشيد رضا أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يقر تميماً الداري على كل حديثه، ونقل كلاماً للطبي مفاذه أن ظاهر قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «أَلَا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّامِ أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ، لَا بَلَّ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ» يدل على أن النبي -صلى الله عليه وسلم- صدق تميماً في أول الأمر، ثم كوشف في موقفه بأنه ليس في هذا ولا ذاك، بل في جهة المشرق.

ثم أعقب الأستاذ هذا بقوله: "هاهنا يجيء إشكال آخر، وهو أن نفي النبي -صلى الله عليه وسلم- لبعض قول تميم يطل الثقة به كله، ويحصر عجزه -صلى الله عليه وسلم- في شيء واحد منه لا يعرف بالرأي، وهو موافقته لما سبق إخباره به -صلى الله عليه وسلم- من ظهور الدجال وكونه لا يدخل مكة ولا المدينة. وإن بقي الإعجاب مما ذكر منه في محله"، ثم تجاوز الأستاذ هذه المرحلة ليحكم بأن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يكن معصوماً من تصديق الكذبة فيقول: "هل يجب أن تكون حكايته -صلى الله عليه وسلم- لما حدث به تميم تصديقا له؟، وهل كان -صلى الله عليه وسلم- معصوماً من تصديق كل كاذب في خبر فيعد تصديقه لحكاية تميم دليلاً على صدقه فيها؟، ويعد ما يرد عليها من إشكال وارداً على حديث له حكم المرفوع" ويجيب عن هذه الأسئلة بقوله: "إن ما قالوه في العصمة لا يدخل فيه هذا، فالجمع عليه هو العصمة في التبليغ عن الله -تعالى-، وعن تعمد عصيانه بعد النبوة"⁽³⁾.

فالأستاذ -رحمه الله- يدعي أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يكن معصوماً من تصديق الكذبة، بدليل اضطرابه في تحديد مكان الدجال، وأن موافقة تميم لحديث النبي -صلى الله عليه وسلم- السابق إنما هي في تحريم مكة والمدينة على الدجال.

(1) محمد الغزالي، السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث، ص 203. (ط 6).

(2) جعفر السبحاني، الحديث بين الرواية والدراية، ص 191.

(3) محمد رشيد رضا، مجلة المنار، ج 9، ص 412-413.

الرابع

مما رد به الأستاذ رشيد الحديث: الاختلافات في رواياته؛ فبعضها يدل على أن تميمًا كان في جماعة من قومه، وبعضها يشير إلى كونه وحده، وبعضها على أنه لم يكن موجودا فيمن رفؤوا على ظهر الجزيرة وقابلوا الدجال.

فيقول -رحمه الله-: "إن في روايات هذه الحكاية اختلافات أخرى، كقوله في أطولها عن تميم: «حَدَّثَنِي أَنَّهُ رَكِبَ فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ مَعَ ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ لَحْمٍ وَجُدَامٍ، فَلَعِبَ بِهِمُ الْمَوْجَ شَهْرًا فِي الْبَحْرِ، ثُمَّ أَرْفُؤُوا إِلَى جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ حَتَّى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، فَجَلَسُوا فِي أَقْرَبِ السَّفِينَةِ فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ»، وقوله في رواية أخرى: «حَدَّثَنِي تَمِيمُ الدَّارِيُّ أَنَّ أَنَسًا مِنْ قَوْمِهِ كَانُوا فِي الْبَحْرِ فِي سَفِينَةٍ لَهُمْ، فَأَنْكَسَرَتْ بِهِمْ، فَرَكِبَ بَعْضُهُمْ عَلَى لَوْحٍ مِنَ الْأَوْاحِ السَّفِينَةِ، فَخَرَجُوا إِلَى جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ»، وفي رواية: «إِنَّ بَنِي عَمِّ لَتَمِيمِ الدَّارِيِّ رَكِبُوا فِي الْبَحْرِ»، وفي رواية: «أَنَّهُ رَكِبَ الْبَحْرَ فَتَاهَتْ بِهِ سَفِينَتُهُ فَسَقَطَ، إِلَى جَزِيرَةٍ فَخَرَجَ إِلَيْهَا يَلْتَمِسُ الْمَاءَ فَلَقِيَ إِنْسَانًا يُجِرُّ شَعْرَهُ»، وهذه الروايات كلها في صحيح مسلم، والاختلافات فيها متعددة كما ترى، وفي سائر الروايات ما يزيد على ذلك⁽¹⁾.

الخامس

ادعى الشيخ ابن عثيمين⁽²⁾ أن حديث الجساسة يعارض قول النبي -صلى الله عليه وسلم- «لَا تَأْتِي مِائَةٌ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ الْيَوْمَ»⁽³⁾، بمعنى: أن لو كان الدجال والجساسة موجودين -يوم ذاك- لهلكا قبل تمام المائة سنة، وهذا الحديث معارض لهذا المعنى؛ فظاهره يدل على بقاء الدجال بعد ذلك قرونا، وخروجه قبيل قيام الساعة.

يقول -رحمه الله-: "ذكرنا هذا -أي رد الحديث- مستدلين بما ثبت في الصحيحين عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ قال: «إِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَى عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَنُّهُ هُوَ عَلَيْهَا الْيَوْمَ أَحَدٌ»، فإذا طبقنا هذا الحديث على حديث تميم الداري صار معارضا له؛ لأن ظاهر حديث تميم الداري أن هذا الدجال يبقى حتى يخرج، فيكون معارضا لهذا الحديث الثابت في الصحيحين، وأيضا فإن سياق حديث

(1) المصدر السابق، ج9، ص412.

(2) ابن عثيمين، محمد ابن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن آل عثيمين (ت1420): أحد أئمة هذا العصر، عني بالتدريس لمختلف العلوم، ووصف في أكثرها، أفرد في ترجمته مصنفات كثيرة؛ منها: ابن عثيمين الإمام الزاهد لناصر بن مسفر الزهراني، والجامع لحياة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين لوليد بن أحمد الحسين وغيرها.

(3) تقدم تخريجه من حديث أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر.

تميم الداري في ذكر الجساسة في نفسي منه شيء؛ هل هو من تعبير الرسول -صلى الله عليه وسلم- أو لا⁽¹⁾.

السلمون القرآن هو الكتاب المهيم على ما قبله من الكتب؛ كما دل على ذلك صريح القرآن، ويزعم الطاعنون أن من لوازم هيمنة القرآن على غيره؛ استغناء النبي -صلى الله عليه وسلم- عن تأييد تميم وغيره من أهل الكتاب، لأن في طلب تأيدهم حطا من شأنه -صلى الله عليه وسلم- وشأن الكتاب المنزل عليه.

فيقول السبحاني: "إن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أعلم الأمة وأفضلهم ولا يدانيه أحد في ذلك، الذي قال عنه -سبحانه-: ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء: 113]، فإذا كان هو أعلم الأمة، فكتابه هو المهيم على جميع الكتب السماوية، كما قال -سبحانه-: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: 48]، فإذا كان الأمر كذلك؛ فما هي الحاجة للحصول على تأييد تميم الداري بصحة كلامه؟!، وهذا يحط من شأن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وكتابه المنزل، فتميم الداري أحوج إلى تأييد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-"⁽²⁾.

الإجابة عن هذه الصغون:

يجاب عن الطعون المقدمة بما يلي:

الأول في رد الأستاذ الحديث لعدم تواتره مع توفر الدواعي تمحل؛ لأن كماً معتبرا من أحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- توفرت لها ذات الشروط وزيادة؛ ولم تبلغ روايتها درجة المتواتر، وأوضح مثال على ذلك خطبة حجة الوداع وكانت في جمع أكبر من جمع حديث الجساسة، ومع ذلك فلم تتواتر ولم ينقلها إلا عدد قليل من الصحابة.

قال الشيخ حمود التويجري⁽³⁾: "إن صدور الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- على المنبر وفي حشد من الصحابة -رضي الله عنهم- لا يلزم منه التواتر في النقل، وكم من خطبة خطبها النبي -صلى الله عليه وسلم-

(1) ابن عثيمين، مجموع الفتاوى والرسائل، ج2، ص20.

(2) جعفر السبحاني، الحديث بين الرواية والدراية، ص191.

(3) التويجري: حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري (ت1413): أحد علماء هذا العصر، نشأ بنجد وأخذ عن علمائها، بلغت مؤلفاته أكثر من خمسين كتاباً ورسالة، طبع منها نحو الأربعين، ومن تلك المؤلفات: إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشرط الساعة، الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، كتاب الرؤيا، وغير ذلك، أفرغ في ترجمته: وفاء العقود في سيرة الشيخ حمود، للدكتور عبد العزيز السدحان.

وسلم- على المنبر وفي حشد عظيم من الصحابة، ومع ذلك لم يروها أو يرو البعض منها إلا الواحد أو الاثنان أو أكثر من ذلك ممن لا يبلغ عددهم شرط التواتر؟!، وقد خطب النبي -صلى الله عليه وسلم- في حجة الوداع عدة خطب في أعظم حشد كان في حياة النبي -صلى الله عليه وسلم-، ومع ذلك لم ينقل الخطبة إلا العدد القليل من الصحابة -رضي الله عنهم-⁽¹⁾.

وما قوى به الأستاذ مذهبه من ترك الإمام البخاري رواية حديث الجساسة؛ معتبرا ذلك ترجيحاً منه -رحمه الله-، وقد سبقه إلى هذا الفهم الحافظ في قوله: "ولشدة التباس الأمر في ذلك سلك البخاري مسلك الترجيح؛ فاقصر على حديث جابر عن عمر في بن صياد، ولم يخرج حديث فاطمة بنت قيس في قصة تميم"⁽²⁾.

ويجاب عن ذلك: بأن البخاري لم يشترط إخراج كل الصحيح في كتابه، وقد قال -رحمه الله-: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول"⁽³⁾، فترك الإمام تخريج الحديث في صحيحه لا يعني تضعيفه له، ولو سلمنا للأستاذ في ادعائه للزمنا رد كثير من الصحيح مما فات الإمام تخريجه.

الثاني: لو صح لعلماء الجغرافيا ما ادعاه الطاعنون من مسح دقيق لكل شبر من أراضي الأرض وبحارها؛ ما كان لمصدق نبوة النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يرد حديثه بعدما ثبت عنده، لأن عدم وقوف الجغرافيين على هذه الجزيرة لا يعني بالضرورة عدم وجودها، والله -سبحانه- الذي أقدر تميماً وصحبه على دخول هذه الجزيرة ولقاء الدجال بها؛ قادر على صرف غيرهم عنها، فيجري قدره على وفق ما قضى وأراد، لا معقب لحكمه -سبحانه وتعالى-⁽⁴⁾.

ثم لو كان تهويل الطاعنين صحيحاً: لتمكنت هذه الدول التي رصدت كل شبر من الأرض! من أن ترصد مطلوبها الأميين؛ وهي تدري تمركزهم في محيط لا تزيد مساحته عن بضعة مئات من الكيلومترات المربعة! فهل إذا عجزت تكنولوجيتها عن ملاحقة أفراد من البشر العاديين وفي مساحة ضيقة محدودة؛ ستكون قادرة -بعد ذلك- على رصد مكان الدجال والجساسة؛ وحالهما -كما دلت الأحاديث- مختلفة عن معتاد البشر، لا أظن ذلك!

(1) حمود التويجري، إتحاف الجماعة، ص 338.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج 13، ص 328.

(3) ابن حجر، هدي الساري، ص 7.

(4) ينظر: عيسى النعمي، دفع دعوى المعارض العقلي، ص 393.

ومما يدل ذلك على تهاوت هذا الادعاء؛ ما يربو إلى سمعك بين الفينة والأخرى من أخبار الكشوفات الجديدة لبعض ما هو على سطح الأرض، مما كان قبل ذلك في غيابات المجهول، وخذ إليك هذا الخبر الذي نشرته بعض الصحف اليمنية⁽¹⁾:

"تم اكتشاف جزيرة جديدة في الشواطئ السياحية الواقعة بمحافظة أبين من قِبَل أحد صيَّادي المحافظة، وتقع تلك الجزيرة التي اكتُشِفَتْ مؤخَّرًا عن طريق الصدفة في المنطقة الواقعة إلى الشرق من مدينة أصور، وأمام وادي البرك، وهي من أودية باكازم، وقد أُطْلِقَ على تلك الجزيرة المغمورة تحت مياه البحر اسم: «جزيرة الحوت» نسبةً إلى مكتشفها؛ واسمها «الحوت»، وهو من ساكني مدينة أصور".

فهذه جزيرة تتكشف لأول مرة في منطقة غالب أهلها بحارة؛ توارثوا هذه المهنة أبا عن جد، فما بالك بغير هذه المنطقة من المناطق البعيدة والنائية!.

ثم إن أكثر الطاعنين يؤمن بخروج ياجوج وماجوج من ردمهم قبيل قيام الساعة، بعدما حبسوا في السد قرونا؛ لكن لا أحد منهم يلاحظ حفرهم، ولا أحد يعرف مكانهم، ومع ذلك نقر بوجودهم ونؤمن بخروجهم؛ تصديقا لقول الله - سبحانه -: ﴿ حَقَّقْ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾^(١٦)

وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿ [الأنبياء: 96-97]، وقوله: ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴾^(١٨) ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنَفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴾ [الكهف: 98-99].

وقد أجمل الجواب عن هذه الشبهة الشيخ أبو شهبة⁽²⁾؛ حيث قال: "وهل علماء الجغرافيا يا سيدنا المؤلف! اكتشفوا كل بقعة في الأرض؟، إن كثيرا من أقطار البر والبحر لا تزال بكرا إلى الآن؛ لم تطرقها قدم مستكشف، بل في القارات المعروفة أماكن ما زالت مجهولة إلى اليوم، وأظن أنه لا يعزب عنك مجاهيل أفريقيا وغير أفريقيا، بل في بعض الجهات المترادة مغارات وكهوف لا تزال غير معروفة، فإذا كان هذا في البر فما بالك بالبحر؟ وثلاثة أرباع هذه الأرض التي يسكنها النوع الإنساني بحار، وعلى تسليم أنها كانت في جزيرة من الجزر المعروفة للناس اليوم، فهل يلزم من اطلاع الله - سبحانه - تميما وصحبه على الدابة والدجال اطلاع

(1) صحيفة 26 سبتمبر، يوم الأحد 27 جوان 2004م، (26sep.net/news_details.php?sid=1486).

(2) أبو شهبة، محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (ت1403): أحد العلماء الأجلاء، نشأ بمصر وتخرج من معاهدها ثم أتم دراسته الجامعية بالأزهر الشريف حتى حاز درجة الدكتوراه، عين بعدها مدرسا بالأزهر، وانتدب للتدريس في عدة جامعات، من مصنفاته: المدخل لدراسة القرآن الكريم، أعلام المحدثين، السيرة النبوة في ضوء القرآن والسنة، دفاع عن السنة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، وغير ذلك، انظر ترجمته: بملحق كتابه: المدخل لدراسة القرآن، ص459.

غيرهم عليها؟ ألا يجوز بعد ما رآها تميم وصحبه أن تكون اختفت عن الأنظار وذهبت إلى حيث علم الله - سبحانه -⁽¹⁾.

الثالث: ادعاء الأستاذ رشيد رضا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن معصوماً من تصديق الكذبة لاضطرابه في تحديد مكان الدجال؛ ادعاء لا يصح، ودليل بطلانه متضمن في الحديث نفسه؛ إذ لا يعقل أن يصحح الوحي للنبي - صلى الله عليه وسلم - جهة خروج الدجال؛ ثم يسكت عن أكثر تفاصيل القصة وما حوته من الأباطيل!

ومما يرد ادعاء الأستاذ قوله - سبحانه -: ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [التوبة: 61]، ففي هذا دليل على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يسمع قول المؤمنين الخالص ويصدقهم، ولا يصدق المنافقين وإن سمع قولهم⁽²⁾.

وقد رد الأستاذ ادعائه هذا في موضع آخر من نفس الكتاب؛ عند تفسيره الآية المتقدمة؛ فقال: "وكان - صلى الله عليه وسلم - يعامل المنافقين بأحكام الشريعة وأدائها التي يعامل بها عامة المسلمين؛ كما أمره الله - تعالى - ببناء المعاملة على الظواهر، فظنوا أنه يصدق كل ما يقال له...، ولقد لحن الله - سبحانه وتعالى - نبيه الرد عليهم، فقال: ﴿ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ ﴾ [التوبة: 61]؛ أي: نعم هو أذن، ولكنه نعم الأذن؛ لأنه أذن خير، لا كما تزعمون، فهو لا يقبل مما يسمعه إلا الحق وما وافق الشرع، وما فيه المصلحة، والخير للخلق، وليس بأذن في غير ذلك كسماع الباطل، والكذب، والغيبة والنميمة والجدل والمراء، فهو لا يلقي سمعه لشيء من ذلك، وإذا سمعه من غير أن يستمع إليه لا يقبله، ولا يصدق ما لا يجوز تصديقه شرعاً أو عقلاً، كما هو شأن من يوصفون بهذا الوصف من الملوك والزعماء فيستعين المتملقون وأصحاب الأهواء به على السعاية والوشاية عنهم لإبعاد الناصحين المخلصين عنهم، وحملهم على من ييغون إيذاءه"⁽³⁾.

وهذا النص يدل على أن الأستاذ كان متكلفاً في إيراد الشبه، غير محقق ولا مدقق في استدلالاته، فغاياته - رحمه الله - إثبات ضعف الحديث؛ ولو بالمغالطات الواضحة.

(1) أبو شهبه، دفاع عن السنة، ص 85.

(2) ينظر: الألويسي، روح المعاني، ص 10، ص 127.

(3) محمد رشيد رضا، مجلة المنار، ج 10، ص 446.

الرابع: ما ذكره الأستاذ من اختلاف بين روايات الحديث؛ هو اختلاف غير مؤثر، فمثلاً رواية: «أَنَّه رَكِبَ الْبَحْرَ فَتَاهَتْ بِهِ سَفِينَتُهُ فَسَقَطَ» لا تنفي أن يكون مع تميم ناس آخرون، وليس في رواية: «إِنَّ بَنِي عَمِّ لَتَمِيمٍ الدَّارِيَّ رَكَبُوا فِي الْبَحْرِ» نفيًا لأن يكون تميم مع الركابين، وعلى ذلك؛ فلا تنافي بين هاتين الروایتين ورواية: «حَدَّثَنِي أَنَّهُ رَكِبَ فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ مَعَ ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ لَحْمٍ وَجُدَامٍ» لأن كل رواية من هذه الثلاث تثبت ما لا تنفيه الأخرى.

الخامس: لا تعارض بين حديث الجساسة وما دل عليه قوله -عليه الصلاة والسلام-: «لَا تَأْتِي مِائَةٌ سَنَةً وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنُفُوسَةٌ الْيَوْمَ»، فهذا الحديث من النصوص العامة، وعمومه مخصص بحديث الجساسة، كما خصصه -أيضاً- ما جاء في نزول عيسى آخر الزمان، وهذه طريقة للجمع متيسرة وتغنينا عن الترجيح، وبل وتمنعنا منه؛ لأن الأعمال مقدم على الإهمال.

قال الإمام الشنقيطي⁽¹⁾ بعد سوجه حديث فاطمة بنت قيس: "فهذا نص صحيح صريح في أن الدجال حي موجود في تلك الجزيرة البحرية المذكورة في حديث تميم الدارمي المذكور، وإنه باق وهو حي حتى يخرج في آخر الزمان، وهذا نص صالح للتخصيص يخرج الدجال من عموم حديث موت كل نفس في تلك المائة، والقاعدة المقررة في الأصول: أن العموم يجب إبقاؤه على عمومه، فما أخرجه نص مخصص خرج من العموم وبقي العام حجة في بقية الأفراد التي لم يدل على إخراجها دليل... وهو الحق ومذهب الجمهور، وهو غالب ما في الكتاب والسنة من العمومات يخرج منها بعض الأفراد بنص مخصص، ويبقى العام حجة في الباقي"⁽²⁾.

وجمع الإمام المعلمي بين الحديثين: باعتبار الدجال والجساسة شيطانين تراءيا لتميم وصحبه ثم عادا لطبيعتهما غير المرئية، فقال: "أما الجساسة فشيطان وأما الدجال فقد قال بعضهم إنه شيطان، وعلى هذا فلا إشكال، كشف الله -تعالى- لتميم وأصحابه فرأوا الدجال وجساسته وخاطبوها، ثم عاد حالهما إلى طبيعة الشياطين من الاستتار، وإن كان الدجال إنساناً؛ فلا أرى ذلك إلا شيطاناً مثلاً في صورة الدجال لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال في أواخر حياته «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةٍ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِنْ

(1) الشنقيطي؛ محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الملقب ب: آبا (ت1393): الإمام اللغوي المفسر الأصولي

الفقيه، أحد أئمة الإسلام، من مصنفاته: دفع إيهام الاضطراب، آداب البحث والمناظرة، مذكرة في أصول الفقه، وأجلها أضواء البيان ولم يكمله. ترجم له تلميذه عطية سالم في تنمة أضواء البيان، ج10، ص28، وأفرد له ترجمة الشيخ عبد الرحمن السديس.

(2) الشنقيطي، أضواء البيان، ج3، ص337.

هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»⁽¹⁾»⁽²⁾.

وسواء اعتبرنا حديث الجساسة مخصصا لحديث ابن عمر، أو غير متعلق به أصلا؛ فإن في كلا التوجيهين إزالة لإشكال التعارض، والجمع بأحد هذين الوجهين مقدم على الترجيح.

السلم يجاب عن اعتبار السبحانيّ قبول النبيّ -صلى الله عليه وسلم- شهادة تميم تنقضا لقدر النبوة والقرآن بما يلي:

1- إن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يطلب تأييد تميم -رضي الله عنه- ابتداء، ولفظ الحديث يدل على أن تميما الداري جاء فأسلم وحدث النبي -صلى الله عليه وسلم- بالحديث، ولما أعجبه موافقة حديثه للذي أوحى إليه من قبل؛ حدث به صحبه تثبيتا لإيمانهم، وربطاً على قلوبهم.

2- استدلال الطاعن بقول الله - سبحانه -: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ

الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: 48] على أن طلب تأييد أهل الكتاب فيه حط من شأن النبوة والقرآن؛ لا يصح، فالآية تدل على كون القرآن أمينا وشاهدا وحاكما على كل كتاب قبله⁽³⁾، وليس في استشهاد النبي -صلى الله عليه وسلم- بعض أهل الكتاب على صدق نبوته معارضة لتلك المعاني.

3- قد أرشد القرآن النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى إشهاد بعض أهل الكتاب على صدق نبوته؛ فقال

- سبحانه -: ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد: 43]،

قال قتادة: "منهم ابن سلام، وسلمان، وقيم الداري"⁽⁴⁾، وقيل غير ذلك.

وبغض النظر عن من نزلت فيه هذه الآية، فإن عمومها "شامل لكل علماء أهل الكتابين، فإنهم يشهدون للرسول؛ فمن آمن واتبع الحق صرح بتلك الشهادة التي عليه، ومن كتم ذلك فإخبار الله عنه أن عنده شهادة أبلغ من خبره"⁽⁵⁾.

فكيف يدعي الطاعن أن استشهاد النبي -صلى الله عليه وسلم- تميما في خبر الجساسة يعتبر حطا من مكانة القرآن بين الكتب السابقة.

(1) تقدم تخرجه.

(2) المعلمي، التنكيل، ص 134.

(3) ينظر: القرطبي، جامع البيان، ج 10، ص 377، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 3، ص 128، الشوكاني، فتح القدير، ج 2، ص 53.

(4) ينظر: القرطبي، جامع البيان، ج 16، ص 503، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 4، ص 473.

(5) ابن السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص 420.

المبحث العاشر عشر:

هَوْنُ الْمَعَاوِرِ فِي حَدِيثِ: «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى بَعِيرٍ»

آخر علامات الساعة: نار تخرج من قعر عدن، تحيط بالناس وتسوقهم إلى أرض المحشر بالشام؛ ويحشر الناس -يومئذ- على ثلاثة أفواج: فوج راغبون طاعمون كاسون راكبون، وفوج يمشون تارة ويركبون أخرى؛ يعتقبون على البعير الواحد من قلة الظهر، وفوج ثالث تحشرهم النار؛ فتحيط بهم من ورائهم، وتسوقهم من كل جانب إلى أرض المحشر، ومن تخلف عن هؤلاء أكلته النار، وهذا ما بيّنه هذا الحديث:

الحديث:

35 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ: رَاغِبِينَ رَاهِبِينَ وَأَثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ وَثَلَاثَةَ عَلَى بَعِيرٍ وَأَرْبَعَةَ عَلَى بَعِيرٍ وَعَشْرَةَ عَلَى بَعِيرٍ، وَيُحْشَرُ بِقِيَّتِهِمُ النَّارُ تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا وَتَبَيْتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا وَتُصْبِحُ مَعَهُمْ حَيْثُ أَصْبَحُوا وَتُمْسِي مَعَهُمْ حَيْثُ أَمْسَوْا»⁽¹⁾.

شرح الغريب:

- ◆ الطرائق: الأحوال المختلفة، والفرق المتفرقة⁽²⁾.
- ◆ تقيل: من القيلولة؛ وهي استراحة نصف النهار حتى وإن لم يكن معها نوم⁽³⁾.

هَوْنُ الْمَعَاوِرِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال الطعون المعاصرة في هذه النقاط الثلاث:

-
- (1) رواه البخاري (كتاب: الرقاق، باب: كيف الحشر، رقم: 6522) عن معلى بن أسد، ومسلم (كتاب: الجنة وصفة نعيمها، باب: فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، رقم: 2861) من طريق أحمد بن إسحاق الحضرمي وبهز بن أسد، والنسائي (كتاب: الجنائز، باب: البعث، ص332، رقم: 2085) من طريق أبي هشام المغيرة بن سلمة؛ أربعتهم -معلى وأحمد وبهز وأبو هشام- عن وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة. وعند النسائي بزيادة: «يُحْشَرُ النَّاسُ (يَوْمَ الْقِيَامَةِ)!!»، قال الألباني: "هي زيادة شاذة بلا شك"، السلسلة الصحيحة، ج7، ص1172، وهي كذلك لمخالفة أبي هشام كل من روى الحديث عن وهيب.
- (2) النووي، شرح صحيح مسلم، ج17، ص195، القرطبي، المفهم، ج1، ص153.
- (3) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج4، ص226.

الأول:

ادعى الطاعنون أن ليس في القرآن ما يشهد لبعث للبعير يوم القيامة، وقد ذكر نيازي هذا الحديث في سياق سرده الآيات المناقضة لآيات الغيب، ثم قال: "ليس في القرآن ما يشهد على صحة هذا الحديث، وأن الله -تعالى- سوف يبعث البعير يوم القيامة!!"⁽¹⁾.
وقال ابن قرناس: "ولن يحضر الناس على جمال؛ كما تصور القاص الذي لم يتصور وسيلة نقل تقل أكثر من راكب إلا الجمال التي يعرفها"⁽²⁾.

الثاني:

ادعى الطاعنون أن الحديث يدل على حشر الناس في النار منذ اللحظة التي يبعثون فيها وهذا مخالف لتفاصيل أحداث يوم القيامة، فقال نيازي: "أي أنهم دخلوا الجحيم قبل الحساب!!"⁽³⁾.
قال ابن قرناس: "كما أن الناس لن يحشروا النار معهم «تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا وَتَبِيتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا وَتُصْبِحُ مَعَهُمْ حَيْثُ أَصْبَحُوا وَتُمْسِي مَعَهُمْ حَيْثُ أَمْسَوْا» كما يقول مختلق الحديث، لأن الناس سيحاسبون أولاً، ثم يدخلون النار أو الجنة، ولكنهم لن يحشروا في النار منذ اللحظة التي يبعثون فيها وقبل الحساب"⁽⁴⁾.

الثالث:

ادعى ابن قرناس مخالفة الحديث لما جاء في القرآن عن حال الناس في المحشر، فقال: "ومختلق الحديث يتخيل أن الناس يحشرون «أثنان على بعيرٍ وثلاثة على بعيرٍ وأربعة على بعيرٍ وعشرة على بعيرٍ»، بينما القرآن يقول: ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ ﴿٧﴾ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكٰفِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ ﴿٨﴾﴾ [القمر: 7-8]، ويكون الوضع رهيباً لدرجة: ﴿تَذَهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَاهُمْ بِسُكَرَىٰ وَلٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴿٢﴾﴾ [الحج: 2]"⁽⁵⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

اختلف العلماء في معنى الحشر الوارد في هذا الحديث على قولين:

- (1) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص 462.
- (2) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص 168.
- (3) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص 404.
- (4) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص 168.
- (5) المصدر السابق، ص 168.

1- ذهب جمهور العلماء وشراح الحديث إلى أن الحشر المذكور في الحديث المتقدم إنما يكون في الدنيا قبيل قيام الساعة؛ حيث يحشر الناس إلى أرض الشام، ونفوا أن يكون المراد من هذا الحشر حشر الناس بعد البعث من القبور⁽¹⁾.

ومستند هذا المذهب من الحديث: أن لفظ الحشر يأتي في نصوص الوحيين ويراد به معان مختلفة، وقد ذكر القرطبي أن الحشر هو الجمع، وهو على أربعة أوجه: حشران في الدنيا وحشران في الآخرة: أما الحشران اللذان في الدنيا: فالأول: إجلاء بني النضير إلى الشام، والثاني: حشر الناس قبل القيامة إلى الشام وهي النار المذكورة هذا الأحاديث. وأما اللذان في الآخرة؛ فالأول: حشر الأموات من قبورهم بعد البعث جميعاً إلى الموقف، والثاني: حشر الخلق إلى الجنة والنار⁽²⁾.

وبعضد هذا التوجيه للحديث؛ حديث حذيفة بن أسيد -رضي الله عنه-: قَالَ: أَطَّلَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَاكِرُ، فَقَالَ: «مَا تَذَاكِرُونَ»، قَالُوا: نَذْكُرُ السَّاعَةَ، قَالَ: «إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ»، فَذَكَرَ الدُّخَانَ وَالدَّجَالَ وَالدَّابَّةَ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَنُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ خَسَفَ بِالمُشْرِقِ وَخَسَفَ بِالمُغْرِبِ وَخَسَفَ بِجَزِيرَةِ العَرَبِ وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ اليمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مُحْشَرِهِمْ⁽³⁾.

فقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ» يدل على أن هذه النار الخارجة الحاشرة ستكون في الدنيا قبل القيامة.

(1) انظر مثلاً: الخطابي، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، ص2269، القاضي عياض، إكمال المعلم، ج8، ص391، القرطبي، التذكرة، ص515، النووي، شرح صحيح مسلم، ج17، ص194، الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، ص3495، ابن حجر، فتح الباري، ج11، ص379، ابن كثير، النهاية في الفتن والملاحم، ج1، ص145.

(2) القرطبي، التذكرة، ص515.

(3) رواه مسلم (كتاب: الفتن، باب: في الآيات التي تكون قبل الساعة، رقم: 2901) من طريق سفيان بن عيينة عن فرات بن أبي عبد الرحمن القزاز عن أبي الطفيل عن حذيفة -رضي الله عنه-.

قال الخطابي: "والحشر المذكور في هذا الحديث إنما يكون قبل قيام الساعة؛ يحشر الناس أحياء إلى الشام، فأما الحشر الذي يكون بعد البعث من القبور؛ فإنه على خلاف هذه الصورة من ركوب الإبل والمعاقبة عليها، وإنما هو على ما ورد في الخبر أنهم يبعثون يوم القيامة حفاة عراة غرلا"⁽¹⁾.

وقال القاضي عياض: "هذا الحشر هو في الدنيا قبيل قيام الساعة، وهو آخر أشرافها"⁽²⁾.

2- ذهب بعض العلماء من أمثال: الغزالي والحلي⁽³⁾ والبيهقي والتوربشتي⁽⁴⁾ والملا علي القاري، إلى أن هذا الحشر واقع في الآخرة⁽⁵⁾:

قال الحلي: "فيحتمل أن يكون قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ

طَرَائِقٍ...» إشارة إلى الأبرار والمخلصين والكفار. فالأبرار هم الراغبون إلى الله -تعالى- مما أعد لهم من ثوابه، والراهبون الذين بين الخوف والرجاء، فأما الأبرار فإنهم يؤتون بالنجائب كما روي في حديث آخر⁽⁶⁾، وأما المخلطون فهم الذين الذين ارتدوا في هذا الحديث، وقيل أنهم يحملون على الأبررة، وأما الفجار فهم الذين تحملهم النار؛ بأن الله -تعالى- لا يمهلهم بأن يبعث إليهم الملائكة فيقبض لهم نوقهم"⁽⁷⁾.
قال البيهقي بعد نقل كلام الحلي: "وهذا الأصح"⁽⁸⁾.

(1) الخطابي، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، ص 2269.

(2) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج 8، ص 391.

(3) الحلي، أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الجرجاني (ت 403): فقيه شافعي تولى قضاء بخارى، قال الحاكم: "أوحد الشافعيين بما وراء النهر وأنظرهم وأدبهم بعد أستاذه: أبو بكر القفال والأودني"، من مصنفاته: المنهاج في شعب الإيمان، ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج 3، ص 167، الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج 3، ص 156.

(4) التوربشتي، أبو عبد الله فضل الله بن حسن، التبرشتي (ت 661): فقيه حنفي، ذكره السبكي في طبقات الشافعية!، من مصنفاته: مطلب الناسك في علم المناسك، المعتمد في المعتقد، والميسر في شرح مصابيح السنة للبعوي. ينظر: السبكي، طبقات الشافعية، ج 8، ص 349، الزركلي، الأعلام، ج 5، ص 152.

(5) ينظر: الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 1، ص 114، الحلي، المنهاج في شعب الإيمان، ج 1، ص 442، البيهقي، الجامع لشعب الإيمان، ج 1، ص 547، التوربشتي، الميسر في شرح مصابيح السنة، ص 1188، علي القاري، مرقاة المفاتيح، ج 10، ص 191.

(6) لعله يشير إلى ما روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَتَرَاوَرُونَ عَلَى النَّجَائِبِ بِيضٍ كَأَنَّهِنَّ الْيَاقُوتُ، وَكَئِيسَ فِي الْجَنَّةِ شَيْءٌ مِنَ الْبَهَائِمِ إِلَّا الْإِبِلَ وَالطَّيْرَ»، والنجائب الإبل، والحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير (ج 4، ص 179، رقم: 4070) من حديث جابر بن نوح عن واصل بن السائب عن أبي سورة عن أبي أيوب الأنصاري -رضي الله عنه-، قال الألباني: "هذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء"، (سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج 7، ص 158).

(7) الحلي، المنهاج في شعب الإيمان، ج 1، ص 442.

(8) البيهقي، الجامع لشعب الإيمان، ج 1، ص 547.

واستدل أصحاب هذا المذهب بأمور⁽¹⁾:

الأول: أن الحشر إذا أطلق في عرف الشرع إنما يراد به الحشر من القبور ما لم يخصه دليل.
الثاني: أن هذا التقسيم في الخبر لا يستقيم في الحشر إلى الشام، لأن المهاجر لا بد أن يكون راغباً، أو راهباً، أو جامعاً بين الصفتين.

الثالث: أن حشر البقية على ما ذكر، وإلجاء النار لهم إلى تلك الجهة، وملازمتها حتى لا تفارقهم؛ قول لم يرد به التوقيف، وليس لنا أن نحكم بتسليط النار في الدنيا على أهل الشقوة من غير توقيف.

الرابع: أن الحديث يفسر بعضه بعضاً، وقد جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: صِنْفٌ مُشَاةٌ وَصِنْفٌ رُكْبَانٌ وَصِنْفٌ عَلَى وُجُوهِهِمْ»⁽²⁾، وهذا التقسيم الذي

في هذا الخبر موافق لما جاء في قوله -تعالى-: ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ [الواقعة: 7].

وأجيب عن هذه الأدلة بما يلي⁽³⁾:

الأول: أن القرائن قد دلت بأن هذا الحشر في الدنيا، ومن ذلك ذكر الظهر والنوم، ولو كان هذا بعد نفخة البعث لم يبق هنالك ظهر ولا نوم.

الثاني: أن التقسيم المذكور في آيات سورة الواقعة لا يستلزم أن يكون هو التقسيم المذكور في الحديث، فإن الذي في الحديث ورد على القصد من الخلاص من الفتنة، فمن اغتتم الفرصة سار على فسحة من الظهر ويسرة من الزاد، راغباً فيما يستقبله راهباً فيما يستدبره؛ وهم الصنف الأول في الحديث. ومن تواني حتى قلَّ الظهر اشتركوا فيه؛ وهم الصنف الثاني. والصنف الثالث هم الذين تحشرهم النار وتسحبهم الملائكة.

الثالث: أنه تبين من شواهد الأحاديث أنه ليس المراد بالنار نار الآخرة، وإنما هي نار تخرج في الدنيا أنذر النبي -صلى الله عليه وسلم- بخروجها، كما في حديث حذيفة بن أسيد: «وَأَخْرَجُ ذَلِكَ نَارًا تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مُحْشَرِهِمْ».

الرابع: أن حديث: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ..» الذي احتجوا به لا يصح، وقد تقدم

تخریجه.

(1) ذكرها التوربشتي، الميسر في شرح مصابيح السنة، ص1188، ونقلها عنه: علي القاري، مرقاة المفاتيح، ج10،

ص191، وابن حجر، فتح الباري، ج11، ص379 ولم يسمه؛ وإنما أوماً إليه بقوله: "قال بعض شراح المصابيح".

(2) رواه الترمذي (ج5، ص305، رقم: 3142) وأحمد (ج14، ص288، رقم: 8647) و(ج14، ص364، رقم: 8755)

من طرق عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أوس بن خالد عن أبي هريرة. قال الأرناؤوط: "إسناده ضعيف لضعف علي بن

زيد -وهو ابن جذعان- وجهالة أوس بن خالد"، وقال الألباني: "ضعيف"، ضعيف الجامع الصغير، رقم: 6417.

(3) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، ج11، ص380، الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، ص3495.

والذي يظهر ترجيح المذهب الأول لأنه أسلم من المعارضات، وأوفق في الجمع بينه وبين غيره من النصوص؛ خصوصاً وأن المذهب الثاني يقوم على جعل الحشر الوارد في النصوص المتفرقة حشراً واحداً؛ مما يلزم منه نفي حشر الخلق قبيل قيام الساعة، وهذا مخالف للثابت في الأحاديث الصحيحة.

وبناء على هذا الترجيح: يكون الحديث متفقاً -جداً- والنصوص القرآنية التي عارضه بها الطاعنان، بريئاً - تام البراءة- من تهمة المخالفة لها.

وعلى القول بأن المراد من الحشر والوارد في الحديث: الحشر الأخرى - كما هو مذهب الحلبي ومن وافقه-؛ فإن في كلام الطاعنان مغالطات يحسن الرد عليها:

الأول رد الطاعن الحديث بدعوى أن ليس في القرآن ما يدل على بعث البعير يوم القيامة؛ مجازفة، لأن حشر البهائم ثابت بالقرآن قبل السنة، قال -سبحانه-: ﴿وَمِمَّنْ دَابَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَّمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: 38]، ويفهم من هذه الآية: أن مما يتمثل فيه البشر والدواب؛ الحشر والوقوف بين يدي الله -عز وجل- يوم القيامة.

قال القرطبي: "واختلف الناس في حشر البهائم وفي قصاص بعضها من بعض؛ فروي عن ابن عباس أن حشر البهائم موثما، وقاله الضحاك، وروي عن ابن عباس في رواية أخرى أن البهائم تحشر وتبعث، وقاله أبو ذر وأبو هريرة وعمرو بن العاص والحسن البصري وغيرهم، وهو الصحيح، لقوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: 5]، ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: 38]"⁽¹⁾.

وقد جاء في السنة ما يعضد القول بحشر البهائم يوم القيامة، ومن ذلك قوله -صلى الله عليه وسلم-: «لَتُؤَدَّنَّ الْحُقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ»⁽²⁾.

قال النووي: "هذا تصريح بحشر البهائم يوم القيامة وإعادتها يوم القيامة، كما يعاد أهل التكليف من الأدميين، وكما يعاد الأطفال والمجانين ومن لم تبلغه دعوة، وعلى هذا تظاهرت دلائل القرآن والسنة؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: 5]، وإذا ورد لفظ الشرع ولم يمنع من إجرائه على ظاهره عقل ولا شرع؛ وجب حمله على ظاهره"⁽³⁾.

(1) القرطبي، التذكرة، ص 651.

(2) رواه مسلم (كتاب: البر والصلة، باب: باب تحريم الظلم، رقم: 2582) من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي عن أبيه عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(3) النووي، شرح صحيح مسلم، ج، 16، ص 136.

وقد جاء في القرآن الكريم ما يدل على حشر بعض الخلق يوم القيامة راكبين؛ وذلك في قوله -سبحانه-:

﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ [مرم: 85]، قال أهل اللغة: "الوفد: الركبان المكرمون"⁽¹⁾، وهذا التفسير مروى عن جملة من الصحابة والتابعين، قال ابن عباس-رضي الله عنهما-: "رُكْبَانًا"، وقال أبو هريرة-رضي الله عنه-: "على الإبل"، وقال علي-رضي الله عنه-: "أما والله ما يحشر الوفد على أرجلهم، ولا يساقون سوقا، ولكنهم يؤتون بنوق لم ير الخلائق مثلها، عليها رحال الذهب، وأزمتها الزبرجد، فيركبون عليها حتى يضربوا أبواب الجنة"⁽²⁾.

فنفى الطاعن أن يكون في القرآن ما يشهد على بعث الناس على البعير يوم القيامة؛ ادعاء باطل.

الثاني: ادعاء الطاعن دلالة الحديث على حشر الناس يوم القيامة في النار من ساعة بعثهم؛ ادعاء باطل -أيضا-، إذ ليس في الحديث ما يدل على ذلك، بل إن الحديث دال على أن النار هي التي تحشر الخلق -يومئذ-، فانتشارها سبب نزوحهم وتجمعهم في أرض المحشر، فكيف يزعم الطاعن أنهم يحشرون فيها!.

الثالث: ليس في الحديث ما يخالف قول الله -سبحانه وتعالى- ﴿حُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾⁽³⁾ مَهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكٰفِرُونَ هٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ ﴿ [القمر: 7-8]، فالآية تدل على خروج الناس من قبورهم مسرعين إلى موقف الحساب استجابة لأمر الداعي⁽³⁾، وهذا المعنى لا ينفيه الحديث؛ بل إن الحديث مقو لهذا المعنى ومعزز له؛ لأن ملاحقة النار الناس -يومئذ- دافعة لهم على الإسراع في السير؛ طمعا منهم في السلامة من لفحها.

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج، 3، ص 464.

(2) ينظر: الطبري، جامع البيان، ج 18، ص 254.

(3) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 7، ص 7، الشوكاني، فتح القدير، ج 5، ص 147.

الفصل الثاني:

كُهُونُ الْمُعَاوِرِينَ فِي أَحَادِيثِ الصَّحِيحِينَ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْبِرْزَخِ وَأَهْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ

وفيه ستة مباحث:

الأول: أَحَادِيثُ فِتْنَةِ الْقَبْرِ

الثاني: أَحَادِيثُ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

الثالث: أَحَادِيثُ أَخْذِ مُوسَى بِإِحْدَى اقْوَانِمِ الْعَرْشِ

الرابع: حَدِيثُ كُنُوتِ الشَّمْسِ مِنَ الْخَلْقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

الخامس: حَدِيثُ كَشْفِ اللَّهِ عَنْ سَاقِهِ

السادس: أَحَادِيثُ الشَّقَاعَةِ

تمهيد:

تمتد قيامة الإنسان ابتداء من اللحظة التي يفارق فيها الحياة الدنيا، وحتى لحظة دخوله واستقراره بإحدى الدارين؛ الجنة أو النار، وهذا موافق لما جاء في كلام بعضهم: أن من مات فقد قامت قيامته، باعتبار أن الميت يدخل بموته عالم الآخرة⁽¹⁾.

البرزخ لغة وشرعا:

البرزخ لغة: الحاجز والحد بين الشيئين⁽²⁾، ومنه: قوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَحْجُورًا﴾ [الفرقان: 53]؛ أي: حاجزا يحجز من اختلاط أحدهما بالآخر.

وأما في الشرع: فاسم ما بين الدنيا والآخرة؛ من وقت الموت إلى البعث؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: 100]⁽³⁾.

وحياة البرزخ هي نعيم القبر وعذابه، وإضافتها للقبر؛ باعتبار أن أغلب الموتى يقبرون، فتكون حياتهم البرزخية في القبر، قال ابن القيم: "وهذا البرزخ يشرف أهله فيه على الدنيا والآخرة، وسمى عذاب القبر ونيعمه وأنه روضة أو حفرة نار: باعتبار غالب الخلق؛ فالمصلوب والحرق والغرق وأكيل السباع والطيور له من عذاب البرزخ ونيعمه قسطه الذي تقتضيه أعماله، وإن تنوعت أسباب النعيم والعذاب وكيفياتهما"⁽⁴⁾.

القيامة لغة وشرعا:

وأما القيامة لغة: فمن قام يقوم قياما: إذا انتصب، وتأتي بمعنى العزيمة -أيضا-، فيقال: قام بهذا الأمر، إذا اعتنقه، ويوم القيامة: يومٌ يقوم فيه الخلق بين يدي الحي القيوم⁽⁵⁾.

وفي سبب دخول التاء على هذا المصدر أقوال:

1- أن ذلك للمبالغة؛ قال الألويسي: "والقيامة معنى القيام، ودخلت التاء فيه للمبالغة كعلامة ونسابة وسمى ذلك اليوم بذلك لقيام الناس فيه للحساب مع شدة ما يقع فيه من الهول"⁽⁶⁾.

(1) ابن كثير، النهاية في الفتن، ج2، ص13.

(2) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص233.

(3) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج12، ص150، ابن القيم، الروح، ص73.

(4) ابن القيم، الروح، ص73.

(5) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5، ص43، الأزهرى، تهذيب اللغة، ج9، ص269.

(6) الألويسي، روح المعاني، ج5، ص104.

2- أن ذلك للتنبية على كون القيام دفعة واحدة؛ قال الأصفهاني: "والقيامه أصلها ما يكون من الإنسان من القيام دفعة واحدة، أدخل فيها الهاء تنبيها على وقوعها دفعة"⁽¹⁾.

وأما يوم القيامة في الشرع: فهو اليوم الممتد من النفخ في الصور إلى صدور أهل الجنة للجنة وأهل النار للنار، قال الحافظ: "إن يوم القيامة يطلق على ما بعد نفخة البعث من أهوال وزلزلة وغير ذلك إلى آخر الاستقرار في الجنة أو النار"⁽²⁾.

ويوم القيامة يوم شديد؛ يدل على شدته طوله، فيظن الناس -يومئذ- أنهم لم يلبثوا في الحياة الدنيا غير ساعة من نهار، كما قال -تعالى-: ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ ﴾ [يونس: 45]، قال ابن كثير: "وهذا كله دليل على استقصار الحياة الدنيا في الدار الآخرة"⁽³⁾.

ويلاقي الناس في هذا اليوم الطويل أهوالا عظاما؛ تبتدئ بالنفخ في الصور ثم البعث والنشور، فالحشر ثم الحساب، ثم اجتياز الصراط؛ فسا لم ناج ومكردس هالك في جهنم -والعياذ بالله-.

والإيمان بحياة البرزخ ووقوع القيامة وتحقق أهوالها مذهب أهل السنة، وعلى ذلك أجمعوا؛ قال الإمام الأشعري: "وأجمعوا على أن عذاب القبر حق وأن الناس يفتنون في قبورهم بعد أن يحييون فيها ويسألون فيثبت الله من أحب تثبيته، وأنهم لا يذوقون ألم الموت كما قال تعالى لا يذوقون فيها الموت إلى الموتة الأولى، وعلى أنه ينفخ في الصور قبل يوم القيامة ويصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون، وعلى أن الله تعالى يعيدهم كما بدأهم حفاة عراة عزلا، وأن الأجساد التي أطاعت وعصت هي التي تبعث يوم القيامة وكذلك الجلود التي كانت في الدنيا والألسنة والأيدي والأرجل هي التي تشهد عليهم يوم القيامة، وأن الله تعالى ينصب الموازين لوزن أعمال العباد فمن ثقلت موازينه أفلح ومن خفت موازينه خاب وخسر وأن كفة السيئات تهوي إلى جهنم وأن كفة الحسنات تهوي عند زيادتها إلى الجنة، وأن الخلق يؤتون يوم القيامة بصحائف فيها أعمالهم فمن أوتي كتابه بيمينه حوسب حسابا يسيرا ومن أوتي كتابه بشماله فأولئك يصلون سعيرا، وأجمعوا على أن الصراط جسر ممدود على جهنم يجوز عليه العباد بقدر أعمالهم وأنهم يتفاوتون في السرعة والإبطاء على قدر ذلك"⁽⁴⁾.

وفيما يأتي الجواب عن طعون المعاصرين في بعض الأحاديث المتعلقة بالقبر والقيامه وأهوالها.

(1) الأصفهاني، المفردات، ص 691.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج 11، ص 390.

(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 4، ص 271.

(4) أبو الحسن الأشعري، رسالة إلى أهل النغر، ص 279.

المبحث الأول:

كُفُوفُ الْمُعَاَصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ فِتْنَةِ الْقَبْرِ

اتفق علماء الإسلام -على مر العصور- على أن للميت حياة في قبره؛ حيث يفتن فيه ثم يعذب بعد فتنته أو ينعم بحسب عمله، قال الإمام ابن عبد البر⁽¹⁾: "وليس من أئمة المسلمين وفقهائهم وحملة الآثار منهم؛ من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أحد ينكر فتنة القبر، فلا وجه للاشتغال بأقاويل أهل البدع والأهواء المضلة"⁽²⁾.

الأحاديث:

36 عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِذَا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: 27]»⁽³⁾.

37 عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرَعَ نِعَالِهِمْ؛ أَتَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيَقَالُ أَنْظِرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ؛ أَبَدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا. وَأَمَّا الْكَافِرُ -أَوْ الْمُنَافِقُ- فَيَقُولُ لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيَقَالُ لَا

(1) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت463): حافظ علماء الأندلس، وكبير محدثيها في وقته، قال الباجي: "لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر"، من مصنفاته: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، واختصره في الاستذكار، وله الاستيعاب في معرفة الأصحاب، وجامع بيان العلم وفضله وغيرها. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج3، ص217، ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص367.

(2) ابن عبد البر، الاستذكار، ج8، ص118.

(3) رواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، رقم: 4699) و(كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر، رقم: 1369)، ومسلم (كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم: 2871) من طريق شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب -رضي الله عنه-.

ورواه مسلم (رقم: 2871) من طريق ابن مهدي عن سفيان عن أبيه عن خيشمة عن البراء بن عازب.

دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ»⁽¹⁾.

38 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعِشِيِّ؛ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، يُقَالُ هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽²⁾.

شرح الغريب:

◆ قرع نعالهم: أي صوت خفقها بالأرض⁽³⁾.

◆ مطرقة من حديد: المطرقة هي مضربة الحداد والنجاد والصائغ ونحوهم⁽⁴⁾.

◆ ولا تليت: قيل أصلها تلوت، والمعنى: لا دريت ولا اتبع من يدري، وإنما قاله بالياء لمؤاخاة لفظ

"دريت"، وقيل: أنها اتباع ل: "دريت" ولا معنى لها، وقيل: أن صواب الرواية لا دريت ولا أتليت؛ بزيادة ألف وتسكين المثناة؛ كأنه يدعو عليه بأن لا يكون له من يتبعه وهو من الإلتاء، وقيل غير ذلك⁽⁵⁾.

◆ الغداة والعشي: الغداة أول النهار⁽⁶⁾، والعشي من زوال الشمس إلى الصباح⁽⁷⁾.

◆ الثقلان: قطان الأرض من الإنس والجن؛ قيل لهم ذلك لأنهم كالثقل على وجهها⁽⁸⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم: 1338) و(كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر، رقم: 1374)، ومسلم (كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم: 2870) من طرق عن قتادة عن أنس -رضي الله عنه-.

(2) رواه مالك (كتاب: الجنائز، ج2، ص335، رقم: 818) عن نافع عن ابن عمر، ورواه من طريقه: البخاري (كتاب: الجنائز، باب: الميت يعرض عليه بالغداة والعشي، رقم: 1379)، ومسلم (كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم: 2866).

ورواه البخاري (كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقة، رقم: 3240) من طريق الليث عن نافع. ورواه مسلم (رقم: 2866) من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر وفيه: «إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ...».

(3) ابن حجر، هدي الساري، ص172.

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص215.

(5) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، ج3، ص239.

(6) الراغب الأصفهاني، المفردات، ص603.

(7) المصدر نفسه، ص567.

(8) ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج1، ص626، وابن حجر، فتح الباري، ج3، ص240.

الكفرون المعاصرة المتعلقة بهذه الأحاديث:

يمكن إجمال طعون المعاصرين المتعلقة بأحاديث فتنة القبر فيما يلي:

الأول ادعى نيازي أن قول الله - سبحانه -: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم:

27] لا دلالة فيه ولا تعلق له بمضمون الحديث النبوي؛ إذ الآية - على حد زعمه - تتحدث عن الثبات في الدنيا على الإيمان، وليس لها علاقة بحال الميت في القبر، وفي ذلك يقول: "إن الله يتكلم عن ثبات العبد على الإيمان بنية صادقة منه فيأتيه العون من الله على التثبيت لأن الله - تعالى - يعلم بنية العبد وقراره ومحبته على الثبات على الإيمان، وليس لهذه الآية أي علاقة بالقبر أو بالقبور"⁽¹⁾.

الثاني ادعى نيازي أن الميت يفقد إحساسه بالعذاب، لأن فقد الحياة؛ فقد للأدوات الإحساس

مجتمعة؛ حيث قال: "ولم يقل الله - يعني في الآية المتقدمة - عن أي عذاب في القبر أو بعد الموت للنفس أو للجسد عن الحياة والبعث مرة أخرى لأن الميت - بحسب منطق الله - فقد أصلا وسائل الإحساس كلها،

فينعدم عنده الإحساس بالألم والعذاب أو الوقت أو أي إحساس آخر، لهذا يقول - سبحانه -: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ

يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ﴾ [الأحقاف: 35]، لأن الإحساس بالوقت ينعدم عند الميت، فقد يلبث في الموت ملايين السنين وعند البعث يظنها كانت ساعة من نهار.

وكما أن الله - تعالى - يخبرنا في القرآن حقيقة علمية كان الإنسان قبل ذلك لا يعرفها؛ وهو أن مركز الألم والإحساس موجود في النهايات العصبية التي تنتهي بالجلد للإنسان لذلك من سلخ جلده يفقد حاسة الألم،

وهذه حقيقة علمية لذلك يقول الله - تعالى - في القرآن الكريم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّبُهُمْ نَارًا

كَمَا نُصِبتْ جُلُودُهُمْ بِدَلَنَّهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: 56]، ولأن الإنسان الذي يتم تخذيده أو

ضربه على رأسه يتوقف إحساسه بالألم، لأن مركز إحساس الألم قد توقف عنده مع أنه حي ولم يموت بعد،

فكيف بالميت الذي زال عنه جلده وزالت مراكز الإحساس عنه ولم يبق منه إلا عظاما نخرة، لم يعد فيه شيء

حتى يتألم، فالحياة أساس من أجل تواجد الألم والموت إيقاف له ولذلك يقول لنا الله - تعالى - في القرآن

الكريم لعلمه هذه الحقائق، فالله - تعالى - ليس في علمه أوهام بل حقائق دائمة وليس في القرآن أوهام: ﴿إِنَّكَ

لَأَتَسْمِعُ الْمُؤْمِنِينَ لَئِن سَمِعُوا لَيَسْمَعُنَّ لَوْلَا سَمِعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: 80] فلا الميت قادر على السمع ولا الذي فقد حاسة السمع؛

كلاهما لا يسمعان.

(1) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص 923.

ثم نحن نقول لا بل إن الميت يسمع أصوات نعاهم، الله يقول يمين في القرآن ونحن نقول بل يسار في كتاب السلطان!.

﴿الَّذِي يَصِلُ النَّارَ الْكُبْرَى﴾ (١٢) ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [الأعلى: 12-13]، الله تعالى يقول: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا﴾ حتى يبقيه في العذاب الدائم، لأنه إن مات توقف العذاب، ثم يقول: ﴿وَلَا يَحْيَى﴾ وهذا طبيعي، فمن منا يعتبر العذاب في نار جهنم حياة؟!، إنما عذاب دائم بلا توقف، وأين الحياة في العذاب المستمر، وكما يقول - سبحانه-: ﴿لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: 36]، لأنه إذا قضى عليهم فماتوا توقف عذابهم فلا يميتهم وكما أنهم لا يخفف عنهم من عذابها وهذا هو وصف الله لعذابه للذين تنكروا له دائما وكفروا وأشركوا به وهو - سبحانه وتعالى - يقول لهم - دائما-: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: 36] (1).

الثالث: زعم أحمد صبحي منصور أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لا يعلم الغيب، ورتب على هذا الادعاء بطلان نسبة هذه الأحاديث إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ لما فيها من ذكر لغيبيات القبر، فقال: "إن السنة النبوية الحقيقية هي اتباع القرآن وأن القرآن يؤكد على أن النبي لا يعلم الغيبات ولا يتحدث في الغيبات، إذن فالسنة الحقيقية للنبي تخلوا من أي حديث له عن عذاب القبر وغيره من الغيبات ذلك هو ما نستخلصه من القرآن العزيز" وقال: "إذا كان الله -تعالى- لم يعط النبي علم الغيب وإذا كان النبي لم يتحدث عن الغيبات فإن غير النبي أولى بعدم معرفة الغيب، وبالتالي لا تؤخذ منه أقوال عن غيبات القبر، ولا يصح الاحتجاج به، ومع ذلك تحفل كتب الأحاديث بالأحاديث النسوبة -زورا- إلى النبي الكريم ومن بينها أحاديث تعرض للوسائل التي تنجي المؤمن من عذاب القبر... (2)".

الرابع: ادعى أحمد منصور أن الأحاديث الدالة على عذاب القبر أحاديث آحاد، والآحاد ليس حجة عنده، بل زاد على ذلك فجعل الآحادية علة توجب رد الأحاديث؛ فقال: "إن علماء الأصول يقولون أن الأمور الغيبات لا تؤخذ إلا من القرآن والحديث المتواتر، وحيث أن الحديث المتواتر لا وجود له عند أغلب المحققين، وحيث أن من أثبت وجود بعض الأحاديث المتواترة فليس منها شيء عن عذاب القبر، لذلك

(1) المصدر نفسه، ص 923.

(2) أحمد صبحي منصور، عذاب القبر والثعبان الأقرع، ص 7.

فالأحاديث الأخرى - أحاديث الآحاد - ليست مصدرا معتمدا لإثبات عذاب القبر أو نفيه، لأن القرآن وحده هو المرجع⁽¹⁾.

الخامس: تعرض نيازي لرواية مسلم لحديث ابن عمر؛ والتي فيها: «إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ...»، فأورد الطاعن جملة من الآيات التي ساوى الله - جل وعلا - فيها الخطاب بين الرجال والنساء، ثم ادعى تحيز الحديث ضد المرأة؛ فقال: "وهكذا ترون أن الله يكلم الناس ذكورا وإناثا بخطاب واحد دون تفضيل جنس على آخر، لأن وجودهما ضرورة حياتيه، في حين نجد الخطاب في دين السلطان موجها للرجال فقط"⁽²⁾.

الإجابة عن هذه الكصوف:

يجاب عن الطعون المتقدمة بما يلي:

الأول: اختلف المفسرون في تفسير قول الله - سبحانه -: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: 27]:

- 1- ذهب أكثر المفسرين⁽³⁾ إلى أن المقصود بالثبات في الآخرة: الثبات عند السؤال في القبر، وذلك باعتبار القبر أول منازل الآخرة؛ كما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من حديث عثمان بن عفان - رضي الله عنه -: «إِنَّ الْقَبْرَ أَوَّلُ مَنَازِلِ الْآخِرَةِ»⁽⁴⁾.
- قال ابن جزى في تفسير قوله - تعالى - ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾: "هو عند السؤال في القبر عند الجمهور"⁽⁵⁾.
- 2- رأى بعض المفسرين⁽⁶⁾ أن المقصود بالثبات في الدنيا: الثبات عند السؤال في القبر؛ لأن الموت قبل القيامة، والثبات في الآخرة يكون عند البعث.

(1) المصدر نفسه، ص 7.

(2) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص 820.

(3) ابن كثير، تفسير القرآن، ج 4، ص 494، الشوكاني، فتح القدير، ج 3، ص 128، الألويسي، روح المعاني، ج 9، ص 362.

(4) رواه الترمذي (كتاب: الزهد، ج 4، ص 553، رقم: 2308)، وابن ماجه (كتاب: الزهد، باب: ذكر القبر والبلى، ج 5، ص 651، رقم: 4267)، وأحمد (ج 1، ص 503، رقم: 454) من طريق ابن معين عن هشام بن يوسف الأبنائوي عن عبد الله بن بجير القاص عن هانئ مولى عثمان عن عثمان - رضي الله عنه -.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هشام بن يوسف".

(5) ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل، ج 2، ص 141.

(6) نقل الطبري، جامع البيان، ج 16، ص 600. هذا القول عن البراء بن عازب ومجاهد وجماعة من التابعين.

قال القرطبي: "وقال القفال وجماعة: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ أي في القبر؛ لأن الموتى في الدنيا إلى أن يبعثوا، ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾ أي عند الحساب؛ وحكاها الماوردي عن البراء قال: المراد بالحياة الدنيا المساءلة في القبر، وبالآخرة المساءلة في القيامة"⁽¹⁾.

وقد رجح الإمام الطبري القول الأول؛ فقال: "والصواب من القول في ذلك ما ثبت به الخبر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في ذلك، وهو أنّ معناه ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾، وذلك تثبيته إياهم في الحياة الدنيا بالإيمان بالله وبرسوله محمد -صلى الله عليه وسلم- وفي الآخرة بمثل الذي تثبتهم به في الحياة الدنيا، وذلك في قبورهم حين يُسألون عن الذي هم عليه من التوحيد والإيمان برسوله صلى الله عليه وسلم"⁽²⁾.
وعلى كل؛ فإن تفسير الطاعن للآية بثبات العبد على الإيمان تفسير ناقص⁽³⁾؛ لأن الآية تتكلم على ثبات المؤمنين في الدنيا وعن ثبات آخر لهم في الآخرة.

الثاني:

أما الشبهة العقلية التي أراد الطاعن أن ينسبها إلى القرآن، وهي قوله: إن الميت فقد الإحساس لفقد أدواته؛ فلا يشعر بالعذاب، فلا يصح أن يعذب فهي شبهة ضعيفة⁽⁴⁾، لأنها من باب قياس الشاهد على الغائب؛ فالقوانين التي تحكم الحياة في الدنيا غير التي تحكم الحياة البرزخية، والحياة الآخرة قوانين مختلفة أيضا، ويوضحه كلام ابن القيم⁽⁵⁾ عن حالات تعلق الروح بالبدن؛ فقد جعل الله -سبحانه- الدور ثلاثا: دار الدنيا، ودار البرزخ ودار القرار، وجعل لكل دار أحكاما تختص بها، وركب هذا الإنسان من بدن ونفس، وجعل أحكام دار الدنيا على الأبدان والأرواح تبع لها، وجعل أحكام البرزخ على الأرواح والأبدان تبع لها، وجعل أحكام الآخرة على الأرواح والأبدان معا، فأحكام الحياة البرزخية تختلف كلياً عن أحكام الحياة الدنيا لاختلاف تعلق الروح بالبدن في كليهما. ثم إن تعلق الروح بالبدن في الدنيا يختلف بين حال الاستيقاظ والنوم؛ فقد يرى النائم أنه يعذب أو ينعم ولا يشعر به الآخرون، وقد يشعر النائم بأثر ذلك بعد استيقاظه؛ فيظهر على بدنه، وقد لا يظهر. وأعجب من ذلك أنك تجد النائمين في فراش واحد، وهذا روحه في النعيم ويستيقظ وأثر النعيم على بدنه، وهذا روحه في العذاب ويستيقظ وأثر العذاب على بدنه، وليس عند أحدهما خبر عن الآخر، فأمر البرزخ أعجب من ذلك.

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص363.

(2) الطبري، جامع البيان، ج16، ص602.

(3) ينظر: علي مصطفى، طعون المعاصرين، ص179.

(4) المصدر نفسه، ص179، نقلت جوابه عن الشبهة كاملاً.

(5) ابن القيم، الروح، ص43.

وبناء عليه فإن عذاب القبر ونعيمه يحدث في عالم البرزخ الذي تكون أحكامه متعلقة بالروح أصالة وبالبدن تبعاً عكس الأمر في الدنيا، فكيف يجوز القياس بين الدارين؟!، وإذا كان الإحساس بالألم في دار الدنيا يحتاج إلى أعضاء الإحساس من دماغ وأعصاب؛ فذلك لأن الروح تبع للجسد في الدني، أما في البرزخ فالعكس صحيح، لذلك يتصور وقوع عذاب القبر بعد فناء الأجساد، ووقوع العذاب على الأجساد دون أن يشعر به الآخرون؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ تَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: 50].

إذا تبين اختلاف تعلق الروح بالجسد في البرزخ عنه في الآخرة فقد فسد قياس الطاعن حياة البرزخ على الحياة الآخرة، فالبون واسع بين حياة البرزخ التي تكون فيها الروح هي الأصل والبدن يتبعها ويتعلق بها تعلقاً ضعيفاً، وبين حياة الآخرة التي تتعلق فيها الروح بالبدن تعلقاً قوياً فتجري الأحكام عليهما أصالة، والآيات التي استدلت بها تتعلق بعذاب الآخرة وليس بعذاب البرزخ، وعلاقة الروح بالبدن في الآخرة تختلف عن علاقتهما في البرزخ؛ فلا قياس بينهما.

ومما استدلت به الطاعن على نفي عذاب القبر أن الميت يفقد شعوره بالوقت؛ فيظن أنه لم يلبث في قبره إلا ساعة من نهار، وهو المعنى الذي تفيدته الآية: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ﴾ [الأحقاف: 35]، لكن هذا الاستدلال غير صحيح؛ لأن المقصود مدة لبثهم في الدنيا وليس مدة لبثهم في القبر، ويدل على هذا سياق الآية وسباقها، قال الله -تعالى-: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرْنَا وَأُولُوا الْعُرْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلِغْ فَمَهْلُ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: 35]، يأمر الله نبيه ألا يستعجل بعذاب قومه الكفار؛ لأنهم سيلاقون جزاءهم يوم القيامة، ومن هول ما يلاقونه من العذاب سيتصاغر في أنفسهم مدة لبثهم في الدنيا وإن طالت فهي قصيرة مقارنة بطول العذاب الأخروي وهوله، إذن هول الموقف هو الذي أفقدهم الشعور بطول مكثهم في الدنيا وإن كان لبثهم في الدنيا طويلاً، ورأى بعض المفسرين أن المقصود مدة لبثهم في الدنيا ومدة لبثهم في القبر معاً؛ فصارت فصارت مدة الدنيا والقبر قصيرة كأن لم تكن مقارنة بهول القيامة وطول العذاب فيها، ولو كان المقصود فترة القبر فقط، فإن الآية لا تدل على نفي عذاب القبر؛ لأن قولهم هذا ناتج عن صدمة هول العذاب لا عن حقيقة الأمر كما يدل عليه السياق:

قال -تعالى-: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تَسْمَعُ الدُّعَاءَ﴾ [النمل: 80]، فاستدل به بالآية على نفي عذاب القبر لا يصح؛ لأن انقطاع التواصل بين عالم البرزخ وعالم الدنيا لا علاقة له بنفي عذاب القبر، وإنما يمكن الاستدلال بهذا الانقطاع بين العالمين على فساد قياس إحوال البرزخ على إحوال الدنيا، وهذا يبطل القاعدة التي يعتمد عليها نفاة عذاب القبر والطاعن أحدهم، فصارت الآية دليلاً عليه لا له.

أما رده حديث سماع الميت قرع نعال أصحابه بعد الدفن بحجة تعارضه مع الآية فلا يصح؛ لأن الآية عامة والحديث خاص، والجمع بينهما بأن الميت لا يسمع الحي إلا في الحالات التي استثناها النص الشرعي وهذه الحالة منها، وهذا مبني على الاحتجاج بالسنة الصحيحة وهو ما ينكره الطاعن.

الثالث: أما رد الطاعن الحديث بحجة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لا يعلم الغيب؛ فباطل، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- يعلم من الغيب القدر الذي أطلعه الله عليه، بدليل قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾^(٣٦) إِلَّا مَنْ أَرْضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يُسَلِّكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴿[الجن: 26-27]. وقد تقدم الجواب عن هذه الشبهة.

الرابع: ذهب بعض أهل العلم⁽¹⁾ إلى أن عذاب القبر ثابت بالقرآن، وذكر البخاري في ذلك ثلاثة آيات عند ترجمته لأحاديث عذاب القبر؛ حيث قال: "باب ما جاء في عذاب القبر وقوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الأنعام: 93]، هو الهوان والهون الرفق، وقوله -جل ذكره-: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: 101]، وقوله -تعالى-: ﴿وَحَاقَ بِعَالِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾^(٤٥) النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿[غافر: 45-46]"

ولعل الآية الأخيرة أوضح الآيات دلالة على عذاب القبر؛ قال ابن كثير: "وهذه الآية أصل كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبور، وهي قوله: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾"⁽²⁾. وقال ابن القيم: "إن نعيم البرزخ وعذابه مذكور في القرآن في غير موضع...، ومنها قوله -تعالى-: ﴿وَحَاقَ بِعَالِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾^(٤٥) النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿[غافر: 45-46]؛ فذكر عذاب الدارين ذكرا صريحا لا يحتمل غيره"⁽³⁾.

فعلى التسليم للطاعن في أن الغيبات لا تؤخذ إلا من القرآن والسنة المتواترة؛ نقول له: ليس لك في رد هذه الأحاديث أي مبرر، لأن عذاب القبر ثابت بدلالة القرآن -أولا-، ثم بتواتر النقل -ثانيا-، وقد نقل تواتر أحاديث فتنة القبر غير واحد من المحققين:

(1) ينظر: ابن القيم، الروح، ص75، ابن رجب، أهوال القبور، ص86.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج7، ص146.

(3) ابن القيم، الروح، ص75.

قال ابن العطار⁽¹⁾: "إثبات عذاب القبر، وهو مذهب أهل السنة، وهو مما يجب اعتقاد حقيقته، وهو مما نقلته الأمة متواتراً، فمن أنكر عذاب القبر أو نعيمه فهو كافر؛ لأنه كذب الله -تعالى- ورسوله في خبرهما"⁽²⁾. وقال ابن القيم: "فأما أحاديث عذاب القبر ومساءلة منكر ونكير فكثيرة متواترة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-"⁽³⁾.

وقال السيوطي⁽⁴⁾: "قد تواترت الأحاديث بذلك مؤكدة من رواية: أنس والبراء وقيم الداري وبشير بن الكمال وثوبان وجابر بن عبد الله وعبد الله بن رواحة وعبادة بن الصامت وحذيفة وضمرة بن حبيب وإبن عباس وإبن عمر وإبن مسعود وعثمان بن عفان وعمر بن الخطاب وعمرو بن العاص ومعاذ بن جبل وأبي أمامة وأبي الدرداء وأبي رافع وأبي سعيد الخدري وأبي قتادة وأبي هريرة وأبي موسى وأسماء وعائشة -رضي الله عنهم أجمعين-"⁽⁵⁾.

فهذه النصوص تدل على تواتر أخبار عذاب القبر، وتدفع مزاعم الطاعن في ردها، ومع ذلك فليس التواتر شرطاً في قبول الأخبار؛ وإن كان الخلاف جارياً بين أهل العلم في اشتراطه لإفادة الأخبار العلم اليقيني.

الخامس يجاب عن ادعاء الطاعن انخيار الحديث ضد المرأة بما يلي:

1- يروى هذا الحديث من أكثر طرقه بلفظ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ...»، وقد تكون رواية: «إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ...» تصرفاً من بعض الرواة؛ راعى فيه المقام أو سياق الكلام الذي ساق فيه حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وليس ذلك التصرف بمؤثر؛ فالأصل في ما خوطب به الرجل انصرافه إلى المرأة؛ إلا ما دل الدليل على تخصيصه بأحدهما، وهذه القاعدة نص عليها بعض أهل العلم؛ وقد نقل الحافظ عن ابن أبي جمرة

(1) ابن العطار، علاء الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود العطار الدمشقي الشافعي (ت724هـ): الإمام الحافظ، أشهر أصحاب الإمام النووي، من مصنفاته: تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي، فتاوى الإمام النووي، والعدة في شرح عمدة الأحكام. ينظر: السبكي، طبقات الشافعية، ج10، ص130، ابن حجر، الدرر الكامنة، ج3، ص5.

(2) ابن العطار، العدة في شرح العمدة، ج1، ص139.

(3) ابن القيم، الروح، ص52.

(4) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الشافعي (ت911): الإمام الحافظ المؤرخ الأديب، له نحو ست مائة مصنف، منها: تدريب الراوي، الألفية في النحو، الأشباه والنظائر، الإتيان في علوم القرآن، المزهر في علوم اللغة، تنوير الحوالك في شرح موطأ الامام مالك، وغير ذلك. ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج8، ص51، الزركلي، الأعلام، ج3، ص301.

(5) السيوطي، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، ص121.

في شرح حديث: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ...»⁽¹⁾ قوله: "خص الرجل بالذكر، لأنه في الغالب صاحب الحكم في داره وأهله، وإلا فالنساء شقائق الرجال في الحكم"⁽²⁾.

2- ولو صدق الطاعن في ادعائه تحيز السنة النبوية للرجل ضد المرأة؛ لكان ذلك الحكم عاما لما جاء في القرآن والسنة كليهما؛ فكما جاء تخصيص الرجل بالذكر في هذا الحديث؛ فقد جاء ذلك في مواضع من القرآن؛ منها: قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿ وَيَبِيهَاتُ حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كَلِمَاتٍ يُسَمِّنُهُمْ ﴾ [الأعراف: 46]، وقوله: ﴿ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: 23]، وقوله: ﴿ لَمَسَّجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِروا لِلَّهِ الْكِبْرِيَّاتَ كَمَا جَاءُوا ﴾ [التوبة: 108].

والملاحظ في كل هذه النماذج القرآنية تخصيص الرجال بالذكر دون النساء، سواء ما تعلق بحالهم في الدنيا أو ما كان متعلقا بحالهم يوم القيامة، ولو صح إطلاق الأحكام الكلية بناء على بعض العينات المنتقاة؛ لقلنا: لا خلاف بين دين الرحمن ودين السلطان! في التمييز ضد المرأة.

3- على فرض أن النساء مستثنيات من فتنة القبر وسؤال الملكين الثابتين في الأخبار المتقدمة؛ فهل يعتبر هذا الاستثناء تمييزا ضدهن - كما زعم الطاعن -، أم تميزا لهن وتفضيلا؟!.

الواقع أن تحامل الطاعن على السنة جعله يتلقت كل حديث اقتصر فيه على ذكر الرجل ليؤكد ادعائه دون تمحيص ولا نظر.

(1) رواه البخاري (كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة كفارة، رقم: 525) و(كتاب: الزكاة، باب: الصدقة تكفر الخطيئة، رقم: 1435) و(كتاب: الصوم، باب: الصوم كفارة، رقم: 3586) و(كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة، رقم: 7096) ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: بيان أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا، رقم: 144) من طريق ربي بن خراش وشقيق بن سلمة عن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه -.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج 6، ص 605.

المبحث الثاني

كُفُونُ الْمُعَاَصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

البكاء على الميت بدمع العين وحزن القلب عليه مما لا حرج فيه ولا ضرر، وقد فاضت عينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لحال صبي يحتضر، فقال سعد بن عبادَةَ: ما هذا؟!، فأجابه - عليه الصلاة والسلام -: «هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرَحِمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءَ»⁽¹⁾.

وفيما يأتي من الأحاديث النهي عن بكاء مخصوص يظهر فيه التسخط على قدر الله - سبحانه - برفع الصوت والعيويل والندب، قال النووي: "وأجمعوا كلهم على اختلاف مذاهبهم على أن المراد بالبكاء - أي فيما يأتي من الأحاديث -: البكاء بصوت ونياحة، لا مجرد دمع العين"⁽²⁾.

الأحاديث:

39 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: أَنَّ حَفْصَةَ بَكَتْ عَلَى عُمَرَ، فَقَالَ: مَهْلًا يَا بِنْتِي، أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»⁽³⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: الجنائز، باب: قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «إِنَّ يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، رقم: 1284) و(كتاب: المرضى، باب: عيادة الصبيان، رقم: 5655) و(كتاب: القدر، باب: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا﴾، رقم: 6602) و(كتاب: الأيمان والندور، باب: قول الله - تعالى -: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾، رقم: 6655) و(كتاب: التوحيد، باب: قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾، رقم: 7377) و(كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في قول الله - تعالى -: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، رقم: 7448) ومسلم (كتاب: الجنائز، باب: البكاء على الميت، رقم: 923) من طرق عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد - رضي الله عنه -.

(2) النووي، شرح صحيح مسلم، ج6، ص229.

(3) رواه مسلم (كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: 927) من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، ورواه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن ابن عمر بإجماع الباكي.

ورواه البخاري (كتاب: الجنائز، باب: قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، رقم:

1292) من طريق شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر مختصراً من غير ما قصة.

40 عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ لَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ جَعَلَ صُهِيبٌ يَقُولُ وَآخَاهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ يَا صُهِيبُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ»⁽¹⁾.

41 عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا طُعِنَ عَوَّلَتْ عَلَيْهِ حَفْصَةُ، فَقَالَ: يَا حَفْصَةُ أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ»، وَعَوَّلَ عَلَيْهِ صُهِيبٌ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا صُهِيبُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ⁽²⁾.

42 عَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽³⁾.

43 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: تُوفِّيتُ ابْنَةَ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ بِمَكَّةَ، - قَالَ - فَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا - قَالَ - فَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ، - قَالَ - وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا، - قَالَ - جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَيَّ جَنِبِي، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لِعَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ وَهُوَ مُوْاجِهُهُ: أَلَا تَنْهَى عَنِ الْبُكَاءِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ كَانَ عُمَرُ يَقُولُ بَعْضَ ذَلِكَ، ثُمَّ حَدَّثَ فَقَالَ: صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ إِذَا هُوَ بِرُكْبٍ تَحْتَ ظِلِّ شَجَرَةٍ فَقَالَ: أَذْهَبُ فَأَنْظُرُ مَنْ هُوَ لِأَهْلِ الرَّكْبِ، فَظَنَرْتُ فَإِذَا هُوَ صُهِيبٌ - قَالَ - فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: ادْعُهُ لِي، قَالَ فَارْجَعْتُ إِلَى صُهِيبٍ فَقُلْتُ: ارْتَحِلْ فَالْحَقُّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَمَّا أَنْ أُصِيبَ عُمَرُ دَخَلَ صُهِيبٌ يَبْكِي يَقُولُ وَآخَاهُ وَآصَاحِبَاهُ، فَقَالَ: عُمَرُ يَا صُهِيبُ أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»،

(1) رواه البخاري (كتاب: الجنائز، باب: قول النبي - صلى الله عليه وسلم -): «يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، رقم:

(1290) ومسلم (رقم: 927) من حديث علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن أبي بردة عن أبيه.

(2) رواه مسلم (رقم: 927) من طريق عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس - رضي الله عنه -.

(3) رواه البخاري (كتاب: الجنائز، باب: قول النبي - صلى الله عليه وسلم -): «يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، رقم:

(1291) ومسلم (كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: 927) من طريق سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن

ربيعة الأسدي عن المغيرة - رضي الله عنه -، وقرن مسلم سعيدا بمحمد بن قيس.

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، فَقَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ عُمَرَ، لَا وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَحَدٍ»، وَلَكِنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، -قَالَ- وَقَالَتْ عَائِشَةُ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164]، -قَالَ- وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِنْدَ ذَلِكَ: وَاللَّهِ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: فَوَاللَّهِ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ شَيْءٍ⁽¹⁾.

شرح الغريب:

- ◆ الموعول عليه: الذي يُبْكَى عليه مِنَ الْمُؤْتَى، والوعويل: رفع الصوت بالبكاء⁽²⁾.
- ◆ النياحة: أصلها من التناوح: وهو التقابل، ثم استعمل في اجتماع النساء وتقابلهن في البكاء⁽³⁾.
- ◆ صدرت: الصَّدْر: رجوع المسافر من مقصده⁽⁴⁾.
- ◆ البيداء: البقيع من الأرض الذي لا عمران فيه⁽⁵⁾.
- ◆ الركب: المسافرون الذين هم على جمال⁽⁶⁾.

الكُصُوفُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

- (1) ورواه البخاري (كتاب: الجنائز، باب: قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «يُعَذِّبُ الْمَيِّتُ بَعْضُ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، رقم: 1291) ومسلم (كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: 927) من طرق عن عبد الله بن أبي مليكة.
- ورواه البخاري (كتاب: المغازي، باب: قتل أبي جهل، رقم: 3978) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، ومسلم (رقم: 927) من طريق أبي أسامة ووكيع، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة -مختصراً- وفيه: «إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ أَوْ بِذَنْبِهِ وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ»، وعند مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام، وفيه: «إِنَّمَا مَرَّتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ وَهُمْ يَبْكُونَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «أَنْتُمْ تَبْكُونَ وَإِنَّهُ لَيُعَذَّبُ».
- ورواه مالك (كتاب: الجنائز، باب: النهي عن البكاء على الميت، ج 1، ص 234، رقم: 555) عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن، ورواه مسلم (927) من طريقه، وفيه: «إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى يَهُودِيَّةٍ مَيِّتَةٍ عَلَيْهَا فَقَالَ «إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا».
- (2) ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، ج 3، ص 607.
- (3) ابن حجر، هدي الساري، ص 199.
- (4) ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، ج 3، ص 31.
- (5) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص 273.
- (6) المصدر نفسه، ص 220.

يمكن إجمال طعون المعاصرين المتعلقة بهذه الأحاديث في ما يلي:

الأول: ادعى الشيخ محمد الغزالي أن منهج الصحابة والتابعين عرض الحديث على القرآن، واستند في ذلك على عرض عائشة هذه الأحاديث على قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾، فما خالفته طرحتها -رضي الله عنها-، وقال الشيخ مقررا هذه الشبهة: "وفي عصرنا ظهر فتیان سوء، يتطاولون على أئمة الفقه باسم الدفاع عن الحديث النبوي، مع أن الفقهاء ما حادوا عن السنة، ولا استهانوا بحديث صحت نسبه وسلم متنه، وكل ما فعلوه أنهم اكتشفوا عللا في بعض الرويات فردوها -وفق المهج العلمي المدرس- فأرشدوا الأمة إلى ما هو أصدق قيلا وأهدى سبيلا..."

وهم بهذا المنهج يتأسون بالصحابة والتابعين، انظر موقف عائشة -رضي الله عنها- عندما سمعت حديث: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِكِبَائِهِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»! أنكرته، وحلفت أن الرسول ما قاله، وقالت -بيانا لرفضها إياه-: «أين منكم قول الله -سبحانه-: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾. إنها ترد ما يخالف القرآن بجرأة وثقة، ومع ذلك فإن هذا الحديث المرفوض من عائشة ما يزال مثبتا في الصحاح".

وذكر الشيخ بعض ما جاء عن عمر -رضي الله عنه-، ثم قال: "إن الخطأ غير مستبعد على راو ولو كان في جلالة عمر، وعندني أن ذلك المسلك الذي سلكته عائشة أم المؤمنين أساس لمحاكمة الصحاح إلى نصوص الكتاب الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه"⁽¹⁾.

الثاني: زعم الطاعنون أن هذه الأحاديث مخالفة لصريح القرآن؛ فالله -سبحانه وتعالى- يؤكد في غير ما موضع من كتابه على أن الإنسان لن يحمل أوزار تصرفات غيره، بخلاف ظاهر بعض هذه الأحاديث؛ والتي تحمل المرء تبعات أفعال لا دخل له فيها:

فقال ابن قرناس: "الرد على مثل هذه الأحاديث جاء على لسان أم المؤمنين عائشة..." وذكر الحديث ثم قال: "فالله -سبحانه وتعالى- لا يؤاخذ المرء بجريرة غيره، وإنما يؤاخذ بخطيئته وذنبه هو كما نسب لأم المؤمنين هنا.

والله -سبحانه وتعالى- يؤكد أنه لن يحمل الإنسان أوزارا بسبب تصرفات غيره، ولن يحمل أوزار غيره:

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [العنكبوت: 12]، وأنه سيحاسب على ما اقترفه الآخرون، كما جاء في سورة النجم:

(1) محمد الغزالي: السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث، ص 16.

﴿الْأَنْزُرُ وَالزَّرَةُ وَزَرَ أُخْرَى﴾ (٣٨) وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٣٩) وَأَنْ سَعِيَهُ سَوْفَ يُرَى (٤٠) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى ﴿[النجم: 38-41]"⁽¹⁾.

وقال جعفر السبحاني: "هذه الرواية وإن رواها مسلم بطرق مختلفة لكنّها مرفوضة جداً لأنها تخالف صريح القرآن؛ قال -سبحانه-: ﴿وَلَا تُزْرُ وَالزَّرَةُ وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164]، وقال -سبحانه-: ﴿وَلَا تَدْعُ مَثْقَلَةً إِلَى حِمْلِهَا لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [فاطر: 18]، فكيف يمكن أن نقبل أنّ الميت البريء، يُعَذَّبُ بفعل الغير وهو شيء يرفضه العقل والفطرة وقيل:

غيري جنى وأنا المعاقب فيكم ❁❁ فكأنتني سبابة المتندّم

ولأجل ذلك ردّت السيدة عائشة هذه الرواية... " وذكر حديث عائشة -رضي الله عنها- ثم قال: "وهذه الرواية وإن دفعت بعض الإشكال ولكنها لم تقلعه، لأن مقتضى الآية هو العموم وهو أن الإنسان لا يعذب بفعل غيره؛ سواء أكان مسلماً أو كافراً لعمومية العلة: ﴿وَلَا تُزْرُ وَالزَّرَةُ وَزَرَ أُخْرَى﴾، مع سعة حكم العقل بقبح عقاب البريء بذنب الآخر.

والصحيح في ذلك ما رواه حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال: ذكر عند عائشة قول ابن عمر: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، فقالت: رَحِمَ اللهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَمِعَ شَيْئاً فَلَمْ يَحْفَظْهُ إِنَّمَا مَرَّتْ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَنَازَةٌ يَهُودِيٍّ وَهُمْ يَبْكُونَ عَلَيْهِ فَقَالَ «أَنْتُمْ تَبْكُونَ وَإِنَّهُ لَيُعَذَّبُ»⁽²⁾.

الإجابة عن هذه الإشكالات:

الأول: ادعاء الشيخ محمد الغزالي أن من منهج الصحابة والتابعين عرض الحديث على القرآن؛ ادعاء باطل، لأن عرض الحديث على القرآن سلوك فردي نسب إلى بعض الصحابة؛ كأم المؤمنين وعمر -رضي الله عنهما-؛ ومن التعميم الخاطئ إلباس هذا المنهج جميع الصحابة والتابعين؛ هذا من جهة.

(1) ابن قناس، الحديث والقرآن، ص75.

(2) جعفر السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص55.

ومن جهة أخرى: إن معارضة أم المؤمنين لهذا الحديث وغيره كانت بناء على مرويات عندها، ظهر لها أنها مخالفة لتلك الأحاديث⁽¹⁾، ويظهر هذا في قولها: وَلَكِنَّ قَال: «إِنَّ اللَّهَ يَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

فلا يصح ادعاء معارضة أم المؤمنين حديث عمر بالقرآن، لأن ما حفظته عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- موافق للحديث الذي رده به في مخالفة ظاهره للقرآن؛ فتعذيب الميت ببكاء أهله عليه وزيادة عذاب الكافر ببكاء أهله معنيان يخالفان قول الله -سبحانه-: ﴿وَلَا تُزْرُ وَازِرَةٌ وَزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164].

"ولو جرينا على هذه القاعدة -عرض الحديث أو السنة على القرآن لمعرفة الصحة أو الضعف من غير اعتبار أحكام المحدثين الحقاظ-، لرددنا كثيراً من الأحاديث تخالف ظاهر القرآن؛ لأن القرآن حمال ذو أوجه، ولرددنا الأحاديث المخصّصة لعموماته، والمقيّدة لإطلاقاته والمفصلة لمجملاته بحجة المعارضة لظاهر القرآن؛ وبهذا تفقد السنة وظيفة البيان"⁽²⁾.

وقد أمر الله -جل جلاله- في غير ما موضع بطاعة نبيه -صلى الله عليه وسلم- طاعة مطلقة لم يقيدتها بموافقة الكتاب العزيز؛ ومن ذلك قوله -سبحانه-: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكٰفِرِينَ﴾ [آل عمران 32]، قال الإمام ابن عبد البر: "وقد أمر الله -جل وعز- بطاعته -صلى الله عليه وسلم- واتباعه أمراً مطلقاً مجملاً لم يقيد بشيء، كما أمرنا باتباع كتاب الله -سبحانه-، ولم يقل ما وافق كتاب الله -كما قال بعض أهل الزيغ-"⁽³⁾.

الثاني: إن أولى خطوات رفع التعارض بين الأخبار تكون بالجمع والتوفيق، وقد وفق العلماء⁽⁴⁾ بين أحاديث تعذيب الميت ببكاء أهله عليه وما عارض ظاهرها من الآيات بأقوال كثيرة؛ منها الضعيف والبعيد، ومنها القوي والقريب، ولعل أقربها إلى الصواب قولان:

1- إن العذاب متعلق بمن أوصى أهله بالنيابة عليه، أو تساهل فلم يوصهم بتركها؛ مع علمه بأنهم يفعلون ذلك في العادة، ومال إلى هذا الإمام البخاري في ترجمة الباب الذي وضع الحديث تحته؛ فقال: "باب

(1) ينظر: حميد قوبي، نظرات نقدية في قواعد في التعامل مع السنة، (مقال الكتروني).

(2) المصدر نفسه.

(3) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج2، ص366.

(4) ينظر: النووي، المجموع شرح المذهب، ج5، ص308، شرح صحيح مسلم، ج5، ص325، ابن تيمية، مجموع

الفتاوى، ج24، ص369، ابن القيم، تهذيب سنن أبي داود، ج2، ص81، ابن حجر، فتح الباري، ج3، ص154، ابن

الوزير، العواصم والقواصم، ج7، ص276، الشوكاني، نيل الأوطار، ج4، ص125، الألباني، أحكام الجنائز، ص29.

قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» إذا كان النوح من سنته، لقول الله

-تعالى-: ﴿قُلْ أَنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم: 6]، وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «كُلُّكُمْ رَاعٍ

وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»⁽¹⁾، فإذا لم يكن من سنته فهو كما قالت عائشة -رضي الله عنها-: ﴿وَلَا

نُزِرُوا وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164].

ومن ذهب هذا المذهب الإمام الترمذي، فقد قال: "وقد كره قوم من أهل العلم البكاء على الميت، قالوا: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، وذهبوا إلى هذا الحديث، وقال ابن المبارك: أرجو إن كان ينهاتهم في حياته، أن لا يكون عليه من ذلك شيء"⁽²⁾.

ونسب النووي هذا المذهب للجمهور⁽³⁾.

2- ذهب الإمام الطبري والقاضي عياض وابن تيمية وابن القيم وآخرون⁽⁴⁾ إلى حمل العذاب الوارد في الأحاديث على معنى التألم، أي أن الميت يتألم بسماعه بكاء أهله ويحزن له، وهذا بناء على أن لفظ العذاب يعم معاني الألم والعقوبة.

وبعض هذا التفرع قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ»⁽⁵⁾، فالسفر ليس

عقابا على ذنب، وإنما هو تعذيب وتألم⁽¹⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: الأحكام، باب: قول الله -تعالى-: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، رقم: 7138) ومسلم (كتاب: الإمارة، باب: فضيلة الإمام العادل، رقم: 1829) من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر -رضي الله عنهما-. ورواه البخاري (كتاب: النكاح، باب: ﴿قُلْ أَنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾، رقم: 5188) و(كتاب: العتق، باب: كراهية التطاول على الرقيق، رقم: 2554) و(كتاب: النكاح، باب: المرأة راعية في بيت زوجها، رقم: 5200)، ومسلم (كتاب: الإمارة، باب: فضيلة الإمام العادل، رقم: 1829) من طرق عن نافع عن ابن عمر بنحوه.

ورواه البخاري (كتاب: الاستقراض، باب: العبد راع في مال سيده، رقم: 2409) و(كتاب: العتق، باب: كراهية التطاول على الرقيق، رقم: 2558) و(كتاب: الجمعة، باب: الجمعة في القرى والمدن، رقم: 893) ومسلم (كتاب: الإمارة، باب: فضيلة الإمام العادل، رقم: 1829) من طرق عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر بنحوه.

(2) الترمذي، الجامع الصحيح، ج3، ص326، رقم: 1002.

(3) ينظر: النووي، المجموع شرح المذهب، ج5، ص308.

(4) ينظر: القاضي عياض، إكمال المعلم، ج3، ص371، جواب الاعتراضات المصرية عن الفتوى الحموية، ص70، ابن القيم، تهذيب سنن أبي داود، ج2، ص81.

(5) رواه مالك (كتاب: الجامع، باب: ما يؤمر به من العمل في السفر، ج2، ص980، رقم: 1768) عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة، ورواه من طريقه: البخاري (كتاب: العمرة، باب: السفر قطعة من العذاب، رقم: 1804) و(كتاب:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والذي عليه أكابر الصحابة والتابعين هو الصواب؛ فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «يُعَذَّبُ» ولم يقل: "يعاقب"، والعذابُ أعم من العقاب، قال -صلى الله عليه وسلم-: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ»، وقد قال أيوب -عليه السلام-: ﴿أَنَّى مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص: 41]، فالعذاب هو: الآلام التي يحدثها الله -تعالى-؛ تارة يكون جزاء على عمل فيكون عقاباً، وتارة يكون تكفيراً للسيئات⁽²⁾.

وقال النووي: "وإلى هذا ذهب محمد بن جرير الطبري وغيره، وقال القاضي عياض⁽³⁾: "وهو أولى الأقوال"⁽⁴⁾.

والجمع بين الأحاديث وبين الآيات التي تعارضها ظاهرياً متيسر، وهو مقدم على الرد -والله أعلم-.

الجهاد، باب: السرعة في السير، رقم: 3001) و(كتاب: الأطعمة، باب: ذكر الطعام، رقم: 5329) ومسلم (كتاب: الإمارة، باب: السفر قطعة من العذاب، رقم: 1927).

(1) ينظر: ابن القيم، تهذيب سنن أبي داود، ج2، ص81.

(2) ابن تيمية، جواب الاعتراضات المصرية عن الفتوى الحموية، ص70.

(3) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج3، ص371.

(4) ينظر: النووي، المجموع شرح المذهب، ج5، ص309.

المبحث الثالث:

كُفُوفُ الْمُعَاوِرِينَ فِي أَحَادِيثِ أَخِي مُوسَى بِأَحَدِي قَوَائِمِ الْعَرْشِ

إذا انقضت الأشراف وجاء وقت قيام الساعة؛ أمر الله - سبحانه وتعالى - إسرئيل بالنفخ في الصور؛ فينفخ نفختين يصعق الخلق لأولهما ثم يعثون للأخرى، ويستثني الله - سبحانه - من ذلك من شاء، كما قال - جل جلاله -: ﴿وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِّخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ [الزمر: 68].

الأحاديث:

44 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْزُضُ سِلْعَةً لَهُ أُعْطِيَ بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ أَوْ لَمْ يَرْضَهُ - شَكََّ عَبْدُ الْعَزِيزِ -، قَالَ: لَا وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى الْبَشَرِ، - قَالَ - فَسَمِعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَلَطَمَ وَجْهَهُ، قَالَ: تَقُولُ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى الْبَشَرِ وَرَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَ أَظْهُرِنَا، - قَالَ - فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ لِي ذِمَّةً وَعَهْدًا، وَقَالَ: فَلَانَ لَطَمَ وَجْهِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لَمْ لَطَمْتُمْ وَجْهَهُ»، - قَالَ - قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى الْبَشَرِ وَأَنْتَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، - قَالَ - فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى عُرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: «لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ»، - قَالَ - ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ - أَوْ فِي أَوَّلِ مَنْ بُعِثَ - فَإِذَا مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - آخِذٌ بِالْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَحْوَسَبَ بِصَعْقَتِهِ يَوْمَ الطُّورِ أَوْ بُعِثَ قَبْلِي، وَلَا أَقُولُ إِنَّ أَحَدًا أَفْضَلُ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى - عَلَيْهِ السَّلَامُ -⁽¹⁾.

(1) ورواه البخاري (كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾، رقم: 3414) ومسلم (كتاب: الفضائل، باب: فضائل موسى - عليه السلام -، رقم: 2373) من طرق عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة - رضي الله عنه -.

45 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَدْ لَطِمَ وَجْهَهُ وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ لَطَمَ وَجْهِي، قَالَ: «ادْعُوهُ»، فَدَعَاهُ، قَالَ: «لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ؟»، قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ - إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، فَقُلْتُ: وَعَلَى مُحَمَّدٍ، وَأَخَذْتَنِي غَضَبَةً فَلَطَمْتُهُ، قَالَ: «لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُزِي بِصَعْقَةِ الطُّورِ»⁽¹⁾.

ورواه البخاري (كتاب: الرقاق، باب: النفخ في الصور، رقم: 6518) من طريق أبي الزناد عن الأعرج مختصراً.
ورواه البخاري (كتاب: التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، رقم: 7428) عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة معلقاً.

ورواه البخاري (كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: وفاة موسى، رقم: 3408) و(كتاب: التوحيد، باب: في المشيئة والإرادة، رقم: 7472) ومسلم (كتاب: الفضائل، باب: فضائل موسى - عليه السلام -، رقم: 2373) من طريق الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة بنحوه.

ورواه البخاري (كتاب: الرقاق، باب: النفخ في الصور، رقم: 6517) و(كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ﴿وَإِنْ يُوشِكُونَ أَلْمُوسَى﴾، رقم: 3411) و(كتاب: التوحيد، باب: في المشيئة والإرادة، رقم: 7472) ومسلم (كتاب: الفضائل، باب: فضائل موسى - عليه السلام -، رقم: 2373) من طريق الزهري عن أبي سلمة والأعرج عن أبي هريرة بنحوه.

ورواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾، رقم: 4813) من طريق زكرياء بن أبي زائدة عن الشعبي عن أبي هريرة بنحوه مختصراً.

(1) رواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾، رقم: 4638) و(كتاب: الديات، باب: إذا لطم المسلم يهودياً عند الغضب، رقم: 6917) و(كتاب: التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، رقم: 7427) و(كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا يَئِسِرًا﴾، رقم: 3398) ومسلم (كتاب: الفضائل، باب: فضائل موسى - عليه السلام -، رقم: 2374) من طريق الثوري عن عمرو بن يحيى بن عمارة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

ورواه البخاري (كتاب: الخصومات، باب: ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود، رقم: 2412) عن وهيب بن خالد عن عمرو بن يحيى وفيه: «فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنَشَّقُ عَنْهُ الْأَرْضُ»، قال ابن القيم عن هذه الرواية: "دخل فيه على الرواي حديث في حديث؛ فركب بين اللفظين فجاء هذا، والحديثان هكذا: أحدهما: «إِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ»، والثاني: أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة ففي الترمذي وغيره من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله

شرح الغريب:

- ◆ اصطفى: أوجده صافياً عن الشوب الموجود في غيره⁽¹⁾.
- ◆ لطم: ضرب بالكف⁽²⁾.
- ◆ ينفخ في الصور: هو مثل قرن ينفخ فيه، فيجعل الله - سبحانه - ذلك سبباً لعود الصور والأرواح إلى أجسامها⁽³⁾.
- ◆ يصعق: يموت، والصاعقة هي الصوت الشديد من الجوّ، ثم يكون منها نار فقط، أو عذاب، أو موت، وهي في ذاتها شيء واحد، وهذه الأشياء تأثيرات منها⁽⁴⁾.
- ◆ صعقة الصور: وهي المذكورة في قوله - تعالى -: ﴿ فَلَمَّا بَلَغْنَا رَبَّنَا رَبُّهُ لَجَّ جَبَلٌ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۗ ﴾ [الأعراف: 143].

الصعق المعاصرة المتعلقة بهذه الأحاديث:

انطلق ابن قرناس في رده لهذه الأحاديث من معارضة ظاهرها بالقرآن الكريم؛ فادعى دلالة الحديث على معنى التالي في البعث، بخلاف القرآن الذي يشير في مواضع منه إلى أن الناس يبعثون يوم القيامة دفعة واحدة؛ فلا يسبق أحد إليه أحداً، فيقول: "الحديث يصور لنا البعث وكأنه يتم لكل فرد على حدة، وهو تصوير لا يمكن أن يصدر عن رسول الله، لأنه يتلوا ويفهم معنى قوله - تعالى -: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝٤٨ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ۝٤٩ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ۝٥٠ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ ۝٥١ قَالُوا يَا بَنِي آدَمُ مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ۝٥٢ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ ۗ ۝٥٣ ۚ ﴾

«أَنَا سَيِّدُ وُلْدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَبِيَدِي لُؤَاءُ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرَ، وَمَا مِن نَّبِيٍّ يَوْمَئِذٍ آدَمُ فَمَنْ سِوَاهُ إِلَّا نَحَتْ لُؤَائِي، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَلَا فَخْرَ» قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، فدخل على الراوي هذا الحديث في الحديث الآخر، وكان شيخنا أبو الحجاج الحافظ يقول ذلك ". ينظر: الروح، ص 37، وأشار إلى كلامه الحافظ في الفتح، ج 6، ص 444.

(1) الراغب الأصفهاني، المفردات، ص 488.

(2) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج 4، ص 497.

(3) الراغب الأصفهاني، المفردات، ص 498.

(4) المصدر نفسه، ص 485.

لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿ [يس: 48-53]، فالقرآن يقول للكفار في [الآية: 49] هل ينظرون إلا أن يقع عليهم العذاب فيهلكهم أجمعين، واستخدام عبارة: ﴿ صَيِّحَةً وَاحِدَةً ﴾ لهلاكهم أجمعين دفعة واحدة، ونفس العبارة استخدمت للبعث في [الآية: 53] للتدليل على أنهم سيبعثون دفعة واحدة كما أهلكوا دفعة واحدة، ولن يكون هناك شخص يبعث قبل الآخرين، ولن يكون البعث بالتتالي، فهناك أول ثم الذي يليه ثم الذي يليه حتى آخر واحد. والآيات كثيرة في هذا المعنى، ومنها ما جاء في سورة الفرقان ولقمان والنازعات وسورة ص⁽¹⁾.

الإجابة عن هذا الصعق:

ذهب بعض أهل العلم إلى أن الصعق المذكور في هذه الأحاديث إنما يكون في الموقف حين تجلي الله - سبحانه - للفصل بين الخلائق:

قال القاضي عياض: "يحتمل أن المراد بهذه الصعقة صعقة فزع بعد النشر حين تنشق السماوات والأرضون فتستقل معاني الأحاديث والآيات وتطرد على الوجه المفهوم، وقوله: «أَفَاقٌ» يدل غير صعقة موت؛ لأنه إنما يقال: أفاق من الغشى، وبعث من الموت، وصعقة الطور لم تكن موتاً. وقد ذهب إلى هذا بعض المتأولين؛ وقال الداودي عن بعضهم نحوه: إن هذه الصعقة في الموقف..."⁽²⁾. وقال الحلبي: "فظاهر هذا الحديث أن هذه صعقة غشي يوم القيامة؛ لاصعقة الموت الحادث عن نفخ الصور"⁽³⁾.

وقال ابن القيم: "فهذا صعق في موقف القيامة إذا جاء الله - تعالى - لفصل القضاء؛ وأشرقت الأرض بنوره، فحينئذ تصعق الخلائق كلهم؛ قال - تعالى -: ﴿ فَذَرَهُمْ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴾ [الطور: 45]"⁽⁴⁾.

ودافع هذا القول التوفيق بين موت موسى - عليه السلام - الذي يدل عليه الحس، وبين نجاته من الصعق الذي يدل عليه هذان الحديثان.

والحق أن هذا القول ضعيف؛ يوهنه قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «فَإِنَّهُ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ» - قَالَ - ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى»، فقد بين الصعق الجمل في الحديث الآخر، وقرنه بمسببه الذي هو النفخ في الصور؛ وليس التحلي لله - جل جلاله -.

(1) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص332.

(2) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج7، ص357.

(3) الحلبي، المنهاج، ج1، ص432.

(4) ابن القيم، الروح، ص35.

والذي يهمننا أن ادعاء الطاعن التعارض بين الآية والحديث باطل على هذا الفهم؛ لدلالة كل من الآية والأحاديث على مقام مختلف زمانا ومكانا عن المقام الذي يدل عليه الآخر. وعلى احتمال كون المقصود بالصعق والإفاقة في هذين الحديثين ما يكون عند النفختين الأولى والآخرة؛ يجاب على ادعاء تعارض الأحاديث والقرآن بما يلي:

- 1- قوله - سبحانه -: ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً فِإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ لا مستند فيه للطاعن؛ لأن وصف ﴿ جَمِيعٌ ﴾ متعلق بحال الخلق في المحشر، لا بحضورهم إليه، ومعنى الآية أن الخلق مجموعون موقوفون في المحشر جميعا؛ لا يتخلف منهم أحد عنه، وهذا لا يستلزم بعثهم من قبورهم دفعة واحدة، ولا يستلزم -أيضا- أن يكون حضورهم إلى أرض المحشر في زمرة واحدة، وقد صور الله - سبحانه - حالة حضورهم يومئذ بقوله: ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴾ [النبأ: 18]، والمعنى أن يوم النفخ في الصور النفخة الثانية ستأتون إلى موضع العرض أفواجا، أي زمرا زمرا، وجماعات جماعات؛ يتلو بعضها بعضا⁽¹⁾.
- 2- أما استدلاله بقول الله - سبحانه -: ﴿ وَمَا يَنْظُرُهُمْ إِلَّا الْأَصِيحَةُ وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ ﴾ [ص: 15]: فهو في غير محله، لأن المراد من الآية الصيحة الأولى التي هي صيحة الصعق، وغاية ما يدل عليه السياق أن هذه الصيحة واحدة ليس لها تردد ولا لِمُهْلِكِيهَا رجوع إلى الدنيا، ولا تلازم بين كون الصيحة واحدة وبين توافق الخلق في الاستجابة لها.
- 3- قوله - تعالى -: ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ فِإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ﴾ [النازعات: 13-14]، أي عند نفخ النفخة الثانية يكون الخلق على الساهرة؛ وهي وجه الأرض، ونحن لا نختلف مع الطاعن في كون هذه النفخة نفخة واحدة.
- 4- قوله - تعالى -: ﴿ مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَفْسٍ وَاحِدَةً ﴾ [لقمان: 28]: سيقت هذه الآيات لإثبات قدرة الله على بعث الناس؛ حيث أخبر - سبحانه - أن بعث الخلائق - على كثرتهم - غير معجز له - سبحانه -، وهو في يسره كبعث نفس واحدة، فالوصف ليس متعلقا بالبعث، ولكن بيسره وسهولته؛ بقرينة الجمع بينه وبين الخلق، فخلق الخلائق وإيجلدتهم على الأرض لم يكن دفعة واحدة وبعثهم كذلك.

(1) ينظر: الطبري، جامع البيان، ج 24، ص 157، ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 5، ص 424، ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج 4، ص 173، الشوكاني، فتح القدير، ج 5، ص 441.

المبحث الرابع:

كُفُونُ الْمُعَاصِرِينَ فِي حَدِيثِ لَأَنُ الشَّمْسِ مِنَ الْخَلْقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

تفاوت منازل الناس وأحوالهم في المحشر بتفاوت أعمالهم وأحوالهم في الدنيا؛ فالمتقون يحشرون إلى الرحمن وفداً، ويحشر المحرمون -يومئذ- زرقاً، يحشر الجميع في أرض واحدة؛ يتقاسمون المكان، ويشتركون في الزمان؛ إلا أن المعاناة يختلف مبلغها من كل واحد منهم على قدر ما كان من عمله، جزاء وفاقاً، ولا يظلم ريبك أحداً.

إن هذا التفاوت هو ما تدل عليه هذه الأحاديث:

الأحاديث:

46 عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُقَدَّادُ بْنُ الْأَسْوَدِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «تُدْنَى الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَلْقِ حَتَّى تَكُونَ مِنْهُمْ كَمَقْدَارِ مِيلٍ»، قَالَ: سُلَيْمِ بْنُ عَامِرٍ فَوَ اللَّهُ مَا أَدْرِي مَا يَعْنِي بِالْمِيلِ؛ أَمْسَافَةَ الْأَرْضِ، أَمْ الْمِيلَ الَّذِي تُكْتَحَلُ بِهِ الْعَيْنُ، قَالَ: «فَيَكُونُ النَّاسُ عَلَى قَدَرِ أَعْمَالِهِمْ فِي الْعَرَقِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِلَى كَعْبِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِلَى رُكْبَتِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِلَى حَقْوِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْجِمُهُ الْعَرَقُ الْجَامَاً»، قَالَ وَأَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِيَدِهِ إِلَى فِيهِ ⁽¹⁾.

47 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَعَاثُوا بِأَدَمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» ⁽²⁾.

48 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «يَعْرِقُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَذْهَبَ عَرَقُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا، وَيُلْجِمُهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ آذَانَهُمْ» ⁽¹⁾.

(1) رواه مسلم (كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: في صفة يوم القيامة أعاننا الله على أهوالها، رقم: 2864) من طريق

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن سليمان بن عامر عن المقداد به.

(2) رواه البخاري (كتاب: الزكاة، باب: من سأل الناس تكثر، رقم: 1475) من حديث يحيى بن بكير عن الليث عن عبيد الله

بن أبي جعفر عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

شرح الغريب:

- ◆ حقويه: الحَقْوُ مَعْقِدُ الْإِزَارِ، وَجَمَعَهُ أَحَقُّ وَأَحْقَاءُ، وَقَدْ سُمِّيَ الْإِزَارُ بِهِ لِلْمُجَاوِرَةِ⁽²⁾.
- ◆ يُلْحِمُهُمْ: يَصِلُ إِلَى أَفْوَاهِهِمْ؛ فَيَصِيرُ لَهُمْ بِمَنْزِلَةِ اللَّحَامِ يَمْنَعُهُمْ عَنِ الْكَلَامِ⁽³⁾.
- ◆ الذَّرَاعُ: هُوَ الْعَضْوُ الْمَعْرُوفُ، وَيَعْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَذْرُوعِ، أَيْ: الْمَسُوحِ بِالذَّرَاعِ⁽⁴⁾.

الصُّعُونُ الْمُعَاَصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال طعون المعاصرين المتعلقة بهذه الأحاديث في النقطتين التاليتين:

الأول:

أعل قوم حديث سليم بن عامر للانقطاع بينه وبين المقداد -رضي الله عنه-، فذكر جواد عفانة⁽⁵⁾ أن سليم بن عامر لم يدرك المقداد بن الأسود -رضي الله عنه-، ولم يسمع منه. وقال أسعد تيم: "قوله: "سمعت المقداد" خطأ شنيع من بعض الرواة، فإن المقداد مات في زمن عثمان، وأما سليم بن عامر فسمع من أبي أمامة الباهلي (ت86)، وجبير بن نفير (ت80)، وهذه الطبقة؛ فبينه وبين المقداد طبقتان"⁽⁶⁾.

الثاني:

ادعى الطاعنون التعارض بين الحديث والقرآن الكريم، فزعموا دلالة القرآن على أن الله - سبحانه وتعالى - سينهي الشمس والقمر في نفخة الصور الأولى؛ فلا يبقى هناك شمس ولا قمر، فقال نيازي: "ألا يعلم بعد صاحب هذا الحديث أن الله -تعالى- قد أنهى الشمس والقمر في نفخة الصور الأولى، ولم يبق هناك شمس؛ لأن الشمس انتهت وكان ذلك هو أجلها المسمى الذي قرأناه في القرآن الكريم؟، فعن أي شمس يتكلم في يوم القيامة؟، ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلَّ يَوْمٍ لِلَّذِينَ يُحِبُّونَ لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: 2]، لذلك فإن الله -تعالى- إذا لاحظنا في آيات يوم القيامة كلها لا يذكر الشمس والقمر أبداً، لأنه ببساطة لا شمس ولا قمر هناك"⁽⁷⁾.



(1) رواه البخاري (كتاب: الرقاق، باب: قوله -تعالى-: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ [الأنعام: 4]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: 63]، رقم: 6532) ومسلم (كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: في صفة يوم القيامة أعاننا الله على أهوالها، رقم: 2863) من طريق ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة.

(2) ابن الأثير، النهاية، ج1، ص1018.

(3) المصدر نفسه، ج4، ص443.

(4) الراغب، المفردات، ص326.

(5) جواد عفانة، الحق أبلج والباطل لجلج، (نقلا عن موسوعة بيان الإسلام، القسم الثالث، ج10، ص229).

(6) أسعد سالم تيم، علم طبقات المحدثين، ص87.

(7) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص405 وما بعدها.

وقال ابن قرناس: "والقاص! لم يسمع بقول الله - تعالى -: ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ^ط وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: 48]؛ وإلا لعرف أن هذا الكون سينتهي بشموسه وكواكبه، وسينشأ كون جديد ليوم القيامة، لا أحد يعلم هيئته إلا الله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ فِي يَوْمٍ يُنظَرُونَ﴾ [الزمر: 68]"⁽¹⁾.

الإجابة عن هذه الإشكالات:

الأول: في جواب رد الطاعنين الحدث لعل الانقطاع بين سليم والقداد يقال⁽²⁾:

المقداد بن الأسود هو: المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهراني ثم الكندي ثم الزهري (ت 33)، صحابي مشهور من السابقين، لم يثبت أنه كان ببدر فارس غيره⁽³⁾.
وسئل^ب بن عامر: أبو يحيى الحمصي (ت 130) ثقة⁽⁴⁾، قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول سليم بن عامر لم يدرك عمرو بن عبسة ولا المقداد بن الأسود"⁽⁵⁾.
ويظهر من تباعد وفاي المقداد وسليم بطلان السماع بينهما، مما يؤيد ذلك ما ذكر الأستاذ أسعد من أن سماع سليم إنما هو من طبقة جبير بن نفيير وأبي أمامة، فيبعد سماعه من المقداد.
والحديث متصل ثابت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غير أن الرواة قد تصرفوا في إسناده؛ فرووه عن "المقداد بن الأسود"، والصواب: "المقدم"، وهو المقدم بن معد بن كرب، وقد سمع منه سليم بن عامر، والحديث صحيح، ولا مدخل للمقداد بن الأسود فيه.
ومنشأ التحريف تساهل الرواة في ضبط اسم المقدم، فيظن من ليس له معرفة بالمرويات أنه المقداد، قال الحافظ ابن رجب: "والشاميون كانوا يسمون المقدم بن معد كرب: المقداد، ولا ينسبونه أحياناً، فيظن من

(1) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص 82.

(2) ينظر: خالد الحايك، دراسة لحديث في صحيح مسلم تدل على وقوع خطأ في التعليل بسبب التصحيف في اسم راوي في السند، (مقال ألكتروني: ahlalhdeeth.com).

(3) تنظر ترجمته عند: ابن سعد، الطبقات، ج 8، ص 46، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 1، ص 385، المزي، تهذيب الكمال، ج 28، ص 452، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 10، ص 285، تقريب التهذيب، رقم: 6869.

(4) تنظر ترجمته عند: ابن سعد، الطبقات، ج 7، ص 464، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 5، ص 185، المزي، تهذيب

الكمال، ج 11، ص 344، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4، ص 146، تقريب التهذيب، رقم: 2527.

(5) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 85.

سمعه غير منسوب أنه ابن الأسود، وإنما هو ابن معد يكره، وقد وقع هذا الاختلاف لهم في غير حديث من رواياتهم⁽¹⁾.

وقد حكم الأئمة على هذا الحديث بأنه من رواية المقدم وأن روايته عن المقداد خطأ: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن سليم بن عامر قال: حدثني المقداد بن الأسود قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «تُدْنَى الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَلْقِ حَتَّى تَكُونَ مِنْهُمْ كَمَقْدَارِ مِيلٍ»؟، قال أبي: "هذا خطأ!، إنما هو مقدم بن معدي كرب، وسليم بن عامر لم يدرك المقداد بن الأسود"⁽²⁾.

وهذه الرواية التي أشار إليها أبو حاتم رواها الطبراني في «الكبير»⁽³⁾، ثم قال: "قال إبراهيم بن عرق: هكذا رواه عمر بن خثعم عن سليم عن المقدم"،

قال الحايك: "استغرب -إبراهيم بن عرق- الحديث عن المقدم؛ لأن المشهور عندهم أنه عن المقداد!؛ ولكن هذه الرواية تؤكد أن الحديث عن المقدم بن معدي كرب، وهو حديث صحيح لا علة فيه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات"⁽⁴⁾.

الثاني: لا تعارض ألبتة بين حديث دنو الشمس من الخلق يوم القيامة، وبين القرآن الكريم⁽⁵⁾، إذ لم يشر القرآن الكريم إلى غياب الشمس يوم القيامة، وما ارتبط من الآيات بحال الشمس -يومئذ- فإنه يدل على تغير طبيعتها، ولا شك أن ثبوت التغير لها يلزم منه ثبوت وجودها، ومما جاء في ذلك:

1- قوله -سبحانه-: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: 1]، وقد اختلف المفسرون في معنى التكوير على أقوال⁽⁶⁾؛ أقربها: أنه جمع للشمس بعضها إلى بعض، كقولهم: كَوَّرَ العمامة؛ إذا أدخل بعضها في بعض ولقَّها.

(1) ابن رجب، فتح الباري، ج2، ص647.

(2) ابن أبي حاتم، العلل، ج5، ص507.

(3) الطبراني، المعجم الكبير، ج20، ص281.

(4) خالد الحايك، دراسة لحديث في صحيح مسلم تدل على وقوع خطأ في التعليل بسبب التصحيف في اسم راوي في السند، (مقال إلكتروني: ahlalhdeth.com).

(5) ينظر: موسوعة بيان الإسلام، (قسم السنة النبوية)، ج10، ص229.

(6) ينظر: الطبري، جامع البيان، ج24، ص237، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج8، ص328، الشنقيطي، أضواء البيان، ج9، ص77، ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج30، ص141.

ولعل هذا التكوير عام؛ بمعنى أنه تداخل الشمس بعضها في بعض وتداخل غيرها فيها، كما قال -

سبحانه-: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: 9]، بمعنى أن القمر يلتصق بالشمس يوم القيامة؛ فيجمعان ثم

يكوّران، ويشهد لهذا قوله -صلى الله عليه وسلم-: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مُكْوَرَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽¹⁾.

وليس في اجتماع الشمس والقمر ولا في تكويرها فناء لها ولا زوال يوم القيامة، بل إن التكوير فرع عن الوجود، ودليل على البقاء، ورد على الطاعن في ادعائه الفناء.

ويكون التكوير في مرحلة متأخرة عن الحشر؛ إذ تدنو الشمس من رؤوس الخلائق - كما جاء في الأحاديث - ثم تكور بعد ذلك وتلقى في جهنم.

قال ابن عثيمين: "ورد في يوم القيامة أشياء متغايرة، ومعلوم أن مقدار هذا اليوم خمسون ألف سنة، كما جاء في القرآن الكريم، وهذه المدة كافية لأن تتغير فيها الأمور؛ فتدنو الشمس من الخلائق، وتكور بعد ذلك وتلقى في النار إهانة لعابديها... فكل ما أتاك من اختلافات في اليوم الآخر فإنما ذلك لطول مدته وتغير الأحوال فيه"⁽²⁾.

وأما ما استدل به الطاعنون من الآيات؛ فجوابها:

2- قوله -سبحانه-: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾،

فالأية تشير إلا أن النفخة الأولى -وهي نفخة الصعق- يموت بسببها الأحياء من أهل السموات والأرض، وليست الشمس من الأحياء حتى يلحقها ما يلحقهم يومئذ.

وعلى فرض أنها منهم؛ فإن تمام الآية يدل على بعثها في المبعوثين بسبب ما يكون من النفخة الثانية؛ قال

-سبحانه-: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾، فالضمير في قوله -سبحانه-: ﴿فَإِذَا هُمْ﴾

راجع على كل المصعوقين؛ وهم المشار إليهم في قوله -تعالى-: ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ

شَاءَ اللَّهُ﴾، فمن ثبت في حقه الصعق بمقتضى صدر الآية؛ ثبت في حقه البعث بمقتضى آخرها.

3- قوله -سبحانه-: ﴿يَوْمَ تَبَدَّلَ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾، فالآية

فيها إثبات معنى التبديل لا الزوال؛ وفرق بين المعنيين، فالتبديل يكون في صفات السماوات والأرض مع بقاء ذواتها، فتكون صفة أرض وسمااء يوم القيامة غير صفتها في هذه الدنيا، وهذا شاهد لمعنى الحديث؛ غير أن

(1) رواه البخاري (كتاب: بدء الخلق، باب: صفة الشمس والقمر، رقم: 3200) من طريق عبد الله الدناج عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة.

(2) ابن عثيمين، دروس وفتاوى الحرم المدني، ص176 (بتصرف الموسوعة).

الطاعن لا يدري، فإن شمس الدنيا تبعد عنا ملايين الأميال أما شمس القيامة فلا يزيد بعدها في بعض المواقف عما ذكر في الحديث، ولعل هذا مما يشمله معنى التبديل في قوله - سبحانه - ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ ۗ﴾، - والله أعلم -.

4- قوله - جل جلاله - : ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلَّهُمَا لِمَجْرَى لَيْلٍ مُسَمًّى ۗ﴾ [الرعد: 2]، فليس في الآية ما يدل على زوال الشمس، ومنتهى ما يفهم من الآية: أن الشمس والقمر يتوقف جريانهما فيسكنان عند بلوغهما الأجل المعلوم والمسمى لهما، وتوقف الجريان والسكون لا يعني بالضرورة الزوال!، إلا أن تكون الحركة مرادفا للوجود عند الطاعنين!.

المبحث الخامس:

كُهُونُ الْمُعَاصِرِينَ فِي حَدِيثِ كَشْفِ اللَّهِ عَنْ سَاقِهِ

يمتحن الخلق في عرصات المحشر امتحانات؛ يمحص-سبحانه- بما عباده المؤمنين، ويميزهم عمن يدعي الإيمان من المنافقين؛ الذين حسبوا أنهم بمخادعتهم المؤمنين في الدنيا قادرون على مخادعة الله يوم القيامة. يكون في امتحان المنافقين شدة وكرب يسلم الله منه الكفار -يومئذ-، وهذه الشدة مناسبة لمعنى تغليظ العقوبة على المنافقين يوم القيامة، وفي الحديث التالي إظهار لهذا المعنى:

الحديث:

49 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِثَاءً وَسَمْعَةً؛ فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا»⁽¹⁾.

شرح الغريب:

- ◆ الرياء: إظهار العبادة لقصد رؤية الناس لها فيحمدوا صاحبها⁽²⁾.
- ◆ السمعة: المراد بها نحو ما في الرياء لكنها تتعلق بحاسة السمع، والرياء بحاسة البصر⁽³⁾.
- ◆ فيعود ظهره طبقاً واحداً: الطَّبَقُ: فقار الظهر، واحدها طَبَقَةٌ، والمقصود أن فقار المنافق تكون ساعة إذ كالفقارة الواحدة؛ فلا يُقَدِرُونَ على السُّجود⁽¹⁾.

(1) رواه البخاري بهذا اللفظ مختصراً (كتاب: التفسير، باب: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، رقم: 4919) عن آدم بن أبي إياس، ورواه -مطولا- البخاري (كتاب: التوحيد، باب: قول الله -تعالى-: ﴿وَجْهٌ يُؤْمِدُ نَاصِرَةٌ﴾^(٢٤) إِلَى رَجْمَانَاظِرَةٌ﴾، رقم: 7439) عن يحيى بن بكير، ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، رقم: 183)، عن عيسى بن حماد ثلاثتهم -آدم وابن بكير وابن حماد- عن الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال وفيه: «...عَنْ سَاقِهِ».

ورواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾، رقم: 4581) عن محمد بن عبد العزيز ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، رقم: 183) عن سويد بن سعيد كلاهما عن حفص بن ميسرة. ورواه مسلم (كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، رقم: 183) من طريق جعفر بن عون عن هشام بن سعد. ثلاثتهم -سعيد وحفص وهشام- عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج11، ص336.

(3) المصدر نفسه، ج11، ص336.

الكُصُونُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال الطعون المعاصرة المتعلقة بهذا الحديث في ما يأتي:

الأول: ادعى الطاعنون أن لفظ: «يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ» منكر؛ لأنه من رواية سعيد بن أبي هلال وهو ضعيف مرمرى بالإختلاط، وقد خالفه حفص بن ميسرة، فدل ذلك على وهمه وخطئه:

قال محمد زاهد الكوثري: "قال الحافظ ابن حجر: "ووقع في هذا الموضوع «يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ» وهو من رواية سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم فأخرجها الإسماعيلي⁽²⁾ كذلك ثم قال: في قوله «عَنْ سَاقِهِ» نكرة، ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بلفظ «فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ»، قال الإسماعيلي: هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن في الجملة"⁽³⁾.

وقد أخذ ابن شاقلا⁽⁴⁾ على البخاري إخراج حديث الساق في صحيحه لأنه من رواية ابن أبي هلال ويراها ليس من شرطه لضعفه، وقال ابن حزم أيضا: ابن أبي هلال ليس بالقوي، قد ذكره بالتخليط يحيى وأحمد بن حنبل⁽⁵⁾.

وقال حسن السقاف⁽⁶⁾: "وأما الحديث الذي وردت فيه لفظة «سَاقِهِ»: فقد قال الحافظ في شرحه أن لفظة «سَاقِهِ» غير محفوظة، والمحموظ لفظة «سَاقٍ» الموافقة للآية القرآنية، وأما لفظة «سَاقِهِ» فتسوق إلى

(1) ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، ج3، ص250.

(2) الإسماعيلي: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الشافعي (ت371): الإمام الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الشافعية، صنف: "الصحيح" و"المعجم" وغيرها، قال الحاكم: "كان واحد عصره وشيخ دهره وشيخ المحدثين والفقهاء وأجلهم في الرياسة المروءة والسخاء، ولا خلاف بين عقلاء الفريقين من أهل العلم فيه". ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص292، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج6، ص135.

(3) ابن حجر، فتح الباري، ج8، ص664.

(4) ابن شاقلا: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان البغدادي البزاز (ت369): شيخ الحنابلة، كان رأسا في الأصول والفروع، قال أبو يعلى الفراء: "كان رجلا جليل القدر حسن الهيئة كثير الرواية حسن الكلام في الفقه غير أنه لم يطل له العمر"، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص292، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج6، ص17.

(5) هامش: ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه، (تحقيق: الكوثري)، ص17.

(6) حسن السقاف، حسن بن علي بن هاشم بن أحمد بن علوي السقاف (معاصر): كاتب أردني مشغول بالحديث، معروف بانتصاره لعقائد الجهمية، من كتاباته: شرح العقيدة الطحاوية، تناقضات الألباني الواضحات، التنديد بمن عدّد التوحيد، تحقيق وتخرّيج كتاب دفع شبه التشبيه بأكف التزيه، تخرّيج أحاديث رؤية الله يوم القيامة، وغير ذلك. ينظر: (ar.wikipedia).

التجسيم، هذا كلام الحافظ في الفتح⁽¹⁾، ولذا نقطع أن هذه اللفظة لم يقلها -صلى الله عليه وسلم-، ومتى طرأ الاحتمال سقط الاستدلال، وقد أفاد غالب ما ذكرته هنا الحافظ ابن حجر في فتح الباري ونقله عن الحافظ الإسماعيلي فليراجع⁽²⁾.

وقال: "وقد تقدم عن الحافظ ابن حجر والإسماعيلي أن لفظه «سَاقِيهِ» غير محفوظة وذلك مذكور في الفتح⁽³⁾ وهذا نصه: "ووقع في هذا الموضوع «يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِيهِ» وهو من رواية سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم فأخرجها الإسماعيلي كذلك ثم قال: في قوله «عَنْ سَاقِيهِ» نكرة، ثم أخرجها من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بلفظ «فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِي» قال الإسماعيلي: هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن في الجملة، لا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح لما في ذلك من مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذلك ليس كمثله شيء". اه كلام الحافظ من الفتح، ولفظ سعيد بن هلال هذا شاذ⁽⁴⁾.

الثاني: رد الأستاذ الكوثري⁽⁵⁾ بعض ألفاظ الحديث لضعف يحيى ابن بكير وابن سعيد فقال: "وأما لفظ: «هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ فَتَعْرِفُونَهُ بِهَا؟»، فَيَقُولُونَ: ...» فقد وقع في بعض روايات الحديث دون بعض في الصحيحين، ففي سند البخاري ابن بكير وابن أبي هلال، وفي سند مسلم سويد بن سعيد⁽⁶⁾.

الثالث: رد الشيخ محمد الغزالي الحديث لأن فيه ذكرا لاختبار يكون للناس في عرصات يوم القيامة، وزعم الأستاذ أن الآخرة دار جزاء لا اختبار فيها، مستدلا بما جاء في البخاري: «الْيَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ، وَعَدَا حِسَابٌ وَلَا عَمَلٌ»، فقال -رحمه الله-: "جاء بعض المولعين بمشكل الحديث وغريب الروايات، فذكروا كلاما آخر لا بد من كشف حقيقته لخطورة مضامينه وشذوذها عما يعرف العلماء المسلمين...، قالوا: إن

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج8، ص664.

(2) هامش: ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه، (تحقيق: السقاف)، ص118.

(3) ابن حجر، فتح الباري، ج8، ص664.

(4) هامش: ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه، (تحقيق: السقاف)، ص119.

(5) الكوثري، محمد زاهد بن الحسن بن علي (1371): فقيه حنفي، جركسي الأصل، له اشتغال بالأدب والسير وله باع في الحديث وعلومه، ولد ونشأ في مدينة "دوزجة" بشرقي إسطنبول، وتفقه في جامع الفاتح، ودرس فيه وتولى رئاسة مجلس التدريس. تنقل بين مصر والشام، ثم استقر في القاهرة موظفا في دار المحفوظات لترجمة ما فيها من الوثائق التركية إلى العربية. من تأليفه: تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، وله نحو مئة مقالة جمعها السيد أحمد خيرى في كتاب: مقالات الكوثري. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج6، ص129.

(6) هامش: البيهقي، الأسماء والصفات، (تحقيق: الكوثري)، ص324.

الساق هي العلامة التي يعرف بها المؤمنون ربهم في امتحان عصيب يجري لهم يوم القيامة!... وليست الآخرة دار اختبار، إن الاختبار تم في الدنيا، كما جاء في البخاري: «الْيَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلَا عَمَلٌ»⁽¹⁾.

الرابع زعم الطاعنون أن الحديث يفسر قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: 42] تفسرا خاطئا؛ لأن معنى الساق في الآية -عندهم- تصوير عظم الكرب والشدة التي يتعرض لها الناس يوم القيامة: قال الشيخ محمد الغزالي: "لا ريب أن يوم الحساب يوم رهيب، يلقي فيه العصاة والفجار ما لم يخطر لهم ببال، ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾^(٤٢) خَشَعَةً أَبْصَرَهُمْ تَرْهَقَهُمْ ذَلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ﴾ [القلم: 42-43]، والآيات تعني أن الذين ألفوا العصيان في الدنيا والتهمرد على الله يحشرون بعداتهم التي ألفوها من قبل، فلا يقيم لهم عوج، ولا ينظم لهم خلل، وتكون حالتهم على تلك المشاهد وهم يقادون إلى العذاب ويوقع بهم القصاص.

لقد أبو في دنياهم إلا أن يكونوا أشرارا، فليذوقوا ما ارتضوا لأنفسهم!

وكلمة: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: 42]، تعبير عربي أصيل، قال ابن عباس: "تقول العرب للرجل إذا وقع في أمر عظيم فضيع يحتاج فيه إلى الجِدِّ ومقاساة الشدة: شمر عن ساقك!"، ولما سئل عن هذه الآية قال: إذا خفي عليكم شيء من القرآن؛ فابتغوه في الشعر؛ فإنه ديوان العرب، أما سمعتم القائل:

سن لنا قومك ضرب الأعناق ❀❀ وقامت الحرب بنا على ساق

وأنشد أبو عبيدة: فإن شمرت لك عن ساقها ❀❀ فدتها ربيع ولا تسأم

وقال جرير: ألا رب ساهي الطرف من آل مازن ❀❀ إذا شمרת عن ساقها شمرا

على هذا الأساس فهم ابن عباس -وهو ترجمان القرآن- الآيات، وتبعه العلماء من الصحابة والتابعين، وما نعرف إلا هذا التفسير للوحي الكريم⁽²⁾.

وقال الكردي: "ويصرح الحشوية المشبهة من أهل الحديث أن هذه الرواية تفسر التي قبلها، وتبين أن صورة الله التي يعرفه بها إنما هي صورته وهو مكشوف الساق، سبحان الله عما يصفون!.

(1) محمد الغزالي، السنة بن أهل الفقه وأهل الحديث، ص127.

(2) محمد الغزالي، السنة بن أهل الفقه وأهل الحديث، ص126.

ومن الواضح أن الراوي يحاول أن أن يفسر بهذا الحديث قول الله -تعالى- في سورة القلم: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾^(٤٢) خَشَعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرَهْقَهُمْ ذَلَّةً وَقَدَّكَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلْمُونَ ﴿ [القلم: 42-43]، مع أن معنى الآية يختلف تماما عن المعنى الذي يريد إثباته، فالآية تتحدث عن يوم عصيب يكشف فيه عن ساق...، وهذا مجاز عربي بليغ معروف يدل على تعاضم الشيء واشتداده وهوله...، وهو ما فسر به ابن عباس الآية عندما سأله عنها...⁽¹⁾، وذكر كلاما شبيها بكلام الشيخ الغزالي.

وذهب نيازي إلى أن المقصود بالساق ساق العبد، والكشف كناية عن عريه وعدم وجود لباس عليه، فقال:

"... وحتى إذا عدنا إلى القرآن الكريم لنسمع للآية الأساسية التي تقول: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى

السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: 42]، إن الله لا يتكلم عن ساقه وإنما عن ساق العبد الذي خلقه الله وبعثه من القبر، والكشف عن ساقه هنا كناية عن عريه وعدم وجود لباس عليه، وهذا أسلوب الله -تعالى- كما تعلمنا في القرآن الكريم، فالله يكتفي بالتلميح دون التفصيل...⁽²⁾.

الخامس

زعم ابن قرناس أن في إثبات الساق لله -سبحانه وتعالى- تشبيها له -سبحانه- بخلقه، وهذا

يتعارض مع التنزيه الذي نص عليه القرآن في قوله -تعالى-: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾

[الأنعام: 103]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، وفي ذلك يقول: "وأى صفة من صفات خلقه؛ فليس لله مثلها"، ثم قال: "ومن ذلك أحاديث تقول بأن لله ساقا، لأن هناك آية

تقول: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: 42]، ظنا من القاص أن المعنى هي

ساق الله، بينما المعنى كما هو واضح؛ تصوير لهول الموقف، كما يقال في المثل: كشفت الحرب عن ساقها إذا حمي الوطيس، وقد أوردوا حديثا يقول: حدثنا آدم؛ حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ -

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «يُكْشَفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِثَاءً وَسَمْعَةً؛ فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا»⁽³⁾.

(1) إسماعيل الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص 203.

(2) نازي عز الدين، دين السلطان، ص 293.

(3) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص 414.

السالكين زعم نيازي أن قول الله - سبحانه -: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: 42] من المتشابه المنهني عن الخوض فيه، فما كان للنبي وللصحابه - بعد ذلك - السؤال عنه ولا تأويله، وجعل تفسير الحديث للآية دليلاً على وضعه، فقال: "وهذا الحديث هو تأويل للآية الكريمة: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: 42]، وهي من الآيات المتشابهة التي نهي الله عن تأويلها أو تفسيرها، وكان الرسول - صلى الله عليه وسلم - وصحابته لا يسألون عنها ولا يؤولونها مطلقاً؛ لأن الله قال عنها جميعاً: ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نُبَاهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: 88]، لكن رجال الحديث لم يتركوا باباً فيه منع إلا طرقوه وخالفوه...⁽¹⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المتقدمة بما يلي:

الأول رد الطاعنين الحديث لتضعيفهم ابن أبي هلال فعل غير سديد:

فسعيد بن أبي هلال هذا هو أبو العلاء الليثي، مولا هم المصري (ت 135)⁽²⁾: إمام حافظ فقيه، اتفقت كلمة الأئمة على توثيقه، وقال الساجي⁽³⁾: "صدوق، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث"⁽⁴⁾، وقال ابن حزم: "ليس بالقوي قد ذكره بالتخليط يحيى وأحمد بن حنبل"⁽⁵⁾.
وعقب الحافظ على كلام الساجي وابن حزم بقوله: "وشذ الساجي فذكره في الضعفاء، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: ما أدري أي شيء حديثه يخلط في الأحاديث، وتبع أبو محمد بن حزم الساجي؛ فضعف سعيد

(1) نازي عز الدين، دين السلطان، ص 293.

(2) تنظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4، ص 71، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 6، ص 303، ميزان الاعتدال، ج 2، ص 162، المزي، تهذيب الكمال، ج 11، ص 94، ابن حجر، هدي الساري، ص 406، تهذيب التهذيب، ج 4، ص 83، تقريب التهذيب، رقم: 2410.

(3) الساجي: أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن محمد الضبي البصري الساجي (ت 307): محدث البصرة في عصره، معدوداً من الحفاظ الثقات، أخذ عن الربيع والمزني، وأخذ عنه أبو الحسن الأشعري واعتمد عليه في عدة تأليف، مت مصنفاته: "علل الحديث"، و"اختلاف العلماء"، وغيرها وجميع كتبه في حكم المفقود، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 14، ص 197، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 3، ص 334.

(4) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4، ص 83.

(5) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج 2، ص 95.

بن أبي هلال مطلقاً ولم يصب في ذلك - والله أعلم -⁽¹⁾، وقال: "وسعيد متفق على الاحتجاج به فلا يلتفت إليه في تضعيفه"⁽²⁾.

أما ما يخص مخالفة ابن أبي هلال لحفص بن ميسرة⁽³⁾ في هذا الحديث؛ فليست بالمؤثرة على صحته كي يحكم الطاعن عليها بالنكارة والشذوذ؛ فسياق الحديث يدل على أن الساق ساق الله - جل جلاله -:

قال الألباني: "وأنا وإن كنت أرى من حيث الرواية أن لفظ: «سَاقٍ» أصح من لفظ: «سَاقِهِ» فإنه لا فرق بينهما عندي من حيث الدراية؛ لأن سياق الحديث يدل على أن المعنى هو ساق الله - تبارك وتعالى -، وأصح الروايات في ذلك رواية هشام عند الحاكم بلفظ: «هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ مِنْ آيَةٍ تَعْرِفُونَهَا؟»، فيقولون: نَعَمْ السَّاقُ، فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ»⁽⁴⁾، قلت: فهذا صريح أو كالصريح بأن المعنى إنما هو ساق ذي الجلالة - تبارك وتعالى -، فالظاهر أن سعيد بن أبي هلال كان يرويه تارة بالمعنى حين كان يقول: «عَنْ سَاقِهِ» ولا بأس عليه من ذلك ما دام أنه أصاب الحق⁽⁵⁾.

وللفظ «سَاقِهِ» الذي رواه سعيد ابن أبي هلال شواهد من حديث ابن مسعود وأبي هريرة⁽⁶⁾.

الثاني: لا يسلم للأستاذ الكوثري رده الحديث بغمزه ابن بكير وابن سعيد:

فابن بكير: يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي المصري (ت 231)⁽⁷⁾: صاحب الليث ومالك، لقيه البخاري وحدث عنه. وقد وثق ابن بكير غير واحد، وضعفه النسائي، وتكلم ابن معين في روايته عن مالك. والظاهر حفظ ابن بكير لهذا الحديث لقرائن منها:

- (1) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4، ص 83.
- (2) ابن حجر، فتح الباري، ج 13، ص 357.
- (3) حفص بن ميسرة، أبو عمر العقيلي العسقلاني، (ت 181): ثقة احتج به أصحاب الصحاح، تنظر ترجمته: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 1، ص 568، المزي، تهذيب الكمال، ج 7، ص 73، ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 1433.
- (4) الحاكم (ج 5، ص 46، رقم: 8798).
- (5) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج 2، ص 128.
- (6) ينظر: سليم الهلالي، المنهل الرقاق، ص 53.
- (7) تنظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9، ص 165، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 10، ص 612، ميزان الاعتدال، ج 4، ص 391، المزي، تهذيب الكمال، ج 31، ص 401، ابن حجر، هدي الساري، ص 452، تهذيب التهذيب، ج 11، ص 208، تقريب التهذيب، رقم: 7580.

1- أنه من رواية الليث بن سعد، وهو من أثبت الناس فيه، قال ابن عدي: "كان جار الليث بن سعد وهو أثبت الناس فيه"⁽¹⁾.

2- أن الإمام البخاري لقيه وسمع منه وانتقى من حديثه ما صح؛ قال -رحمه الله-: "ما روى يحيى بن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه"، قال الحافظ معقبا: "فهذا يدل على أنه ينتقى حديث شيوخه ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة ومعظم ما أخرج عنه عن الليث"⁽²⁾.

3- قد تابع ابن بكير في روايته آدم بن أبي إياس عند البخاري، وتابعه -أيضا- عيسى بن حماد عند مسلم.

وأما ابن سعيد فهو سويد بن سعيد: بن سهل بن شهريار الهروي أبو محمد (ت 140)⁽³⁾: لخص الحافظ القول فيه بقوله: "صدوق في نفسه؛ إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه؛ فأفحش فيه ابن معين القول".

قال الألباني: "وأما سويد بن سعيد، فهو وإن كان فيه ضعف من قبل حفظه؛ فلا يضره ذلك هنا؛ لأنه متابع من طرق أخرى عن زيد كما سمعت ورأيت"⁽⁴⁾.

وممن تابع سويدا في رواية الحديث عن حفص بن ميسرة:

- 1- محمد بن عبد العزيز الرملي⁽⁵⁾ عند البخاري.
- 2- زهير بن عباد الرواسي⁽⁶⁾ عند ابن منده في الإيمان⁽⁷⁾ وأبي عوانة في المسند⁽⁸⁾.
- 3- مخلد بن يزيد⁽⁹⁾ عند أبي عوانة في المسند⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج11، ص208.

(2) ابن حجر، هدي الساري، ص452.

(3) تنظر ترجمته: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص248، المزي، تهذيب الكمال، ج12، ص247، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص239، تقريب التهذيب، رقم: 2690.

(4) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج2، ص127.

(5) محمد بن عبد العزيز الرملي: العمري الرملي بن الواسطي (ت... صدوق يهتم وكانت له معرفة، تنظر ترجمته: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج3، ص628، المزي، تهذيب الكمال، ج11، ص26، ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 6093.

(6) زهير بن عباد: الرؤاسي ابن عم وكيع بن الجراح (ت 238): ثقة، ضعفه ابن عبد البر، وقال الحافظ: "ولم أر لابن عبد البر في تضعيفه سلفا"، تنظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج3، ص591، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج3، ص297.

(7) ابن منده، الإيمان، ج2، ص802، رقم: 818.

(8) أبو عوانة، المسند، ج1، ص145، رقم: 432.

(9) مخلد بن يزيد: القرشي الحراني (ت 193) صدوق له أوهام، تنظر ترجمته: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج4، ص84، ابن

حجر، تقريب التهذيب، رقم: 6540.

وهؤلاء - وإن خفت درجاتهم بعضهم في الضبط - إلا أن روايتهم تصلح في المتابعات.

الثالث: في قول الشيخ الغزالي: "ليست الآخرة دار اختبار، إن الاختبار تم في الدنيا؛ كما جاء في البخاري: «الْيَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلَا عَمَلٌ»: مجازفة؛ لأن ما يتعلق بالآخرة من الغيب الذي لا يصدر فيه عن قول إلا بديل، وترتيب الشيخ لهذا القول على الأثر المذكور لا يصح لأسباب:

1- إن الأثر يحتمل معان مختلفة: فهو يحتمل مطلق ما يكون بعد الموت من الاحتضار إلى الخلود في إحدى الدارين، ويحتمل إرادة بعض المواقف دون بعض، فلا يصح الاستدلال بعمومه؛ خصوصاً وأن الأدلة تمنع ذلك.

2- ضعف الأثر⁽²⁾: فهو لا يثبت مرفوعاً ولا موقوفاً، وقول الشيخ - رحمه الله -: "كما جاء في البخاري: اليوم عمل ولا جزاء وغدا جزاء ولا عمل"، إيهام منه باستشهاد البخاري به، والحق أن البخاري إنما رواه مرسلًا موقوفاً عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - مترجماً به للباب - فحسب -؛ حيث قال: "باب في طول الأمل... وقال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: ارتحلت الدنيا مدبرة، وارتحلت الآخرة مقبلة، ولكل واحدة منهما بنون، فكونوا من أبناء الآخرة، ولا تكونوا من أبناء الدنيا، فإن اليوم عمل ولا حساب، وغدا حساب ولا عمل"، ولا يصح معارضة المرفوع بمثل هذا المرسل الموقوف؛ فكيف الحال برده!



(1) أبو عوانة، المسند، ج1، ص145، رقم: 432.

(2) رواه البخاري (كتاب: الرقاق)، مرسلًا موقوفاً عن علي بن أبي طالب، ورواه موقوفاً -أيضاً-: ابن المبارك في الزهد (86، رقم: 255) وابن أبي شيبة (ج7، ص100، رقم: 34495) عن زيد اليامي عن رجل من بني عامر، وأحمد في فضائل الصحابة (ج1، ص530، رقم: 881) وأبو داود في الزهد (ص116، رقم: 113) وابن أبي الدنيا في قصر الأمل (ص50، رقم: 49) عن زيد اليامي عن مهاجر العامري عن علي - رضي الله عنه -، و أبو نعيم في الحلية (ج1، ص76) عن زيد اليامي عن مهاجر بن عمير عن علي - رضي الله عنه -.

وليس مهاجر هذا مهاجر بن عميرة الذي له ترجمة في التاريخ الكبير (ج7، ص382، رقم: 1652)؛ فقد ذكر البخاري أنما يروي عنه عدي بن ثابت، وليس أيضاً مهاجر بن شماس العامري الذي له ترجمة في التاريخ الكبير (ج7، ص381، رقم: 1646) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج8، ص261، رقم: 1189)؛ فإن روايته عن فضيل بن غزوان، قال محقق فضائل الصحابة: "الذي يبدو لي أن ابن شماس متأخر"، ولعل مهاجراً هذا مجهول كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح (ج11، ص236): "ومهاجر المذكور هو العامري المبهم قبله وما عرفت حاله".

ورواه ابن أبي الدنيا في قصر الأمل (ص26، رقم: 3) مرفوعاً من طريق داود عمرو بن زهير الضبي عن محمد بن الحسن الأسدي عن اليمان بن حذيفة عن علي بن أبي حنظلة -مولى علي بن أبي طالب- عن أبيه عن علي بن أبي طالب، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (ج2، ص814): "وهذا لا يصح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ فإن علي بن أبي حنظلة ليس بمعروف ولا أبوه، واليمان قد ضعفه الدارقطني، وقال يحيى محمد بن الحسن: ليس بشيء، وقال ابن حبان: لا يحتج به، وقال: أحمد في داود بن عمرو الضبي: لا يحدث عنه ليس بشيء، وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: منكر الحديث".

3- إن مسألة الامتحان في الآخرة ليست بالإطلاق الذي ذكره الشيخ، وإلا لزمه رد جملة من الأخبار الثابتة، وهذا لازم لا يلتزمه الشيخ، فهو يثبت -بطريقة ما!- عموم أحاديث عذاب القبر⁽¹⁾ وفيها ما فيها من معاني الامتحان.

وتفصيل هذه مسألة -مسألة الامتحان في الآخرة- على ما ذكر الأئمة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فالدنيا دارٌ تكليف بلا خلاف، وكذلك البرزخ وعرصه القيامة، وإنما ينقطع التكليف بدخول دار الجزاء؛ وهي الجنة أو النار، كما صرح بذلك من صرح من أصحابنا وغيرهم، مستدلين بامتحان منكر ونكر للناس في قبورهم وقتنتهم إياهم، وبأن الناس يوم القيامة يدعون إلى السجود، فمنهم من يستطيع، ومنهم من لا يستطيع، وبأن من لم يكلف في الدنيا يكلف في عرصات القيامة، وهذا ظاهر المناسبة، فإن دار الجزاء لا امتحان فيها، وأما الامتحان قبل دار الجزاء فممكن لا محذور فيه"⁽²⁾.

وقال الحافظ ابن حجر في سياق إيراده لمذهب البيهقي في امتحان أولاد المشركين يوم القيامة: "... وتعقب -أي البيهقي- بأن الآخرة ليست دار تكليف؛ فلا عمل فيها ولا ابتلاء، وأجيب بأن ذلك بعد أن يقع

الاستقرار في الجنة أو النار، وأما في عرصات القيامة؛ فلا مانع من ذلك، وقد قال -تعالى-: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: 42]، وفي الصحيحين أن الناس يؤمرون بالسجود فيصير ظهر المنافق طبقاً فلا يستطيع أن يسجد"⁽³⁾.

وقال ابن القيم: "فإن قيل: فالآخرة دار جزاء، وليست دار تكليف، فكيف يمتحنون في غير دار التكليف؟، فالجواب: أن التكليف إنما ينقطع بعد دخول دار القرار، وأما في البرزخ وعرصه القيامة فلا ينقطع، وهذا معلوم بالضرورة من الدين"⁽⁴⁾.

ومفاد هذه النصوص أن الامتحان فيما يكون قبل دخول دار القرار جائز؛ لا مانع يمنعه، وهذا التوجيه مقدم على رد الأخبار لتوجيه آخر ما أنزل الله به من سلطان.

والتأخر في الأخبار المثبتة لامتحان المكلفين يوم القيامة يرى أن الامتحان الواقع فيها ليس المراد منه ترتب الثواب والعقاب على المكلف ضرورة؛ بل قد يُراد غيره، ومن جملة ما يراد⁽⁵⁾:

1- إظهار الحال: كامتحان المقبورين في قبورهم، بسؤال الملكين لهم، وتكليفهم الجواب على ذلك⁽¹⁾، وكأمر

(1) محمد الغزالي، كيف نتعامل مع القرآن، ص 116.

(2) ابن تيمية، جامع المسائل، ج 3، ص 238.

(3) ابن حجر، فتح الباري، ج 3، ص 246.

(4) ابن القيم، طريق الهجرتين، ص 594.

(5) ينظر: عيسى النعمي، دفع دعوى المعارض العقلي، ص 484.

الله - سبحانه - المؤمنين والمنافقين بالسجود له حين يكشف الربُّ - تبارك وتعالى - عن ساقه، وكامتحان من لم تقم عليهم الحجة في الدنيا في عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ.

2- العقوبة: كما يحصل لبعض العصاة على الصراط؛ من تحطُّف الكلاب لهم، وتعتُّر بعضهم عليه.

الرابع: اختلف الصحابة فمن بعدهم في تأويل قوله الله - سبحانه وتعالى -: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾:

قال ابن القيم: "والصحابه متنازعون في تفسير الآية؛ هل المراد الكشف عن الشدة، أو المراد بها أن الرب - تعالى - يكشف عن ساقه، ولا يحفظ عن الصحابة والتابعين نزاع فيما يذكر أنه من الصفات أم لا في غير هذا الموضع"⁽²⁾.

ومنشأ الاختلاف راجع إلى الإجمال في لفظ الساق في الآية، فهو يحتمل أكثر من معنى، وكل فسر بما معه من علم، على النحو التالي:

- 1- روي عن ابن عباس⁽³⁾ أن ذلك كناية عن الكرب والشدة - كما نقل الطاعنون-، وهذا تفسير للآية بأحد المعاني المحتملة؛ بناء على أن كشف الساق تركيب تستعمله العرب للدلالة على الكرب والشدة، وجنح إلى هذا التفسير جمع من التابعين ومن بعدهم من المفسرين⁽⁴⁾.
- 2- فهم جمع من الصحابة من الآية إثباتاً لصفة من صفات الله - سبحانه -؛ وهي الساق، وهذا التفسير مروى عن ابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم بأسانيد مرفوعة وموقوفة، قال الشوكاني - بعد نقله طرفاً منها -: "وقد أغنانا الله - سبحانه - في تفسير الآية بما صح عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كما عرفت وذلك لا يستلزم تحسيماً ولا تشبيهاً فليس كمثلته شيء"⁽⁵⁾.



(1) تقدم تخريجه.

(2) ابن القيم، الصواعق المرسله، ج1، ص 252.

(3) رواه الطبري، جامع البيان، ج23، ص554، والحاكم، المستدرک، ج2، ص587، وقد جمع سليم الهلالي كل المرويات في تفسير هذه الآية من طريق ابن عباس؛ فكانت عشرة روايات لا يصح منها شيء، ولا ينجر ضعفها بمجموعها لشدته، ثم قال: "ولهذا فإننا نجزم بعدم ثبوت الأثر عن ابن عباس - رضي الله عنهما -". ينظر: المنهل الرقراق، ص30.

(4) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج30، ص82، الرمخشري، الكشف، ج4، ص594، ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج29، ص97.

(5) الشوكاني، فتح القدير، ج5، ص331.

وتفسير الآية بالحديث هو من تفصيل الإجمال الوارد فيها، وهكذا نصوص الشريعة؛ ما أجمل منها في موضع فسر في آخر، والواجب إعمال جميع الأدلة، أما نصب التعارض بين الآية والحديث لأن الحديث يعين معنى تحتله الآية فهذا لا يتفق مع النهج العلمي الصحيح في التعامل مع النصوص⁽¹⁾.

وأما التفسير الذي اختاره نيازي من أن كشف الساق كناية عن عري الإنسان يوم القيامة؛ فهو معنى بعيد، مصادم للنصوص؛ لأن الثابت في السنة عري الخلائق في المحشر؛ من قبل دعوتهم للسجود ومن بعدها.

الخاص: رد الحديث بدعوى إيهامه تشبيه الخالق بالمخلوق، ولتعارضه مع آيات التنزيه دعوى لا تصح لأمرين⁽²⁾:

1- بطلان هذه الدعوى أصلاً: لأن إثبات الصفات لله -تعالى- لا يلزم منه تشبيهه، وإنما هو إثبات يليق بجلاله وعظمته؛ لأن الصفة تتبع الموصوف، وهو متفرد بالكمال والجلال؛ فكذلك صفاته، وقد تقدم توضيح ذلك في الإجابة عن طعون المعاصرين في أحاديث الدجال.

2- جنح جمع من العلماء إلى تأويل الحديث، وحمل كشف الساق به على اشتداد الكرب، ولا يعكر على ذلك لفظة: «ساقه» في بعض الروايات؛ إذ يمكن تأويلها على اشتداد أمره -سبحانه وتعالى-.

قال الزمخشري: "وأما من شبه فلضيق عطنه وقلة نظره في علم البيان، والذي غرّه منه حديث ابن مسعود -رضى الله عنه-: «يَكْشِفُ الرَّحْمَنُ عَنِّ سَاقِهِ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ فَيَخْرُونَ سُجَّدًا، وَأَمَّا الْمُتَأَفِّقُونَ فَتَكُونُ ظُهُورُهُمْ طَبَقًا طَبَقًا كَأَنَّ فِيهَا سَفَافِيدٌ»، ومعناه: يشتد أمر الرحمن ويتفاقم هوله، وهو الفرع الأكبر يوم القيامة"⁽³⁾.

والتأويل إحدى طرق الجمع بين النصوص، فإذا أمكن؛ لم يجز رد أحد النصين بحجة التعارض.

السلام: اختلف العلماء في إمكانية معرفة معاني متشابه القرآن، وسبب ذلك؛ اختلافهم في تحديد وظيفة جملة { وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ } من قوله -تعالى-: { هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ

(1) ينظر: علي صالح مصطفى، طعون المعاصرين، ص 279.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص 279.

(3) الزمخشري، الكشاف، ج 4، ص 594.

تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿ آل عمران: 7 ﴾ ؛ هل هي معطوف و﴿ يَقُولُونَ ﴾ حال، أو هي مبتدأ خبره: ﴿ يَقُولُونَ ﴾ والواو فيه للاستئناف⁽¹⁾.

فعلى القول الأول يكون الراسخون في العلم ممن يعلم تأويل المتشابه، وعلى الثاني يكون تأويله مقصوراً على علم الله - سبحانه -.

وبالرجوع إلى معنى "التأويل" يتبين لنا ألا منافاة بين الرأيين، فلفظ التأويل ورد بمعان⁽²⁾، فيحمل معناه عند المانعين على الحقيقة التي يؤول إليها الكلام؛ فحقيقة ذات الله - سبحانه - وكنهها وكيفية أسمائه وصفاته وحقيقة المعاد لا يعلمها إلا الله، ويحمل معناه عند المجوزين على معنى التفسير المطابق للمعنى.

وهذا الخلاف في إمكان معرفة الناس للمتشابه لا ينسحب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فقد أسند الله - سبحانه وتعالى - إليه وظيفة بيان ما في القرآن؛ دون تمييز بين متشابهه ومحكمه، قال - سبحانه -:

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ ﴾ [النحل: 44]، بل إن البيان إنما يكون - عادة - للمعاني المشككة والمبهمة والمتشابهة، أما الواضحة فلا تحتاج لبيان أصلاً.

قال ابن تيمية: "وأما على قول أكابرهم: إن معاني هذه النصوص المشككة المتشابهة لا يعلمها إلا الله، وأن معناها الذي أراد الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها، فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه...، ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدي وبيانا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقاً لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر ونهي، ووعده وتوعده، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر. لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين"⁽³⁾.

فلا يصح ادعاء الطاعن أن هذه الآية وأضرابها من آيات الصفات من المتشابه المنهي عن تفسيره التفسيري الذي يظهر المعنى ويوضحه؛ وإلا لم يكن في إيراد الله لهذه الآيات في كتابه معنى، - تعالى الله عن العبث -.

(1) انظر السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج3، ص5.

(2) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج2، ص12، ومناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص223.

(3) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ج1، ص204.

أما تفسير الآية التفسير الذي يقف على حقيقة الصفات وكيفها؛ فلا خلاف في منعه، والحديث لم يتعرض لكيفية صفات الله - سبحانه - ولا لتمثيلها.

والعجيب من الطاعن أنه - وبعد حظره تفسير الآية التي زعم تشابها - أتى على تفسيرها بما يصادم به مدلول الحديث ويعارضه به، فقال: "إن الله لا يتكلم عن ساقه وإنما عن ساق العبد الذي خلقه الله وبعثه من القبر، والكشف عن ساقه هنا كناية عن عريه وعدم وجود لباس عليه"، ولا شك أن هذا تأويل وتفسير للآية المتشابهة!

المبحث السادس

كُفُوفُ الْمُعَاوِرِينَ فِي أَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ

الشفاعة لغة: مأخوذة من الشفع الذي هو ضد الوتر، وهي كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره⁽¹⁾. والشفاعة في الشرع: "انضمام الأدنى إلى الأعلى ليستعين به على ما يرومه"⁽²⁾، وهي بذلك إظهار لمنزلة الشفيع وإيصال منفعة إلى المشفوع له أو دفع مضرة عنه⁽³⁾.

والشفاعات يوم القيامة أقسام فمنها ما يكون من المؤمنين بعضهم في بعض، ومنها ما هو خاص بالنبي - صلى الله عليه وسلم -: وقد خص - صلى الله عليه وسلم - يوم القيامة بشفاعات؛ فمنها الشفاعة في أهل الجنة أن يدخلوها، ومنها شفاعته لأهل الكبائر من أمته، ومنها الشفاعة لأهل الموقف حتى يقضى بينهم، وهذه الأخيرة هي المقام المحمود الذي وعد الله نبينا به في قوله: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: 79].

وقد انعقد إجماع أهل السنة على إثبات الشفاعة؛ قال الإمام ابن عبد البر - بعد نقله جملة من الأحاديث المثبتة للشفاعة: "كل هذا يكذب به جميع طوائف أهل البدع الخوارج والمعتزلة والجهمية وسائر الفرق المبتدعة، وأما أهل السنة أئمة الفقه والأثر في جميع الأمصار فيؤمنون بذلك كله ويصدقونه وهم أهل الحق والله المستعان"⁽⁴⁾.

الأحاديث:

50 عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُثًّا كُلُّ أُمَّةٍ تَتَّبِعُ نَبِيَّهَا؛ يَقُولُونَ: يَا فُلَانُ اشْفَعْ يَا فُلَانُ اشْفَعْ، حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَذَلِكَ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللَّهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ»⁽⁵⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص183.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج11، ص433.

(3) المصدر نفسه، ج11، ص433.

(4) ابن عبد البر، التمهيد، ج19، ص70.

(5) رواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾، رقم: 4718).

51 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أُنِيَ بِلَحْمٍ فَرَفَعَ إِلَيْهِ الذُّرَاعَ - وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ - ، فَهَشَّ مِنْهَا نَهْشَةً ثُمَّ قَالَ : «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَلِكَ ؟ ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِيَ وَيُنْفِذُهُمُ الْبَصَرَ وَتَدْنُو الشَّمْسُ فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الْعَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ ، فَيَقُولُ النَّاسُ : أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ : عَلَيْكُمْ بِأَدَمَ ، فَيَأْتُونَ أَدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ؛ فَيَقُولُونَ لَهُ : أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ ؛ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا ، فَيَقُولُ أَدَمُ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنَّهُ قَدْ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَيَّ غَيْرِي ؛ اذْهَبُوا إِلَيَّ نُوحَ ، فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ : يَا نُوحُ إِنَّكَ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ ، وَقَدْ سَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ، فَيَقُولُ : إِنَّ رَبِّي - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُهَا عَلَى قَوْمِي ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَيَّ غَيْرِي ؛ اذْهَبُوا إِلَيَّ إِبْرَاهِيمَ ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُونَ يَا إِبْرَاهِيمُ أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ، فَيَقُولُ لَهُمْ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنِّي قَدْ كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ - فَذَكَرَهُنَّ أَبُو حَيَّانَ فِي الْحَدِيثِ - ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَيَّ غَيْرِي ؛ اذْهَبُوا إِلَيَّ مُوسَى ، فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُونَ : يَا مُوسَى أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ فَضَلَّكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ عَلَى النَّاسِ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ، فَيَقُولُ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنِّي قَدْ قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُؤَمَّرْ بِقَتْلِهَا ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ؛ اذْهَبُوا إِلَيَّ غَيْرِي اذْهَبُوا إِلَيَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ، فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُونَ : يَا عِيسَى أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحَ مِنْهُ ، وَكَلَّمَتِ النَّاسَ فِي الْمُهْدِ صَبِيًّا ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ، فَيَقُولُ عِيسَى : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ قَطُّ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ - وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْبًا - ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ؛ اذْهَبُوا إِلَيَّ غَيْرِي ؛ اذْهَبُوا إِلَيَّ مُحَمَّدًا ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا فَيَقُولُونَ : يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتِمُ

الأنبياء وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؛ اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه، فأنطلق فاتي تحت العرش فأقع ساجدا للربي - عز وجل -، ثم يفتح الله علي من محامده وحسن الثناء عليه شيئا لم يفتحهُ على أحد قبلي، ثم يقال: يا محمد ارفع رأسك سل تعطه واشفع تشفع، فأرفع رأسي فأقول: أممي يا رب أممي يا رب أممي يا رب، فيقال: يا محمد أدخل من أممتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب، ثم قال: والذي نفسي بيده إن ما بين المصراعين من مصاريع الجنة كما بين مكة وحمير، أو كما بين مكة وبصري»⁽¹⁾.

52 عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «يَجْتَمِعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ أَنْتَ أَبُو النَّاسِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَأَسَجَدَ لَكَ مَلَائِكَتُهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ - وَيَذْكُرُ ذَنْبَهُ فَيَسْتَجِي -، أَتُّوا نُوحًا؛ فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ سُؤَالَ رَبِّهِ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ فَيَسْتَجِي، فَيَقُولُ أَتُّوا خَلِيلَ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، أَتُّوا مُوسَى عَبْدًا كَلَّمَهُ اللَّهُ وَأَعْطَاهُ التَّوْرَةَ، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ قَتْلَ النَّفْسِ بِغَيْرِ نَفْسٍ فَيَسْتَجِي مِنْ رَبِّهِ، فَيَقُولُ: أَتُّوا عِيسَى عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ، وَكَلِمَةَ اللَّهِ وَرُوحَهُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، أَتُّوا مُحَمَّدًا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونِي فَيَأْتُونِي حَتَّى أَسْتَأْذِنَ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَسَلْ تُعْطَهُ، وَقُلْ يُسْمَعُ،

(1) رواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: قوله: ﴿ذُرِّيَّةً مِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾، رقم: 4712) و(كتاب: الأنبياء، باب: قوله:

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾، رقم: 3340) و(كتاب: الأنبياء، باب: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم: 3361) ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: 194) من طرق عن أبي حيان يحيى بن سعيد عن أبي زرعة عن أبي هريرة. ورواه مسلم (رقم: 194) من طريق عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بنحوه.

ورواه مسلم (رقم: 194) من طريق محمد بن فضيل عن أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة، وقرن به رواية رعي عن حذيفة، وفيها زيادة: «فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا فَيَقُومُ فَيُؤْذَنُ لَهُ وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ فَتَقُومَانِ جَنَّتِي الصِّرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالًا...».

وَأَشْفَعُ تُشَفِّعُ، فَأَرْفَعُ رَأْيِي فَأَحْمَدُهُ بِتَحْمِيدِ يَعْلَمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحْدُلِي حَدًّا، فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ إِلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي -مِثْلَهُ- ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحْدُلِي حَدًّا، فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ الثَّلَاثَةَ، ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ فَأَقُولُ: مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ⁽¹⁾.

شرح الغريب:

- ◆ جثا: أي جماعات، واحدها جثوة⁽²⁾.
- ◆ نُهَشُ: أي أخذ ما على العظم بأطراف الأسنان⁽³⁾.
- ◆ صعيد واحد: الأرض الواسعة المستوية⁽⁴⁾.
- ◆ لست هناك: أي لست أهلا لذلك⁽⁵⁾.

الانتقالات المعاصرة للأحاديث:

يمكن إجمال طعون المعاصرين في الأحاديث المتعلقة بالشفاعة في ما يلي:

الأول: ادعى الطاعنون أن معنى الشفاعة الذي تفيدته هذه الأحاديث مخالف للقرآن الذي ينكرها ويقصرها على الله - سبحانه وتعالى -، فقال مصطفى محمود: "ما ترويه الأحاديث عن أن محمداً - عليه الصلاة والسلام - سوف يُخرج من النار كلَّ من قال لا إله إلا الله، هكذا يقول الحديث، وهو ما يخالف صريح القرآن"⁽⁶⁾.

وقال نيازى: "إن الكلام الذي سمعناه مهما كان جميلاً وأحببناه فإنه مجرد وهم وخيال لا أصل له أبداً، وإشراك بالله، إذ كيف يريد لنا جنود السلطان أن نعود ونشرك بالله مرة أخرى بالإيمان من جديد بوجود شفعاء مع الله، مع أننا نعلم أن سبب تسمية أهل الجاهلية القديمة من قريش والجزيرة العربية بالمشركين؛ أنهم كانوا

- (1) رواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، رقم: 4476) و (كتاب: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، رقم: 6565) و (كتاب: التوحيد، باب: قوله -تعالى-: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، رقم: 7410) و (كتاب: التوحيد، باب: قوله -تعالى-: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، رقم: 7516) و مسلم (كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلاً، رقم: 325) من طرق عن قتادة عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-.
- (2) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج1، ص680.
- (3) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص156.
- (4) النووي، شرح صحيح مسلم، ج3، ص66.
- (5) المصدر نفسه، ج3، ص55.
- (6) مصطفى محمود، الشفاعة، ص24. (نقلا عن دفع دعوى المعارض العقلي، ص136).

يشركون مع الله شفعاؤهم، أليس هذا هو الصحيح؟، أم هل نسينا آيات القرآن الكريم التي تنكر الشفاعة وتحصرها بالله -تعالى- في الآيات التالية: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: 44]، ﴿فَمَا نَفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: 48]، ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: 51]، ﴿أَمْ أَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءً﴾ [الزمر: 43] (1).

الثاني: رد جعفر السبحاني حديث أبي هريرة بدعوى أنه يذكر للأنبياء -عليهم السلام- ذنوبا تقدر فيما ثبت من عصمتهم، فقال: "إن الأنبياء -لا سيما ألو العزم منهم- معصومون عن العصيان قبل البعثة وبعدها، فما معنى ما جاء فيه إنه -سبحانه- غضب على آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله؟" (2).

الثالث: وادعى السبحاني -أيضاً- أن حديث أبي هريرة يحط من شأن الأنبياء العظام، لأن فيه ذكر غضب الله عليهم، فقال: "إن الرواية تحط من شأن الأنبياء العظام الذين هم في الذروة والسنام من الفضائل والمكارم، وقد وصفهم -سبحانه- بقوله: ﴿غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: 7]، فكيف يغضب عليهم الرب؟" (3).

الرابع: وصف الله -سبحانه- حال الناس في المحشر بقوله: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: 2]، فادعى جعفر السبحاني أن هلع الناس المذكور في الآية مانع للإتمار والتفحص للأنبياء -عليهم السلام- على الترتيب المذكور في الأحاديث، فقال: "ثم كيف يتسنى لأهل المحشر أن يأتروا ويتفحصوا عن الأنبياء واحداً تلو الآخر على الترتيب المذكور في الرواية؟، مع أن هول المحشر يمنع عن الائتمار والاستشارة، وهذا هو الذكر الحكيم يصفه بقوله: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا...﴾ الآية" (4).

الخامس: ادعى السبحاني أن شفاعة النبي -صلى الله عليه وسلم- في أمته يوم القيامة قد يكون تخييباً لغيرهم من الأمم ممن كانوا سألوه إياها في المحشر، فقال: "إن هؤلاء الذين رجعوا إلى أنبياءهم -سبحانه-: إما أن يكونوا من أمتهم؛ أو من أمة محمد -صلى الله عليه وآله وسلم-، فإن كانوا من أمة نبينا -صلى الله عليه وآله وسلم-".

(1) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص 925.

(2) جعفر السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص 347.

(3) المصدر نفسه، ص 347.

(4) المصدر نفسه، ص 347.

وآله وسلم-؛ فما الذي دعاهم إلى أن يسألوا آدم فنوْحاً فإبراهيم فموسى فعيسى فمحمداً -صلى الله عليه وآله وسلم-؟، وإن كانوا من غيرهم؛ فلماذا خيبرهم -سبحانه- من شفاعة نبينا إذا كانت فيهم قابلية للشفاعة؟ كما هو الظاهر من آخر الرواية بأنه لا يشفع إلا لأمته، حيث يخاطبه -سبحانه- بقوله: «يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ سَلْ تُعْطَهُ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ: أُمَّتِي يَا رَبِّ أُمَّتِي يَا رَبِّ أُمَّتِي يَا رَبِّ، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ادْخُلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ...»⁽¹⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المتقدمة بما يلي:

الأول: زعم الطاعنين تعارض أحاديث الشفاعة مع القرآن الكريم؛ زعم باطل، فالشفاعة ثابتة في غير ما موضع من القرآن، قال القاضي عياض: "مذهب أهل السنة جواز الشفاعة عقلاً ووجوبها سمعاً بصريح قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: 109]، وقوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: 28] وأمثالهما..."⁽²⁾.

ووجه الدلالة في هذه الآيات: أن نفي الشفاعة بلا إذن ولا رضى؛ إثبات لها من بعد الإذن الرضى، فإذا نفي الشفاعة -سبحانه- للشافع ورضاه عن المشفوع شرطاً لقبول الشفاعة والتي تتخلف بتخلفهما، ولا يقول عاقل أن تعليق تحقق أمر بشروط معينة دليل على امتناع وقوعه!

وأما الآيات التي أوردها الطاعنون؛ فيراد بنفيها للشفاعة أمران⁽³⁾:

1- نفي الشفاعة عن المشركين والكفار، كما في قوله -سبحانه-: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: 48]، والمعنى أن هؤلاء المكذبين لا تنفعهم الشفاعة لكفرهم بالله ولتكذيبهم رسالاته، وقد تقدم تقييد الله -سبحانه- قبول شفاعة الشافعين برضاه عن المشفوعين كما في قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: 28]، قال ابن عباس -رضى الله عنهما-: "الذين ارتضاهم بشهادة أن لا إله إلا الله"⁽⁴⁾.

2- نفي الشفاعة التي يشتها أهل الشرك وأهل البدع، والذين يعتقدون أن الخلق يشفعون عند الله بغير إذن، كما يشفع بعضهم لبعض في الدنيا، فيقبل المشفوع إليه شفاعة الشافع لحاجته إليه أو لرهبته منه، وهذا

(1) المصدر نفسه، ص 347.

(2) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج 1، ص 565.

(3) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 1، ص 149.

(4) رواه البيهقي، البعث والنشور، ج 1، ص 55.

المعنى للشفاعة منفي عن الله -جل جلاله- في مثل قوله: ﴿ أَمْ أَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلُوبَهُمْ أَمْ كَانُوا

لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ

تُرْجَعُونَ ﴿ الزمر: 43-44﴾، والمعنى أن المشركين كانوا يتخذون من دون الله شفعاء من الملائكة والأنبياء والصالحين ويصورون تماثيلهم فيستشفعون بها، ويقولون هؤلاء حواصل الله، فنحن نتوسل إلى الله بدعائهم وعبادتهم ليشفَعوا لنا؛ كما يتوسل إلى الملوك بخواصهم لكونهم أقرب إلى الملوك من غيرهم؛ فيشفعون عند الملوك بغير إذن الملوك، فنفي الله ذلك عن نفسه ورد أمر قبول الشفاعة إليه وحده، فهو المالك لها -سبحانه- والحاصل أن استدلال الطاعن بتلك الآيات على نفي الشفاعة مطلقاً؛ استدلال باطل، وذلك لاختلاف المقصود بالشفاعة بين الأحاديث المثبتة لها والآيات النافية لها.

الثاني: اتفقت الأمة على عصمة الرسل في تحملهم الرسالة؛ فلا ينسون شيئاً مما أوحاه الله إليهم⁽¹⁾، كما اتفقت على عصمتهم من كبائر الذنوب وقبائح العيوب: كالزنى والسرقه والمخادعة والسحر ونحو ذلك، ووقع الخلاف في عصمتهم من الصغائر⁽²⁾:

1- ذهب أكثر علماء الإسلام إلى أن الأنبياء ليسوا بمعصومين من الوقوع في الصغائر، فقد يقع منهم الذنب بمقتضى طبيعتهم البشرية؛ إلا أنهم لا يقرون عليه؛ بل ينبهون؛ فيتوبون ويستغفرون. قال ابن تيمية: "القول بأن الأنبياء معصومون من الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الأمدي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول..."⁽³⁾.

ويشهد لصحة هذا المذهب ظواهر النصوص القرآنية من مثل قول الله -سبحانه-: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [الفتح: 2]، وقوله -جل جلاله-: ﴿ وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [محمد: 19]، وقوله: ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ [طه: 121]، وقوله على لسان الخليل -عليه السلام-: ﴿ وَالَّذِي

(1) نقل الإجماع على العصمة في هذا أكثر من واحد، ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 10، ص 291، الإيجي، المواقف، ج 3، ص 415، الأشقر، الرسل والرسالات، ص 97.

(2) الأشقر، الرسل والرسالات، ص 107.

(3) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 4، ص 319.

أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴿ [الشعراء: 82]، فظاهر هذه الآيات إثبات لذنوب وخطايا تلبس بها الرسل الكرام -عليهم الصلاة والسلام-.

2- ذهب بعض أهل العلم⁽¹⁾ وجمهور الشيعة⁽²⁾ إلى عصمة الأنبياء من جميع المعاصي صغيرها وكبيرها: قال الحافظ: "وقد استشكل وقوع الاستغفار من النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو معصوم، والاستغفار يستدعي وقوع معصية، وأجيب بعدة أجوبة: ومنها قول ابن الجوزي: "هفوات الطباع البشرية لا يسلم منها أحد، والأنبياء وإن عصموا من الكبائر فلم يعصموا من الصغائر". كذا قال، وهو مفرع على خلاف المختار، والراجح عصمتهم من الصغائر أيضاً"⁽³⁾.

وقال الشريف المرتضى⁽⁴⁾: "قالت الشيعة الإمامية: لا يجوز عليهم شيء من المعاصي والذنوب كبيراً كان أو صغيراً، لا قبل النبوة ولا بعدها، ويقولون في الأئمة مثل ذلك"⁽⁵⁾.

واستدل أصحاب هذا المذهب بجملة من الأدلة العقلية والنقلية؛ منها⁽⁶⁾: أن الأمر باتباع الرسل يستلزم أن تكون اعتقاداتهم وأفعالهم وأقوالهم جميعها طاعات لا محالة، ولو جاز وقوع الرسل في معصية الله -تعالى- لحصل تناقض في واقع الحال، فيجتمع على المكلف الأمر بفعل المعصية من حيث كونه مأموراً باتباع الرسل، والنهي عن فعلها من حيث كونها معصية لله -سبحانه وتعالى-، وهذا تناقض.

وهذه الحجة داحضة، لأن الأنبياء لا يقررون على أخطائهم بل ينبهون عليها بالوحي، ويوفقون للتوبة منها من غير تأخير ولا تسويق.

ومما يستدل به أصحاب هذا المذهب أن النبي إذا أذنب كان فاسقاً، ويلزم من ذلك رد شهادته والتوقف في تصديق رسالته، وهذا استدلال خاطئ، لأن الأنبياء معصمون من الكبائر ومن الإصرار على الصغائر والفسق يحصل بارتكاب الكبيرة، أو بالإصرار على الصغيرة.

(1) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص197، ابن حجر، الفتح، ج11، ص101، العيني، عمدة القاري، ج18، ص9.

(2) ينظر: ربيع سيد، النظر في أدلة عصمة الأنبياء من الصغائر، ص6، فقد نقل هذا المذهب عن جملة من أئمة الشيعة.

(3) ابن حجر، فتح الباري، ج11، ص101.

(4) الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن حسين بن موسى القرشي الحسيني الموسوي البغدادي (ت436): متكلم رافضي

معتزلي، قيل أنه جامع كتاب نهج البلاغة المنسوبة لأفاظه إلى الامام علي -رضي الله عنه-، من مصنفاته: الشافي في الإمامة،

والذخيرة في الأصول، وتنزيه الأنبياء، وكتاب في إبطال القياس، وله ديوان شعري ضخيم. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17،

ص588، ابن حجر، لسان الميزان، ج4، ص223.

(5) المرتضى، تنزيه الأنبياء، ص15.

(6) ينظر: القاضي عياض، الشفا، ج2، ص144، الأشقر، الرسل والرسالات، ص109، ربيع سيد، النظر في أدلة عصمة

الأنبياء من الصغائر، ص8.

ومما استدلوا به -أيضا- أن الذنوب تنافي الكمال، وأنها تكون نقصاً وإن تاب التائب منها، وهذا غير صحيح؛ فإنَّ التوبة تغفر الحوبة، ولا تنافي الكمال، ولا يتوجه إلى صاحبها اللوم، بل إنَّ العبد في كثير من الأحيان يكون بعد توبته من معصيته خيراً منه قبل وقوع المعصية، وذلك لما يكون في قلبه من الندم والخوف والخشية من الله -تعالى-، ولما يجهد به نفسه من الاستغفار والدعاء.

والراجح أن صفائر الذنوب جائزة الوقوع في حق أنبياء الله -عليهم السلام-، وليس في تجوزها انتقاصا لرفيع قدرهم، إذ الخطأ من طبع البشر الذي جبلوا عليه، والأنبياء بشر غير مجردين من الطبيعة الإنسانية، وهذه الذنوب التي وقعت منهم هي أمور صغيرة ومعدودة غفرها الله لهم، وتجاوز عنها، وطهرهم منها. وقد ادعى الطاعن أن نهي الله -سبحانه- لآدم -عليه السلام- عن الأكل من الشجرة كان نهيًا إرشادياً؛ بمعنى أن المكلف غير ملزم بالإمتثال له؛ ولا يلحقه عند مخالفته ذنب ولا عقاب، وعلى ذلك فمخالفة النهي والأمر الإرشادي ليس معصية، وادعاء الطاعن باطل ترده الدلائل القرآنية التالية⁽¹⁾:

- 1- تصريح آدم -عليه السلام- بظلم نفسه بالأكل: كما في قوله -سبحانه-: ﴿قَالَ رَبِّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ [الأعراف: 23]؛ والظلم لا يتأتى إلا من فعل معصية حقيقية.
- 2- التصريح بعصيان آدم -عليه السلام- في قوله -سبحانه-: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: 121]، ولفظ عصى عند الإطلاق يقصد به العصيان الحقيقي أي الوقوع في الذنب حقيقة.
- 3- استغفار آدم -عليه السلام- في قوله -سبحانه-: ﴿قَالَ رَبِّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: 23]، والاستغفار عند الإطلاق لا يكون إلا من فعل معصية حقيقية.
- 4- توبة الله -سبحانه وتعالى- على آدم في قوله: ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ [طه: 122]، والتوبة عند الإطلاق لا تكون إلا عن ذنب حقيقي.

الثالث:

يجمع الله الأولين والآخرين ليوم القيامة ويمثل بين يديه -جل جلاله- يومئذ جميع الطواغيت والجرمين بعد أن أنظرهم بحلمه، وكان قادراً على الانتقام منهم قبل ذلك اليوم، ويغضب الله -جل جلاله- لذلك غضبا يعرفه الأنبياء من خلال الأهوال العظيمة التي يعانيتها الناس في المحشر، والتي لم تظهر قبل ذلك اليوم ولن تظهر بعده.

ولا دلالة في حديث أبي هريرة على تعلق غضب الله -سبحانه- بالأنبياء الكرام، واعتذار الأنبياء -يومئذ- عن التصدر للشفاعة محمول على خوفهم وإشفاقهم من هول الموقف، واستحيائهم من الله -جل جلاله- بما

(1) ينظر: ربيع سيد، النظر في أدلة عصمة الأنبياء من الصغائر، ص 17.

كان من بعضهم من ذنوب صغيرة معدودة، يرونها -لفرط خشيتهم- جبالا يستحيي صاحبها من الاستشفاع لغيره، وهذا -لا شك- من كمال فضلهم وعبوديتهم لله -سبحانه وتعالى-⁽¹⁾.

ومما يدل على ذلك: أن عيسى -عليه السلام- اعتذر عن الشفاعة ولم يذكر ذنبا، وغضب الله عليه -وحال هذه- ينافي عدله -سبحانه وتعالى-، فعلم أن تأخره عن الشفاعة لم يكن لغضب الله -سبحانه- عليه، وكذلك الحال بالنسبة لإخوانه الأنبياء قبله.

وأما قول الطاعن: "إن الكذبات الثلاث التي كذب بها إبراهيم لم تكن -في الواقع- كذبا..."، فصحيح، وحاشي من وصفه الله بقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [مريم: 41] أن يكذب، وإنما كلم الخليل قومه بالمعاريض، وليست ذلك من الكذب الذي يذم فاعله، وأما تسمية الخليل لها كذبا: فبالنسبة لما فهمه غيره منها؛ لا بالنسبة لقصد من الكلام.

قال الحافظ: "وأما إطلاقه الكذب على الأمور الثلاثة؛ فلكونه قال قولا يعتقد السامع كذبا، لكنه إذا حقق لم يكن كذبا؛ لأنه من باب المعاريض المحتملة للأمرين، فليس بكذب محض"⁽²⁾، ثم بين -رحمه الله- احتمالات الصدق في تلك المعاريض.

وأما سبب اعتذار إبراهيم -عليه السلام- عن الشفاعة لأهل الموقف؛ فلخوفه من ربه وإشفاقه من هول الموقف، وبذلك اعتذر إخوانه الأنبياء، ثم إنه استحضر تعريضاته الثلاث؛ فرأى أن صدورها منه خلاف الأولى، وقد قيل أن حسنات الأبرار سيئات المقربين، فلذلك استحي من ربه واعتذر لسائله بذكرها. ويرى الشيخ ابن عاشور أن تلك التعريضات كانت اجتهادا منه -عليه السلام- فخشي عتاب الله له، ولذلك اعتذر عن الشفاعة؛ فيقول: "وأما ما ورد في حديث الشفاعة: «فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ وَيَذْكُرُ كَذِبَاتٍ كَذَبَهَا» فمعناه أنه يذكر أنه قال كلاماً خلافاً للواقع بدون إذن من الله بوحى، ولأنه ارتكب قولاً خلافاً للواقع لضرورة الاستدلال بحسب اجتهاده، فخشي أن لا يصادف اجتهاده الصواب من مراد الله، فخشي عتاب الله، فتخلص من ذلك الموقف"⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج2، ص424.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج6، ص391.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج17، ص102.

الرابع اختلف المفسرون⁽¹⁾ في تأويل قول الله -جل جلاله-: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾

﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: 2]:

1- فذهبت طائفة⁽²⁾ إلى أن الأهوال المذكورة في الآية تكون عند الزلزلة، وهذه الزلزلة إحدى أشرطة

الساعة التي تكون في الدنيا قبيل قيام الساعة، وإضافتها للساعة بيان لقربها منها.

واستدل أصحاب هذا القول بأن ذهول المرضعة ووضع الحمل إنما يكون في الدنيا، وأما يوم القيامة فلا

حمل فيه ولا إرضاع.

ورجح هذا القول الطباطبائي⁽³⁾ بقوله: "وظاهر الآية أن هذه الزلزلة قبل النفخة الأولى التي يخبر -تعالى-

عنها بقوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا

هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ [الزمر: 68]، وذلك لأن الآية تفرض الناس في حال عادية تفاجئهم فيها زلزلة الساعة

فتنقلب حالهم من مشاهدتها إلى ما وصف، وهذا قبل النفخة التي تموت بها الأحياء قطعاً⁽⁴⁾.

وعلى هذا التفسير تكون معارضة الطاعن للحديث بالآية معارضة مرفوضة؛ لدلالة كل منهما على موطن

يختلف زمانا ومكانا عما يدل عليه الآخر.

2- وذهب جمع من أهل التأويل إلى كون تلك الأهوال في عرصات يوم القيامة، مستندين في ذلك على

ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في تفسيرها: فَعَنَّ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «يَقُولُ اللَّهُ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرِ فِي

(1) ينظر: الطبري، جامع البيان، ج 18، ص 557، الزمخشري، الكشاف، ج 3، ص 142، ابن جزري، التسهيل لعلوم التنزيل،

ج 3، ص 34، الرازي، مفاتيح الغيب، ج 3، ص 23، ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 4، ص 106، ابن الجوزي، زاد المسير،

ج 5، ص 403، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 5، ص 389، الشوكاني، فتح القدير، ج 3، ص 514.

ومن التفاسير الشيعية: الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج 7، ص 282، الشيرازي، الأمل في تفسير كتاب الله المنزل،

ج 10، ص 276، الكاشاني، التفسير الصافي، ج 4، ص 373، الطبرسي، مجمع البيان، ج 7، ص 112.

(2) وهو مروى عن علقمة والشعبي وابن جريج، ونسبه ابن عطية والشوكاني إلى الجمهور.

(3) الطباطبائي، محمد بن حسين بن محمد الطباطبائي (ت 1402): من علماء الشيعة ومفسريهم، ولد بتهريب شمال غرب إيران

سنة 1903، ونشأ وتعلم مبادئ العلوم بها، ثم رحل إلى النجف وقم وأخذ عن مدرسي حوزاتها، ثم درّس بتلك الحوزات زما

طويلا، وتخرج على يديه عدد من علماء الشيعة ومنهم جعفر السبحاني، من مصنفاته: الميزان في تفسير القرآن، أصول الفلسفة،

تعاليق الأسفار، الرسائل التوحيدية، وغير ذلك. ينظر: جعفر السبحاني، تذكرة الأعيان، ص 431.

(4) الطباطبائي، تفسير الميزان، ج 14، ص 339.

يَدَيْكَ، - قَالَ - يَقُولُ: أَخْرِجْ بَعَثَ النَّارِ، قَالَ: وَمَا بَعَثَ النَّارِ؟، قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعِمِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، فَذَلِكَ حِينَ يَشِيبُ الصَّغِيرُ، وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا، وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى وَمَا هُمْ بِسُكَرَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ...»⁽¹⁾.

فعلى هذا يكون ذكر الحمل والإرضاع في الآية والحديث تجوزا، وتقدير الكلام أن الناس تنتهي بهم الأهوال في ذلك الموقف إلى حد لو تصورت فيه الحوامل لوضعن أحماهن، ورجح الطبري هذا التفسير فقال: "والصواب من القول في ذلك ما صح به الخبر عنه - صلى الله عليه وسلم -"⁽²⁾.

وعلى هذا التفسير: يحتمل أن تكون تلك الأهوال العظيمة بعد استشفاع أهل الحشر الأنبياء - عليهم السلام -، ويحتمل أن تكون بعده:

فعلى فرض الاحتمال الأول: لا يصح ادعاء التعارض لحدوث الهلع بعد الاستشفاع. ويدفع التعارض على فرض الاحتمال الثاني: بأن يوم القيامة يوم طويل، قدره الله - جل جلاله - بقوله: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: 4]، وهذه المدة كافية لأن تتغير فيها أحوال الناس وتبديل فيها امرجتهم تعقلا وذهولا، وفزعا واطمئنانا، فيكون ذهول الناس وفزعهم الوارد في الآيات متعلقا زمانا بأمر الله آدم - عليه السلام - إخراج بعث النار، فإذا تم ذلك وذهب عن الناس الهلع؛ تباحثوا طرق الخلاص من طول الموقف وأهواله، وتشاوروا في الاستشفاع بالأنبياء.

الخامس: إن حديثنا أنس وأبي هريرة المفسرين للمقام المحمود تعرضا لذكر شفاعتين:

- 1- الشفاعة العامة لأهل الموقف لأجل الفصل والحساب.
- 2- الشفاعة الخاصة للعصاة من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم -، وهي الدعوة المستجابة التي ادخرها النبي - صلى الله عليه وسلم - ليوم القيامة.

قال الحافظ: "الشفاعة التي وردت في الأحاديث المذكورة في المقام المحمود نوعان: الأول العامة في فصل القضاء، والثاني الشفاعة في إخراج المذنبين من النار"⁽¹⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قصة ياجوج وماجوج، رقم: 3348) و(كتاب: التفسير، باب: ﴿وَتَرَى النَّاسَ

سُكَرَى﴾، رقم: 4741) و(كتاب: الرقاق، باب: قوله - تعالى -: ﴿إِنَّكَ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾، رقم: 6530)

و(كتاب: التوحيد، باب: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾، رقم: 7483) ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: يقول الله لأدم...، رقم: 379) من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

وفي الباب عن عمران بن حصين وأنس - رضي الله عنهما -

(2) الطبري، جامع البيان، ج18، ص559.

وقد جاء هذان الحديثان مختصرين؛ فبعد ذكرهما استشفاة أهل الموقف النبي -صلى الله عليه وسلم- لإراحتهم من هوله، انتقالاً إلى ذكر شفاعته -صلى الله عليه وسلم- في عصاة الأمة، فاختزل الرواة ذكر شفاعته العامة.

قال ابن أبي العز: -ميرزا صنيع الرواة-: "وكان مقصود السلف في الاقتصار على هذا المقدار من الحديث؛ هو الرد على الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة؛ الذين أنكروا خروج أحد من النار بعد دخولها، فيذكرون هذا القدر من الحديث الذي فيه النص الصريح في الرد عليهم فيما ذهبوا إليه من البدعة المخالفة للأحاديث"⁽²⁾. ولا شك أن حصول الشفاعة الخاصة يكون فرعا عن حصول الشفاعة العامة، فلا يتوقع إخراج العصاة من النار إلا بعد حسابهم، ولا إدخال من لا حساب عليهم الجنة إلا بعد مجيء الله -سبحانه- للفصل بين الخلائق.

قال قرطبي: "وقوله: «فَأَقُولُ: يَا رَبُّ أُمَّتِي أُمَّتِي...» هذا يدل على أنه شفع فيما طلبه من تعجيل حساب أهل الموقف، فإنه لما أمر بإدخال من لا حساب عليه من أمته؛ فقد شرع في حساب من عليه حساب من أمته وغيرهم..."⁽³⁾.

وقد جاء في حديث حذيفة المقرن بحدِيث أبي هريرة بيان المضمّر من حديثي أبي هريرة وأنس: وذلك في قوله -صلى الله عليه وسلم-: «فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا فَيَقُومُ فَيُؤْذَنُ لَهُ وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ فَتَقُومَانِ جَنبَتِي الصِّرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالًا فَيَمُرُّ أَوْلَكُمْ كَالْبَرْقِ».

قال القاضي عياض: "وبهذا يتصل الحديث؛ لأن هذه هي الشفاعة التي لجأ الناس إليه فيها، وهي الإراحة من الموقف، والفصل بين العباد، ثم بعد ذلك حلت الشفاعة في أمته وفي المذنبين، وحلت شفاعة الأنبياء وغيرهم والملائكة"⁽⁴⁾.

وعلى ذلك؛ فأيا كان طالبو الشفاعة؛ فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يخيبهم؛ فإن كانوا من غير أمته فقد أراحهم من هول الموقف، وإن كانوا من أمته فقد زادهم على ذلك شفاعة ثانية في عصاتهم حتى يدخلوا الجنة.

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج11، ص427.

(2) ابن أبي العز، شرح الطحاوية، ص204.

(3) القرطبي، المفهم، ج1، ص437.

(4) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج1، ص578.

الفصل الثالث:

صُحُونُ الْمُعَاصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ الصَّحِيحَيْنِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ

وفيه سبعة مباحث:

الأول: أحاديثُ حالِ أبي صَالِبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

الثاني: حَدِيثُ افْتِدَاءِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ

الثالث: أَحَادِيثُ اخْتِصَامِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ

الرابع: أَحَادِيثُ اشْتِكَاءِ النَّارِ إِلَى رَبِّهَا

الخامس: حَدِيثُ آخِرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا

السادس: حَدِيثُ ذَبْحِ الْمَوْتِ

السابع: أَحَادِيثُ رُؤْيَةِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي الْجَنَّةِ

تمهيد:

الجنة والنار هما القرار الأخير لكل إنسان؛ وقد جعل الله - سبحانه وتعالى - الجنة دار أوليائه، وجعل النار دار أعدائه، فقال - سبحانه -: ﴿ وَأَزَلَّ فَتِ الْجَنَّةِ الْمُتَّقِينَ ﴿٩٠﴾ وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ﴾ [الشعراء: 90-91].

الجنة لغة واصطلاحاً:

الجنة لغة: البستان والحديقة ذات الشجر والنخل، وأصل اشتقاقها من الاجتنان الذي هو الستر والتغطية، وذلك لتكاثف أشجارها وتظليلها بالتفاف أغصانها، قال ابن فارس: "الجيم والنون أصل واحد، وهو السَّتْرُ والتسْتُرُ...، والجنَّة البستان، وهو ذاك لأنَّ الشجر يورقه يَسْتُرُ"⁽¹⁾.

أما في الشرع: فهي الجزء العظيم والثواب الجزيل الذي أعده الله - سبحانه - لأوليائه وأهل طاعته⁽²⁾.

النار لغة واصطلاحاً:

تطلق النار في اللغة ويراد بها اللهب الذي تدركه الحواس، وقال ابن فارس في أصل تسميتها: "النون والواو والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على إضاءةٍ واضطرابٍ وقلة ثبات، منه النور والنار، سميًّا بذلك من طريقة الإضاءة، ولأنَّ ذلك يكون مضطرباً سريع الحركة"⁽³⁾.

وشرعاً: هي دار البوار التي أعدها الله - سبحانه وتعالى - للكافرين به، والمتمردين على شرعه⁽⁴⁾.

والإيمان بالجنة والنار من الإيمان باليوم الآخر، فلا يصح إيمان المرء إلا به، قال ابن حزم: "وأن البعث حق، والحساب حق، والجنة حق، والنار حق، داران مخلوقتان مخلدتان، هما ومن فيهما بلا نهاية، يجمع الله تعالى يوم القيامة بين الأرواح والأجساد، كل هذا إجماع أهل الإسلام، من خرج عنه خرج عن الإسلام"⁽⁵⁾.

وفي كلام ابن حزم تلخيص لعقيدة أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بالجنة والنار، وتقرير لمسألتين:

1- أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان: وتفصيل الكلام في هذه المسألة سيأتي في ثنايا الجواب عن طعون المعاصرين في حديث آخر أهل الجنة دخولا إليها.

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 1، ص 421.

(2) الأشقر، الجنة والنار، ص 117.

(3) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 5، ص 368.

(4) السفاريني، لولمعة الأنوار البهية، ج 2، ص 219، الأشقر، الجنة والنار، ص 11.

(5) ابن حزم، الدرر في عقائده، ص 207.

2- أن الجنة والنار باقيتان لا تفنيان: وقد دل على هذا القرآن والسنة والإجماع؛ فمن القرآن قول الله -

سبحانه-: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدِّخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: 122]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: 168-169]، ففي هذه الآيات دلالة على أن ما هياه الله لأولياؤه من النعيم المقيم، وما أعده لأعدائه من العذاب الأليم دائم مستمر، غير منقطع بوقت من الأوقات.

ومن السنة حديث أبي سعيد الخدري في ذبح الموت يوم القيامة⁽¹⁾ والشاهد فيه قوله -صلى الله عليه وسلم-: «ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ».

وقد أجمع أهل السنة على أن الجنة والنار باقيتان؛ بحيث لا ينقطع عن أهل الجنة نعيمهم، ولا عن أهل النار عذابهم. وقد نقل إجماعهم غير واحد:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية؛ كالجنة والنار والعرش، وغير ذلك"⁽²⁾.

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري: "وقال أهل الإسلام جميعاً: ليس للجنة والنار آخر، وإنهما لا تزالان باقيتين، وكذلك أهل الجنة لا يزالون في الجنة يتنعمون، وأهل النار لا يزالون في النار يعذبون، وليس لذلك آخر"⁽³⁾.

وخالف في هذا الجهمية فقالوا بفنائها، قال ابن أبي العز: "وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطلة، وليس له سلف قط، لا من الصحابة، ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، ولا من أهل السنة، وأنكره عليه عامة أهل السنة، وكفروه به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض"⁽⁴⁾.

وفيما يأتي الجواب عن طعون المعاصرين في بعض الأحاديث المتعلقة بالجنة والنار وأحوال أهلها فيهما.

(1) سيأتي تخريجه ورد الشبهات المعاصرة حوله.

(2) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج18، ص307، ولا يصح نسبة القول بفنائها إليه، ينظر: عبد الله الغصن، دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص610.

(3) أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج1، ص164.

(4) ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ص424.

المبحث الأول:

كُفُوفُ الْمُعَاكِرِينَ فِي أَحَادِيثِ حَالِ أَبِي هَالِبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

تألم العباس -رضي الله عنه- لوفاة أخيه أبي طالب، وناجى النبي -صلى الله عليه وسلم- في ذلك نجوى المستفسر المستعطف الذي لا يعدم الفضل عند ابن أخيه، ولا ييأس من رحمة ربه، فطمأنه النبي -صلى الله عليه وسلم- بأنه سيشفع له يوم القيامة فيكون يومئذ في ضحضاح من النار؛ وهو بذلك أخف أهل النار عذابا، وهذا قصار ما يملكه النبي -صلى الله عليه وسلم- له بعد أن مات كافرا. وهذا ما تدل عليه هذه الأحاديث:

الأحاديث:

53 عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَفَعَتْ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ، قَالَ: «نَعَمْ هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ نَارٍ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»⁽¹⁾.

54 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ذَكَرَ عِنْدَهُ عَمَّهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ: «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ نَارٍ يَبْلُغُ كَعْبِيَّةَ يَعْلي مِنْهُ دِمَاغُهُ»⁽²⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: مناقب الأنصار، باب: قصة أبي طالب، رقم: 3883) من طريق سفيان الثوري، ورواه مسلم (كتاب: الإيمان، باب: شفاعة النبي -صلى الله عليه وسلم- لأبي طالب، رقم: 209) من طريقه مختصرا بلفظ: «نَعَمْ وَجَدْتُهُ فِي عَمَرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى ضَحْضَاحٍ».

ورواه البخاري (كتاب: الآداب، باب: كنية المشرك، رقم: 6208) و(كتاب: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، رقم: 6572) ومسلم (رقم: 209) من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبد الله الشكري، كلاهما -أبو عوانة والثوري- عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن العباس -رضي الله عنه-.

(2) رواه البخاري (كتاب: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، رقم: 6564) و(كتاب: مناقب الأنصار، باب: قصة أبي طالب، رقم: 3885) ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: شفاعة النبي -صلى الله عليه وسلم- لأبي طالب، رقم: 210) من طرق عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد -رضي الله عنه-.

55 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا؛ أَبُو طَالِبٍ، وَهُوَ مُتَّعِلٌ نَعْلَيْنِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ»⁽¹⁾.

56 عَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزْنٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «يَا عَمُّ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أترغب عن مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَعْزِضُهَا عَلَيْهِ وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «أَمَا وَاللَّهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: 113]، وَأَنْزَلَ اللَّهُ -تَعَالَى- فِي أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: 56]⁽²⁾.

شرح الغريب:

◆ يحوطك: يبرعك⁽³⁾.

◆ الضحضاح: في الأصل ما رُقَّ من الماء على وجه الأرض؛ ما يبلغ الكعبين، واستعاره هنا للنار⁽⁴⁾.

(1) رواه مسلم (كتاب: الإيمان، باب: أهون أهل النار عذابا، رقم: 212) من حديث عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي عثمان النهدي عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.

(2) رواه البخاري (كتاب: مناقب الأنصار، باب: قصة أبي طالب، رقم: 3884) و(كتاب: التفسير، باب: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا﴾، رقم: 4675) و(كتاب: الجنائز، باب: إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله، رقم: 1360) و(كتاب: التفسير، باب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾، رقم: 4772) و(كتاب: الأيمان والنذور، باب: إذا قال والله لا أتكلم اليوم، رقم: 6681) ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: أول الإيمان قول لا إله إلا الله، رقم: 40) من طرق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبيه -رضي الله عنهما-.

(3) السندي، حاشية السندي على صحيح البخاري، ج 4، ص 157.

(4) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج 3، ص 164.

- ◆ في الدرك الأسفل من النار: أي في الطبقة التي في قعر جهنم⁽¹⁾.
- ◆ متعل: من انتعلت؛ إذا احتذيت وكذلك نعلت، والنعل: الحداء⁽²⁾.
- ◆ يغلي: الغليان هو شدة اضطراب الماء ونحوه على النار لشدة اتقادها؛ يقال غلت القدر تغلي غليا⁽³⁾.
- ◆ أترغب: الهمزة فيه للاستفهام على سبيل الإنكار؛ أي أترغض⁽⁴⁾.

الكُصُونُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال طعون المعاصرين المتعلقة بهذه الأحاديث في ما يلي:

الأول: رد السبحاني حديث العباس -رضي الله عنه- لضعف عبد الملك بن عمير اللخمي، فقال: "إن عبد الملك بن عمير اللخمي الكوفي الوارد في السند هو الذي طال عمره وساء حفظه، قال أبو حاتم: "ليس بحافظ، تغير حفظه"، وقال أحمد: "ضعيف"، وقال ابن معين: "مختلط"، وقال ابن خراش: "كان شعبة لا يرضاه"، وذكر الكوسج عن أحمد أنه ضعفه جدا⁽⁵⁾.

الثاني: رد السقاف حديث العباس -رضي الله عنه- لحال عبد الله بن الحارث بن نوفل؛ فقد زعم أنه أموي المشرب، ويروي أحاديث منكورة، ولا يتحاشى الرواية عن كعب الأخبار، فقال: "والراوي لها عن العباس هو عبد الله بن الحارث بن نوفل؛ وهو الأموي المشرب، أمه هند بنت أبي سفيان؛ أخت معاوية، اصطاح عليه أهل البصرة حين مات يزيد بن معاوية، فأقره عبد الله بن الزبير، والعباس -رضي الله عنه- عم جده!". وقد روى عبد الله بن الحارث هذا روايات منكورة ومشكلة وعليها عندنا علامات استفهام!، وخاصة ما يتعلق منها بالصفات، وكان يروي عن كعب الأخبار، ترجمته في تهذيب الكمال⁽⁶⁾.

الثالث: ادعى السقاف أن ابن عدي قد عد حديث أبي سعيد من منكرات عبد الله بن خباب، فقال: "هذا الحديث أورده ابن عدي في كتابه: الكامل في ضعفاء الرجال في ترجمة عبد الله بن خباب والظاهر أنه من منكراته، وذكر ابن عدي في ترجمته أيضا: "قال السعدي: عبد الله بن خباب الذي يروي عنه ابن الهاد سألت عنه فلم أرهم يقفون على جده ومعرفته"⁽⁷⁾.

(1) السندي، حاشية السندي على صحيح البخاري، ج4، ص157.

(2) العيني، شرح سنن أبي داود، ج3، ص198.

(3) النووي، شرح صحيح مسلم، ج3، ص86.

(4) العيني، عمدة القاري، ج8، ص181.

(5) جعفر السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص110.

(6) حسن السقاف، (مقدمة) أسنى المطالب في نجاته أبي طالب للدحلان، ص22 وما بعدها.

(7) المصدر السابق، ص24.

الرابع: زعم السقاف مخالفة هذه الأحاديث لصريح القرآن؛ إذ اشترط الله - سبحانه - في الشفاعة أن لا تكون إلا لمن ارتضاه - سبحانه وتعالى -، بخلاف هذه الأحاديث التي تثبت تخفيف العذاب، والشفاعة للكفار وإثابتهم على حسناتهم، فقال السقاف: - بعد إيراد حديث أبي سعيد -: "هذا الحديث يجاب عنه من وجوه:

الأول: أنه مخالف للقرآن صراحة!؛ فقد أخبر الله - تعالى - عن الكفار بأنهم: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: 36]، وبأنهم: ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: 75]، وبأنهم: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: 48]، وبأنهم: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّفِيعِينَ﴾ [المدثر: 48]، إلى غير ذلك، والقائلون بعدم إيمان أبي طالب وكفره يقولون بموجب هذا الحديث أنه يخفف عنه من العذاب بشفاعة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -!!، ونقول لهم: بأن من شروط الشفاعة أن لا تكون إلا لمن ارتضاه الله - تعالى - لقوله - جل جلاله -: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: 28]"⁽¹⁾.

الخامس: زعم السقاف الاضطراب في ألفاظ حديث العباس - رضي الله عنه - فقال: "هذا غير صحيح البتة عندنا!..، فقد روى هذا الحديث ابن سعد في الطبقات⁽²⁾، ولفظه: عن العباس - رضي الله عنه - أنه سأل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: ما ترجو لأبي طالب، قال: «كُلَّ الْخَيْرِ أَرْجُو مِنْ رَبِّي»⁽³⁾، وهذا اللفظ يعكر على لفظ الصحيحين ويحكم عليها بالاضطراب؛ على حسب القواعد التي يسلكونها ويعولون عليها"⁽⁴⁾، ومقصود الطاعن أن لفظ: «كُلَّ الْخَيْرِ أَرْجُو مِنْ رَبِّي»، مخالف للفظ الصحيحين: «نَعَمْ هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ»، فالأول رجاء حصول أمر والثاني يدل على تحققه.

السادس: ادعى السقاف أن التناقض واضح بين حديثي العباس وأبي سعيد، ففي الأول: «وَجَدْتُهُ فِي غَمْرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى ضَحْضَاحٍ»، على سبيل الجزم والقطع، وفي الثاني: «لَعَلَّه تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ» على سبيل الارتياب والرجاء⁽⁵⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 23 وما بعدها.

(2) ابن سعد، الطبقات، ج 1، ص 125. (السقاف)

(3) رواه ابن سعد، (الطبقات، ج 1، ص 125) وابن عساکر (تاريخ دمشق، ج 66، ص 336) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن العباس به.

(4) حسن السقاف، (مقدمة) أسنى المطالب في نجات أبي طالب للدحلان، ص 22 وما بعدها.

(5) المصدر نفسه، ص 25.

السابع: جاء في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أنه قال: لَمَّا تُوفِّي

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بِنِ سَلُولٍ؛ جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ أَنْ يَكْفِنَ فِيهِ أَبَاهُ، فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ عُمَرُ فَأَخَذَ بِثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ أَنْصَلِي عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَاكَ اللَّهُ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إِنَّمَا
خَيْرِي اللَّهُ فَقَالَ: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: 80] وَسَأَزِيدُ عَلَى
سَبْعِينَ»، قَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَأَنْزَلَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ -:
﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تُقَمِّمُوا عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: 84]⁽¹⁾.

فزعم السقاف أن لو ثبت نهي الله - سبحانه - النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الاستغفار للمشركين يوم
وفاة أبي طالب؛ ما كان له - صلى الله عليه وسلم - أن يستغفر بعد ذلك بسنين لابن أبي بن سلول، ولا أن
يصلى عليه ويكفه بقميصه؛ فقال: "من الغريب العجيب فيما رووه عن سيدنا رسول الله - صلى الله عليه
 وآله وسلم - أنه صلى على ابن أبي سلول المنافق - والمنافقون في الدرك الأسفل من النار -، واستغفر له، وكفنه
 بقميصه؛ كما هو مروي في الصحيحين وغيرهما، فإذا كان سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قد
 نماه الله - تعالى - قبل ذلك بسنين على أن يستغفر للكفار - الذين منهم أبو طالب - فكيف يستغفر بعد
 ذلك لابن أبي سلول ويخالف ما أمره الله - تعالى - به؟!، وهذا مما يؤكد لنا بطلان ما رووه في أبي طالب، والله
 - تعالى - أعلم"⁽²⁾.

الثامن: ادعى السبحاني أن أبا طالب قد انتقل إلى عالم البرزخ ولم تقم قيامته بعد، فعلى ذلك رد
 الطاعن الأحاديث لدلالاتها على دخول أبي طالب النار قبل يوم القيامة؛ فقال: "ويكفيك في كون الحديث
 موضوعاً أنه سبحانه حكى أن آل فرعون يعرضون على النار صباحاً ومساءً قبل القيامة وبعدها يدخلون أشد
 العذاب، قال - سبحانه -: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ

(1) رواه البخاري (كتاب: الجنائز، باب: الكفن في القميص، رقم: 1269) و(كتاب: اللباس، باب: لبس القميص، رقم:

5796) و(كتاب: التفسير، باب: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾، رقم: 4670) و(كتاب:

التفسير، باب: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تُقَمِّمُوا عَلَى قَبْرِهِ﴾، رقم: 4672) ومسلم (كتاب: صفات المنافقين

وأحكامهم، رقم: 2774) من طرق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما-.

(2) حسن السقاف، (مقدمة) أسنى المطالب في نجات أبي طالب للدحان، ص 25.

أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿ [غافر: 46]، والمفروض أن أبا طالب انتقل إلى عالم البرزخ ولم تقم قيامته بعد، فكيف يدخله -سبحانه- في الدرك الأسفل من النار ثم يخفف عنه بشفاعة النبي -صلى الله عليه وسلم-، ويجعل في ضحضاح من نار؟!، أو كان هو أكثر جرماً من فرعون وآله مع أنه كان كفيلاً للنبي وناصره طيلة 42 سنة، وقد لاقى في سبيل المحافظة على النبي -صلى الله عليه وسلم- ما لاقى من المصائب و المتاعب التي حفظها التاريخ؟!⁽¹⁾..

التامع: زعم السبحاني أن الظاهر من حديث العباس؛ قيام النبي -صلى الله عليه وسلم- بهذه الشفاعة وهو في الدنيا، وذلك مخالف لحديث أبي سعيد الدال على أن ذلك إنما يكون في الآخرة⁽²⁾.

العاشر: زعم ابن قرناس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لا يملك التوسط! عند ربه لأحد، فقال: "لو كان الرسول محمد يستطيع التوسط عند ربه لأحد لفعل لجدده عبد المطلب الذي حماه وحضنه ورباه، ولو كان يستطيع التوسط عند ربه لعمه أبو طالب⁽³⁾ - كما يقول الحديث-، لماذا لم يطلب من الله أن يخرج من النار، لأنه إن كانت شفاعة محمد في أبي طالب قبلها الله؛ فإن محمداً بإمكانه أن يطلب من الله أن يخرج أبا طالب من النار، لا أن يخفف عنه العذاب، إذ أن البقاء في النار يعني الخلود في الجحيم، سواء كان في أسفل النار أو أعلاها"⁽⁴⁾.

الحادي عشر: ادعى ابن قرناس أن دخول الدرك الأسفل من النار إنما يكون في حق المنافقين خاصة؛ فقال: "ويبدو أن مختلف الحديث لا يعلم أن عبارة: «الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»، لم ترد في القرآن إلا مرة واحدة وبحق المنافقين، وليس بحق المشركين الذين منهم أبو طالب، وهذه هي الآية: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: 145]"⁽⁵⁾.

ثم ادعى ابن قرناس ادعاء آخر؛ فزعم أن جهنم ليس فيها دركات وإنما هي نار متجانسة، وما جاء في توعد المنافقين بأنهم في الدرك الأسفل من النار؛ إنما هو تصوير لهول العذاب الذي سيلقونه يوم القيامة.

الثاني عشر: توهم ابن قرناس أن المنزلة التي أنزلها الله أبا طالب كانت مكافأة له وإثابة على إحسانه لبنينا -صلى الله عليه وسلم-، فرد الحديث بدعوى أن الإيمان بالله -سبحانه- شرط في قبول الأعمال والإثابة

(1) جعفر السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص85.

(2) المصدر نفسه، ص85.

(3) كذا في الأصل!، والصواب: أبي طالب.

(4) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص262 وما بعدها.

(5) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص262.

عليها، وقال في ذلك: "ومهما فعل أبو طالب لمحمد ورافع عنه فلن يحسب له من الحسنات التي يثاب عليها يوم القيامة، مثله مثل كل من يعمل أعمالا جلييلة فيها خدمة للإنسان والإنسانية والبيئة، كالمخترعين العظام، لأن الله يقول: ، لأن العمل الصالح يجب أن يكون معه إيمان لكي يلقى القبول عند الله، ولا يقبل أحدهما بدون الآخر"⁽¹⁾.

الإجابة عن هذه الإشكالات:

يجاب عن الطعون المتقدمة في النقاط التالية:

الأول عبد الملك بن عمير: هو عبد الملك بن عمير بن سويد القرشي -ويقال اللحمي-، أبو عمرو -ويقال أبو عمر- الكوفي، المعروف بالقبطي (ت 136): روى عن بعض الصحابة وكبار التابعين⁽²⁾. وقد اختلف النقاد في حاله بين موثق ومجرح؛ قال الحافظ ابن حجر -ملخصا- كلامهم: "وثقه العجلي وابن معين والنسائي وابن نمير، وقال ابن مهدي: كان الثوري يعجب من حفظ عبد الملك، وقال أبو حاتم: ليس بحافظ تغير حفظه قبل موته، وإنما عني ابن مهدي عبد الملك بن أبي سليمان، وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث تختلف عليه الحفاظ، وقال ابن البرقي عن ابن معين: ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين"⁽³⁾.

والملاحظ في عبارات الأئمة أن تضعيفهم لابن عمير إنما كان لخفة في ضبطه واختلاط بآخره، وهذا الحكم لا يعني أن كل أحاديثه مردودة، بل إن منها المحفوظ السليم من الآفات، وقد انتقى من هذا الصنف الشيخان ما أودعاه صحيحهما؛ قال ابن الصلاح: "واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجا بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذا عنه قبل الاختلاط -والله أعلم-"⁽⁴⁾.

وقال الحافظ مبررا رواية البخاري له في صحيحه: "قلت احتج به الجماعة وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات"⁽⁵⁾.

-رواية الثوري وابن عوانة لهذا الحديث عن ابن عمير كانت قبل تغيره، ومن القرائن الدالة على ذلك: أنهما -الثوري وأبا عوانة- لم يختلفا عنه في روايته.

(1) المصدر نفسه، ص262.

(2) تنظر ترجمته عند: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج6، ص364، تقريب التهذيب، رقم: 4200، والمزي، تهذيب الكمال، ج18، ص370، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج5، ص425، والذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص660.

(3) ابن حجر، هدي الساري، ص422.

(4) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص397.

(5) ابن حجر، هدي الساري، ص422.

الثاني:

عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، أبو محمد المدني (ت84): ولد على عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-، وروايته عن كبار الصحابة والتابعين⁽¹⁾.

قال ابن عبد البر: "أجمعوا عن أنه ثقة فيما روى ولم يختلفوا"⁽²⁾، ولا يعكر على هذا الإجماع ما ستنكره الطاعن من أحاديثه! لأن المعتمد في كل فن قول أهله!، كما أن للطاعن عقدة من أحاديث الصفات؛ آلت به في مرحلة حرجة منها! إلى لمز كل راو من رواها!.

وليس في تحديث عبد الله بن الحارث عن كعب أي حرج أو مانع؛ طالما لم ينسب حديث كعب إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقد قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «وَحَدِّثُوا عَنِّي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»⁽³⁾، ثم إن هذا الحديث لا تظهر عليه أي بصمة إسرائيلية؛ إذ غاية ما فيه أنه إخبار عن حال مخصوصة يوم القيامة لا مدخل في ذلك للرأي ولا للتفسيرات الإسرائيلية.

ويريد الطاعن في لمزه عبد الله بن الحارث بـ «الأموي» أن يظهر عداوة له مع أهل البيت دعت إلى اختلاقه هذا الحديث، وهذا باطل من وجوه:

- 1- إن عبد الله بن الحارث قبل أن يكون أمويا؛ هو هاشمي قرشي، والعباس -رضي الله عنه- وأبو طالب عما جده - كما ذكر الطاعن-، فكيف يعقل أن يختلق "بشر!" حديثا يذم فيه أجداده؛ في زمن وبيئة كان الفخر بالأجداد مستشرى بها!.
- 2- إن عبد الله كان ماليا لآل بيت رسول الله -وهو منهم- وتشهد لذلك موقفه؛ إذ كان مع مسلم بن عقيل يوم خروجه إلى قصر عبيد الله بن زياد، بالكوفة، بل كان حامل رايته -يومئذ-، وقد طلبه ابن زياد يومها وحبسه⁽⁴⁾.
- 3- كيف يكون عبد الله أمويا المشرب ويقره عبد الله بن الزبير على إمارة البصرة - كما ذكر الطاعن-!، ثم كيف يفر -وهو الأموي-! إلى عُمان فرقا من الحجاج بعد فتنة ابن الأشعث⁽⁵⁾.

(1) تنظر ترجمته عند: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج5، ص157، والمزي، تهذيب الكمال، ج14، ص396، وابن أبي حاتم،

الجرح والتعديل، ج5، ص30، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج1، ص200، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج4، ص56.

(2) الصنفدي، الوافي بالوفيات، ج17، ص62.

(3) رواه البخاري (كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم: 3461) من طريق حسان بن عطية عن أبي

كبيشة السلولي عن عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنه-.

(4) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص485، وابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج3، ص147.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج1، ص201.

الثالث: ذكر ابن عدي شرطه في كتابه فقال: "وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف ومن اختلف فيهم؛ فجرحه البعض وعدله البعض الآخر، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباه... ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق"⁽¹⁾.
 والترجم ابن عدي في كتابه بذكر من تكلم فيه من الرجال ولو كانوا ثقة؛ قال الذهبي: "يذكر في الكامل كل من تكلم فيه بأدنى شيء، ولو كان من رجال الصحيحين"⁽²⁾، وقال العراقي: "لكنه ذكر في كتابه الكامل كل من تكلم فيه وإن كان ثقة"⁽³⁾.

بل إن ابن عدي يذكر الرجل المتكلم فيه في الكامل ولو كان يرى وثاقته؛ قال في ترجمة أحمد بن صالح المصري: "ولولا أي شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم؛ لكنت أجل أحمد بن صالح أن أذكره"⁽⁴⁾.

وعبد الله بن خباب: هو الأنصاري النجاري من طبقة التابعين الوسطى⁽⁵⁾، روى عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -، وقد غمزه الجوزجاني بقوله: "سألتهم عنه فلم أرهم يتفقون على حده ومعرفته".
 والجهالة ترتفع عن الراوي برواية المشهورين عنه، قال الخطيب: "وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه"⁽⁶⁾.
 وابن خباب قد روى عنه خلق كثير؛ منهم: القاسم بن محمد، وعبيد الله بن عمر العمري، وابن إسحاق وبكير بن عبد الله بن الأشج، ويزيد بن الهاد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم، وهذا لا شك يرفع حكم الجهالة عنه، زيادة على توثيق الأئمة له، وقد وثقه أبو حاتم والنسائي ورجح ابن عدي توثيقه؛ فقال: "حدث عنه أئمة الناس وهو صدوق لا بأس به"⁽⁷⁾.

قال الذهبي -معقبا على كلام الجوزجاني-: "بل هو معروف، وثقه أبو حاتم، وحسبك"⁽⁸⁾.
 والذي يترجح وثاقة ابن خباب وانتفاء الجهالة عنه لما تقدم.

(1) ابن عدي، الكامل، ج1، ص79.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص184.

(3) العراقي، شرح ألفية العراقي، ج2، ص324.

(4) ابن عدي، الكامل، ج1، ص183.

(5) تنظر ترجمته عند: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج5، ص172، وتقريب التهذيب، رقم: 3291، والمزي، تهذيب

الكامل، ج14، ص449، وابن حبان، الثقات، ج5، ص412، والذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص412، وابن عدي،

الكامل، ج4، ص236

(6) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص88.

(7) ابن عدي، الكامل، ج4، ص236.

(8) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص412.

الرابع وفق العلماء بين أحاديث شفاعة النبي -صلى الله عليه وسلم- لعمه أبي طالب وبين الآيات التي استدلت بها الطاعنون على امتناعها بأوجه⁽¹⁾؛ أقواها:

أما ورد في الحديث تخصيص لعموم تلك الآيات وخصيصة للنبي -صلى الله عليه وسلم- في عمه، وأما سائر الكفار ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: 48].

قال الحافظ ابن حجر: "أجيب بأنه خاص، ولذلك عدوه في خصائص النبي -صلى الله عليه وسلم-"⁽²⁾. وقال البيهقي: "ووجهه عندي -والله أعلم- أن الشفاعة للكفار إنما امتنعت لورود خبر الصادق بأنه لا يشفع منهم أحدا، وقد ورد الخبر بذلك عام، فورد هذا عليه مورد الخاص على العام"⁽³⁾.

وجواز تخصيص الكتاب بالسنة النبوية -آحادية أو متواترة- مذهب جمهور الفقهاء، وقد حكى بعضهم عليه إجماع الصحابة⁽⁴⁾، ومن تحامل الطاعن على الحديث أنه يتطلب لكل معارضة ترجيحاً!، وإنما يصار إلى الترجيح عند تعذر الجمع، والجمع -والحمد لله- متيسر.

الخامس على حسب قواعد المحدثين؛ فإن الحديث المضطرب: هو الحديث المروي على أوجه مختلفة متساوية من جهة الثبوت، ولا يتأتى معها الجمع ولا الترجيح، قال ابن الصلاح: "المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان"⁽⁵⁾.

وبناء على هذا التعريف يظهر لنا الخلل في دعوى الطاعن من خلال:

- 1- إمكانية الجمع بين الروايتين: فيحمل حديث ابن سعد على أن سؤال العباس -رضي الله عنه- كان قبل وفاة أبي طالب أو في ساعات احتضاره، ويحمل حديث الصحيحين على ما كان بعد وفاته. ويمكن حمل حديث ابن سعد على ما كان بعد دعاء النبي -صلى الله عليه وسلم- وقبل إجابة ربه له، ويحمل حديث الصحيحين على ما كان بعد الإجابة، وهذه بعض وجوه الجمع التي ينتفي معها الاضطراب.
- 2- إن حديث ابن سعد حديث يرويه إسحاق بن عبد الله عن العباس، وهذا حديث غير حديث الصحيحين الذي مداره على عبد الملك بن عمير، وحينئذ لا يصح ادعاء الاضطراب بين حديثين مختلفين:

(1) ينظر: الديبجي، أحاديث العقيدة المتهمة إشكالها في الصحيحين، ص 681 وما بعدها.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج 4، ص 209.

(3) المصدر نفسه، ج 4، ص 209.

(4) ينظر: الشوكاني، إرشاد الفحول، ج 1، ص 387.

(5) ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، ص 94.

قال ابن رجب: "واعلم أن هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين؛ لم يحكم بخطأ أحدهما، وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر أو نقص منه أو تغير يستدل به على أنه حديث آخر"⁽¹⁾.

3- ارسال رواية ابن سعد: فإسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي⁽²⁾، لم يصح له سماع من أحد من الصحابة، وقد ذكره ابن حبان في طبقة: أتباع التابعين الذين رووا عن التابعين⁽³⁾، قال ابن حجر - بعد نقل كلام ابن حبان -: "ومقتضاه عنده أن روايته عن الصحابة مرسله"⁽⁴⁾.

ويشترط في الحكم على الحديث بالاضطراب التساوي بين الروايتين من جهة الثبوت - كما تقدم -.

4- إن في سند رواية ابن سعد حماد بن سلمة؛ وهو ضعيف عند الطاعن، وقد حكم عليه بقوله: "حماد بن سلمة ضعفه مشهور!!"، وإن كان من رجال مسلم، وقد تحايده البخاري، كما في الميزان في ترجمته⁽⁵⁾. فكيف ينطلق الطاعن من رواية - هذا حالها - للحكم على الحديث بالاضطراب؟! وكيف يزعم أن عمله خاضع لقوانين المحدثين وقواعدهم.

السلك التناقض: "تلازم بين قضيتين يوجب صدق إحدهما كذب الأخرى"⁽⁶⁾، وقوله - صلى الله

عليه وسلم -: «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» لا يناقض قوله: «وَجَدُّهُ فِي غَمَرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى صَحْصَاحٍ»؛ لاحتمال اختلاف زمان القضيتين؛ بأن تكون الأولى تمنيا ودعاء؛ أخبر عن تحققه في الثانية، واختلاف الزمان بين قضيتين مانع من الحكم بتناقضهما⁽⁷⁾.

(1) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 2، ص 843.

(2) تنظر ترجمته عند: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1، ص 209، والمزي، تهذيب الكمال، ج 2، ص 442، وابن حبان،

الثقات، ج 6، ص 46، وابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 5، ص 317.

(3) ابن حبان، الثقات، ج 6، ص 46.

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1، ص 209.

(5) هامش: ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه، (تحقيق: السقاف)، ص 178.

(6) عبد الهادي الفضلي، مذكرة المنطق، ص 114.

(7) المصدر نفسه، ص 115.

قال القرطبي: "وقوله: «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ هذا المترجى في هذا الحديث قد تحقق وقوعه؛ إذ قال -صلى الله عليه وسلم-: «وَجَدْتُهُ فِي غَمْرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى صَحْصَاحٍ»، فكأنه لما ترجى ذلك أعطيه وحقق له فأخبر به"⁽¹⁾.

السابع يجمع بين حديث استغفاره -صلى الله عليه وسلم- لعبد الله ابن سلول وقول الله -جل وعلا-: ﴿ مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ بالقول بتأخر نزول الآية عن سببها؛ والذي هو وفاة أبي طالب، ويحمل قول الراوي: "فأنزل الله -عز وجل-:..." على التراخي، قال الحافظ: "ويظهر أن الآية المتعلقة بالاستغفار نزلت بعد أبي طالب بمدة، وهي عامة في حقه وفي حق غيره ويوضح ذلك ما سيأتي في التفسير بلفظ: "فأنزل الله بعد ذلك:..."⁽²⁾.

ولعل نزول الآية كان بعد استغفاره -صلى الله عليه وسلم- لشيخ المنافقين؛ ويشهد لهذا الترجيح⁽³⁾:

- 1- قوله -تعالى- في الآية: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ يدل على أن الاستغفار وقع من النبي -صلى الله عليه وسلم- ومن بعض المؤمنين، وقصة أبي طالب لم يكن الاستغفار فيها إلا من قبل النبي -صلى الله عليه وسلم-.
 - 2- أن هذه الآية وردت في سورة التوبة، وسورة التوبة مدنية، ومن أواخر ما نزل.
 - 3- أن الله -تعالى- لم يعاتب النبي -صلى الله عليه وسلم- في صلاته على عبد الله بن أبي، وإنما أنزل النهي فقط، ولو كان قد سبق النهي عن الاستغفار لمن مات على الكفر؛ لعاتب الله -تعالى- نبيه على مخالفة نهي الأول.
- وبالحكم على الآية بالتأخر على ما تقدم من الأدلة يوفق بين الأدلة ويزول إشكال الطاعن، وترد ترجيحاته؛ إذ لا خلاف في تقديم التوفيق على الترجيح!.

الثامن ادعاء الطاعن دلالة الأحاديث على دخول أبي طالب النار قبل يوم القيامة؛ لا يصح:

فقوله -صلى الله عليه وسلم- في حديث العباس: «نَعَمَّ هُوَ فِي صَحْصَاحٍ مِنْ نَارٍ» جملة اسمية، والجملة الاسمية -عند النحاة- "تفيد ثبوت شيء لشيء"⁽¹⁾، بمعنى: ثبوت الصفة للموصوف وملازمتها له، دون أن يكون لها تعلق بزمن معين.

(1) القرطبي، المفهم، ج1، ص457.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج7، ص195.

(3) أحمد القصير، الأحاديث المشككة الواردة في تفسير القرآن الكريم، ص624.

والفعل «كَانَ» في قوله -صلى الله عليه وسلم-: «وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ» وإن كان ماضيا فإنه مفيد لمعنى المستقبل؛ واستعمال الفعل هنا بصيغة الماضي أنسب، "لأن الفعل الماضي إذا أُخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد؛ كان ذلك أبلغ وأؤكد في تحقيق الفعل وإيجاده"⁽²⁾.

قال الزركشي: "التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي...، ويغلب ذلك فيما إذا كان مدلول الفعل من الأمور الهائلة المهددة المتوعد بها فيعدل فيه إلى لفظ الماضي تقريراً وتحقيقاً لوقوعه"⁽³⁾.

والمثال القرآني الأبرز والأشهر في الاستدلال على هذا الأسلوب، قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: 1]، فجيء بالماضي ﴿أَتَىٰ﴾ والمراد به المستقبل المحقق الوقوع⁽⁴⁾؛ بقرينة قوله: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾؛ لأن النهي عن استعجال حلول ذلك اليوم يقتضي أنه لما يحل بعد.

ولا يستطيع الطاعن ادعاء دلالة الآية على حلول القيامة وانقضاء الأمر؛ مع أن التعبير القرآني كان بفعل الماض الذي يدل عادة على وقوع الحدث

وعلى ذلك يكون معنى حديث العباس: أن أبا طالب يكون "يوم القيامة" في ضحضاح من نار، ولا منافاة -حيثذ- بين الحديث وبين أن يكون أبو طالب -الآن- في البرزخ على حال الله أدري بها.

التامع: وعلى ما تقدم في الإجابة السابقة؛ لا منافاة بين حديثي العباس وأبي سعيد؛ فكلاهما يدل على حلول شفاعة النبي -صلى الله عليه وسلم- في أبي طالب يوم القيامة، ولكن التعبير عن ذلك المعنى كان بصيغ مختلفة.

العاش: إنكار الطاعن ما سماه توسطاً من النبي -صلى الله عليه وسلم- لعمه مبني على إنكار الشفاعة، وقد تقدم مناقشة المنكرين لها ورد شبهاتهم.

العاشر: دل قول الله -جل وعلا-: ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: 145] على أن المنافين في الدرك الأسفل من النار، وليس في الآية ما يدل على قصر هذا الدرك عليهم؛ فلا يدخله خلق سواهم، بل يجوز -على وفق قواعد اللغة- أن يشاركهم فيه من شاء الله من المعديين.

- (1) محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج4، ص80، حسن فضل عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص92.
- (2) ابن الأثير الكاتب، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج2، ص15.
- (3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص372.
- (4) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج4، ص555، ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج14، ص96.

وليس للطاعن ما يسعف به ادعاءه اختصاصَ الدركِ الأسفلِ بالمنافقين؛ إلا أن يقول: إن القرآن لم يسم لنا صنفاً آخر يشارك المنافقين فيه، وجواب ذلك أن عدم العلم بالشيء لا يعني عدمه!

ويكفي في الرد على نفي الطاعن أن يكون للنار دركات؛ أن نفيه يخالف ظاهر قوله - سبحانه -: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ [النساء: 145]، والأصل حمل الكلام على الحقيقة إلا لمانع، فما المانع من أن يكون لجهنم دركات حقيقة؟!، لا أظن أن الطاعن يملك على ذلك دليلاً من النقل، بل إن النقل - بما فيه أحاديث الباب - شاهد لهذا المعنى.

وإن كان مانع حمل الآية على ظاهرها عقلياً؛ فلسبب قياس الطاعن دار الدنيا على دار الآخرة، وهذا قياس فاسد لاختلاف القوانين المتحكمة في الدارين.

وعلى فرض أن معنى الآية تصوير لهول عذاب المنافقين يوم القيامة - كما هو فهم الطاعن -؛ فإن هذا لا يتنافى وتفاوت أهل النار في العذاب؛ والذي دل عليه قوله - سبحانه -: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [غافر: 46]، وقوله: ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ ﴾ [البقرة: 85].

ومفهوم الآيات أن غير هؤلاء المتوعدين يعذب عذاباً أخف من عذابهم، وهذا - تماماً - ما تدل عليه الأحاديث؛ وهو خفة عذاب أبي طالب بالنسبة لعذاب غيره.

فإذا سلم لنا الطاعن بهذا؛ أجزنا له - بعد ذلك - حمل ما يشاء من ألفاظ الحديث التي لا تتناغم مع ذوقه على المجاز؛ دون طعن في ثبوت الحديث، إلا أن يكون المجاز خاصاً عنده بالقرآن دون السنة!

الثالث عشر قد اختلف الأئمة في انتفاع الكافر بحسناته في الآخرة؛ فمنعه قوم؛ وحملوا حديث أبي طالب على الخصوصية - كما تقدم -، وجوزه البعض استدلالاً بالحديث؛ مع اتفاق الجميع على أن الكافر لا تنفعه أعماله نفعاً يخلصه من النار ويدخله الجنة⁽¹⁾.

قال القاضي عياض: "الأصل أن الكافر لا يجزى في الآخرة على خير عمله في الدنيا ولا يكتب له حسنة، لأن شرط الثواب والجزاء عدم، وهو الإيمان"⁽²⁾.

(1) ينظر: الديبجي، أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، ص 688.

(2) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج 8، ص 341.

وقال القرطبي: "فخيرات الكافر توزن ويجزى بها، إلا أن الله -تعالى- حرم عليه الجنة فجزاؤه أن يخفف عند بدليل حديث أبي طالب"⁽¹⁾.

ولا يسلم للمحوزين الاستدلال بحديث أبي طالب؛ إذ ليس في الحديث ما يدل على إثابة الكافر على حسناته يوم القيامة، لأن التخفيف عن أبي طالب إنما كان بشفاعته النبي -صلى الله عليه وسلم- له لا بسبب عمله، وهذا الذي يدل عليه ظاهر الحديث: «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

صحيح أن شفاعته النبي -صلى الله عليه وسلم- لأبي طالب كانت جزاء إحسانه ورعايته له لكن هذه الحسنات لم تكن نافعة له لولا شفاعته النبي -صلى الله عليه وسلم- له.

وعلى هذا لا يسلم للطاعن رده الحديث بدعوى دلالة على انتفاع الكافر بعمله وجزائه على حسناته، إذ لا دلالة فيه على ذلك المعنى -والله أعلم-.

(1) القرطبي، التذكرة، ج 1، ص 721.

المبحث الثاني:

صُغُونُ الْمُعَاصِرِينَ فِي حَدِيثِ افْتِدَاءِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ

جعل الله لكل إنسان منزلين؛ منزلاً في الجنة، ومنزلاً في النار، فمن كتبت له الشقاوة من أهل الكفر والشرك ورث منازل أهل الجنة في النار، ومن كتبت لهم السعادة من أهل الجنة ورث منازل أهل النار التي كانت لهم في الجنة، قال -تعالى- في حق المؤمنين المفلحين: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ﴿١٠﴾ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: 10-11]⁽¹⁾، ومعنى التوارث بين المؤمنين والكافرين هو ما يدل عليه هذا الحديث:

الحديث:

57 عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا فَيَقُولُ هَذَا فَكَأَنَّكَ مِنَ النَّارِ»⁽²⁾.

شرح الغريب:

فكأك: الخلاص والفداء⁽³⁾.

(1) ينظر: الأشقر، اليوم الآخر، الجنة والنار، ص 192.

(2) رواه مسلم (كتاب: التوبة، باب: قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، رقم: 2767) من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-.

ورواه أيضا (رقم: 2767) من طريق سعيد بن أبي بردة وعون بن عتبة عن أبي بردة، وفيه أنهما شهدا أبا بردة يحدث عمر بن عبد العزيز عن أبيه، فاستحلفه عمر بن عبد العزيز بالله الذي لا إله إلا هو -ثلاث مرات- أن أباه حدثه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال: فحلف له.

ورواه مسلم (رقم: 2767) والحاكم (ج 4، ص 384، رقم: 7725) من طريق أبي روح حرمي بن عمارة عن شداد بن سعيد الراسبي عن غيلان بن جرير، عن أبي بردة، مرفوعا وفيه: «يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِذُنُوبٍ أَمْثَالِ الْجِبَالِ فَيَعْفُرُهَا اللَّهُ لَهُمْ وَيَضَعُهَا عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَيَمَّا أَحْسِبُ أَنَا، قَالَ: أَبُو رُوْحٍ لَا أَدْرِي مِمَّنِ الشُّكُّ. قَالَ أَبُو بَرْدَةَ فَحَدَّثْتُ بِهِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ أَبُوكَ حَدَّثَكَ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قُلْتُ نَعَمْ»، قال الحافظ ابن حجر: "فقد ضعفه البيهقي وقال تفرد به شداد أبو طلحة، والكافر لا يعاقب بذنب غيره لقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾"، فتح الباري، ج 11، ص 398، وحكم الألباني على الرواية بالنكارة، ينظر: السلسلة الضعيفة، ج 3، ص 481، رقم: 1316.

(3) النووي، شرح صحيح مسلم، ج 17، ص 85.

الصغون المعاصرة المتعلقة بهذه الأحاديث:

يمكن إجمال طعون المعاصرة المتعلقة بهذا الحديث في ما يلي:

الأول: رد إسلامبولي الحديث؛ مدعياً أن الجنة ليست خاصة بالمسلمين، وأجاز لمن لم يؤمن بنبوة نبينا -صلى الله عليه وسلم- دخول الجنة، وقد زعم أن المقياس لدخول الجنة إنما هو: الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح، فقال: "إن هذا الحديث يكرس مقولة اليهود والنصارى نفسها، وبذلك نكون قد وقعنا بما وقعوا به إذ قالوا: ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى تِلْكَ آمَانِيهِمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: 111]، وكذلك قال المسلمون لن يدخل الجنة إلا من آمن معنا بمحمد -صلى الله عليه وسلم- ودخل في شرعنا، وكأنهم عندما يقرؤون لا يفهمون، فالنص السابق الذكر يحذر المسلمين من أن يقعوا بما وقع به أهل الكتاب عندما احتكروا الجنة لهم، ونصبوا أنفسهم بوابين عليها، يدخلون من يشاءون ويمنعون من يشاءون، فذمهم الله على ذلك الفعل، ووجههم وأعلمهم أن الجنة هي لله -عز وجل-، فهو صاحب القرار ولا شريك معه بذلك، فقال -تعالى-: ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: 112]، وقال أيضاً: ﴿ إِنْ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرَى وَالصَّابِغِينَ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: 62]، فالمقياس لدخول الجنة ليس هو الأسماء والصفات، وإنما هو: الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح، فمن يتحقق به ذلك فالجنة مأواه قطعاً لا شك بذلك أبداً، ولن يكون أحد فكاك الآخر من النار؛ لأن العدل سوف يعم الجميع، وكذلك الرحمة سوف تسع الجميع⁽¹⁾.

الثاني: زعم الطاعنون أن الحديث ينافي العدل الإلهي الذي يدل عليه صريح القرآن؛ من مثل قوله - سبحانه-: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [فاطر: 18]، وقوله: ﴿ فَالْيَوْمَ لَا تظَلُمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تَجْزُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [يس: 54]، فقال الكردي: "إن هذا الحديث بهذا السياق -بصيغته- يخالف بشكل صريح قوله -تعالى-: ﴿ أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ﴿٣٧﴾ أَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: 36-39]، وقوله -عز من قائل-: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَمَلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾ [فاطر: 18]، وقوله -عز شأنه-: ﴿ لَيْسَ

(1) سامر إسلامبولي، تحرير العقل من النقل، ص 234 وما بعدها.

بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَى بِهِ، وَلَا يُجَدِّدُ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا

يُظَلَمُونَ نَقِيرًا ﴿[النساء: 123-124]، ومخالفة متن حديث للقرآن تعد علة قاذحة في صحته، لأن شرط الصحيح أن يكون صحيحا سندا وخاليا في متنه من شذوذ أو علة، وهل هناك شذوذ أو علة أكبر من معارضة الحديث للقرآن الكريم؟! (1).

وقال السبحاني: "يظهر من هذه الرواية الأخيرة أن عمر بن عبد العزيز وغيره كانوا شاكين في صحة هذا الحديث مهما صح سنده، نعم تعجب أبو روح وقال: "لا أدري ممن شك" (2)، أقول منشأ الشك هو أن هذه الروايات مخالفة للذكر الحكيم كما أوعزنا إليه، ولأن الناس يجوزون بأعمالهم لا بأعمال غيرهم، قال -سبحانه-: ﴿وَمَا يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: 39]، وقال -سبحانه-: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَتْفُورًا بِكُمْ وَأَخْشَوًا يَوْمًا لَا يُجْزَى وَالِدَعْنُ وَلِدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئًا﴾ [لقمان: 33]، وقال -سبحانه-: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظَلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: 54]، وغير ذلك من الآيات الصريحة في أن كل إنسان مرهون بعمله (3).

الثالث: زعم سامر إسلامبولي أن رحمة الله تسع جميع الناس يوم القيامة، فرد الحديث لمخافته هذا الزعم؛ فقال: "ولن يكون أحد فكاك الآخر من النار؛ لأن العدل سوف يعم الجميع، وكذلك الرحمة سوف تسع الجميع، ﴿وَلَا تَرِزُّ وَازِرَةً وَزِرًا أُخْرَىٰ﴾ [فاطر: 18]، ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: 156]، ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: 30]، لذا فالحديث المذكور أنفا باطل وذلك لتصادمه مع ما ذكرنا من الحقائق الثابتة (4).

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المتقدمة بما يلي:

- (1) إسماعيل الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص 198 وما بعدها.
- (2) يعني رواية أبي روح عن شداد أبي طلحة المتقدمة، وقول أبي روح: "لا أدري ممن الشك"، يعني به أنه لا يدري من القائل "فيما أحسب" من رجال الإسناد، غير أن السبحاني فهم العبارة بفهم لم يخطر على أبي روح ببال!
- (3) جعفر السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص 206.
- (4) سامر إسلامبولي، تحرير العقل من النقل، ص 234 وما بعدها.

الأول

دلت نصوص الكتاب والسنة على كفر اليهود والنصارى، وخلودهم في جهنم بسبب جحدهم نبوة نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم-، ومن تلك النصوص:

قوله -جل جلاله-: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾ [آل عمران: 85]، قال الشيخ ابن عاشور: "وهذا تأسيس لأهل الكتاب من النجاة في الآخرة، وردّ لقولهم: نحن على ملة إبراهيم؛ فنحن ناجون على كل حال، والمعنى: من يبتغ غير الإسلام بعد مجيء الإسلام"⁽¹⁾.

وقوله -سبحانه-: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۗ (١) رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً (٢) فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ (٣) وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ (٤) وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيمَةِ (٥) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴾ [البينة: 1-6]

قال الطبري: "يقول -تعالى ذكره-: إن الذين كفروا بالله ورسوله محمد -صلى الله عليه وسلم-، فجددوا نبوته من اليهود والنصارى والمشركين جميعهم ﴿ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾، يقول: ما كتبتين لا تبين فيها أبداً لا يخرجون منها، ولا يموتون فيها"⁽²⁾.

ومن السنة التي لا يؤمن بها الطاعن؛ قوله -صلى الله عليه وسلم-: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»⁽³⁾.

قال النووي: "ففيه نسخ الملل كلها برسالة نبينا -صلى الله عليه وسلم-، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ» أي من هو موجود في زماني وبعدي إلى يوم القيامة، فكلهم يجب عليه الدخول في طاعته، وإنما ذكر اليهودي والنصراني تنبيهاً على من سواهما؛ وذلك لأن اليهود والنصارى لهم كتاب، فإذا كان هذا شأنهم مع أن لهم كتاباً فغيرهم ممن لا كتاب له أولى"⁽⁴⁾.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج3، ص302.

(2) الطبري، جامع البيان، ج24، ص542.

(3) رواه مسلم (كتاب: الإيمان، باب: وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم-، رقم: 153) من طريق سليم بن جبير عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(4) النووي، شرح صحيح مسلم، ج2، ص188.

وقد نقل ابن حزم⁽¹⁾ إجماع العلماء على أن دين الإسلام هو الدين الذي لا دين لله في الأرض سواه، وأنه ناسخ لجميع الأديان قبله، وأنه لا ينسخه دين بعده أبداً، وأن من خالفه ممن بلغه كافر مخلد في النار أبداً.

أما استدلال الطاعن على جواز دخول المسلمين بعد بعثة النبي -صلى الله عليه وسلم- بقوله سبحانه:-

﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰرِئَ وَالصَّٰبِغِينَ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: 62]؛ فجوابه:

إن من مقتضيات الإيمان بالله؛ الإيمان بنبيه -صلى الله عليه وسلم-، ولا شك أن جحد نبوته -صلى الله عليه وسلم- تكذيب لآيات باهرات التي أيده الله -سبحانه- بها، قال الشيخ ابن عاشور: "معنى ﴿ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾

الإيمان الكامل؛ وهو الإيمان برسالة محمد -صلى الله عليه وسلم-، بقريئة المقام وقريئة قوله:

﴿ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾؛ إذ شرط قبول الأعمال الإيمان الشرعي لقوله -تعالى-: ﴿ تُعْرَفُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [البلد:

7]، وقد عد عدم الإيمان برسالة محمد -صلى الله عليه وسلم- بمنزلة عدم الإيمان بالله؛ لأن مكابرة المعجزات القائمة مقام تصديق الله -تعالى- للرسول المتحدي بها يؤول إلى تكذيب الله -تعالى- في ذلك التصديق، فذلك المكابر غير مؤمن بالله الإيمان الحق"⁽²⁾.

الثاني: وجه العلماء مدلول الحديث على ما يتوافق والعدل الإلهي في نحو قوله -سبحانه-: ﴿ وَلَا

تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [فاطر: 18]؛ بأوجه منها:

1- قد دلت السنة النبوية على أن للعبد مقعدين يوم القيامة: مقعد في الجنة وآخر في النار؛ كما في قوله -صلى الله عليه وسلم-: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا لَهُ مَنْزِلَانِ؛ مَنْزِلٌ فِي الْجَنَّةِ وَمَنْزِلٌ فِي النَّارِ، فَإِذَا مَاتَ فَدَخَلَ النَّارَ وَرِثَ أَهْلَ الْجَنَّةِ مَنْزِلَهُ فَذَلِكَ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ﴾ [المؤمنون: 10]»⁽³⁾.

(1) ابن حزم، مراتب الإجماع، ص 167.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 3، ص 302.

(3) رواه ابن ماجه (كتاب: الزهد، باب: صفة الجنة، ج 5، ص 702، رقم: 4341) من حديث أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وصحح الحديث الشيخ الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، ج 3، ص 411، وقال البوصيري: "هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين"، مصباح الزجاجه، ج 4، ص 266.

وقوله في حديث وضع العبد المؤمن في القبر: «فَيَقَالُ لَهُ: أَنْظِرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، قَدْ أَبَدَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ»⁽¹⁾.

قال القرطبي موجهها حديث الباب على ما دل عليه هذان الحديثان: "فمعنى ذلك: أن المسلم المذنب لما كان يستحق مكانا من النار بسبب ذنوبه؛ وعفا الله عنه، وبقي مكانه خاليا منه، أضاف الله -تعالى- ذلك المكان إلى يهودي أو نصراني؛ ليعذب فيه زيادة على تعذيب مكانه الذي يستحقه بحسب كفره"⁽²⁾.

وقال النووي: "فالمؤمن إذا دخل الجنة خلفه الكافر في النار لاستحقاقه ذلك بكفره، ومعنى «فَكَأَكُّكَ مِنَ النَّارِ»: أنك كنت معرضاً لدخول النار، وهذا فكأكك لأن الله -تعالى- قدر لها عدداً يملؤها، فإذا دخلها الكافر بكفرهم وذنوبهم صاروا في معنى الفكأك للمسلمين"⁽³⁾، وعلى ذلك تكون ذنوب الكافر السبب الوحيد لاستحقاقه مقعد المؤمن في النار، وليس لذنوب المؤمن دخل فيما يناله من عذاب فيها.

2- إن اليهود النصارى من أحرص الناس على إضلال المؤمنين وفتنتهم؛ بدليل قول الله - سبحانه -:

﴿ وَذَكَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ ۗ ﴾ [البقرة: 109]، وأهل الكتاب بحرصهم ذاك سبب لوقوع بعض المسلمين في الذنوب والآثام؛ -فحينئذ- ينالهم ما ينال مذنبى المسلمين من أوزارها؛ كما بين ذلك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في قوله: «وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»⁽⁴⁾.

وبذلك يكون تفسير الفداء: على أن الذنوب التي فعلها المسلمون اتباعاً لأهل الكتاب في ضلالهم يكون على المسلم فيها وزر الاتباع، وعلى الكتابي وزر الدعوة للضلال؛ فيغفر الله للمسلم وزر الاتباع إن شاء، ويبقى على الكتابي وزر الدعوة إلى الضلال⁽⁵⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم: 1338) و(كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر، رقم: 1374) ومسلم (كتاب: الجنة، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، رقم: 2870) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس -رضي الله عنه-، وأخرجه مسلم (رقم: 2870) من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن قتادة بنحوه. (2) القرطبي، التذكرة، ج2، ص907.

(3) النووي، شرح صحيح مسلم، ج17، ص85.

(4) جزء من حديث: رواه مسلم (كتاب: الزكاة، باب: الحث على الصدقة ولو بشق تمر، رقم: 1017) من طرق عن المنذر بن حرير عن أبيه -رضي الله عنه-.

(5) ينظر: رفاعي سرور، رد شبهة الكتابي فداء للمسلم من النار، (مقال إلكتروني).

الثالث

ادعاء الطاعن أن رحمة الله ستسع الجميع يوم القيامة، واستدلالة على ذلك بقوله - سبحانه -:

﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأعراف: 156] مردود لأسباب:

1- أن ذلك لو كان على إطلاقه لما كان لوجود النار - يومئذ - معنى، ولما كان للمعذبين وجود، وهذا مصادم لصريح القرآن؛ قال الله - سبحانه -: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا نُفْخِحُهُمْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ ﴾ [٤٠] لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾ [الأعراف: 40-41].

2- إن هذا الفهم مخالف لدلولات بعض الآيات، فقد قال - تعالى -: ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ [الأحزاب: 43]، فإن مفهوم الآية أنه - سبحانه - غير رحيم بالكفار في ذلك اليوم، قال القرطبي: "فإن رَحِيمًا ﴿ من أبنية المبالغة التي لا شيء فوقها، ويفهم من هذا أن الكفار لا يبقى لهم حظ من الرحمة لا من جنس رحمت الدنيا ولا من غيرها؛ إذا كمل كل ما كان في علم الله من الرحمت للمؤمنين" (1).

3- إن الرحمة في قوله - سبحانه -: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ مخصوصة بالمؤمنين بدليل قوله - تعالى - بعد ذلك: ﴿ فَسَاكُتُهَا لِلَّذِينَ يَنْقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٥٦] الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾ [الأعراف: 156-157]، قال ابن عاشور: "والمعنى: أن الرحمة التي سأها موسى له ولقومه وعد الله بإعطائها لمن كان منهم متصفاً بأنه من المتقين والمؤتئين الزكاة، ولمن كان من المؤمنين بآيات الله...، ولا سيما القرآن لأن كل مقدار ثلاث آيات منه هو آية لأنه معجز فдал على صدق الرسول، وهو المقصود هنا، وهم الذين يتبعون الرسول الأمي إذا جاءهم، أي يطيعونه فيما يأمرهم" (2).

والحاصل أن رحمة الله في هذه الآية إنما تسع المؤمنين بنبوّة النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - بدلالة تمامها، وهي حجة على الطاعن لا له!

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج 10، ص 432.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 9، ص 130.

المبحث الثالث:

كُفُورُ الْمُعَاصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ اخْتِصَامِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ

إن مما يستدل به على عظم جهنم: كثرة عدد داخلها؛ فهم كثيرون كثرة ما وجد على هذه الأرض من الكفرة على امتداد العصور، وهم مع كثرتهم عظيمة خلقتهم فضيحة صورتهم كما أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم- بذلك في قوله: «مَا بَيْنَ مَنْكِبَيْ الْكَافِرِ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلرَّاكِبِ الْمُسْرِعِ»⁽¹⁾، وقوله: «ضُرْسُ الْكَافِرِ أَوْ نَابُ الْكَافِرِ مِثْلُ أُحُدٍ»⁽²⁾. وجهنم مع هذه الكثرة والعظمة لأهلها لا يزال بها فسحة واتساع ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: 30] حتى يضع فيها الجبار قدمه فنزوي بعضها على بعض، ويتحقق وعد الله لها في قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَانِ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: 119]، وهذا ما تدل عليه هذه الأحاديث:

الأحاديث:

58 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «تَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ؛ فَقَالَتِ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَرِّبِينَ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: فَمَا لِي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ وَغَرَّتُهُمْ، قَالَ اللَّهُ لِلْجَنَّةِ: إِنَّمَا أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءِ مَنْ عِبَادِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي أَعَذَّبُ بِكَ مِنْ أَشَاءِ مَنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مَلْؤُهَا، فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِي حَتَّى يَضَعَ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- رِجْلَهُ، تَقُولُ: قَطُّ قَطُّ قَطُّ، فَهِنَّالِكَ تَمْتَلِي وَيُزَوِّي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَظْلِمُ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ يَنْشِئُ لَهَا خَلْقًا»⁽³⁾.

- (1) رواه البخاري (كتاب: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، رقم: 6551) ومسلم (كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون، رقم: 2852) من طريق الفضيل بن أبي حازم عن أبيه عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.
- (2) رواه مسلم (كتاب: الجنة وصفة نعيمها، باب: النار يدخلها الجبارون، رقم: 2851) من طريق أبي حازم عن أبي هريرة.
- (3) رواه البخاري (كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾)، رقم: 7449) و(كتاب: التفسير، باب: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾، رقم: 4849)، ومسلم (كتاب: الجنة، باب: النار يدخلها الجبارون، رقم: 2846) من طرق عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

ووقع في رواية البخاري في كتاب التفسير: «فَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يَنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ فَيُلْقُونَ فِيهَا فَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ»، قال الحافظ ابن حجر: "قوله: «فَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يَنْشِئُ لِلنَّارِ

59 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -:

«احْتَجَّتْ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ فَقَالَتِ النَّارُ: فِي الْجَبَّارُونَ وَالْمُتَكَبِّرُونَ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: فِي ضِعْفَاءِ النَّاسِ وَمَسَاكِينُهُمْ، قَالَ فَقَضَى بَيْنَهُمَا؛ إِنَّكَ الْجَنَّةُ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشْءٍ، وَإِنَّكَ النَّارُ عَذَابِي أَعْدَبُ بِكَ مِنْ أَشْءٍ، وَلِكِلَاكُمَا عَلِيٌّ مِلْؤُهَا»⁽¹⁾.

60 عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى

فِيهَا وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ بَعْزَتِكَ وَكَرَمِكَ، وَلَا يَزَالُ فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ حَتَّى يُنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا فَيُسْكِنُهُمْ فَضْلَ الْجَنَّةِ»⁽²⁾.

شرح الغريب:

◆ تحاجت: مفاعلة من الحجاج، وهو الخصام⁽³⁾.

مَنْ يَشَاءُ»؛ قال أبو الحسن القاسبي: "المعروف في هذا الموضوع أن الله ينشئ للجنة خلقاً، وأما النار فيضع فيها قدمه، قال: ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار خلقاً إلا هذا". انتهى... وقد قال جماعة من الأئمة: إن هذا الوضع مقلوب، وحزم ابن القيم بأنه غلط، واحتج بأن الله - تعالى - أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه، وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني واحتج بقوله: ﴿وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾، فتح الباري، ج 13، ص 436.

ونص كلام ابن القيم: "وأما اللفظ الذي وقع في صحيح البخاري في حديث أبي هريرة؛ وأنه ينشئ للنار من يشاء فيلقى فيها فتقول هل من مزيد؛ فغلط من بعض الرواة انقلب عليه لفظه، والروايات الصحيحة ونص القرآن يردده؛ فان الله - سبحانه - أخبر أنه يملأ جهنم من إبليس وأتباعه، فإنه لا يعذب إلا من قامت عليه حجته وكذب رسله، قال - تعالى -:

يَا تَكْفُرُ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴿٩﴾ [الملك: 8-9] ، ولا يظلم الله أحداً من خلقه"، حادي الأرواح، ص 278.

وقال ابن تيمية: "ووقع في بعض طرق البخاري غلط،... قال: والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليبين غلط هذا الراوي كما جرت عادته بمثل ذلك..."، منهاج السنة النبوية، ج 5، ص 101..

(1) رواه مسلم (كتاب: الجنة، باب: النار يدخلها الجبارون، رقم: 2847) من حديث عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن أبي صالح السمان عن أبي سعيد به.

(2) رواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾، رقم: 4848) و(كتاب: التوحيد، باب: قوله - تعالى -:

﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، رقم: 7384) و(كتاب: الأيمان، باب: الحلف بعزة الله، رقم: 6661)، ومسلم (كتاب: الجنة، باب: النار

يدخلها الجبارون، رقم: 2848) من طرق عن قتادة عن أنس - رضي الله عنه -.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 226، ابن حجر، فتح الباري، ج 13، ص 436.

- ◆ أُوْرثت: يقال لكلّ من حصل له شيء من غير تعب: قد وُرث، ويقال لمن خُوّل شيئاً مهتتاً: أُورث⁽¹⁾.
- ◆ سقطهم: أَرادَهُمْ وَأَدْوَانَهُمْ⁽²⁾.
- ◆ غرّتهم: أي البُلّة الذين لم يُجَرِّبُوا الأُمور⁽³⁾.
- ◆ تقول: قط قط قط: بمعنى حَسَب، وتكرارها للتأكيد⁽⁴⁾.
- ◆ يزوي، ينزوي: يجمع، يقال زَوَيْت الشَّيْءَ: جمعته وقبضته⁽⁵⁾.
- ◆ فضل: أي زيادة واتساع⁽⁶⁾.

الصُعُونُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال طعون المعاصرين المتعلقة بهذا الحديث في ما يلي:

الأول: رد الكردي الحديث لاختلاف أسلوبه في تناول الموضوع عن أسلوب الآية؛ فزعم أن الحوار بين الجنة والنار في الآية مجازي يراد به التعبير عن سعة جهنم، بخلاف الحديث النبوي الذي يجعل ذلك الحوار حقيقة؛ فقال: "أغلب الظن أن واضع الحديث يريد أن يفسر بهذا الحديث قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: 30]، مع أن أدنى من له إلمام وتذوق للغة العربية يدرك تماماً أن الآية بيان بلاغي تخويفي رائع التعبير عن مدى سعة جهنم، دون أن يقصد منه أن هناك مخاطبة حقيقية لجهنم وإجابة من قبلها!، هذا عدا عن أنه لا ذكر في الآية لقدم الجبار أو رجله!"⁽⁷⁾.

الثاني: زعم الطاعنون التعارض بين الآية والحديث؛ بدعوى أن قوله -سبحانه-: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: 30] يدل على أن النار لن تضيق بمن يلقي فيها من المكذبين مهما بلغت أعدادهم، بخلاف الحديث الذي يشير إلى امتلائها في قوله -صلى الله عليه وسلم-: «فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ اللهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- رِجْلَهُ، تَقُولُ: قَطُّ قَطُّ قَطُّ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزَوِّي بَعْضُهَا إِلَى

(1) الأصفهاني، المفردات، ص 863.

(2) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج 2، ص 957.

(3) المصدر نفسه، ج 3، ص 661.

(4) المصدر نفسه، ج 4، ص 127.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج 14، ص 14، ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 3، ص 34.

(6) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 4، ص 508.

(7) إسماعيل الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص 208.

بَعْضٍ»، فقال ابن قرناس: "كما أن الآيات تصور كيف أن النار لن تضيق بمن يلقى فيها من المكذبين مهما بلغت أعدادهم...⁽¹⁾."

الثالث: زعم الطاعنون التعارض -أيضا- بين الآية والحديث؛ لإخبار القرآن بأن النار لن تمتلئ إلا

بالشيطان وأتباعه؛ كما في قوله - سبحانه -: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: 85]، بينما يشير الحديث إلى أن امتلائها يكون بوضع قدم الجبار -جل جلاله- فيها.

قال السبحاني: "إنه - سبحانه - قد أخبر بأنه يملأ جهنم بالجنة والناس، لا برجله -تعالى-، كما قال -

سبحانه -: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: 85]، وقال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: 119]، وعلى ذلك فالموعود هو امتلاء جهنم بهما، وما هو المتحقق فإنما هو امتلاء النار بإدخال رجل الرب فيها، فما وعد لم يتحقق، وما تحقق لم يعد"⁽²⁾.

وقال الموسوي: "رأى -يعني أبا هريرة- أن جهنم أوسع من أن تمتلئ بالعصاة، وأن الله -عز وجل- أخبر

بامتلائها إذ قال: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾^(٨٤) ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [ص: 84-85]، فوقف أبو هريرة أمام هذين الأمرين

وقفة الحائر يفكر في الجمع بينهما، حتى انتهى به الفكر إلى حل المشكلة بإدخال رجل الله في جهنم؛ لأن

رجل الله -تعالى- على رأي أبي هريرة لا بد أن تكون أفخم وأعظم من جهنم مهما كانت جهنم متسعة

الأكفاف، ومهما كانت متباعدة الأطراف، وأبو هريرة كيس ثقِف لقف، فلا غرو أن جمع بين المتناقضات؛

لكن فاته تدبر قوله -تعالى- إذ قال: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾^(٨٤) ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، ولو تدبر الآية لاعتقل لسانه وانصرف يتعثر بنمرته، فإنها نص في أن امتلاءها لا يكون إلا منه، أي من جنسه، وهم الشياطين ومن تبعه من الناس كافة، وعلى كل؛ فان هذا الحديث محال ممتنع بحكم العقل والشرع"⁽³⁾.

الرابع: في هذا الحديث إثبات صفة القدم لله - سبحانه -، وذلك ما فهمه جمع من أهل العلم، لكن

الطاعنين زعموا أن صفة القدم من صفات المخلوقين التي ينبغي أن ينزه الله - سبحانه - وتعالى - عنها، إذ ليس

بين الله وبين خلقه -على حد زعمهم- أي صفات مشتركة، فردوا الحديث لهذه العلة.

(1) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص414.

(2) جعفر السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص338.

(3) عبد الحسين الموسوي، أبو هريرة، ص62 وما بعدها.

قال سامر إسلامبولي: "وهذا الكلام باطل وذلك لوصف الله -عز وجل- بصفة المخلوق المحدود، وأن له رجلاً، ولا حاجة إلى تأويل النص إلى معان لا يدل عليها النص، كما أنه لا يصح الإيمان بالنص لفظاً دون معنى ومضمون، وخاصة أن النص آحاد وليس بمتواتر"⁽¹⁾.

وقال السبحاني: "إن هذا الحديث بظاهره يثبت لله أعضاء وأنه يضع قدمه في الجحيم حتى تسكت النار، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ومعنى ذلك أن بعض أجزاء جسمه تحل في خلقه، لأن النار بعض خلقه، كما يثبت لله نقلة وحركة، تعالى الله عن ذلك.

ثم إن الذين يأخذون بحرفية الصحيحين صاروا بصدد تأويل الحديث تأويلاً لو صح لدل على أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان مقام الإلغاز لا في مقام التعليم والتفهم"⁽²⁾.

وقال الكردي: "هذا الحديث ورد بألفاظ مختلفة وسيأتي معنا في باب أحاديث التشبيه الإشارة لعدم صحة متنه من أساسه لما فيه من لفظ التجسيم وهو نسبة القدم أو الرجل لله -تعالى-"⁽³⁾.

وقال ابن قرناس: "وجعلوا لله وجهاً، وجعلوا الله ينزل، ويضحك، وغير ذلك مما لا يليق أن يصف البشر به الله؛ لأنه ليس بينه وبين خلقه أي صفات مشتركة، فهو ليس كمثل شيء من خلقه، كما وصف نفسه"⁽⁴⁾.

الخامس ادعى الطاعنون استحالة كون الجنة والنار على ما يصورهما به الحديث، فاستبعدوا ترم الجنة بأولياء الله كما استبعدوا اغتباط النار بأعدائه؛ فقال الكردي: "يبقى الإشكال في كلامهما: إذ يستحيل أن تكون الجنة على هذا النمط من التفكير المادي الذي يتبرم بأولياء الله المؤمنين الصديقين الصالحين، لأن أكثرهم فقراء ضعفة في حين تغط النار لأنها أورثت بالجبارين والمتكبرين!!"⁽⁵⁾.

وقال السبحاني: "أي فضل في المتكبرين والمتجبرين حتى تفخر بهم النار، ثم ومن أين علمت الجنة بأن الفائزين بها من عجرة الناس، مع أنه -سبحانه- أعدها للنبيين والمرسلين والصديقين والشهداء والصالحين"⁽⁶⁾.

وقال الموسوي: "وأي فضل للمتجبرين والمتكبرين لتفخرهم النار وهم يومئذ في أسفل سافلين؟، وكيف تظن الجنة أن الفائزين بها من سقطرة الناس وهم من الذين أنعم الله عليهم بين نبي وصديق وشهيد وصالح، ما أظن الجنة والنار قد بلغ بهما الجهل والحمق والخرف إلى هذه الغاية"⁽¹⁾.

(1) سامر إسلامبولي، تحرير العقل من النقل، ص 257.

(2) جعفر السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص 651.

(3) إسماعيل الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص 161 وما بعدها.

(4) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص 414.

(5) إسماعيل الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص 161 وما بعدها.

(6) جعفر السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص 338.

السادس: ادعى الطاعنون أن الجنة والنار مخلوقات مسلوبة العقل والحواس، ليس لها لسان تحتاج به ولا ما تدرك به حال الداخلين إليها، فقال السبحاني: "ثم هل للجنة والنار عقل ومعرفة بم حل فيها من متجبر ومتكبر أو ضعيف وساقط من الناس؟"⁽²⁾.

وقال الكردي: "...ولأن في متنه خللا في المعنى؛ لأن الجنة والنار غير عاقلتين فتتكلمان"⁽³⁾.
وقال الموسوي: "وبأي لسان تحتاج النار والجنة، وبأي حواسهما أدركتا ما أدركتاه وعرفتنا من دخلهما"⁽⁴⁾.

السابع: رد زكريا أوزون الحديث بدعوى أن مصطلح الحديث القدسي مصطلح محدث؛ لا يوجد ما يؤكد لا من كتاب الله - عز وجل - ولا من سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - المتواترة، فقال: "الأحاديث القدسية مصطلح أوجده السادة الفقهاء وأتباعهم ولا يوجد ما يؤكد من كتاب الله ولا سنة رسوله المتواترة، وهو ليس قرآنا ولا يمكن قراءة ما تيسر منه في الصلاة المكتوبة!...، كما أن معظم ما جاء فيه من صفات لله - عز وجل - غير ملائمة لاعتمادها على المشخص وبعدها عن المجاز والمجرد، على الرغم من محاولة معظم الفقهاء إقناعنا بغير ذلك"⁽⁵⁾.

الثامن: قد أبطل الله - سبحانه وتعالى - ألوهية الطواغيت بورودهم النار يوم القيامة؛ فتوهم السبحاني أن إدخال الجبار - جل وعلا - قدمه فيها يعد ورود لها يبطل ألوهيته؛ فرد لذلك التوهم الحديث، فقال: "إن الله - سبحانه - يبطل ألوهية غيره بورودهم للحجيم، قال - سبحانه -: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾^(٦) لَوَكَاتُ هَؤُلَاءِ ءَالِهَةٌ مَا وَرَدُوها وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿ [الأنبياء: 98-99]، ومع ذلك كيف يدخلها رب العالمين ويردها ويضع قدمه فيها، ويجعل نفسه من مصاديق ما أشير إليهم في الآية؟"⁽⁶⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المقدمة بما يلي:

- (1) عبد الحسين الموسوي، أبو هريرة، ص 62.
- (2) جعفر السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص 338.
- (3) إسماعيل الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص 161.
- (4) عبد الحسين الموسوي، أبو هريرة، ص 62 وما بعدها.
- (5) زكريا أوزون، جنایة البخاري، ص 52 وما بعدها.
- (6) جعفر السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص 651.

الأول

في رد الطاعنين الحديث بدعوى اختلاف أسلوبه عن أسلوب الآية وقفات:

1- لم يزعم أحد من المحدثين التشابه أو التطابق بين أسلوب القرآن والحديث حتى يحكم الطاعن برد الحديث بسبب الاختلاف بينهما فيه، والحق أن بين أسوبيهما بونا واسعا وفرقا شاسعا؛ "فقد جاء الحديث النبوي على الأسلوب المعتاد للعرب في التخاطب، وأما أسلوب القرآن فهو أسلوب مبتكر لا يجد الناظر فيه والسامع شبيها له فيما يعرف من كلام العرب"⁽¹⁾.

2- لما كانت نصوص السنة النبوية نصوصا شارحة لما جاء في القرآن من مجملات كان من الطبيعي أن تتضمن النصوص الشارحة معلومات إضافية لم تذكر في النصوص المجملة⁽²⁾، ولو لزم التطابق بين مدلولات الكتاب والسنة لاستغني بأحدهما عن الآخر ولم يكن لأحدهما فائدة وجودية، -قال تعالى:- ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ

الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾ [النحل: 44].

قال ابن القيم: "والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظاferها، الثاني: أن تكون بيانا لما أريد بالقرآن وتفسيرا له، الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت عن تحريمه.

ولا تخرج عن هذه الأقسام فلا تعارض القرآن بوجه، ما فما كان منها زائدا على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي -صلى الله عليه وسلم- تجب طاعته فيه ولا تحل معصيته، وليس هذا تقدما لها على كتاب الله؛ بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به، وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به وقد قال -سبحانه:- ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80]⁽³⁾.

وعلى ذلك يكون التسليم لما ورد في الحديث من إثبات لصفة القدم لله -عز وجل- مما هو زائد عن المعنى الوارد في الآية؛ من الطاعة الواجبة للنبي -صلى الله عليه وسلم-، ويكون ادعاء مخالفة ذلك للقرآن مخالفة لأمر القرآن بطاعة الرسول -صلى الله عليه وسلم-.

3- من المفهوم أن يرد ابن قرناس هذا الحديث لما يحتويه من معلومات غيبية لم تذكر في القرآن؛ لأن ابن قرناس ينكر السنة النبوية ولا يعدها وحيا إلهيا غير متلو، ويرى أن الإسلام هو القرآن وحده -وهي دعوى سبق تفنيدها-، أقول أن ابن قرناس عندما يطعن في الحديث ينسجم مع مذهب القرآنيين الذي يدعو إليه

(1) مصطفى الزرقا، مقارنة بين أسلوب الحديث والقرآن، (مجلة البحوث الإسلامية، العدد 1، ج 1، ص 103).

(2) ينظر: علي صالح مصطفى، طعون المعاصرين، ص 270.

(3) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج 2، ص 307 وما بعدها.

ويعد أحد أقطابه، لكن الكردي ليس كذلك، فهو يرى الاحتجاج بالسنة وأنها وحي من الله يجب الإيمان بها، وقد أسهب في مقدمة كتابه في الرد على منكري السنة، لكنه هنا يرد الحديث الصحيح لأنه جاء بشيء لم يذكر في القرآن، فاتفق مع منكري السنة، وهذا من تناقضه⁽¹⁾.

الثاني: اختلف المفسرون في تفسير قول الله - سبحانه -: ﴿وَقَوْلُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: 30]: على

قولين:

- 1- فقال بعضهم أن معنى ذلك: ما من مزيد، أي نفي جهنم الاستزادة؛ إذ أنها امتلأت فلا اتساع بها للمزيد، وهذا التفسير متواتر ومدلول الحديث في امتلاء جهنم بمن حق عليه العذاب، وحمل الآية على هذا التفسير يعني الطاعن ادعاء التعارض.
- 2- وقال البعض أن معنى ذلك: زدي، أي أنها تطلب الاستزادة من المعذبين وذلك لاتساعها. وقد ذكر الطبري القولين وأدلتهما والقائلين بكل واحد منهما، ثم رجح القول الثاني؛ فقال: "وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب قول من قال: هو بمعنى الاستزادة، هل من شيء أزداده!، وإنما قلنا ذلك أولى القولين بالصواب لصحة الخبر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -"⁽²⁾ وذكر أحاديث الباب. ويجمع بين الأحاديث وهذا التفسير للآية: بأن جهنم لا تزال تطلب المزيد حتى يضع الله - جل جلاله - قدمه فيها فيزوي بعضها على بعض وتمتلئ، كما وعد الله بذلك في قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: 119].

قال ابن تيمية: "والصحيح أنها تقول: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ على سبيل الطلب، أي هل من زيادة تزداد في، والمزيد ما يزيد الله فيها من الجن والإنس؛ كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ... [وذكر الحديث]، فإذا قالت حسبي حسبي كانت قد اكتفت بما ألقى فيها، ولم تقل بعد ذلك هل من مزيد بل تمتلئ بما فيها لانزواء بعضها إلى بعض، فإن الله يضييقها على من فيها لسعتها، فإنه قد وعدنا ليملائها من الجنة والناس أجمعين، وهي واسعة فلا تمتلئ حتى يضييقها على من فيها"⁽³⁾.

وهذا الجمع سلس غير متكلف لا يحسن بعده بالطاعن ادعاء التعارض، وإلا لزمه رد بعض آيات الكتاب لأن في ظاهر بعضها مخالفة البعض.

(1) ينظر: علي صالح مصطفى، طعون المعاصرين، ص 270.

(2) الطبري، جامع البيان، ج 22، ص 359.

(3) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 16، ص 46 وما بعدها.

ثم إنه لا تعارض البتة بين الامتلاء وطلب الاستزادة، فقد يقول الناس للشيء قد امتلأ مع أن فيه متسعاً للزيادة، قال الإمام الدارمي⁽¹⁾: "ويجوز في الكلام أن يقال لممتلئ استزاد، كما يمتلئ الرجل من الطعام والشراب فيقول: قد امتلأت وشبعت؛ وهو يقدر أن يزداد، كما يقال امتلأ المسجد من الناس؛ وفيه فضل وسعة للرجال بعد، وامتلاء الوادي ماء؛ وهو محتمل لأكثر منه...، فتمتلئ جهنم بما يلقي فيها مما وعدها من الجنة والناس فتقول: هل من مزيد؛ لفضل فيها غضبا لله على الكفار، حتى يفعل الجبار بما ما أخبر رسول الله كما شاء وكما عنى رسول الله - فحينئذ -، تقول حسبي حسبي"⁽²⁾.

الثالث: الحديث القدسي: "هو ما أسنده رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الله - تبارك وتعالى -، وسمي قدسيا لتكريم هذه الأحاديث من حيث إضافتها إلى الله - سبحانه وتعالى -"⁽³⁾.

وهذا الاصطلاح؛ اصطلاح على طائفة من الأحاديث النبوية للطيفة المشتركة في متونها، والاصطلاحات - كما هو معروف - لا مشاحة فيها.

والعلماء وإن اختلفوا في مبنى الحديث القدسي؛ أهو من عند الله - تعالى - أم هو من عند النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ فهم متفقون على أن معناه من عند الله⁽⁴⁾ - قولاً واحداً -، وهم متفقون - أيضاً - على أن الحديث القدسي ليس قرآناً، ولذلك عدوا بينه وبين القرآن فروقاً، نذكر منها⁽⁵⁾:

1- أن جبريل نزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - بالقرآن، بخلاف الحديث القدسي فإنه لا ينحصر في كيفية من كيفية الوحي، بل يجوز أن ينزل بأي كيفية من كلياته كالرؤيا والإلقاء في الروع وغيرها.

2- أن القرآن معجز تحدى الله الخليفة أن يأتوا بمثله أو بسورة من مثله، ولا ينسحب الإعجاز على الحديث القدسي.

3- القرآن متعبد بتلاوته لا يجوز مسه لمحدث ولا قراءته لجنب ولا حائض بخلاف الحديث القدسي. إلى غير ذلك من الفروق.

فإذا تقرر هذا فما قصد الطاعن من قوله: "وهو ليس قرآناً..."، أيريد بذلك إحراز سبق علمي!؟

(1) الدارمي: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد التميمي السجستاني (ت 280): الإمام الحافظ، قال الحاكم: يعقوب بن إسحاق القراب: "ما رأينا مثل عثمان بن سعيد، ولا رأى عثمان مثل نفسه"، من تصانيفه: المسند الكبير المعروف بمسند الدارمي، ورد على بشر المريسي سماه: نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد، والرد على الجهمية، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 13، ص 319، والسبكي، طبقات الشافعية، ج 2، ص 305.

(2) الدارمي، نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، ج 1، ص 402.

(3) محمد الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث، ص 131.

(4) ينظر: عبد الغفور البلوشي، الأحاديث القدسية في الجرح والتعديل، ص 3.

(5) ينظر: محمد الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث، ص 131.

ثم "ما المانع العقلي أو الشرعي من أن يحدث النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه أحاديث مواعظ وحكما يخاطب الله بها عباده؟، إنه لا شيء يمنع من ذلك لا عقلا ولا شرعا، فإن الله يوحى إلى نبيه ما شاء، ويلهمه ما شاء، ويلقي في روعه ما شاء ليحدث عنه عباده بما يشاء"⁽¹⁾.

وعلى ذكر الطاعن للتواتر فإن "القدر المشترك بين الأحاديث القدسية التي رواها مئات الصحابة يفيد التواتر المعنوي والعلم القطعي بلا خلاف في كونها حديثا عن الله وخطابا من الله لعباده على لسان نبيه -صلى الله عليه وسلم- وهذا المشترك متواتر تواترا قطعيا"⁽²⁾.

وخلاصة القول: إن الحديث القدسي اصطلاح على وصف لا يمنع العقل ولا النقل؛ بل إن النقل المتواتر شاهد بحدوثه.

الرابع دل قوله -سبحانه-: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: 85] على أن النار إنما يملؤها الله -تبارك وتعالى- بمن حق عليه القول من الجنة والناس، وهذا وعد الله الذي لا يخلف، وليس في الأحاديث ما يعكر على هذه الدلالة؛ إلا ما قد يفهمه الطاعنون من بقاء قدم الله -سبحانه- في جهنم!، وهذا فهمهم الذي لا علاقة للحديث به.

وقدم الله -جل جلاله- لن تدخل جهنم أصلا -كما سيأتي بيانه-، إذ هنالك فرق بين الوضع والإلقاء. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقد يغلط في الحديث قوم آخرون -مثلة أو غيرهم-؛ فيتوهمون أن قدم الرب تدخل جهنم، وقد توهم ذلك على أهل الإثبات قوم من المعطلة حتى قالوا: كيف يدخل بعض الرب النار والله -تعالى- يقول: ﴿لَوْ كَانَتْ هَتُؤُلَاءِ آلهَةً مَا وَرَدُوها﴾ [الأنبياء: 99]؟، وهذا جهل ممن توهمه أو نقله عن أهل السنة والحديث، فإن الحديث: «حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ -وفي رواية عليها-، فَيَنْزِي وَيَبْعُثُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ بَعِزَّتِكَ»، فدل ذلك على أنها تضايقت على من كان فيها فامتلاأت بهم؛ كما أقسم على نفسه إنه ليملاؤها من الجنة والناس أجمعين، فكيف تمتلئ بشيء غير ذلك من خالق أو مخلوق، وإنما المعنى: أنه توضع القدم المضاف إلى الرب -تعالى- فتنزوي وتضيق بمن فيها، والواحد من الخلق قد يركض متحركا من الأجسام فيسكن، أو ساكنا فيتحرك، ويركض جبلا فيتفجر منه ماء، كما قال -تعالى-: ﴿أَرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مَغْتَسِلَ بَارِدٍ وَشَرَابٍ﴾ [ص: 42]، وقد يضع يده على المريض فيبرأ، وعلى الغضبان فيبرض"⁽³⁾.

فالتوفيق بين الآية ومدلول الأحاديث ميسور، بل قد يقال أن لا تعارض بينهما أصلا.

(1) حاكم المطيري، جناية أوزون، ص 190.

(2) المصدر نفسه، ص 190.

(3) ابن تيمية، جامع المسائل، ج 3، ص 240.

الخامس

قد اختلف العلماء في المراد من ذكر القدم في الحديث بين مثبت لها صفة من غير تأويل ولا تكيف، وبين متأول لها؛ على أقوال كثيرة، ذكر الحافظ منها⁽¹⁾:

1- أنها كناية عن الإذلال، فإن جهنم إذا بالغت في الطغيان وطلب المزيد أذلها الله فوضعها تحت القدم، وليس المراد حقيقة القدم والعرب تستعمل ألفاظ الأعضاء في ضرب الأمثال ولا تريد أعيانها؛ كقولهم: رغم أنفه، وسقط في يده.

2- أنها الفرط السابق أي يضع الله فيها ما قدمه لها من أهل العذاب.

3- أنها قدم بعض المخلوقين ثم اختلفوا في بيان هذا المخلوق، ف قيل هناك مخلوق اسمه قدم، وقيل هو آخر أهل النار دخولا والقدم آخر الأعضاء فاستعير هذا المعنى هنا، وقيل هي موضع من الأمكنة.

4- أنها شفاعة النبي -صلى الله عليه وسلم-.

5- أنها قدم إبليس وأخذه من قوله حتى يضع الجبار فيها قدمه وإبليس أول من تكبر فاستحق أن يسمى متجبرا وجبارا، قال الحافظ: "وظهور بعد هذا يغني عن تكلف الرد عليه".

والملاحظ أن من هذه الأقوال البعيد والقريب، ومنها ما يدل عليه النص وما قد يعارضه، فمن مجازفة الطاعنين صفتها مصفا واحدا والحكم عليها بالبعد.

هذا مع أن إثبات الوصف بما يليق بالله -سبحانه- وتفويض المعنى هو الأسلم والأحكم، قال ابن حجر: "فطريق السلف في هذا وغيره مشهورة، وهو أن تُمر كما جاءت، ولا يتعرض لتأويله، بل نعتقد استحالة ما يوهم النقص على الله"⁽²⁾.

ولا تشبيهه لله بالمخلوقين في إثبات هذه الصفات، لأن الاشتراك في جنس صفة لا يلزم منه التماثل فيها، وإلا لزم الطاعنين رد صفة الحياة عن الله -عز وجل- وغيرها مما تتفق جميعا في إثباته لله -جل جلاله-. ورد الطاعن الحديث لتضمنه أوصافا من أوصاف المخلوقين؛ يلزم منه رد الكثير من الآيات الذي فيها ذكر

لصفات يشترك الله في جنسها مع خلقه؛ كقوله -سبحانه-: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: 13]، وقوله:

﴿وَيَبْتَغِي وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 27].

فإن قال الطاعن "بأن هذه الآيات القرآنية من المجاز، قيل له: فقل في الأحاديث أيضا بأنها مجاز -تترلا في الجدل-، فكون المعنى لا يليق بالله عند الطاعن لا يكون حجة في رد الأحاديث النبوية الصحيحة التي أجمعت الأمة على صحتها وتلقاها بالقبول؛ بين قائل بظاها من أهل الإثبات، وبين قائل بتأويلها من أهل التأويل،

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج 8، ص 595.

(2) المصدر نفسه، ج 8، ص 595.

وبين ذاهب إلى تفويضها والسكوت عن الخوض في معانيها من أهل التفويض، ولولا أنها ثابتة عندهم جميعا لما كان هذا الاختلاف بينهم في دلالاتها إذ التأويل فرع التصحيح والثبوت⁽¹⁾.

السابع: اختلف العلماء في تفسير معنى قول الجنة: «فِي ضِعْفَاءِ النَّاسِ وَمَسَاكِينُهُمْ»، وقول النار:

«فِي الْجَبَّارُونَ وَالْمُتَكَبِّرُونَ» على أقوال أهمها:

- 1- أن ذلك وصف من الجنة والنار لهما يومئذ؛ قال ابن خلفة الأبي⁽²⁾: "الأظهر أن هذه المحاجة ليست للمغالبة، بل بمعنى حكاية كل منهما بما اختصت به، وفيه شائبة من معنى الشكاية لقوله للجنة: «أَنْتِ رَحْمَتِي»، وللنار: «أَنْتِ عَذَابِي»، فأفحم كلا منهما بما اقتضته مشيئته - سبحانه وتعالى -"⁽³⁾.
- 2- أن ذلك افتخار كل منهما بما حباها الله - سبحانه وتعالى - به؛ قال ابن بطال: "وحاصل اختصاصهما افتخار أحدهما على الأخرى بمن يسكنها؛ فتظن النار أنها بمن ألقى فيها من عظماء الدنيا أبر عند الله من الجنة، وتظن الجنة أنها بمن أسكنها من أولياء الله - تعالى - أبر عند الله..، وفي كلاهما شائبة شكاية إلى ربهما إذ لم تذكر كل واحدة منهما إلا ما اختصت به، وقد رد الله الأمر في ذلك إلى مشيئته"⁽⁴⁾. هذا ما فهمه العلماء من هذا الحديث، وهو الاشتكاء والافتخار من الجنة والنار وتحديثهما بما أنعم الله به عليهما، وهذه تفسيرات متناغمة مع سياقات الأحاديث كان حسننا بالطاعتين الوقوف عندها. ثم لنفترض -جدلا- أن التبرم من الجنة واقع، والاعتباط من النار حاصل، فلأبي علة منع الطاعن ذلك ولأبي سبب حكم باستحالاته؟، فإن كان لحكم العقل فلا مدخل له في هذه الأمور الغيبية، وما يمنعه عقله قد يميز عقل غيره ذلك، وإن كان يمنع ذلك بمقتضى النقل فهو مطالب بإيراده.

السابع: اختلف العلماء في حجاج الجنة والنار بين حامل له على الحقيقة؛ بحيث يخلق الله فيهما حياة وفهما وكلاما، وبين حامل له على المجاز؛ معتبرا حجاجهما حكاية عن حالتهما -يومئذ-، قال أبو العباس القرطبي: "ظاهر هذه المحاجة أنها لسان مقال، فيكون خزنة كل واحد منهما هم القائلون بذلك، ويجوز أن يخلق الله ذلك القول فيما شاء من أجزاء الجنة...، لا يشترط عقلا في الأصوات المقطعة أن يكون محكما حيا، خلافا لمن اشترط ذلك من المتكلمين، ولو سلمنا ذلك؛ لكان من الممكن أن يخلق الله في بعض أجزاء الجنة

(1) حاكم المطيري، جنابة أوزون، ص 190.

(2) ابن خلفة الأبي، محمد بن خلفه بن عمر الأبي الوشتاني المالكي (ت 827): عالم بالحديث من أهل تونس، نسبته إلى «أبة» من قراها، له: إكمال إكمال المعلم لفوائد كتاب مسلم في شرح صحيح مسلم؛ جمع فيه بين المازري وعباس والقرطبي والنووي مع زيادات من كلام شيخه ابن عرفة، وشرح المدونة، وغير ذلك. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج 6، ص 15، الشوكاني، البدر الطالع، ج 2، ص 161.

(3) ابن خلفة الأبي، إكمال الإكمال، ج 7، ص 217.

(4) ابن حجر، فتح الباري، ج 13، ص 436.

والنار الجمادية حياة بحيث يصدر ذلك القول عنه -والله تعالى أعلم-، لا سيما وقد قال بعض المفسرين في قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: 64]: إن كل ما في الجنة حي، ويحتمل أن يكون ذلك لسان حال فيكون ذلك عبارة عن حالتيهما، والأول أولى، -والله تعالى أعلم-⁽¹⁾.

والذي يهمنا من هذا: أن العلماء مع اختلافهم في توجيه الحديث؛ هم متفقون على إثباته وتصحيحه، فلم يطعن أحد منهم في صحته بمثل دعوى الطاعن؛ لأن هذه الطعون لا تصدر من عالم بطرق فهم النصوص ومناهج الاستدلال بها.

وقد جاء في القرآن خطاب الله -سبحانه- لبعض النار وجوابها له؛ فقال -تعالى-: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: 30]، فالمعنى الذي بسببه رد الطاعن الحديث متضمن في الآية، فلماذا لا يرد الآية بسببه؟!، فإن قبل الآية بحمل معناها على المجاز لزمه قبول الحديث بحمله على المجاز كذلك، إلا أن يأتي بما يمنع ذلك.

الثامن: تأتي «في» في اللغة بمعنى: «على»، ويكون معنى الحديث -حيثئذ-: أن يضع الجبار قدمه على النار لا فيها، قال أبو منصور الأزهري: "وتجيء «في» بمعنى: «على»، قال الله -سبحانه-: ﴿وَلَا ضَلَبْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه: 71]، المعنى: على جذوع النخل"⁽²⁾.

وعليه؛ فإن وضع القدم على الشيء لا يلزم منه دخولها فيه، قال ابن تيمية: "إن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «حَتَّى يَضَعَ»، ولم يقل: "حتى يلقي"، كما قال في قوله: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا»"⁽³⁾. وعلى فرض أن الله -جل جلاله- سيدخل قدمه في جهنم؛ فإنما سيدخلها لتنزوي على بعضها البعض، بخلاف الآلهة التي إنما تدخل جهنم للتعذيب والحرق، وقد ثبت وجود ملائكة حفظة وحزنة لجهنم، وهم داخل جهنم؛ إلا أنهم ليسوا محلاً للتعذيب أو الحرق⁽⁴⁾، قال الإمام الدارمي في نقضه على المريسي: "ويلك!، إنما أراد الله بقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: 13] الذين حق عليهم العذاب، ولها حزنة يدخلونها ملائكة غلاظ شداد غير معذبين بها، وفيها كلاب وحيات وعقارب، وقال: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾^(٣٠) وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المدثر: 30-31]، فلا

(1) القرطبي، المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، ج7، ص192.

(2) الأزهري، تهذيب اللغة، ج15، ص418.

(3) بدر الدين البلي، مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، ص647.

(4) أبو يحيى الخنفرى، شبهات حول مسألة قدم الله والرود عليها، (مقال الكتروني).

يدفع هذه الآيات قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ كما لا يدفع هذه الآية قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «يَضَعُ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ»، فإذا كانت جهنم لا تضر الخزنة الذين يدخلونها ويقومون عليها فكيف تضر الذي سخرها لهم؟!، فإن أنت أقررت بالخزنة وملائكة العذاب وما فيها من غير الجنة والناس كفرت في دعواك؛ لأنك زعمت أن من ادعى أن جهنم تمتلئ من غير الجنة والناس فقد كفر وهذه الآثار التي رويت عن رسول الله في ذكر القدم مما أنت مصدق محقق⁽¹⁾.

والحاصل: أن لا تنافي بين وضع الله -جل وعلا- قدمه على جهنم وبين تعذيبه -سبحانه- الطواغيب بها، سواء كان الوضع ما دون الإدخال -كما دلت على ذلك قوانين اللغة-، أم كان بمعنى الإدخال -على ما فهمه الطاعنون-.

(1) الدارمي، نقض الدارمي على المريسي، ج1، ص401.

المبحث الرابع:

صُحُونُ الْمُعَاصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ اشْتِكَاءِ النَّارِ إِلَى رَبِّهَا

لقد جاء في كتاب الله العظيم وسنة نبيه الكريم -صلى الله عليه وسلم- وصف شدة عذاب جهنم وتنوعه بما تنخلع الأبواب لأجله، وقد جعل الله -سبحانه- في هذه الحياة محطات يذكر فيها عباده تلكم الأوصاف حتى لا تغفل قلوبهم عن ذلك، وهذا هو المعنى الذي تشير إليه هذه الأحاديث:

الأحاديث:

61 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «اشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَيَّ رَبِّهَا فَقَالَتْ: يَا رَبِّ أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ؛ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ»⁽¹⁾.

62 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»⁽²⁾.

63 عَنْ أَبِي ذَرٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: أَدَّنَ مُؤَدِّنُ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِالظُّهْرِ فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَبْرِدْ أَبْرِدْ»، أَوْ قَالَ: «أَنْتَظِرِ أَنْتَظِرِ»، وَقَالَ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ؛ فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ»، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التُّلُولِ⁽³⁾.

شرح الغريب:

(1) رواه البخاري (كتاب: بدء الخلق، باب: صفة النار وأنها مخلوقة، رقم: 3260) ومسلم (كتاب: المساجد، باب: استحباب تقديم صلاة الظهر، رقم: 617) من طرق عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة -رضي الله عنه-
ورواه البخاري (كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: 537) من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بنحوه.

(2) رواه مسلم (كتاب: المساجد، باب: استحباب تقديم صلاة الظهر، رقم: 615) من طريق الليث عن الزهري عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به، ورواه بنحوه البخاري (كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: 536) من طريق ابن عيينة عن الزهري عن سعيد وحده.

(3) رواه البخاري (كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: 535) ومسلم (كتاب: المساجد، باب: استحباب تقديم صلاة الظهر، رقم: 616) من طريق شعبة عن مهاجر أبي الحسن عن زيد بن وهب عن أبي ذر به.

- ◆ النفس: هو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء⁽¹⁾.
- ◆ الزمهرير: شِدَّةُ البُرْدِ وهو الذي أعدّه الله عَذَابًا لِلْكَفَّارِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ⁽²⁾.
- ◆ الفيح: سطوع الجو والتهابه، يقال: فاحت القدر تفيح؛ إذا غلت⁽³⁾.
- ◆ أبردوا: أي أخرجوا -على سبيل التضمين-⁽⁴⁾.
- ◆ فيء: هو ما بعد الزوال من الظل⁽⁵⁾.
- ◆ التلؤلؤ: جمع تل، وهو كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل⁽⁶⁾، وهي في الغالب منبطحه غير شاخصة؛ فلا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر⁽⁷⁾.

الكُصُونُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال طعون المعاصرين المتعلقة بمذنبين الحديثين في النقاط التالية:

الأول ادعى الطاعنون أن شدة الحر والبرد راجعة -بمقتضى علم الجغرافيا- لعوامل جغرافية وجوية معلومة للدارسين، وبناء على ذلك ردوا الحديث لتوهمهم أنه يربط الحر والبرد بنفسي جهنم.

قال الكردي: "هناك حديث يُروى عن عدّة من الصحابة أنه قال: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»، وهذا سياق لا إشكال في معناه؛ إذ يُحمل على أن شدة الحر من نمط، أو من جنس حرّ جهنم، لكن حديث أبي هريرة الذي ذكرناه لا يتحمل هذا التفسير؛ بل هو صريح في نسبة حرّ الصيف وبرد الشتاء إلى نفس جهنم -بالتحديد-، نفس يوجد زمهرير الشتاء، وآخر يسبب شدة حر الصيف!، فهذا السياق معلولٌ بمخالفته الصريحة للعلم الذي أثبت -بما أصبح الآن من البديهيات في علم الجغرافيا- أن سبب الحرّ واشتداده وسبب البرد وشدته إنما هو عوامل جغرافية وجوية، مثل: درجة عمودية أو ميل الشَّمس على المنطقة، وُبُعد وُقُرب المنطقة من سطح الأرض إلى قُزُصِ الشَّمس، وانخفاض المنطقة عن سطح البحر أو ارتفاعها، وما للضغط الجوي وحركة الرياح من أثر في زيادة أو إنقاص الحرارة، ثم إنه لا يوجد

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج2، ص19.

(2) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج2، ص784.

(3) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص135، القاضي عياض، إكمال المعلم، ج2، ص582.

(4) ابن حجر، فتح الباري، ج2، ص17.

(5) المصدر نفسه، ج2، ص20.

(6) السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه، ج2، ص520.

(7) ابن حجر، فتح الباري، ج2، ص20.

جو واحد في الأرض، بل في كل وقت توجد على أجزاء مختلفة من الأرض درجات حرارة متفاوتة من أقصى البرودة لأقصى الحر؛ حسب الموقع الجغرافي للمنطقة"⁽¹⁾.

الثاني: قد ثبت أن الأرض تتلبس بالفصلين معا في الوقت نفسه، فعندما يكون نصف الكرة الشمالي في أشد برد الشتاء؛ يكون نصفها الجنوبي في أحر الصيف، والعكس بالعكس، وهذا يعارض حديث أبي هريرة الذي يصور التباس الأرض كلها بطقس واحد في آن واحد.

قال الكردي: "فسياق رواية أبي هريرة للحديث تتعارض مع العلم، وحتى مع المحسوس؛ لأن روايته تصوّر أن الأرض كلها ذات جوّ واحد؛ إما صيف أو شتاء، هذا في حين أن الأرض تشتمل على الفصلين معاً في الوقت نفسه، فعندما يكون نصف الكرة الشمالي في أشد برد الشتاء يكون نصفها الجنوبي في أحر الصيف، والعكس بالعكس. فسياق رواية أبي هريرة على ذلك النحو مخالف للعلم ومخالفة متن الحديث للعلم والمحسوس علة تنفي صحته"⁽²⁾.

الثالث: لا بد للنار - حتى تبقى مشتعلة - من وقود ما، إذ أن اشتعالها عبارة عن تفاعل كيميائي يتم بموجب اتحاد الأكسجين الموجود في الهواء وغاز الكربون والهيدروجين المتسرب من المادة المحترقة، ونتيجة لهذا الإتحاد تبدأ الحرارة بالتولد، وبناء على هذا التفسير العلمي رد ابن قرناس الحديث لاستبعاده أن تلتهب النار بأكل بعضها البعض، فقال: "ولكي تشتعل النار وتبقى مشتعلتي تحتاج إلى وقود على شكل مادة محترقة صلبة كالخشب أو سائلة كالغاز، وحرارة تولد الاشتعال مثل عود ثقاب أو نار سابقة، فهي عبارة عن تفاعل كيميائي يتم بموجب اتحاد بين الأكسجين الموجود في الهواء وغاز الكربون والهيدروجين المتسرب من المادة المحترقة، ونتيجة لهذا الإتحاد تبدأ الحرارة بالتولد، وهذه الحقيقة العلمية التي خلقها الله - سبحانه - يجهلها مختلف الحديث، مثله مثل الناس الذين عاشوا في القرن الأول والثاني والثالث الهجري عندما بدأ اختلاق الأحاديث ونسبتها للرسول، لكن الله - سبحانه - تعالى - لا يجهل كيف تشتعل النار، لأنه - سبحانه - هو من خلقها وجعلها مصدرا للحرارة، ويستحيل أن يصدر منها البرد"⁽³⁾.

الرابع: ادعى الطاعنون أن الحديث مخالف للقرآن من جهة أن وقود النار في القرآن هم الناس والحجارة، بخلاف الحديث الذي يدل على أن اشتعالها سيكون بأكل بعضها البعض، قال ابن قرناس: "الله - سبحانه -

(1) إسماعيل الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص 282.

(2) المصدر نفسه، ص 282.

(3) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص 124.

وتعالى - هو من خلق النار التي يستحيل أن تشتعل بأكل بعضها بعضا: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا نَارَ النَّارِ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 24]"⁽¹⁾.

الخامس: النار - كما هو معروف - مصدر للحرارة، فلا يصح صدور البرد منها، لأن هذا يخالف طبيعتها!، وقد استشكل هذا ابن قرناس فقال: "والنار مصدر للحرارة، كما الشمس التي هي عبارة عن كرة عملاقة ملتهبة، ولا يمكن أن يصدر منها برد، ولذلك فإن أهل الجنة لن يروا الشمس كمصدر للحرارة، ولن يصيبهم برد برغم عدم وجود الشمس كمصدر للحرارة، لأن عالم الجنة مختلف عن عالم الدنيا وهيئات البشر ستكون مختلفة -أيضا-: ﴿مُتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرْبَابِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾ [الإنسان: 13]"⁽²⁾.

السادس: توهم الطاعنون أن معاناة فيح جهنم لون من التعذيب بالنار، وبعد إثباته هذه المقدمة طرح إشكالين:

- 1- إن النار قد أعدت نكالا للكافرين، فلماذا يعاقب بفيحها المسلمون!؟.
 - 2- إن التعذيب بالنار لا يكون إلا بعد الممات والحساب - كما دلت على ذلك آيات الكتاب -، فكيف تتجاوز هذه المراحل ليعذب الناس بها في الدنيا!.
- قال ابن قرناس: "ونار الآخرة لا نعلم عنها شيئا لأنها من علم الغيب الذي لم يخلق بعد، وحتى لو افترضنا جدلا، أنها موجودة الآن كما يقول الحديث، فلماذا يعاقب الله بها أهل المدينة المسلمين زمن الرسول، ولا يعاقب أهل الطائف الكفار الذين لا يعانون من فيح جهنم في الصيف بسبب اعتدال المناخ عندهم، كما يعاني المهاجرون والأنصار في المدينة ذات المناخ الشديد الحرارة صيفا.
- ولماذا يعاقب الله المسلمين بالنار كل صيف؛ مع أن العذاب لا يكون إلا بعد الممات، وخلق عالم الآخرة ثم قيام الناس من الموت ثم يكون الحساب، وبعد ذلك الجنة والنار"⁽³⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المتقدمة بما يلي:

الأول: يجاب عن رد الطاعن الحديث بحجة مخالفته للحقائق العلمية بما يلي:

(1) المصدر نفسه، ص124.

(2) المصدر نفسه، ص124.

(3) المصدر نفسه، ص124.

1- إن ما أورده الطاعن من البديهيات المزعومة؛ لا تمثل - في حقيقة الأمر - التفسير النهائي لظاهرة الحرارة والبرد، وهذا أمر لا ينازع فيه عاقل، فكم من فكرة توارثتها البشرية قروناً على أنها بديهية؛ ظهر فسادها فيما بعد، وعلى ذلك تكون تلك التفسيرات لتغير درجات الحرارة: من تعامد الشمس، والانخفاض وارتفاع عن سطح البحر، والبُعد والقُرب من سطح الأرض؛ كلها تفسيرات محتملة؛ وهي بذلك لا تصلح دليلاً لرد الحديث؛ لأن الدليل متى ما تعرض له الاحتمال سقط الاستدلال به.

2- الحديث لا يتكلم عن أسباب مطلق الحر والبرد، ولكن يتكلم عن سبب اشتدادهما، وما أورده الطاعن من بديهيات! غاية ما يُقال عنها: أنها "سبب ظاهر لحصول مطلق الحرارة والبرودة على سطح الأرض، ولا يلزم من إثبات ذلك نفي أن تُعلل ظاهرة شدة البرد والحر بالسبب الغيبي الذي أخبر به المصطفى -صلى الله عليه وسلم-؛ لانتفاء التعارض بين السببين"⁽¹⁾.

قال الشيخ ابن عثيمين: "ولا مناقضة أن يكون الحرُّ الشديد الذي سببه أن الشمس تكون على الرؤوس أيضاً يُؤذَن للنار أن تتنفس فيزدادُ حرُّ الشمس وكذلك بالنسبة للبرد: الشمس تميل إلى الجنوب، ويكون الجوُّ بارداً بسبب بُعدها عن مُسامطة الرؤوس، ولا مانع من أن الله تعالى يأذن للنار بأن يخرج منها شيءٌ من الزمهرير ليبردُ الجو، فيجتمع في هذا: السبب الشرعي المدرك بالوحي، والسبب الحسي، المُدرك بالحس... ولا مانع من أن يجتمع السببان الحسي والشرعي"⁽²⁾.

ووجه المباركة في الحديث باعتبار وجود علاقة بين السببين الخفي والظاهر؛ فقال: "يمكن أن يكون الشمس بحيث أن جعل الله -تعالى- بين مادة جرمها وبين جهنم ارتباطاً وعلاقة ومناسبة تقبل بها الشمس حرارة نار جهنم حتى تكون حرارة الشمس سبباً لاشتداد الحر في الأرض في الظاهر، وحينئذ فلا استبعاد في نسبة اشتداد الحر في البلاد إلى فيح جهنم؛ لأنه هو السبب الأصلي الباطني الغيبي لذلك، والله -تعالى- أعلم"⁽³⁾.

3- قد اختلف العلماء في توجيه الحديث؛ ما بين مفسر له على الحقيقة، وحامل له على المجاز، قال القاضي عياض: "اختلف في معنى قوله: «اشتكت النار إلى ربها...» الحديث، وقوله: «فإن شدّة الحر من فيح جهنم»، فحمله بعضهم على ظاهره، وقال: شكواها حقيقة، وأن شدة الحر من وهج جهنم حقيقة؛ على ما جاء ما في الحديث، وأن الله أذن لها بنفسين: نفس في الصيف، ونفس في الشتاء، وذكر أنه أشد ما

(1) عيسى النعمي، دفع دعوى المعارض العقلي، ص 674.

(2) ابن عثيمين، شرح صحيح مسلم، شريط رقم 10، وجه أ.

(3) المباركفوري، مرعاة المفاتيح، ج 2، 299.

يوجد من الحر والبرد، وقيل: إنه كلام خَرَجَ مَخْرَجَ التشبيه والتقريب، أي كأنه نار جهنم في الحر فاحذروه واجتنبوا ضرره، وكلا الوجهين ظاهر، والأول أظهر، وحمله على الحقيقة أولى⁽¹⁾.

و عند حمل قوله -صلى الله عليه وسلم-: «فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ؛ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ» على المجاز؛ يكون تقدير الكلام: "إن ما تجدونه عند اشتداد الحر والبرد شبيه بأنفاس جهنم في شدة حرارته وبرده"، وهذا التأويل الظاهر -على وصف القاضي عياض- متوافق مع بديهيات الطاعن!، والسؤال: لماذا لم يعمل الطاعن هذا المعنى للحديث المتوافق مع البديهياته!، أليس الجمع مقديما على الترجيح!.

الثاني: رد الطاعن الحديث بدعوى تصويره الأرض ذات جو فصلي واحد؛ مبني على خطئه في فهم الحديث، فالحديث يدل على أن أنفاس جهنم من الأسباب الغيبية لشدة الحر والبرد، وليس فيه ما يدل على أن هذه الأنفاس سبب لفصل الشتاء أو لفصل الصيف؛ قال ابن عبد البر: "وأما قوله: «فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ؛ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ» فيدل على أن نَفْسَهَا فِي الشِّتَاءِ غَيْرَ الشِّتَاءِ، وَنَفْسَهَا فِي الصَّيْفِ غَيْرَ الصَّيْفِ"⁽²⁾.

الثالث: قد عارض الطاعن فهمه للحديث بما أورده من تفسير فيزيائي لعملية الإحتراق، وجواب ذلك: أن تفسيره العلمي صحيح فيما يخص نار الدنيا، أما نار الآخرة فهي من الغيب، وهي بكونها غيبا لا تخضع -بالضرورة- لقوانين هذه الحياة، وعلى ذلك؛ يكون تفسير الطاعن ادعاء لعلم الغيب -شعر بذلك أم لم يشعر-، وقد أنكر هو نفسه ادعاءه -أي علم الغيب- على خصوصه في نهاية مناقشة هذا الحديث؛ فقال: "ونار الآخرة لا نعلم عنها شيئا لأنها من علم الغيب"⁽³⁾.

الرابع: ادعى الطاعن أن في قوله -صلى الله عليه وسلم-: «أَكَلَّ بَعْضِي بَعْضًا» دلالة على اتقاد النار ببعضها؛ ثم رتب على ذلك دعوى ثانية؛ وهي: مخالفة الحديث للقرآن، وفي هذا مغالطات:

1- إن الحديث يصور لنا اشتكاء النار إلى رها الحر الذي لم تطقه، والذي بلغ بها -من شدته- أن أكل بعضها بعضا، وقد أسعفها الله -برحمته-؛ فأذن لها في نفسي الشتاء والصيف، فأزال -وهو الرحيم- بذلك ما

(1) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج2، 582.

(2) ابن عبد البر، التمهيد، ج5، ص8.

(3) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص124.

بها من كرب!، هذا معنى الحديث باختصار، وليس فيه أي دلالة على أن اتقاد النار كان بإحترق بعض أجزائها.

وهذا المعنى ملاحظ في الأفران التي نستعملها في حياتنا المعيشة، فيسبب طول استعمالها تحترق وتتآكل بعض أجزائها -والتي غالبا ما تكون معدنية!-، ولا يقول عاقل أن هذه الأفران تنقد بتلك الأجزاء المعدنية المتآكلة منها!

2- على التسليم للطاعن أن اتقاد النار كان بأكملها لبعضها؛ نقول له أين معارضة ذلك لقول الله - سبحانه -: ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ [البقرة: 24]؟!، أليس غاية ما في الحديث إثبات لوقود زائد عن المذكور في الآية!؟

إن الآية أثبتت لجهنم أنواعا من الوقود دون حصر له فيما أثبتته، ولو كان الحصر حاصلًا؛ لكان لادعاء الطاعن حظ من النظر، وقد جاء في القرآن ذكر لوقود آخر غير مذكور في هذه الآية؛ وهي الآلهة التي تعبد من دون الله - سبحانه-؛ وهذه الآلهة قد تكون حجارة وقد تكون بشرًا، وقد تكون غير ذلك، قال -جل جلاله-: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ ﴾ [الأنبياء: 98]، والحصب هو وقود جهنم وحطبها⁽¹⁾، فهل سيزعم الطاعن في كتاباته اللاحقة التعارض بين الآيتين!.

الخامس وأما ادعاؤهم استحالة صدور شدة البرد من النار لكونه مخالفًا لطبيعتها، فيقال في جوابه: "إن ذلك يَصَحُّ لو أن النار الأخروية تَمَطُّ وشكل واحد كنار الدنيا، أما مع اختلافهما فلا، ومثار العَلَطِ في هذه الدعوى يكمن في قياسهم الفاسد الذي جعل من الواقع المشاهد معيارًا للحكم على الغائب، وأصلاً يرد إليه؛ ولو مع تحقق الاختلاف بين الأصل والفرع، فالنار الأخروية: دار أعدها الله -تعالى- للعقاب، وقد حوت صنوفًا من العذاب الأليم، وهي دركات وطبقات؛ كما قال -تعالى-: ﴿ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ [النساء: 145]"⁽²⁾، فإذا ثبت أن لجهنم دركات وطبقات؛ لك أن تسأل: ما يميز الطبقات بعضها عن بعض؟، لا شك أن ذلك راجع إلى اختلاف العذاب في كل طبقة منها، وحينئذ لا يستبعد أن يكون العذاب بالزمهريز عذابا في طبقة من تلك الطبقات.

قال الحافظ ابن حجر: "واستشكل وجوده -أي البرد- في النار ولا إشكال لأن المراد بالنار مَجْلُهَا، وفيها طبقة زمهريزية"⁽³⁾.

(1) ينظر: الطبري، جامع البيان، ج18، ص535.

(2) عيسى النعمي، دفع دعوى المعارض العقلي، ص674.

(3) ابن حجر، فتح الباري، ج2، ص19.

وقال ابن التين⁽¹⁾: "فان قيل كيف يجمع بين البرد والحر في النار؟، فالجواب أن جهنم فيها زوايا فيها نار، وزوايا فيها زمهرير، وليست محلا واحدا يستحيل أن يجتمعا فيه"⁽²⁾. وهذه تأويلات محتملة ترد ادعاء الطاعن استحالة اجتماع الحر والبرد في نار جهنم، وإلا فإن حقيقة ذلك من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، ولا يسع عقولنا وقلوبنا إلا الإيمان به.

السلك زعم الطاعن أن معاناة فيح جهنم وزمهريرها من العقوبة والعذاب؛ زعم باطل لأوجه:

- 1- دل الحديث على أن نفسي جهنم سبب الزمهرير وشدة الحر، لا على أن الزمهرير والحر جهنم بذاتهما، وعليه فإن معاناة شدة الحر والزمهرير ليس عقوبة بالنار التي توعد بها - سبحانه - الكافرين بقوله: ﴿فَأْتَقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 24]، وإنما هو ابتلاء من ابتلاءات الدنيا التي يتعرض لها المؤمن والكافر على حد السواء.
- قال الشيخ ابن عثيمين: "قوله -صلى الله عليه وسلم-: «مِنْ فِيحِ جَهَنَّمَ» لا يعني أنها هي جهنم، فقوله: من فيحها، أي: من حرارتها، والإنسان إذا كان حول النار أصابه من حرها، لكن الحر الذي يصيبه من النار عند قربه منها ليس كالحر الذي يصيبه لو دخل فيها، فمعنى «مِنْ فِيحِ جَهَنَّمَ» من حرارتها"⁽³⁾.
- 2- إن في حمل الحديث على المعنى المجازي يزيل الإشكال الوارد، ولا شك أن الأعمال مقدم على الإهمال. وأما قول ابن قرناس: "ونار الآخرة لا نعلم عنها شيئا لأنها من علم الغيب الذي لم يخلق بعد"⁽⁴⁾، فسيأتي الجواب عنه في المبحث الموالي.

(1) ابن التين، أبو محمد عبد الواحد بن التين الصفاقصي (ت611): الإمام العلامة المحدث المفسر الراوية، من تصانيفه: "المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح" وفيه اعتناء زائد في الفقه ممزوج بكثير من كلام المدونة وشرايحها، اعتمده الحافظ ابن حجر في شرح البخاري وكذلك ابن رشق وغيرهما، ينظر: محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، ج1، ص168.

(2) نقله: السيوطي، تنوير الحوالك، ج1، ص38.

(3) ابن عثيمين، لقاءات الباب المفتوح، الشريط: 59، الوجه: أ.

(4) ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص124.

المبحث الخامس:

صُحُونُ الْمُعَاصِرِينَ فِي حَدِيثِ آخِرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا

لما كان عصاة الموحدين غير مخلدين في جهنم؛ كان لا بد أن يأتي يوم يخرجون فيه من النار ويدخلون فيه الجنة، ثم تغلق -بعد ذلك- أبواب الجنة والنار، وقد قص علينا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قصة آخر رجل يخرج من النار، وأخبرنا عما يناله من رحمة الله ونعيمه؛ مما يفوق خياله وتصوره:

الحديث:

64 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا وَآخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ؛ رَجُلٌ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ حَبْوًا، فَيَقُولُ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَأْتِيهَا فَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلَأَى، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ وَجَدْتُهَا مَلَأَى، فَيَقُولُ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، قَالَ فَيَأْتِيهَا فَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلَأَى، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ وَجَدْتُهَا مَلَأَى، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهَا، أَوْ إِنَّ لَكَ عَشْرَةَ أَمْثَالِ الدُّنْيَا، قَالَ فَيَقُولُ: أَتَسْخَرِي -أَوْ أَنْصَحِكُ بِي- وَأَنْتَ الْمَلِكُ»، قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، قَالَ: «فَكَانَ يُقَالُ ذَلِكَ أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً»⁽¹⁾.

شرح الغريب:

- ◆ حبوا: الحبو أن يمشي المرء على يديه ورُكْبَتَيْهِ أو على استنه⁽²⁾.
- ◆ نواجهه: جمع مفرده: الناجذ؛ هي السن التي بين الناب والضرس، والتي تبدو عند الضحك⁽¹⁾.

(1) رواه البخاري (كتاب: الرقاق، باب: باب صفة الجنة والنار، رقم: 6571) و(كتاب: التوحيد، باب: كلام الرب -عز وجل- يوم القيامة مع الأنبياء، رقم: 7511) ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: باب آخر أهل النار خروجا، رقم: 308) من طرق عن إبراهيم النخعي عن عبيدة السلماني عن ابن مسعود -رضي الله عنه-.

ورواه مسلم (كتاب: الإيمان، باب: باب آخر أهل النار خروجا، رقم: 309) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك عن عبد الله بن مسعود -مطولا- وفيه: قَالُوا لِمَ ضَحِكْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لِضَحِكِ الرَّبِّ حِينَ قَالَ: أَتَهَزُّؤُ بِي وَأَنْتَ رَبُّ الْعِزَّةِ».

(2) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج1، ص880.

الصُعُونُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذَا الْحَدِيثِ:

يمكن إجمال طعون المعاصرة المتعلقة بهذا الحديث في النقاط الأربع الآتية:

الأول: ادعى السقاف اشتهاه ضعف حماد بن سلمة!، وزعم أن ترك البخاري الرواية عنه كان لسبب هذه العلة، فقال في معرض رده الرواية المطولة التي في صحيح مسلم: "وهي عندنا لا تثبت، لأن حماد بن سلمة ضعفه مشهور؛ وإن كان من رجال مسلم، وقد تحايده البخاري كما في الميزان⁽²⁾ في ترجمته، وقد صح حديثه هذا في مسلم دون الزيادة التي ذكرها هنا لمتابعة غيره له في الحديثين الذين قبله في مسلم، لا سيما والرواية قد اختلفوا في هذا اللفظ أو شكوا؛ هل قال: «أَتَسْخَرُ بِي أَوْ أَتَضْحَكُ بِي» كما في مسلم، وقد قال الإمام الحافظ النووي في شرحه⁽³⁾: "هذا شك من الراوي هل قال: أتسخر بي، أو قال: أتضحك بي"⁽⁴⁾.

الثاني: رد الطاعنون الحديث بدعوى أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لا يعلم الغيب، فقال ابن قرناس: "كيف عرف الرسول بآخر أهل النار خروجاً منها ودخوله الجنة؟، فالرسول لا يعلم الغيب، كما سبق وذكرنا: ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَايِنِ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَنِيعَ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الأحقاف: 9]"، وقال نيازي: "كيف وهذا مازال في غيب الله وحده؟!"⁽⁵⁾.

الثالث: زعم ابن قرناس أن الجنة والنار لم تخلقا بعد، واستدل على ذلك بقوله -سبحانه-: ﴿ يَوْمَ تَبَدَّلَ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ [إبراهيم: 48]، ثم استشكل كيفية معرفة النبي -صلى الله عليه وسلم- لآخر أهل الجنة دخولا وهي لم تخلق بعد⁽⁶⁾.

الرابع: استشكل ابن قرناس -أيضا- معرفة النبي -صلى الله عليه وسلم- لآخر رجل يدخل الجنة، وقد كان بعد وفاته -صلى الله عليه وسلم- مليارات البشر؛ وكلهم لهم الخيار فيما يفعلونه، فقال: "لقد ولد ومات مليارات البشر بعد وفات الرسول -صلوات الله وسلامه عليه-، وسيولد ويموت مليارات أخرى قبل أن تقوم الساعة، وكلهم سيكون لهم الخيار المطلق في عمل ما يشاؤون: ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ﴾

(1) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص 94.

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 1، ص 594. (السقاف)

(3) النووي، شرح صحيح مسلم، ج 3، ص 39. (السقاف)

(4) هامش: ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه، (تحقيق: السقاف)، ص 178.

(5) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص 428.

(6) ينظر: ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص 32.

وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي
 الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴿ [الكهف: 29]، ولن يعلم أحد من البشر أو المخلوقات الأخرى ما
 هو مصيرهم إلا يوم الحساب: ﴿ وَأَتَّفُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا
 يُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 281]، وبعد الحساب - وليس بعده - سيعلم كل إنسان مصيره؛ إلى الجنة أو إلى النار: ﴿ فَمَنْ
 ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ يَمَا كَانُوا
 يَعَايِنَتْنَا يُظْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: 8-9]، فكيف عرف الرسول آخر أهل النار خروجاً منها والذي قد لا يكون
 خلق بعد؟⁽¹⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المتقدمة بما يلي:

الأول ادعاء الطاعن اشتهار ضعف حماد بن سلمة بن دينار لا يصح، وقد ذكر الأئمة أنه من ثقات
 أتباع التابعين، وأنه من أثبت الناس في ثابت الباني، كما ذكروا تغير حفظه بآخره⁽²⁾، والتغير والاختلاط ليس
 موجبا لإهدار روايات الراوي، بل ولا مسوغا لإطلاق ضعفه، وأما ادعاء الطاعن ضعفه بترك البخاري حديثه
 فزعم مردود لأسباب:

1- ليس للطاعن أن يستدل بترك البخاري الرواية عن ابن سلمة على تضعيف البخاري له، لأن ترك
 الرواية عن أحد الرواة لا تعني - ضرورة - تضعيفه، والبخاري لم يزعم لنفسه استعاب روايات الثقات، وقد ترك
 حديث من هو أوثق من ابن سلمة؛ كسليمان بن المغيرة⁽³⁾، قال المعلمي: "ومع ذلك ذكروا أن البخاري لم
 يحتج به ولم يخرج له إلا حديثاً واحداً مقروناً بغيره"⁽⁴⁾.

(1) المصدر نفسه، ص33.

(2) حماد بن سلمة، أبو سلمة البصري (ت167): انظر ترجمته عند: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج3، ص11، تقريب
 التهذيب، رقم: 1499، والمزي، تهذيب الكمال، ج7، ص253، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج3، ص140، وابن سعد،
 الطبقات، ج7، ص282، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص444.

(3) سليمان بن المغيرة، أبو سعيد القيسي البصري (ت165): قال يحيى بن معين: "ثقة ثقة"، وقال شعبة: "سليمان بن المغيرة
 سيد أهل البصرة"، وقال معلى بن منصور: الرازي سألت بن علي عن حفاظ أهل البصرة فذكر سليمان بن المغيرة"، أخرج حديثه
 الجماعة وروى له البخاري مقروناً، ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 2612، والمزي، تهذيب الكمال، ج12، ص69.

(4) المعلمي، التنكيل، ج1، ص453.

2- ليس ترك البخاري لحديث حماد تركا كلياً؛ فقد روى بعض حديثه، قال المزي: "استشهد به البخاري وقيل إنه روى له حديثاً واحداً"⁽¹⁾، وهو من حديث أبي -رضي الله عنه- رواه عنه البخاري معلقاً⁽²⁾، وهذا الصنع من البخاري فيه توثيق لابن سلمة -كما سيأتي من كلام ابن طاهر المقدسي-.

3- قد عاب ابن حبان على البخاري تركه حديث حماد بن سلمة، وإخراجه لمن هو دونه بكثير⁽³⁾، واعتذر ابن طاهر المقدسي⁽⁴⁾ للبخاري بقوله: "وكذلك حماد بن سلمة إمام كبير مدحه الأئمة؛ لما تكلم بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه؛ لم يخرج عنه البخاري معتمداً عليه؛ بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث أقرانه، كشعبة وحماد بن زيد وأبي عوانة وغيرهم، ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين لم يختلفوا، وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم، ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة أهل النقل على ثقته وأمانته"⁽⁵⁾.

والملاحظ أن العداوة المذهبية! هي الباعث على قدح الطاعن في حماد بن سلمة، وقد كان حماد -رحمه الله- شديداً على المبتدعة بما يرويها من أحاديث تثبت صفات الله -سبحانه-؛ فلا غرو أن يبغضه الجهمية -سلفاً وخلفاء-، قال الإمام أحمد -رحمه الله-: "إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام، فإنه كان شديداً على المبتدعة"⁽⁶⁾.

ومعلوم من ضوابط المحدثين في قبول الجرح؛ سلامته من غوائل التعصب المذهبي، قال الحافظ: "ومن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح؛ من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد"⁽⁷⁾.

الثاني: رد الطاعن الحديث لدعوى دلالاته على الغيب؛ تعسف بين، وليس فيما أورده من الآيات ما يصح دليلاً على هذه الدعوى، وقد تقدمت الإجابة عن هذه الشبهة في حديث "إعلامه -صلى الله عليه وسلم- أصحابه بالفتن".

(1) المزي، تهذيب الكمال، ج7، ص268.

(2) رواه البخاري (كتاب: الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال، رقم: 6440)، قال -رحمه الله-: "وقال لنا أبو الوليد، حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن أبي -رضي الله عنه- قال:..."

(3) ابن حبان، مقدمة الصحيح، ج1، ص153.

(4) ابن طاهر المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد الشيباني المقدسي (ت): أحد الحفاظ سمع بالقدس ورحل إلى نيسابور وهراة وأصبهان وشيراز والري ودمشق ومصر، كان من أسرع الناس كتابةً وأذكاهم وأعرفهم بالحديث، جمع أطراف الكتب الستة. ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج3، ص587، و ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص18.

(5) ابن طاهر المقدسي، شروط الأئمة الخمسة، ص18.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص450.

(7) ابن حجر، لسان الميزان، ج1، ص16.

الثالث: قد اختلف المفسرون في تفسير قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ

وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: 48]؛ فقال بعضهم: أنها تبدل أرضاً أخرى من فضة، وقيل: نارا، وقيل: خبزاً، وقيل غير ذلك.

قال الطبري: "فلا قول في ذلك يصحّ إلا ما دلّ عليه ظاهر التنزيل...، وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: معناه يوم تبدل الأرض التي نحن عليها اليوم يوم القيامة غيرها، وكذلك السماوات اليوم تبدل غيرها"⁽¹⁾.

واستدلال الطاعن بهذه الآية على نفي وجود الجنة والنار اليوم؛ استدلال غريب!، فالآية وإن دلت على أن السماوات والأرض تبدل يوم القيامة خلقاً آخر؛ فليس فيها ما يدل على أنها تبدل جنة أو نارا، فإن قال الطاعن: إن ذلك مما تحتمله معاني الآية، قلنا: ليس احتمال الطاعن بأولى من احتمال غيره، ولا يكون الاستدلال بدليل محتمل أمراً محموداً في الجدل.

ثم إن مسألة وجود الجنة والنار من المسائل المجمع عليها بين أهل السنة؛ قال ابن أبي العز⁽²⁾: "اتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل على ذلك أهل السنة حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية فأنكرت ذلك وقالت بل ينشئها الله يوم القيامة"⁽³⁾،

وقال الجويني: "وقد أنكرت طوائف من المعتزلة خلق الجنة والنار، وزعموا أن لا فائدة في خلقهما قبل يوم الثواب والعقاب...، وهذا تلاعب بالدين، وانسلال عن إجماع المسلمين"⁽⁴⁾. ولا شك أن الخروج عن إجماع المسلمين خطر عظيم وضلال مبین.

وقد دلت الدلائل القرآنية القاطعة على وجود الجنة والنار؛ قال -جل وعلا-: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: 133]، وقال: ﴿وَأَنْتُمْ أُولُو النَّارِ الَّذِينَ

(1) الطبري، جامع البيان، ج17، ص52.

(2) ابن أبي العز، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي الأذري الصالحى الدمشقي (ت792): أحد الأئمة الأعلام، ولي قضاء دمشق ثم ولي قضاء مصر فأقام شهراً ثم استعفى، ورجع إلى دمشق على وظائفه، له كتب، منها: شرح العقيدة الطحاوية، والتنبيه على مشكلات الهداية، والنور اللامع فيما يعمل به في الجامع، وغيرها. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج4، ص313، وابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص326.

(3) ابن أبي العز، شرح الطحاوية، ص420.

(4) الجويني، الإرشاد، ص378.

أُعدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿[آل عمران: 131]، قال الطوفي⁽¹⁾: "حجة الجمهور هذا النص؛ إذ المعدوم لا يقال له: أعد؛ فهو معد"⁽²⁾.

وقال ابن كثير: "وقد استدل كثير من أئمة السنة بهذه الآية على أن النار موجودة الآن لقوله: ﴿أُعدَّتْ﴾ أي: أرصدت وهيئت، وقد وردت أحاديث كثيرة - وذكر جملة منها ثم قال - وغير ذلك من الأحاديث المتواترة"⁽³⁾.

ولا ينفك وجود الجنة والنار قبل يوم القيامة عن حكم إلهية بالغة، قد يظهر لنا منها معاني الترغيب والترهيب، قال الطوفي: "بل إن في ذلك ترغيب وترهيب؛ كالصلابة ونحوها يعدها السلطان ترهيباً للأشرار، وآلات الثواب والإنعام ترغيباً للأخيار"⁽⁴⁾.

الرابع إن استشكال الطاعن علم النبي -صلى الله عليه وسلم- بحال آخر أهل الجنة دخولا مبني على إنكاره إطلاع الله -سبحانه- نبيه -صلى الله عليه وسلم- على ما شاء من غيبه، وقد تقدم جواب ذلك، ولا أظن الطاعن منكرا علم الله -سبحانه- بآخر أهل الجنة دخولا إليها!.

(1) الطوفي، أبو الربيع نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن الكريم الصرصري (ت 716): فقيه حنبلي من العلماء، ولد بقرية طوف من أعمال صرصر في العراق وارتحل إلى بغداد ودمشق ومصر وجاور بالحرمين، وتوفي في بلد الخليل، له: بغية السائل في أمهات المسائل، والإكسير في قواعد التفسير، والرياض النواضر في الأشباه والنظائر، والإشارات الإلهية والمباحث الأصولية، وغير ذلك. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج 3، ص 127، وابن العماد، شذرات الذهب، ج 6، ص 39.

(2) الطوفي، الإشارات الإلهية، ج 1، ص 249.

(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص 202.

(4) الطوفي، الإشارات الإلهية، ج 1، ص 249.

المبحث السادس

كُفُوفُ الْمُعَاكِرِينَ فِي حَدِيثِ ذَرْجِ الْمَوْتِ

دلت نصوص الوحيين على خلود أهل الجنة في دار النعيم وخلود أهل النار في دار الشقاء، وإن مما يزيد نعيم أهل النعيم؛ طمأننتهم بدوام ما هم فيه؛ فلا ينغص عليهم نعيمهم مخافة الخروج منه، وإن مما يزيد أهل الشقاء شقاوة؛ يقينهم بخلودهم فيما هم فيه؛ فيقطع ذلك كل مطمع لهم في النجاة، قال - سبحانه -: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَلْدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَلْدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوزٍ ﴿ هود: 106-108 ﴾ .

إن معنى قطع أمل الكفار في التخلص من العذاب وطمأننة أهل الجنة بدوام نعيمهم هو ما تدل عليه هذه الأحاديث:

الأحاديث:

65 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ وَصَارَ أَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ أُتِيَ بِالْمَوْتِ حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ثُمَّ يُدْبِحُ ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ وَيَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ، فَيَزِدَادُ أَهْلَ الْجَنَّةِ فَرَحًا إِلَى فَرَحِهِمْ، وَيَزِدَادُ أَهْلَ النَّارِ حُزْنًا إِلَى حُزْنِهِمْ»⁽¹⁾.

66 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَسْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ -وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَهُ-، ثُمَّ يُنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَسْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ -وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَهُ- فَيُدْبِحُ، ثُمَّ يَقُولُ:

(1) رواه البخاري (كتاب: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، رقم: 6548)، ومسلم (كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب:

النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: 2850)، من طريق عمر بن يزيد عن أبيه عن جده.

ورواه البخاري (كتاب: الرقاق، باب: يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب، رقم: 6544)، ومسلم (رقم: 2850) من طرق عن

صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما-.

يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ [مریم: 39] وَهُوَ لَاءٌ فِي غَفْلَةٍ أَهْلَ الدُّنْيَا ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽¹⁾.

شرح الغريب:

◆ أَمَلَح: الذي بياضه أكثر من سواده وقيل: هو النَّقِيُّ البياض⁽²⁾.

◆ يَشْرَبُونَ: يرفعون رؤسهم إلى المنادي⁽³⁾.

الصُعُونُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

يمكن إجمال الطعون المعاصرة المتعلقة بهذا الحديث فيما يلي:

الأول: زعم نيازي أن قول الله -تعالى-: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾ [مریم: 39] من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله!، فقال: "الآية من الآيات المتشابهة التي لا تؤول ولا تفسر بل تفهم كما هي، عما أن الآية لا تحتاج إلى شرح أو تفسير إضافي، فالיום الذي سيتحسر فيه الإنسان على ما ضيع هو يوم القيامة عندما يأتي على الناس وهم في غفلة من أمرهم"⁽⁴⁾.

الثاني: ادعى الطاعنون أن ذبح الموت ليس في القرآن الكريم، فردوا لذلك الحديث، قال نيازي: "هل سمعتم في القرآن عن ذبح الموت؟!، إن هذا ليس من معلومات القرآن التي ينتهي بها علم الرسول الكريم"⁽⁵⁾. وقال جواد عفانة: "يتوقف فيه متنا، لأنه لا أصل له في القرآن، ناهيك أن الموت ليس بكائن حي حتى يذبح"⁽⁶⁾.

الثالث: زعم جواد عفانة من النقل المتقدم عنه أن الموت ليس كائنا حيا حتى يموت أو يذبح، بمعنى أنه عرض وليس جسما.

(1) رواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾، رقم: 4730)، ومسلم (كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها،

باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: 2849)، من طرق عن الأعمش عن أبي صالح السمان عن أبي سعيد.

(2) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج4، ص781.

(3) النووي، شرح صحيح مسلم، ج17، ص185.

(4) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص921.

(5) المصدر نفسه، ص921.

(6) جواد عفانة، صحيح البخاري، ج3، ص1638.

الرابع: أتى نيازي من العهد الجديد ما يشير إلى معنى ذبح الموت يوم القيامة، ثم ادعى أن واضع الحديث إنما استقاه ونسخه من تلك الكتب - كتب أهل الكتاب - إرضاء لجهة ما، فقال: "لكن إذا بحثنا في كتب أهل الكتاب نجد المصدر الأساسي لها: هذه المرة نجدها في العهد الجديد، كتاب أهل المسيح: (وسلم الموت وهاوية الموتى الأموات الذين فيهما... وطرح الموت وهاوية الموتى في بحيرة النار الذي هو الموت الثاني)⁽¹⁾، أي أن الله قتل الموت في بحيرة النار، وسماه الموت للموت أو الموت الثاني"⁽²⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المقدمة بما يلي:

الأول: قد تقدم بيان اختلاف العلماء في إمكانية تأويل متشابه القرآن⁽³⁾، وتقدم -أيضا- التفريق بين التأويل الذي يكون تفسيرا للمعنى، وبين الذي يكون تقحما من صاحبه فيما ليس له به علم، والملفت في كلام الطاعن زعمه تشابه قول الله -تعالى-: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ثم تلميحه -بعد ذلك- إلى وضوح معناه بقوله: "عما أن الآية لا تحتاج إلى شرح أو تفسير إضافي!"، فإذا كانت الآية واضحة لا تحتاج إلى تفسير؛ فهي من المحكم لا من المتشابه، لأن من لوازم كون الآية من المتشابهات أن يكون معناها غامضا لكي يتحقق به الابتلاء.

الثاني: توقف الطاعن في قبول هذه الأحاديث بحجة أن لا أصل لها في القرآن⁽⁴⁾؛ لأنه ينكر أن تأتي السنة بشيء لم يأت القرآن بأصل موضوعه⁽⁵⁾، ويقتصر دور السنة عنده على تبيين القرآن فهي: "تفصل بعض مجمله وتقيد بعض مطلقه وتخصص بعض عمومه، ولا شيء غيره"⁽⁶⁾، وقد قبل الطاعن حديث تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، وحديث خيار الشرط، وحديث الرهن في الحضر، وغيرها، رغم أن التفاصيل ليست في القرآن؛ لأن القرآن جاء بأصل الموضوع، فلا بأس أن تفرع السنة الأحكام التفصيلية لهذه الموضوعات⁽⁷⁾، ويلزم الطاعن -بناء على ذلك- قبوله أحاديث ذبح الموت لأنها جاءت بتفصيل شيء ذكره

(1) عزاه إلى: العهد الجديد، سفر الرؤيا، الإصحاح: 20، الفقرات: 13-14.

(2) نيازي عز الدين، دين السلطان، ص 921.

(3) ينظر: حديث كشف الساق.

(4) ينظر: علي مصطفى، طعون المعاصرين، ص 172.

(5) جواد عفانة، دور السنة في بناء الأمة، ص 74، تحذير الأمة من إساءة فهم السنة، ص 46. (نقلا عن علي مصطفى).

(6) جواد عفانة، صحيح البخاري، ج 1، ص 1. (نقلا عن علي مصطفى، طعون المعاصرين).

(7) جواد عفانة، تحذير الأمة من إساءة فهم السنة، ص 147. (نقلا عن علي مصطفى، طعون المعاصرين).

القرآن؛ فمعنى الخلود في الدارين - وهو لازم ذبح الموت - مستفيض في آيات الذكر الحكيم، ولم ترد هذه الأحاديث إلا بعض التفاصيل فيما يخص ذلك الخلود.

الثالث: اختلف العلماء في معنى قوله - صلى الله عليه وسلم -: «يُرْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحٍ»:

1- قال بعضهم أن المراد بالموت ملك الموت؛ قال الحافظ: "وارتضى هذا بعض المتأخرين وحمل قوله: «هُوَ الْمَوْتُ الَّذِي وَكَّلَ بِنَا» على أن المراد به ملك الموت"⁽¹⁾، ورد هذا التأويل ابن القيم فقال: "ولا حاجة إلى تكلف من قال أن الذبح لملك الموت، فهذا كله من الاستدراك الفاسد على الله ورسوله والتأويل الباطل الذي لا يوجب عقل ولا نقل"⁽²⁾.

2- ذكر بعضهم أن الذبح يكون حقيقة؛ ولكن الموت المذبوح مخلوق آخر غير الموت الذي كان سببا في انتقال الخلق من الدنيا إلى الآخرة، قال القرطبي: "ومحال أن الموت ينقلب كبشا؛ لأن الموت عرض، وإنما المعنى: أن الله - سبحانه وتعالى - يخلق شخصا يسميه الموت؛ فيذبح بين الجنة والنار"⁽³⁾، وهذا التفسير يرده قوله - صلى الله عليه وسلم -: «فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ - وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَاهُ»، فالخلق يعرفون هذا الموت المذبوح - يومئذ -، وفي هذا دليل على أنه عينه السبب في قبض أرواحهم.

3- حمل بعضهم المعنى على التمثيل والتشبيه، قال المازري⁽⁴⁾: "الموت عندنا عرض من الاعراض، وعند المعتزلة ليس بمعنى، وعلى المذهبين لا يصح أن يكون كبشا ولا جسما، وأن المراد بهذا التمثيل والتشبيه"⁽⁵⁾، بمعنى أن ذبح الموت عبارة عن حصول اليقين باليأس عن الموت بعد ذلك، بحيث لا يكون الذبح مشاهدا ولا محسوسا، وحمل الطاعن الحديث على هذا المعنى الذي حمله عليه كثير من أهل العلم يغنيه عن رده.

4- حمل بعضهم المعنى على الحقيقة، فيصور الله - جل جلاله - الموت ذلك اليوم بهيئة كبش ثم يذبح، قال ابن القيم: "فإن الله - سبحانه - ينشئ من الموت صورة كبش يذبح، كما ينشئ من الأعمال صورا معانية؛ يثاب بها ويعاقب"⁽⁶⁾، وعلى هذا التوجيه تكون دعوى المانعين من حصول الذبح؛ دعوى مفتقرة إلى سند علمي يصححها، مدفوعة بقدرة الله - سبحانه - الذي لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء.

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج11، ص421.

(2) ابن القيم، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ص283.

(3) القرطبي، التذكرة، ج1، ص386.

(4) المازري، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المالكي (ت536): الامام العلامة البحر المتفنن، سمع الحديث، وطالع معانيه، واطلع على علوم كثيرة من الطب والحساب وغير ذلك، له: المعلم بفوائد شرح مسلم وإيضاح المحصول وشرح كتاب التلقين وغير ذلك، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج20، ص105، ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص250.

(5) ابن حجر، فتح الباري، ج11، ص427.

(6) ابن القيم، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ص283.

وقول الطاعن: "الموت ليس كائنا حيا حتى يذبح"، تحميل للنص مالا يحتمله، "فإن الحديث لم يذكر أن الموت كائن حي، وإنما ذكر أن الموت يؤتى به كهيئة كبش أملح، أي أن الله -عز وجل- يصور الموت يوم القيامة على صورة كبش، ولم يقل إن الموت كبش أملح!"⁽¹⁾.

الرابع: ادعاء الطاعن استقاء واضع الحديث له من الإنجيل مردود لأسباب⁽²⁾:

1- ليس في النص الذي نقله الطاعن من العهد الجديد تصويرا للموت على هيئة كبش أملح ومن ثم ذبحه، وإنما هو إخبار بطرح الموت في بحيرة نار، وشتان بين الصورتين، فلا يجوز ادعاء نقل الحديث عن العهد الجديد.

2- المقصود من عبارة العهد الجديد بيان أبدية الحياة يوم القيامة، وهو عينه المقصود من الحديث، لكن الطاعن لا ينكر هذا، وإنما ينكر كون الموت كبشا أملح يذبح يوم القيامة.

ويلزم الطاعن إنكار أبدية الحياة يوم القيامة بحجة ورود هذا المعنى في العهد الجديد، وهذا مصادم لصريح القرآن؛ قال -سبحانه-: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 39]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 82].

3- مجرد التشابه في أصل القصة والاتفاق في بعض المعلومات والتفاصيل بين الحديث النبوي ومصادر أهل الكتاب لا يعني بالضرورة أن الحديث مكذوب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومأخوذ عن أهل الكتاب، فمن المقطوع به أن جميع الأنبياء مرسلون من الله -تعالى-، وإذا اتحد المصدر الذي ينهل منه الأنبياء فلا بد أن تتشابه الموضوعات وأصول المعلومات عند جميع الأنبياء. ولا يتصور أن التحريف الذي أصاب الكتب السماوية السابقة والضياع الذي قد حل بها قد غير كل ما فيها وذهب بمعالمها كلمة كلمة وحرفا حرفا، نعم أصابها التحريف والضياع وأدخلت فيها الخرافات وعقائد الشرك، لكن موضوعاتها الرئيسة ومعالمها البارزة لا تزال موجودة، ولو أردنا تكذيب كل ما يتشابه مع مصادر أهل الكتاب لكذبنا أكثر أصول الإسلام، ولو عرضنا القرآن على ما ابتدعه الطاعن لكذبنا كثيرا من القرآن خاصة ما يتعلق بقصص السابقين والأنبياء الماضين، لأن الاسفار والأنجيل ذكرتها؛ كقصة موسى وآدم وعيسى الخ...، وهذا لا يقوله الطاعن، وهو لازم مذهبه.

(1) ينظر: علي مصطفى، طعون المعاصرين، ص 158.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص 157.

المبحث السابع:

هَوْنُ الْمُعَاصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ رُؤْيَةِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي الْجَنَّةِ

رؤية المؤمنين ربهم في الجنة هي "الغاية القصوى في نعيم الآخرة، والدرجة العليا من عطايا الله الفاخرة"⁽¹⁾؛ قال - سبحانه - في وصف نعيم أوليائه: ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة: 22-23]، كما أن أعظم خسارة تلحق الكفار في دار البوار حرمانهم هذه اللذة؛ قال - سبحانه - في سياق وصف شقائهم: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [المطففين: 15]، أعادنا الله من حال الكافرين وبلغنا درجة أوليائه المؤمنين.

الأحاديث:

67 عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «جَنَّاتٍ مِنْ فِضَّةٍ آيْتُهُمْ وَمَا فِيهِنَّ، وَجَنَّاتٍ مِنْ ذَهَبٍ آيْتُهُمْ وَمَا فِيهِنَّ، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ إِلَّا رِذَاءَ الْكِبْرِيَاءِ عَلَىٰ وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ»⁽²⁾.

68 عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؛ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا»، يَعْنِي الْعَصْرَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ قرأ جرير: ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾ [ق: 39]⁽³⁾.

(1) ابن الأثير، جامع الأصول، ج 10، ص 557.

(2) رواه البخاري (كتاب: التفسير، باب: ﴿ وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّاتٍ ﴾، رقم: 4878) و(كتاب: التفسير، باب: ﴿ حُورٌ مَقْصُورَاتٌ ﴾).

(3) في الخيارات، رقم: 4880) و(كتاب: التوحيد، باب: قول الله - تعالى -: ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴾، رقم: 7444) ومسلم (كتاب: الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم - سبحانه وتعالى -، رقم: 180) من طرق عن عبد العزيز بن عبد الصمد عن أبي عمران الجوني عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس عن أبيه أبي موسى به.

(3) رواه مسلم (كتاب: المساجد، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم: 633) والبخاري (كتاب: التفسير،

باب: ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾، رقم: 4851) و(كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة

العصر، رقم: 554) و(كتاب: التوحيد، باب: قول الله - تعالى -: ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴾، رقم: 7434) و(كتاب:

69 عَنْ صُهَيْبٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ- قَالَ- يَقُولُ اللهُ- تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ،- قَالَ- فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ- عَزَّ وَجَلَّ-»⁽¹⁾.

شرح الغريب:

◆ لاتضامون: وروي تضارون بالتخفيف من الضير أي لا يخالف بعضهم بعضا ولا تتنازعون، وقيل لا تضارون بالتشديد أي لا تضايقون، وروي لا تضامون في رؤيته أي لا ينضم بعضهم إلى بعض في وقت النظر لإشكاله وخفائه كما تفعلون بالهلال، ويروى لا تضامون بالتخفيف أي لا ينالكم ضيم في رؤيته بعضهم دون بعض بل تستوون في الرؤية، وقيل غير ذلك⁽²⁾.

◆ أن لا تغلبوا: أي لا يغلبكم الشيطان حتى تتركوهما أو تؤخروهما عن أول وقتها⁽³⁾.

◆ جنة عدن: أي جنة إقامة، يقال: عدن بالمكان يعدن عدنا؛ إذا لزمه ولم يبرح منه⁽⁴⁾.

الصُّحُوفُ الْمُعَاصِرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِذِهِ الْأَحَادِيثُ:

التوحيد، باب: قول الله -تعالى-: ﴿وَجُوهُهُمْ مَيِّزَةٌ مُنِيرَةٌ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۗ﴾، رقم: (7435) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير -رضي الله عنه-.

(1) رواه مسلم (كتاب: الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة بهم -سبحانه وتعالى-، رقم: 181) والترمذي (كتاب: صفة الجنة، باب: ما جاء في رؤية الرب -تبارك وتعالى-، ج4، ص687، رقم: 2552) و(كتاب: تفسير القرآن، باب: تفسير سورة يونس، ج5، ص286، رقم: 3105) وأحمد (ج31، ص266، رقم: 18936) من طريق ابن مهدي، ورواه ابن ماجة (المقدمة، باب: فيما أنكرته الجهمية، ج1، ص187، رقم: 187) من طريق حجاج بن المنهال، وأحمد (ج31، ص270، رقم: 18941) عن عفان بن مسلم، ثلاثتهم -ابن مهدي وحجاج وعفان- عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب به، ورواه مسلم (رقم: 181) وأحمد (ج31، ص265، رقم: 18935) و(ج39، ص347، رقم: 23925) من طريق يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة بزيادة: «ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۗ﴾».

قال الترمذي: "هذا حديث إنما أسنده حماد بن سلمة ورفعته وروى سلمان بن المغيرة وحماد بن زيد هذا الحديث عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قوله"، وقال: "حديث حماد بن سلمة هكذا روى غير واحد عن حماد بن سلمة مرفوعا وروى سليمان بن المغيرة هذا الحديث عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قوله ولم يذكر فيه عن صهيب عن النبي -صلى الله عليه وسلم-".

(2) الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ص96.

(3) السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجة، ج1، ص76.

(4) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج3، ص420.

يمكن إجمال الطعون المعاصرة المتعلقة برؤية الله - سبحانه - فيما يلي:

الأول: ادعى الطاعنون ضعف حديث جرير - رضي الله عنه - لسببين:

1- ضعف قيس بن أبي حازم: لاختلاطه وتحديثه بالمناكير والغرائب، مع فساد مذهبه ومناوآته لعلي - رضي الله عنه - وبغضه له.

قال جعفر السبحاني: "وقيس بن أبي حازم كان من مناوئي علي ومخالفه، يقول ابن حجر: "وقد تكلم أصحابنا فيه... (1) (2)".

وقال السقاف: "هذا حديث باطل طعن فيه جهابذة السلف، وقد ذكر الذهبي في سير النبلاء (3) في قصة هناك أن علي بن المديني قال: "في هذا الإسناد من لا يعمل عليه، ولا على ما يرويه، وهو قيس بن حازم، وإنما كان أعرايا بوالا على عقبيه"، وما حاول الخطيب والذهبي ومن قلدهما من التمثل في تأويل هذا أو نفيه وإبطاله فهو مردود لتوارد أقوال جماعة من الأئمة في الطعن بقيس بن أبي حازم، ففي تهذيب الكمال (4) أن يحيى بن سعيد القطان قال عن قيس بن أبي حازم "منكر الحديث"، وهناك أيضا عن إسماعيل بن أبي خالد أنه قال: "كبر قيس بن أبي حازم حتى جاز المائة بسنين كثيرة حتى خرف وذهب عقله"، وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: "وقد تكلم أصحابنا فيه، فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد، ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير، والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا: هي غرائب، ومنهم من لم يحمل عليه في شيء من الحديث وحمل عليه في مذهبه، وقالوا كان يحمل على علي - رحمة الله عليه وعلى جميع الصحابة -، والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه"، فتبين من هذا أن الرجل ناصي، أي مبغض لسيدنا علي - رضي الله عنه -، والمبغض لسيدنا علي منافق بنص الشارع للحديث الصحيح: «لَا يُجِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبَغِّضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ» (5)، والمنافق ساقط العدالة لقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ النساء:

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج8، ص347، والقول قول يعقوب بن شيبة، نقله الحافظ عنه، لكن استرسال الحافظ في النقل أنسى السبحاني صاحبه!!.

(2) جعفر السبحاني، أضواء على الصحيحين، ص243.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص53.

(4) المزني، تهذيب الكمال، ج24، ص15. (السقاف)

(5) رواه مسلم (كتاب: الإيمان، باب: في الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان وعلاماته، رقم: 78) والنسائي (ص762، رقم: 5035) والترمذي (ج5، ص643، رقم: 3736) وأحمد (ج2، ص71، رقم: 642) و(ج2، ص136، رقم: 731) من طرق عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن علي بن أبي طالب. قال الترمذي: "حسن صحيح".

[145]، ومن هذه النقول التي نقلتها يتبين للإنسان المنصف أن قول الخطيب: "إن أهل الأثر وفيهم علي مجموعون على الاحتجاج برواية قيس وتصحيحها"⁽¹⁾ هو الباطل مردود، وكذلك يتبين لنا أن قول الذهبي في الميزان: "ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه!"⁽²⁾ من هذر الكلام وباطله...⁽³⁾.

2- زعم السقاف أن أبا حاتم حكم على حديث جرير بالنكارة!، فقال: "وقال ابن أبي حاتم في العلل⁽⁴⁾": "وسألت أبي عن حديث حدثنا به عمر بن نصر النهرواني -من حفظه- عن يزيد بن هارون عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق في قوله -عز وجل-: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: 26]، قال: الحسنى الجنة، والزيادة النظر إلى وجه الله -عز وجل-، فسمعت أبي يقول: هذا حديث ليس له أصل منكر"، فهذا أيضا من ترهات قيس بن حازم!!"⁽⁵⁾.

الثاني: رد السقاف حديث أبي موسى، وذكر لذلك أسبابا منها:

1- ضعف أبي بكر بن أبي موسى، وقد ادعى الطاعن ترك الأئمة لحديثه بسبب فساد مذهبه، وزعم حكمهم بعدم صحة سماعه من أبيه؛ فقال: "أبو بكر بن أبو موسى⁽⁶⁾ الأشعري: ناصبي خبيث، وهو غير ثقة عندنا!، قال ابن سعد: "كان قليل الحديث يستضعف"⁽⁷⁾، وجاء في ترجمته في تهذيب الكمال: قلت لأبي داود: أبو بكر بن أبي موسى سمع من أبيه؟، قال: أراه قد سمع، وأبو بكر أرضى عندهم من أبي بردة بن أبي موسى؛ كان يذهب مذهب أهل الشام، جاءه أبو غادية الجهني -قاتل عمار- فأجلسه إلى جنبه وقال مرحبا بأخي"، وأمر آخر، وهو أن عبد الله بن أحمد قال في العلل: قلت لأبي: فأبو بكر بن أبي موسى سمع من أبيه، قال: لا⁽⁸⁾.

وأخو أبي بكر هذا هو أبو بردة ابن أبي موسى الأشعري روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن سلام الإسرائيلي وهؤلاء من نقلة الإسرائيليات فلعله سمع الحديث من هؤلاء ورواه عنه أخوه ثم صير الأمر

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 11، ص 2.

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 3، ص 393.

(3) السقاف، مسألة الرؤيا، ص 13.

(4) ابن أبي حاتم، العلل، ج 5، ص 25.

(5) حسن السقاف، مسألة الرؤيا، ص 13 وما بعدها.

(6) كذا في الأصل، والصواب: أبي موسى!!.

(7) ابن سعد، الطبقات، ج، ص. وعاب على المزري تركه نقل هذا الجرح في أبي بكر!

(8) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج 1، ص 540. قال السقاف: "هذا مع ذهاب بعض العلماء كالبخاري وابن أبي حاتم كما في الجرح والتعديل، ج 9، ص 340، إلى السماع، والذي يؤكد عدم السماع أن أبا موسى توفي سنة 50، وأبو بكر توفي سنة 106، فبين وفاتيهما 56 سنة، والغالب أن من كانت هذه حاله لا يكون له سماع -والله أعلم-".

بعد ذلك حديثاً مرفوعاً، ومثل هذا حاصل وواقع كما بينت في مقدمة العلو وأثناء التخريجات هنالك، قلت: عاش بعد أبيه ست وخمسين سنة ويبعد أنه سمع منه، وإن كان حديثه في الصحيحين، وأورد ابن الجوزي حديثه هذا في: دفع شبه التشبيه⁽¹⁾.

2- ذكر الطاعن رواية للحديث عند الطيالسي جاءت بلفظ: «أَنَّ يَزُورُوا رَبَّهُمْ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ»، وادعى أنها تخالف رواية الصحيحين لأن فيها نفي الرؤية، فقال: "روى هذا الحديث الطيالسي في: مسنده بلفظ: «أَنَّ يَزُورُوا رَبَّهُمْ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ» وهو من طريق أبو قدامة⁽²⁾ الحارث ابن عبيد وهو إسناد مذكور في صحيح مسلم، وهذا يعكس على استدلالهم به، إذ ليس فيه إثبات الرؤية بل فيه المنع منها"⁽³⁾.

الثالث: رد السقاف حديث صهيب لأسباب:

- 1- ادعى ضعف حماد بن سلمة وأنه لا يعول عليه في أحاديث الصفات، فقال: "وأما الحديث ففي مسنده حماد بن سلمة، وقد قرنا أنه لا يعول عليه في أحاديث الصفات وما يتعلق بالله -تعالى- وغير ذلك، كما تجده في تعليقنا على كتاب دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه للحافظ ابن الجوزي، وفي تحقيقنا على كتاب العلو، وغير ذلك"⁽⁴⁾.
- 2- ادعى الطاعن أن ابن عدي قد عد هذا الحديث من منكرات حماد؛ فقال: "وأورد الحديث الذهبي في الميزان⁽⁵⁾ في ترجمة حماد على أنه من منكراته؛ وقد تبع الذهبي في ذلك ابن عدي في الكامل حيث قال ابن عدي هناك: "وأبو عبد الله بن الثلجي كذاب⁽⁶⁾ وكان يضع الحديث ويدسه في كتب أصحاب الحديث بأحاديث كفريات، فهذه الأحاديث من تدلّسيسه..."⁽⁷⁾، ثم ذكر أول حديث منها: حديث حماد هذا الذي في صحيح مسلم!، فإن في ذلك لعبرة لمن ألقى السمع وهو شهيد، وقال ابن عدي قبل ذلك: "قال عبد الرحمن بن مهدي: كان حماد بن سلمة لا يعرف بهذه الأحاديث حتى خرج خرحة إلى عبادان فجاء وهو يرويها"⁽⁸⁾.
- 3- ادعى الطاعن شذوذ حماد بن سلمة، ومخالفته أصحاب ثابت البناني في رفعه للحديث؛ فقال: "وقد ذكر الترمذي في السنن علة هذا الحديث فقال: "حديث حماد بن سلمة هكذا روى غير واحد عن حماد بن

(1) حسن السقاف، مسألة الرؤيا، ص25.

(2) كذا في الأصل، والصواب أبي قدامة!!

(3) حسن السقاف، مسألة الرؤيا، ص25.

(4) المصدر السابق، ص17.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج1، ص593، لم يوردها على أنها من منكراته كما يزعم السقاف.

(6) قال السقاف: بل هو ثقة ودافع عنه ونقل توثيقه عن الشيخ عبد العزيز الغماري.

(7) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج2، ص260.

(8) حسن السقاف، مسألة الرؤيا، ص19.

سلمة مرفوعا، وروى سليمان بن المغيرة هذا الحديث عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قوله؛ ولم يذكر فيه عن صهيب عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقد ذكر الحافظ الدارقطني هذا الحديث في كتابه: الإلزامات والتتبع⁽¹⁾ على أنه موقوف فقال: "وأخرج مسلم حديث حماد عن ثابت عن ابن أبي ليلى عن صهيب: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: 26] مرفوعا، ورواه حماد بن زيد عن ثابت عن ابن أبي ليلى قوله"⁽²⁾، والإسناد غريب في الطبقات الأربع الأولى.

وقال الإمام النووي: "هذا الحديث هكذا رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن بن أبي ليلى عن صهيب عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال أبو عيسى الترمذي وأبو مسعود الدمشقي وغيرهما: لم يروه هكذا مرفوعا عن ثابت غير حماد بن سلمة ورواه سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد وحماد بن واقد عن ثابت عن بن أبي ليلى من قوله؛ ليس فيه ذكر النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا ذكر صهيب"⁽³⁾، ثم ذكر النووي هناك أن الرفع والوصل زيادة ثقة وهي مقبولة!!، وهذا خطأ لا يتابع عليه، لأن هذا من باب الشاذ المردود، لا سيما وحماد في فيه كلام كثير"⁽⁴⁾.

الرابع ادعى السبحاني مخالفة هذه الأحاديث للقرآن الكريم، فقال: "ما قيمة رواية تخالف الذكر

الحكيم حيث يقول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 103]، ويقول -سبحانه- مخاطبا لموسى: ﴿قَالَ لَنْ نَرِنِي﴾ [الأعراف: 143]، ولفظة: ﴿لَنْ﴾ في لغة العرب للتأييد"⁽⁵⁾.

الخامس ادعى السبحاني أن إثبات الرؤية مخالف للعقل؛ فتوهم أن لازم اثباتها إثبات الجهة والجسمانية لله -تعالى-، وهو منزه عن ذلك، فقال: "...وتخالف أيضا العقل الصريح الذي به عرفنا الله سبحانه، والذي يحكم بامتناع رؤيته لاستلزامها كونه جسما أو جسمانيا، محاطا واقعا في جهة ومكان -تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا-"⁽⁶⁾.

السادس ادعى السقاف أن حديث أبي موسى يعارضه ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في وصف الجنة بأنها لبنة من ذهب ولبنة من فضة، فقال: "وهناك أحاديث تعارضه: قال الحافظ في: الفتح:

- (1) جعل المحدث السقاف كتابي الدارقطني كتابا واحدا!
- (2) الدارقطني، التتبع، ص 210.
- (3) النووي، شرح صحيح مسلم، ج 3، ص 17.
- (4) حسن السقاف، مسألة الرؤيا، ص 18.
- (5) جعفر السبحاني، أضواء على الصحيحين، ص 243.
- (6) المصدر نفسه، ص 243.

"ويعارضه حديث أبي هريرة: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَدِّثْنَا عَنِ الْجَنَّةِ مَا بِنَاؤُهَا قَالَ «لَبِنَةٌ ذَهَبٌ وَلَبِنَةٌ فِضَّةٌ»، الحديث أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان، وله شاهد عن ابن عمر أخرجه الطبراني وسنده حسن، وآخر عن أبي سعيد أخرجه البزار...»، والجمع بينهما متكلف لا ينتظم مع علمنا به⁽¹⁾.

ووجه المعارضة: أن بناء الجنة لبنة من ذهب ولبنة من فضة، وليست ذهبا خالصا أو فضة خالصة؛ كما جاء في حديث أبي موسى.

السابع ادعى السقاف أن قول النبي -صلى الله عليه وسلم- في حديث أبي موسى «وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيَّ رَبِّهِمْ إِلَّا رِذَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَيَّ وَجْهَهُ فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ» دال على نفي الرؤية؛ إذ من غير اللائق أن يكشف الرب -جل وعلا- رداء الكبرياء عن وجهه، فقال: "ثم إن هذا الحديث ليس فيه إثبات أنهم ينظرون إلى الله -تعالى- بل فيه أنهم لا ينظرون له، لأن على وجهه رداء الكبرياء!!، ورداء الكبرياء لا يليق أن يكشف أن ينزع عن معبودهم!!، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا!!".

ولذلك استشكل أهل العلم هذا الحديث كما في: فتح الباري، فمن ذلك قول الحافظ هناك: "قال الخطابي⁽²⁾: وقد ورد ذكر الحجاب في عدة أحاديث صحيحة، والله -سبحانه وتعالى- منزه عما يحجبه؛ إذ الحجاب إنما يحيط بمقدر محسوس، ولكن المراد بحجابه منعه أبصار خلقه وبصائرهم...". وقال الحافظ: "وقال النووي: أصل الحجاب المنع من الرؤية، والحجاب في حقيقة اللغة الستر، وإنما يكون في الأجسام والله -سبحانه- منزه عن ذلك فعرف أن المراد المنع من رؤيته".

وقال الحافظ: "وقال عياض: كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيرا وهو أرفع أدوات بديع فصاحتها وإيجازها، ومنه قوله -تعالى-: ﴿جَنَاحَ الذُّلِّ﴾ [الإسراء: 24]، فمخاطبة النبي -صلى الله عليه وسلم- لهم برداء الكبرياء على وجهه ونحو ذلك من هذا المعنى، ومن لم يفهم ذلك تاه؛ فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم، ومن لم يتضح له وعلم أن الله منزه عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يكذب نقلتها وأما أن يؤولها...".

وقال الحافظ: "وقال الكرمانى: هذا الحديث من المتشابهات؛ فإما مفوض، وإما متأول بأن المراد بالوجه الذات والرداء صفة من صفة الذات اللازمة المنزهة عما يشبه المخلوقات، ثم استشكل ظاهره بأنه يقتضي أن رؤية الله غير واقعة وأجاب بأن مفهومه بيان قرب النظر..."، ثم قال الحافظ: "وحاصله أن رداء الكبرياء مانع عن الرؤية، فكان في الكلام حذفاً...".

(1) المصدر نفسه، ص 26.

(2) الكلام للعراقي وليس للخطابي!!!.

قلت: فالحديث ليس فيه إثبات رؤية الناس لرحمهم، والله منزه عن الحلول في جنة عدن، وهذا الحديث غريب الإسناد باطل المتن والله المستعان⁽¹⁾.

الإجابة عن هذه الصعون:

يجاب عن الطعون المتقدمة بما يلي:

الأول: يجاب عن طعون الطاعن في حديث جرير في النقاط التالية:

- 1- قيس بن أبي حازم: أبو عبد الله البجلي الكوفي⁽²⁾، ثقة، أجمعوا على الاحتجاج به، يقال له رؤية، مات بعد التسعين، وجواب ما أورده الطاعن نلخصه فيما يلي:
 - ما رواه الطاعن من جرح ابن المديني لقيس منتزع من سياقه، فقد روى الذهبي عن الحسين بن فهم قال: "حدثني أبي، قال: قال ابن أبي دواد للمعتصم: يا أمير المؤمنين، هذا يزعم -يعني: أحمد بن حنبل- أن الله يرى في الآخرة، والعين لا تقع إلا على محدود، والله لا يحد، فقال: ما عندك؟ قال: يا أمير المؤمنين عندي ما قاله رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال: وما هو؟ قال: حدثني غندر، حدثنا شعبة، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير، قال: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي لَيْلَةِ أَرْبَعِ عَشْرَةَ، فَنَظَرَ إِلَى الْبَدْرِ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْبَدْرَ، لَا تُصَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»، فقال لابن أبي دواد: ما تقول؟ قال: أنظر في إسناد هذا الحديث، ثم انصرف. فوجه إلى علي بن المديني -وعلي ببغداد مملق، ما يقدر على درهم- فأحضره، فما كلمه بشيء حتى وصله بعشرة آلاف درهم، وقال: هذه وصلك بها أمير المؤمنين، وأمر أن يدفع إليه جميع ما استحق من أرزاقه -وكان له رزق سنتين-، ثم قال له: يا أبا الحسن حديث جرير بن عبد الله في الرؤيا ما هو؟ قال: صحيح، قال: فهل عندك عنه شيء؟ قال: يعفني القاضي من هذا، قال: هذه حاجة الدهر، ثم أمر له بثياب وطيب ومركب بسرجه ولجامه.
 - ولم يزل حتى قال له: في هذا الإسناد من لا يعمل عليه، ولا على ما يرويه، وهو قيس بن أبي حازم، إنما كان أعرابيا بوالا على عقبه، فقبل ابن أبي دواد عليا واعتنقه⁽³⁾.
 - فهذا الجرح في سياق استجواب ابن أبي دؤاد له، وقد أجابه بادئ الأمر بقوله: "صحيح" يعني الحديث، فلما ألح عليه القاضي؛ قال الذي ذكره الطاعن، وكأنها تقيه منه في تلك الفتنة.

(1) حسن السقاف، مسألة الرؤيا، ص 27.

(2) تنظر ترجمته: ابن الكيال، الكواكب النيرات، ج 1، ص 374، المزي، تهذيب الكمال، ج 24، ص 10، ابن حجر، تهذيب

التهذيب، ج 8، ص 346، هدي الساري، ص 436، تقريب التهذيب، رقم: 5566.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 11، ص 53.

ثم كيف يقبل الطاعن هذا الجرح من ابن المديني وهو يقرأ أن باعته عطاء أبي دؤاد وإلحاحه؟، إن الطعن في ابن المديني بهذا النقل أنسب وأليق!

وقد أجاب الخطيب عن هذه القصة بقوله: "أما ما حكى عن علي في هذا الخبر من أنه لا يعمل على ما يرويه قيس، فهو باطل، قد نزه الله عليا عن قول ذلك، لأن أهل الأثر - وفيهم علي - مجمعون على الاحتجاج برواية قيس وتصحيحها؛ إذ كان من كبراء تابعي أهل الكوفة... إلى أن قال: فإن كان هذا محفوظا عن ابن فهم، فأحسب أن ابن أبي دؤاد، تكلم في قيس بما ذكر في الحديث، وعزا ذلك إلى ابن المديني"⁽¹⁾.

وقال الذهبي: "إن صحت الحكاية؛ فلعل عليا قال في قيس ما عنده عن يحيى القطان، أنه قال: هو منكر الحديث، ثم سمي له أحاديث استنكرها، فلم يصنع شيئا، بل هي ثابتة، فلا ينكر له التفرد في سعة ما روى"⁽²⁾.

وهذه إجابات مقنعة أراد الطاعن ردها بقوله: "وما حاول الخطيب والذهبي ومن قلدهما من التمثل في تأويل هذا أو نفيه وإبطاله فهو مردود لتوارد أقوال جماعة من الأئمة في الطعن بقيس بن أبي حازم"، فمن يا ترى هذه الجماعة؟!:

نقل الطاعن كلا يعقوب بن شيبه في حكاية خلاف المحدثين في قيس، واجترأ منه الطاعن ما كان في القدر فيه، وعند الرجوع إلى كلام يعقوب نجده يرد كلام القادحين بقوله: "وليس الأمر عندنا كما قال هؤلاء". فلم يتكلم في قيس غير يحيى بن سعيد القطان؛ إذ قال: "قيس بن أبي حازم منكر الحديث"، قال ابن حجر: "ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق"⁽³⁾، أي أن قيسا تفرد ببعض الأحاديث؛ فلم يروها عن الصحابة غيره، وهذا ليس بقادح فيها؛ خصوصا وأنه أدرك كبار الصحابة، وتيسر له ما لم يتيسر لغيره، قال الذهبي: "فلا ينكر له التفرد في سعة ما روى"⁽⁴⁾، فلا عبرة بتهويلات الطاعن وادعائه توارد أقوال جماعة من الأئمة في الطعن بقيس بن أبي حازم.

أما ما يخص اختلاط قيس؛ فإن رواية إسماعيل بن أبي خالد عنه كانت قبل اختلاطه، وإلا كيف يحكي حاله بعد الاختلاط ثم يروى عنه بعد ذلك؟!:

2- ما ذكره الطاعن من إعلال أبي حاتم للحديث تدليس منه وتليبس، فالذي عناه ابن أبي حاتم بالسؤال، وعنناه أبوه بالجواب: هو حديث آخر؛ جاء من طريق قيس بن أبي حازم عن أبي بكر، والمحفوظ منه

(1) المصدر نفسه، ج 11، ص 53.

(2) المصدر نفسه، ج 11، ص 53.

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8، ص 347.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 11، ص 54.

كما قال الدارقطني "قول إسرائيل ومن تابعه عن أبي إسحاق عن عامر بن سعد عن أبي بكر"⁽¹⁾، وهذا حديث غير الذي نحن بصددده، فإنه من رواية قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله. ثم كيف حمل الطاعن الخطأ قيساً، وزعم أنه من منكراته؛ مع أن الخطأ من الرواة عنه لا شك في ذلك، وقد أشار ابن أبي حاتم إلى المخطئ بقوله: "حدثنا به عمر بن نصر النهرواني -من حفظه-".

الثاني: يجاب عن اشكالات الطاعن المتعلقة بحديث أبي موسى بما يلي:

- 1- في معارضة الطاعن حديث الصحيحين بما عند الطيالسي من حديث أبي قدامة وقفات:
 - أ- أبو قدامة الحارث بن عبيد الإيادي البصري⁽²⁾ ليس بالقوي، وقد تُكلم في حفظه، ولخص الحافظ درجته بقوله: "صدوق يخطيء"، ومن كانت هذه درجته فإن حديثه يصلح في الشواهد والمتابعات، وتكون مخالفته لرواية الأثبات منكرة، لا كما جعلها الطاعن معكراً!!
 - ب- إن هذا اللفظ: «أَنْ يَزُورُوا رَبَّهُمْ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ» وقع في الطبعة الهندية لمسند الطيالسي وهي طبعة "سيئة مليئة بالأخطاء والسقط والتصحيف"⁽³⁾، والمثبت في النسخ الخطية وكذا النسخ المحققة للمسند لفظ: «أَنْ يَرَوْا»⁽⁴⁾، تماماً كما هو لفظ الصحيحين.
 - ج- أوهم الطاعن قارئه أن الحديث مروى لمسلم بقوله: "وهو إسناد مذكور في صحيح مسلم" وهذا تدليس منه.
- 2- في طعن الطاعن في أبي بكر بن أبي موسى وقفات:
 - أ- أبو بكر بن أبي موسى: عمرو بن عبد الله بن قيس (ت 106)⁽⁵⁾، ثقة، قال الذهبي: "صدوق موثق مشهور، ما علمت فيه كلاماً إلا ما كان من ابن سعد، فإنه قال: يستضعف".
 - وتمام عبارة ابن سعد: "وكان قليل الحديث يستضعف"، وقد تعقب الحافظ ابن سعد بقوله: "هذا جرح مردود".
 - وقال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي أسمع أبو بكر من أبيه؟، فقال: "لا"، وقال الآجري عن أبي داود: "أراه قد سمع منه"، قال الحافظ: "صرح بسماعه منه في روايته".

(1) الدارقطني، العلل، ج 1، ص 283.

(2) تنظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3، ص 81، المزي، تهذيب الكمال، ج 5، ص 258، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2، ص 130، تقريب التهذيب، رقم: 1033.

(3) محمد بن عبد الحسن التركي، مقدمة تحقيق مسند الطيالسي، ج 1، ص 57.

(4) الطيالسي، المسند، ج 1، ص 427.

(5) تنظر ترجمته: ابن سعد، الطبقات، ج 6، ص 269، الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 4، ص 499، المزي، تهذيب الكمال،

ج 33، ص 144، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 12، ص 42، هدي الساري، ص 456، تقريب التهذيب، رقم: 7990.

ب- أبو بكر - كما ذكرت كتب التراجم - أكبر من أخيه أبي بردة، فإن كان سبب استبعاد سماع أبي بكر من أبيه صغر سنه فيكون أخوه أولى بالاستبعاد، فكيف يزعم الطاعن - والحال هذه - سماع أبي بكر حديث أبيه بواسطة أخيه؟!، ثم إن كتب التراجم لم تذكر لأبي بكر رواية عن أخيه؛ وكل ما ذكره الطاعن تجويز عقلي يفتقد إلى مستند تاريخي.

ج- أما رمي الطاعن أبي بكر بن أبي موسى بالنصب؛ لا لشيء إلا أنه أجلس أبا غادية الجهني إلى جنبه، فلم يسبقه إلى هذا الفعل أحد من الأئمة، وأبو غادية الجهني: يسار بن سبع، صحابي من وجوه العرب، وفرسان أهل الشام، يقال: شهد الحديبية⁽¹⁾، وقصة قتله لعمار - رضي الله عنهما - إنما تروى بأسانيد ضعيفة، قال الذهبي بعد روايتها: "إسناده فيه انقطاع"، وحينئذ ما المحذور في إجلال أبي بكر لأبي الغادية بجانبه؟، وما العيب في إجلاله وتوقيره؛ وهو صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؟!!

الثالث: يرد ادعاء الطاعن فيما يخص حديث صهيب - رضي الله عنه - من خلال ما يلي:

1- حماد بن سلمة من الثقات العباد، وقد تقدم في الجواب عن طعون المعاصرين في حديث آخر أهل الجنة دخولاً؛ رد بعض الإشكالات عنه، وأما مسألة روايته المنكرات في أحاديث الصفات التي عرج عليها الطاعن مبينا سببها - في حاشيته - بأنه مما دس ربيبه في كتبه؛ فهذا الجرح نقله ابن عدي؛ فقال: "قال الدولابي: ثنا محمد بن شجاع بن الثلجي، أخبرني إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، قال: كان حماد بن سلمة لا يعرف بهذه الأحاديث حتى خرج خرجاً إلى عبادان"⁽²⁾. ومدار هذه الرواية على ابن الثلجي، وهو محمد بن شجاع البغدادي أبو عبد الله بن الثلجي (ت 266)⁽³⁾، وقد رمي بالكذب والوضع مع فساد المذهب: قال ابن عدي: "وأبو عبد الله ابن الثلجي: كذاب، وكان يضع الحديث ويدسه في كتب أصحاب الحديث بأحاديث كفريات"، وقال الساجي: "فأما ابن الثلجي فكان كذاباً، احتال في إبطال حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -..."⁽⁴⁾، وقال الذهبي: "ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله، وقد اتهم". والملاحظ في تصرفات الأئمة أنهم لا يقبلون الجرح الصادر من المجروح، ولا الذي لا يصح سنده إلى الإمام المحكي عنه⁽⁵⁾، ولا شك أن هذا الجرح من قبيل هذا المرفوض.

(1) تنظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج2، ص544، ابن حجر، الإصابة، ج7، ص311.

(2) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج2، ص260.

(3) تنظر ترجمته: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج2، ص260، الذهبي، ميزان الاعتدال، ج1، ص593، ابن حجر، تقريب التهذيب، ج9، ص195.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب، ج9، ص195.

(5) ينظر: عبد العزيز العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، ص39.

2- فما يخص اختلاف الرواة عن ثابت في رفع حديث صهيب؛ فقد أعل رفع: الإمام الترمذي والدارقطني⁽¹⁾ وأبو مسعود الدمشقي⁽²⁾ على ما ذكر الطاعن!، وسبب إعلال الأئمة للحديث؛ هو مخالفة حماد بن سلمة ل: حماد بن زيد وسليمان بن المغيرة ومعمر بن راشد وغيرهم من أصحاب ثابت في رفعه دونهم، وقد أوجب على تعليل من تقدم للحديث بإجابات⁽³⁾:

أ- إن حماد بن سلمة من أثبت الناس في ثابت، وروايته عنه مقدمة على رواية غيره، قال ابن معين: "حماد بن سلمة أعلم الناس بثابت، ومن خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد"⁽⁴⁾، وقال: "من خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد"، قيل: فسليمان بن المغيرة عن ثابت؟، قال: "سليمان ثبت وحماد أعلم الناس بثابت"⁽⁵⁾.

ب- إن من خالف حماد بن سلمة وإن كانوا كثرة فقد اعتري كثرتهم ما يضعفها وبيان ذلك:
- إن حماد بن زيد وإن كان ثقة؛ فإنه معروف بقصر الأسانيد، وبوقف المرفوع وقاية عند الشك، قال يعقوب بن شيبة: "حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكل ثقة غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد ويوقف المرفوع وكثير الشك بتوقيه، وكان جليلا لم يكن له كتاب يرجع إليه فكان أحيانا يذكر فيرفع الحديث وأحيانا يهاب الحديث ولا يرفعه"⁽⁶⁾.

- إن حماد بن واقد العيشي أحد هذه الكثرة: ضعيف، لخص ابن حجر حاله بقوله: "ضعيف"⁽⁷⁾.
ج- رواية سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد وصلهما ابن جرير في تفسيره⁽⁸⁾ وهي مختصرة جدا عن رواية حماد بن سلمة؛ مما يشعر أن ابن أبي ليلي كان أحيانا يختصر متنه وكذا إسناده؛ فلا يسنده، وتارة يسنده ويسوقه بتمامه⁽⁹⁾.

الرابع: يجاب عن ادعاء الطاعنين مخالفة الأحاديث للقرآن الكريم بما يلي:

(1) الدارقطني، التبع، ص210.

(2) نقل كلامه: المزي، تحفة الأشراف، ج4، ص198.

(3) ينظر: ربيع المدخلي، بين الإمامين مسلم والدارقطني، ص51 وما بعدها.

(4) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج2، ص690.

(5) المزي، تهذيب الكمال، ج7، ص262.

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج3، ص10.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 1508.

(8) الطبري، جامع البيان، ج15، ص66.

(9) الألباني، ظلال الجنة، ج1، ص206.

1- إن المنفي في قوله -تعالى-: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: 103] هو الإدراك، وليست الرؤية، قال ابن أبي العز: "إن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال -تعالى-: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَ الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ [الشعراء: 61-62]، فلم ينف موسى الرؤية؛ وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب -تعالى- يرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علماً⁽¹⁾.

2- ادعاء الطاعن أن لفظ: "الن" في قوله -تعالى-: ﴿قَالَ لَنْ تَرِنَنِي﴾ [الأعراف: 143] يدل على التأييد؛ ادعاء باطل، لأن لن في لغة العرب تفيد تأكيد نفي الفعل؛ لا تأييد نفيه، قد قال ابن مالك⁽²⁾:
ومن رأى النفي ب: "الن" مؤيدا ❁❁ فقولهُ اردد، وخلافه اعضدا

وشرح ابن مالك نظمه فقال: "ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأييد النفي ب"الن"، وهو الزمخشري في أمودجه، وحامله على ذلك اعتقاده أن الله -تعالى- لا يرى، وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أعني ثبوت الرؤية. جعلنا الله من أهلها، وأعادنا من عدم الإيمان بها"⁽³⁾.
ومما يدل على أن لفظه: "الن" لا تفيد التأييد؛ الاستعمالات القرآنية لها، ومن أمثلة ذلك⁽⁴⁾:

أ- تحدى الله -سبحانه وتعالى- بعض المشركين لما ادعوا أنهم يدخلون الجنة فلا يشاركونهم في دخولها أحد بتمني الموت، لأن من كانت له الجنة كان الموت أحب إليه من الحياة، فبين الله -سبحانه- كذب ادعائهم بتخلفهم عن هذا التحدي؛ فقال -سبحانه-: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 95]، و"الن" هنا لا تفيد التأييد؛ بدليل أن هؤلاء المشركين الذين امتنعوا عن تمني الموت في الدنيا؛ سيتمنونهم يوم القيامة تخلصاً من العذاب، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَنَادُوا يَا مَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: 77].

(1) ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ص 157.

(2) ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبالي (ت 672): إمام اللغة الكبير، ولد في جيان بالأندلس، وانتقل إلى دمشق وأقام بها حتى توفي، من أشهر كتبه: الألفية في النحو، وله أيضاً: تسهيل الفوائد والكافية الشافية وهي أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت وشرحها ولامية الأفعال وشواهد التوضيح وإكمال الاعلام بمثلث الكلام وغير ذلك. ينظر: الصفدي،

الوافي بالوفيات، ج 3، ص 285، الزركلي، الأعلام، ج 6، ص 234.

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 3، ص 1531.

(4) ينظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ص 156.

ب- جاء تحديد الفعل بعد "الن" في قوله -تعالى- على لسان أحد إخوة يوسف: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِیَ أَبِیٌّ أَوْ یَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [يوسف: 80]، ولو كان استعمال "الن" للتأييد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها.

الخامس: احتج الطاعن في رده الحديث بأن إثبات الرؤية يلزم منه ثبوت الجهة لله -تعالى-، وأن ثبوت الجهة يؤدي إلى التجسيم؛ وهذا احتجاج باطل: لأن تشبيه النبي -صلى الله عليه وسلم- في الحديث كان للرؤية في وضوحها وتيسرها؛ لا تشبيه المرئي -الذي هو الله -سبحانه وتعالى- بالشمس أو القمر. قال ابن تيمية: "فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين؛ فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب كالمنسوب، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه؛ كما قال -صلى الله عليه وسلم-: «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ» فشبه الرؤية بالرؤية، ولم يشبه المرئي بالمرئي»⁽¹⁾.

وأما اصطلاحات الجسم والجهة فهي اصطلاحات مجملة؛ تحتل الحق الذي تجب نسبتته لله -سبحانه-، كما تحتل الباطل الذي ينبغي تنزيهه -جل جلاله- عنه⁽²⁾.

فوصف الجسم إن أريد به أن الله -سبحانه- جسم من جنس المخلوقات؛ كانت نسبتته للذات العلية منكرا من القول وزورا، وإن أريد به لازم إثبات صفاته -سبحانه وتعالى-؛ كانت نسبتته للحق -سبحانه- حقا وصوابا؛ لأن لازم الحق حق.

وكذلك الحال بالنسبة لوصف الجهة: فإن أريد بها جهة عدمية كانت نسبتها لله حقا، وإن أريد بها حلول الله -سبحانه- في جهة مخلوقة؛ فيكون محاطا -جل جلاله- بمخلوقاته كانت باطلا؛ لا شك في ذلك ولا ريب.

ولا تعارض بين ثبوت الرؤية يوم القيامة وبين تنزيه الله -سبحانه- عن الحلول في جهة مخلوقة، فالعالم الذي نعيش فيه موجود في حيز وجهة؛ لاستحالة وجود جسم مجرد عن المكان، وبعض هذا العالم مرئي، ومع ذلك ليس هذا العالم في جهة مخلوقة موجودة⁽³⁾، إذ لو كان في جهة موجودة للزم أن تكون هذه الجهة في جهة أخرى؛ وهذا يستلزم التسلسل، وينافي تناهي الأجسام.

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج3، ص47.

(2) ينظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج6، ص547، درء تعارض العقل والنقل، ج1، ص253.

(3) ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ج1، ص253.

وقد ذكر الشهرستاني⁽¹⁾ اتفاق أهل الحق من أهل الملل كلها على استحالة وجود أجسام لا تتناهى مكاناً⁽²⁾.

وخلاصة القول: لا تلازم بين ثبوت الرؤية وبين أن يكون -جل جلاله- "محاطا واقعا في جهة ومكان"؛ لأن هذا العالم موجود ومرئي وهو في حيز، ومع ذلك ليس محاطا بمخلوق آخر.

السلك عارض الطاعن حديث أبي موسى بحديث أبي هريرة الذي فيه: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَدِّثْنَا عَنِ الْجَنَّةِ مَا بَنَّا وَهِيَ قَالَ: «لَبِنَةٌ ذَهَبٌ وَلَبِنَةٌ فِضَّةٌ...»، وهذا الحديث رواه الترمذي⁽³⁾ من طريق محمد بن فضيل عن حمزة الزيات عن زياد الطائي عن أبي هريرة.

وزياد الطائي: مجهول، قال الحافظ: "مجهول، أرسل عن أبي هريرة"⁽⁴⁾، وقال الذهبي: "لا يعرف"⁽⁵⁾.

قال الترمذي بعد روايته: "هذا حديث ليس إسناده بذلك القوي وليس هو عندي بمتصل، وقد روي هذا الحديث بإسناد آخر عن أبي مُدَلَّةٍ عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-".

وحديث أبي مدلة رواه أحمد والدارمي⁽⁶⁾ وغيرهم من طريق أبي مجاهد الطائي عن أبي مدلة عن أبي هريرة.

وأبو مُدَلَّةٍ: مجهول، لم يوثقه أحد غير ابن حبان؛ وذلك لتساهله في توثيق المجاهيل. قال ابن المديني: "أبو مدلة مولى عائشة: لا يعرف؛ اسمه مجهول، لم يرو عنه غير أبي مجاهد الطائي"⁽⁷⁾، وقال الذهبي: "لا يكاد يُعرف"⁽⁸⁾.

وروى هذا الحديث أيضا أحمد وأبو نعيم⁽⁹⁾ من طريق عمران القطان عن قتادة عن العلاء بن زياد عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: «بِنَاءُ الْجَنَّةِ لَبِنَةٌ مِنْ ذَهَبٍ وَلَبِنَةٌ مِنْ فِضَّةٍ».

(1) الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد (ت548): الإمام المتكلم، ولد بشهرستان وهي مدينة بين نيسابور وخوارزم وبها توفي، من مصنفاته: الملل والنحل، نهاية الأقدام في علم الكلام، الارشاد إلى عقائد العباد، وغير ذلك. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج6، ص215، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص273.

(2) الشهرستاني، نهاية الأقدام في علم الكلام، ص3.

(3) الترمذي، الجامع الصحيح، ج4، ص672، رقم: 2526.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 2107.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص96.

(6) رواه أحمد (ج15، ص464، رقم: 9744) والدارمي (ص1861، رقم: 2863).

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج12، ص248.

(8) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج4، ص571.

(9) رواه أحمد (ج14، ص359، رقم: 8747) وأبو نعيم في الحلية (ج2، ص248).

وخالف معمرٌ - عند عبد الرزاق⁽¹⁾ - روايةَ عمران القطان؛ إذ روى الحديث "موقوفا" عن أبي هريرة بلفظ: «حَائِطُ الْجَنَّةِ مَبْنِيٌّ لِبَنَةِ مَنْ ذَهَبَ وَلِبَنَةِ مَنْ فِضَّةٌ...».

ورواه أبو نعيم⁽²⁾ من طريق إبراهيم بن طهمان عن مطر الوراق عن العلاء بن زياد عن أبي هريرة مرفوعا. وقد أعل الدارقطني رواية الرفع؛ فقال: "أسنده مطر الوراق عن العلاء بن زياد، ووقفه قتادة، والموقوف أشبه"⁽³⁾.

والذي يظهر أن رواية الرفع لحديث أبي هريرة ضعيفة، فلا يصح معارضة حديث أبي سعيد بها، ولعل الثابت من حديث أبي هريرة؛ الرواية الموقوفة عليه، والتي لفظها: «حَائِطُ الْجَنَّةِ مَبْنِيٌّ لِبَنَةِ مَنْ ذَهَبَ وَلِبَنَةِ مَنْ فِضَّةٌ...»، وهذه الرواية لا تعارض حديث أبي موسى، والجمع بينهما متيسر⁽⁴⁾؛ وذلك بحمل ما جاء في حديث أبي موسى على أنه وصف لكل ما في الجنة من آنية وغيرها، وحمل حديث أبي هريرة أنه وصف لحوائط الجنة - والله أعلم -.

السابع: ادعاء الطاعن أن حديث أبي موسى يدل على نفي الرؤية ادعاء لا يصح، لأن منع الحديث حصول الرؤية بوجود الرداء، يفهم منه جوازها، ولو كانت ممتنعة مطلقا لم يكن لتعليق منعها بوجود الرداء فائدة.

وجاء حديث أبي موسى مختصرا؛ جانحا إلى تقليل الكلام وتخفيفه، ولذلك حذفت بعض عباراته لعلم المخاطبين بها؛ قال الحافظ: "فكأن في الكلام حذفاً تقديره بعد قوله: «...إِلَّا رِذَاءَ الْكَبِيرِ يَأْ» فإنه يمن عليهم برفعه؛ فيحصل لهم الفوز بالنظر إليه"⁽⁵⁾.

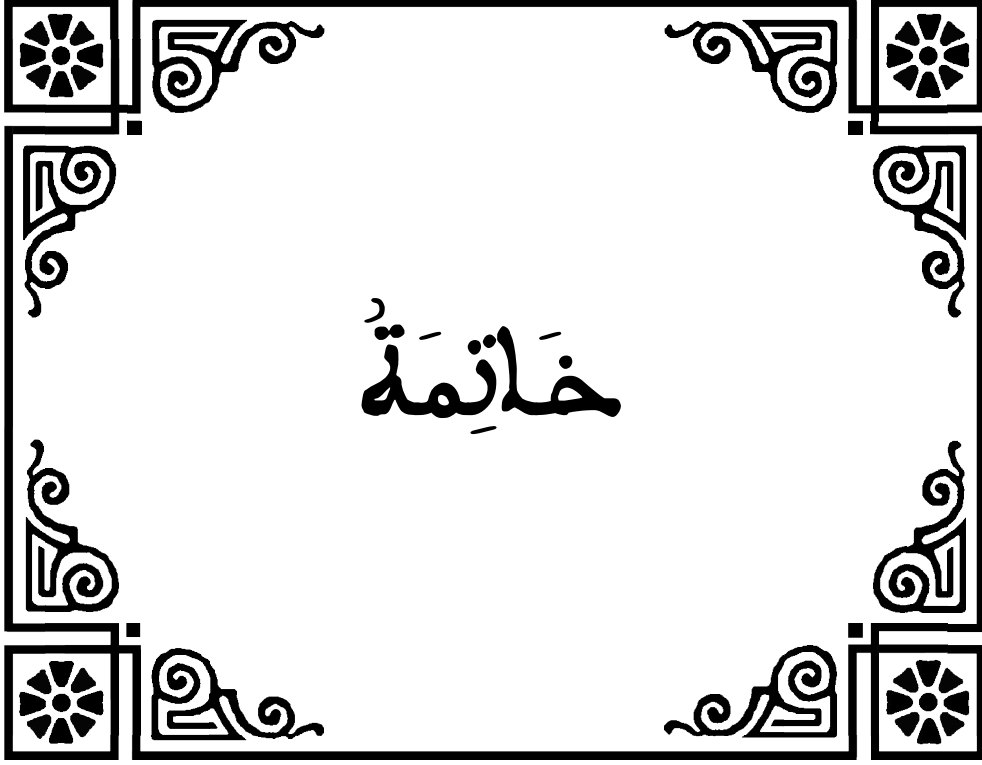
(1) عبد الرزاق، المصنف، (ج11، ص416، رقم: 20875).

(2) أبو نعيم، الحلية، ج2، ص248.

(3) الدارقطني، العلل، ج11، ص139.

(4) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، ج13، ص432.

(5) المصدر نفسه، ج13، ص432.



خاتمة

خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد خير البريات، وعلى آله وصحبه وأزواجه الطاهرات الطيبات:

فبعد الفراغ من فصول هذه الرسالة ومباحثها، تحصلت -بحمد الله تعالى- على جملة من النتائج؛ أخص أهمها في النقاط التالية:

- 1- إن تقسيم المتكلمين لمسائل العقيدة إلى غيبيات وعقليات تقسيم غير منضبط، لأن بعض المسائل الغيبية جائزة الإثبات بالعقل، كما أن كل المباحث العقلية ثابتة بالسمع.
- 2- في تقييد المتكلمين المعنى الاصطلاحي للغيبيات بعدم امتناعها عقلاً؛ فتح للمجال أمام الطاعنين في السنة اليوم لرد جملة من الأخبار الغيبية، بحجة استحالة إثبات ظواهرها عقلاً.
- 3- كان لعدم انضباط القيود التي ضبط بها المتكلمون مصطلح الغيبيات الأثر في اختلافهم في تحديد الموضوعات المتعلقة به.
- 4- إن أحاديث الصحيحين احتجاج ومتابعات، وشرط الإمامين في الصحة متعلق بما أورده احتجاجاً، أما ما أورده الإمامان في الشواهد والمتابعات فينزل أحياناً عن شرطهما، حيث يوردان فيه الموقوف والمرسل، وفي بعض الأحيان المعل لبيانه وشرحه.
- 5- غالب الكتاب المعاصرين المتصدرين لنقد الصحيحين من غير المتخصصين في الحديث النبوي وعلومه؛ وإن كان عند بعضهم اطلاع عام ومشاركة في بعض العلوم الشرعية.
- 6- تنكر بعض المعاصرين المنتسبين لمدرسة أهل الحديث لمنهجها في نقد الأحاديث وخرجوا عن قواعدها في الجمع بين الأخبار التي يوهم ظاهرها التعارض، وانساقوا وراء ادعاءات أعداء السنة؛ من الفرق البائدة والحاضرة.
- 7- ردَّ بعض المعاصرين بعض أحاديث الصحيحين لضعف الرواة في أسانيدها، متجاهلين بذلك منهج الشيخين في التعامل مع أحاديث الضعفاء، وأنهما ينتقيان للضعيف ما صح له ضبطه، فإن ضعف الراوي -ما لم يبلغ حد الترك- لا يعني ضرورة خطأه في كل حديث، كما أن حفظه لا يعني حفظه لكل حديث.
- 8- يكون من بعض الطاعنين اطلاع على أجوبة العلماء على الشبهات التي يوردونها، فيحتالون بسبب عجزهم عن مناقشتها نقاشاً علمياً؛ فيردونها في سياق إيرادهم للشبهات رداً بارداً مجملاً، مظهرين بذلك بطولية وموسوعية في البحث.

9- من الكتابات المعاصرة في نقد الصحيحين ما هو خارج عن إطار البحث العلمي؛ إذ أن به خروقات علمية صارخة، والناظر في هذه الكتابات يجد أن أصحابها لا يهدفون من خلالها إلى حل إشكالات عليمة، وإنما يريدون بها إثارة الشبهات والتشكيكات فحسب.

وأحسب أن تلك الكتابات إنما تستهدف غير المتخصصين في العلوم الشرعية من العوام وأنصاف المثقفين. 10- يتطلب أكثر الطاعنين لكل تعارض ترجيحاً، سواء كان التعارض بين الأحاديث بعضها البعض، أو بينها وبين القرآن أو العقل أو العلم الحديث؛ وعادة ما يكون الترجيح بادعائهم وضع الحديث على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومن ثم التعسف في رده، ويرفض أكثر الطاعنين مسلك الجمع، مخالفين طريقة أهل العلم في رفع التعارض بين الأخبار.

11- بعض الأحاديث تكون حمالة لمعاني مختلفة، لكن بعض الطاعنين يصر على حملها على المعنى الذي يظهر به التعارض بينها أو بين القرآن أو العقل، أو الحس؛ وإن كان هذا المعنى مرجوحاً، معرضاً عما سواه من المعاني المحتملة وأن كانت راجحة، وهذا يظهر لنا انفلاتهم من الموضوعية في دراساتهم.

12- كثير من الدعاوى التي يرد بها المعاصرون الأحاديث مكرر بينهم على اختلاف مدارسهم، وكثير من تلك الدعاوى مقتبس من أدبيات الفرق الإسلامية البائدة، وعلى رأسها المعتزلة.

13- اهتم العلماء المعاصرون بالإجابة عن عدد لا بأس به من شبهات المعاصرين المتعلقة بأحاديث الصحيحين، يظهر هذا في كتابات مفردة في مناقشة الطاعنين أو في سياقات الدفاع عن السنة في ثنايا كتابات مختلفة، كما أن للمتقدمين جهد كبير في دفع شبهات الفرق الإسلامية حول أحاديث الصحيحين؛ التي جددتها بعض المعاصرين، ويظهر جهد المتقدمين في ثنايا كتب السنة -الاعتقاد-، وشروح الحديث، وكتب دفع التعارض ورفع الإشكالات عن الأخبار، وفي غير ذلك.

14- ادعاء بعض الطاعنين مخالفة الأحاديث الصحيحة لنتائج العلم الحديث اليقينية إنما هو تهويلات وادعاءات باطلة، وحقيقة الأمر أنهم يعارضون الأحاديث الثابتة بنظريات غير مكتملة، وفرضيات متنازع في صحتها بين العلماء التحريبيين أنفسهم.

15- لم أتفق مع الطاعنين في رد أي حديث من الأحاديث التي عانيت دراستها؛ غير حديث واحد أعل الأئمة طريقاً له مخصوصة؛ وقد صح من طرق أخرى رواها الشيخان في صحيحهما، وأعتقد أن إيراد الإمامين لتلك الطريق كان لبيان علتها؛ كما بينت ذلك في موضعه.

هذه أهم نتائج البحث، وإذا كان لي أن اقترح أو أوصى بشيء في هذا المقام؛ فإني اقترح وأوصي بما يلي:

- 1- أقترح على طلبة الدراسات العليا استكمال هذا البحث؛ من خلال مناقشة الطعون المتعلقة بباقي أبواب الاعتقاد والعبادات والمعاملات والآداب، استكمالاً لموسوعة شاملة في الرد التفصيلي على الطعون المعاصرة في أحاديث الصحيحين.

- 2- وأقترح على عمادة كلية أصول الدين إدراج مقاييس تعنى بمناقشة الطعونات المعاصرة على مصادر الإسلام وعلومه لجميع تخصصات الكلية، خصوصا وأن إثارة الشبهات لم يعد مقصورا على مصادره المتمثلة في القرآن والسنة، بل تعدى الأمر إلى علوم الإسلام المختلفة؛ من فقه وعقيدة وتاريخ ولغة.
- 3- وأوصي المشتغلين بخدمة السنة النبوية بالتعاون فيما بينهم؛ خصوصا إذا تعلق الأمر برد الشبهات عن دين الإسلام، فليس يخفى عليهم أن دين الإسلام بات غريبا في ديار المسلمين؛ ليس له جهة رسمية تتولى الدفاع عنه إذا ما اعتدي على مقدساته، وأن هذه المهمة الكبيرة باتت موكلة للجهود الفردية غير الممونة، فأوصي كل باحث كان له جهد في هذا الباب أن ينشره على الشبكة، وأن يمكن منه إخوانه الباحثين، وأن يحتسب الأجر من الله - سبحانه وتعالى -، فإنه بذلك يسد ثغرا في وجه أعداء الإسلام، ولا شك أن هذا التصرف أنفع للباحث وأمتة ودينه من تخمير بحثه انتظارا لجهة ما تضمن له حقوق النشر.
- 4- كما أوصي المسؤولين على مكتبة الجامعة برصد الكتب التي تعنى بإثارة الشبهات حول الإسلام ومصادره ومقدساته، وإتاحتها للباحثين والمختصين.
- هذا آخر ما يسر الله - سبحانه وتعالى - رقمه، فما كان فيه من صواب؛ فبفضل الله وتوفيقه وعنايته، وما كان فيه من خلل أو نقص؛ فمن عجزني وتقصيري، وأسأل الله برحمته التي وسعت كل شيء أن يغفر لي ذلك، وأن يتجاوز عني فيه، إنه سميع قريب مجيب.
- كما أسأله - سبحانه - بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، "وأن يجعلنا ممن تكلف الجهد في حفظ السنن ونشرها، وتمييز صحيحها من سقيمها، والتفقه فيها، والذب عنها؛ إنه المان على أوليائه بمنزل المقربين، والمتفضل على أحبائه درجة الفائزين، والحمد لله رب العالمين"⁽¹⁾.

وَكَلَّمَ اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَيَّ نَبِيَّنَا
مَنْمَكٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ.

(1) من كلام الإمام ابن حبان، الثقات، ج9، ص297.

الفقارِسُ العامَّةُ:

وفيها:

- الأول: فَفَرَسُ الآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ
الثاني: فَفَرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ
الثالث: فَفَرَسُ الْأَعْلَامِ الْمُتَرْجِمِ لِقَمْرِ
الرابع: قَائِمَةُ الْمَصَالِحِ وَالْمَرَاجِعِ
الخامس: فَفَرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

مرتبة حسب ترتيبها في المصحف

| الصفحة | رقم الآية | |
|-------------|-----------|---|
| | | الفاتحة |
| 222 | [7] | ﴿عَبْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ |
| | | البقرة |
| 3 | [3] | ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ |
| 3 | [14] | ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ |
| 278-276-273 | [24] | ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ...﴾ |
| 288 | [39] | ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ |
| 124 | [58] | ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ |
| 253-250 | [62] | ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالصَّٰدِقَاتِ...﴾ |
| 123 | [74] | ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَلْبَسُونَ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ |
| 288 | [82] | ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ |
| 247 | [85] | ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ |
| 301 | [95] | ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ |
| 254 | [109] | ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ...﴾ |
| 250 | [111] | ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا﴾ |
| 250 | [112] | ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ |
| 118 | [159] | ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ﴾ |
| 72 | [255] | ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ |

280 [281] ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾

آل عمران

215 [7] ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾

190 [32] ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾

3 [44] ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ﴾

252 [85] ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾

282 [131] ﴿وَأَتَقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾

282 [133] ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ...﴾

النساء

178 [36] ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾

177 [56] ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّيهِمْ نَارًا﴾

262 [80] ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾

69 [102] ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ﴾

159 [113] ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

233 [122] ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ... وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾

251 [123] ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾

251 [124] ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى ...﴾

239-246-276-291 [145] ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾

150 [159] ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾

233 [168] ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ...﴾

المائدة

164-159 [48] ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾

الأَنْعَامُ

- 80-77 [8] ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴾
- 170 [38] ﴿ وَمِمَّنْ دَابَّتْ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ ﴾
- 222 [51] ﴿ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾
- 3 [73] ﴿ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾
- 182 [93] ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا ﴾
- 301-294-208 [103] ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾
- 80-77 [109] ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾
- 93 [152] ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾
- 150-110 [158] ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾
- 191-190-189-187 [164] ﴿ وَلَا نَزْرُؤُا وَزِرَّةٌ وَزَرَّ أُخْرَى ﴾

الأَعْرَافُ

- 280 [8] ﴿ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾
- 280 [9] ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ... ﴾
- 226 [23] ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾
- 10-8 [27] ﴿ إِنَّهُ يَرَبُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَنْوَرُونَ ﴾
- 255 [40] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتِّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ... ﴾
- 78 [42] ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾
- 184 [46] ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَتِهِمْ ﴾
- 112 [54] ﴿ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا ﴾
- 113 [58] ﴿ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ، بِإِذْنِ رَبِّهِ ﴾
- 301-294 [143] ﴿ قَالَ لَنْ تَرَنِّي... فَلَمَّا تَحَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾
- 255-251 [156] ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ... ﴾
- 255 [157] ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ... ﴾

- 94-93-90-62 [187] ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ۗ﴾
 140-96- [188] ﴿وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْمَرْتُمْ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ۗ﴾
 72

الأنفال

- 9 [9] ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ ۗ﴾
 73 [33] ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ۗ﴾
 181 [50] ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ ۗ﴾

التوبة

- 162 [61] ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أَدْنَىٰ ۗ﴾
 238 [80] ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ۗ﴾
 238 [84] ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ ۗ﴾
 83 [100] ﴿وَالسَّيْفُورُ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ۗ﴾
 182 [101] ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَيْنَا عَذَابٍ عَظِيمٍ ۗ﴾
 184 [108] ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ۗ﴾
 235 [113] ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ۗ﴾
 71 [128] ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ۗ﴾

يونس

- 294-292 [26] ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۗ﴾
 174 [45] ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ ۗ﴾

هود

- 70 [82] ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ۗ﴾
 284 [106] ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ۗ﴾

- 284 [107] ﴿ خَلْدِيْنَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ۗ ﴾
- 284 [108] ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَمِنَ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾
- 256-259-263 [119] ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾

يوسف

- 3 [15] ﴿ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ ﴾
- 302 [80] ﴿ فَلَنْ أُنْبِخَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾

الرعد

- 203-199 [2] ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا... وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾
- 124 [15] ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا... ﴾
- 164 [43] ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ... ﴾

إبراهيم

- 179-177-175 [27] ﴿ يَشِيتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ﴾
- 282-279-200 [48] ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ ۗ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾

الحجر

- 237 [48] ﴿ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرِجِينَ ﴾

النحل

- 246-82 [1] ﴿ أَنْتَ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلْهُ ۗ ﴾
- 69 [14] ﴿ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾
- 262-216 [44] ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ... ﴾
- 124 [48] ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَنْفَعِيوهُ ظِلَالُهُ ۗ ﴾
- 3 [77] ﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ ﴾

85 [97] ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنُثِيَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾

الإِسْرَاءُ

295 [24] ﴿ جَنَاحَ الدُّلِّ ﴾

123 [44] ﴿ وَإِن مِّنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾

79-78-76 [59] ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾

218 [79] ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾

الكَهْفُ

281 [29] ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ... ﴾

251 [30] ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾

161-140 [98] ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴾

161-140 [99] ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فُجِعَ عَنْهُمْ جَمْعًا ﴾

مَرْيَمُ

285 [39] ﴿ وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ ﴾

227 [41] ﴿ إِنَّهُ كَانَ صَدِيقًا نَّبِيًّا ﴾

171 [85] ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ﴾

صَّه

138-16 [39] ﴿ وَلِئَصْنَعِ عَلَى عَيْنِي ﴾

147 [66] ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾

268 [71] ﴿ وَلَا صَلْبَيْنَكُم فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾

223 [109] ﴿ يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أِذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا ﴾

226-224 [121] ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ، فَغَوَى ﴾

226 [122] ﴿ ثُمَّ اجْنَبْ لَهُ رَبُّهُ، فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴾

الأنبياء

- 77 [5] ﴿فَلْيَأْنِبْنَا بِنَايَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأُولُونَ﴾
- 77 [6] ﴿مَاءَ أَمْنَةٍ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾
- 223-237 [28] ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾
- 161-140 [96] ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُجِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ...﴾
- 161-140 [97] ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
- 276 -261 [98] ﴿إِنَّكُمْ وَمَنْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ ...﴾
- 265-261 [99] ﴿لَوْ كَانَتْ هَتُؤَلَاءُ آلهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ﴾

البحر

- 228-222-166 [2] ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾

المؤمنون

- 253-249 [10] ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾
- 249 [11] ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾
- 72 [92] ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾
- 173 [100] ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾

النور

- 123 [41] ﴿وَالطَّيْرُ صَفَّتْ كُلُّ قَدَعَةٍ صَلَاتُهُ وَتَسْبِيحُهُ﴾

الفرقان

- 173 [53] ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَحْجُورًا﴾

الشعراء

- 301 [61] ﴿فَلَمَّا تَرَىٰ الْجَمْعَانَ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾
- 224 [82] ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾
- 232 [90] ﴿وَأَزَلَّتْ الْجَنَّةُ لِلْمُنْفِينَ﴾
- 232 [91] ﴿وَبُرِزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ﴾

النمل

- 3 [20] ﴿أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾
- 93-74-72 [65] ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾
- 96 [71] ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾
- 96 [72] ﴿قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾
- 3 [75] ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾
- 181-177 [80] ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تَسْمَعُ الضَّمَّةَ الدُّعَاءَ﴾

القصر

- 244 [56] ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾

العنكبوت

- 188 [12] ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا...﴾
- 77 [50] ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَاتٌ مِنْ رَبِّهِ﴾
- 80-77 [51] ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾
- 268 [64] ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾

الروم

- 62 [55] ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾

لقمان

- 197 [28] ﴿ مَا خَلَقُكُمْ وَلَا بَعَثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾
- 251 [33] ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَتْفُورًا رَبِّكُمْ وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدُ عَنْ وَلَدِهِ... ﴾
- 93-66-64 [34] ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ ﴾

السجدة

- 268 [13] ﴿ لَا مَلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾

الأحزاب

- 184 [23] ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾
- 255 [43] ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾
- 74 [47] ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴾
- 93 [63] ﴿ يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾

سبا

- 96 [29] ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾
- 96 [30] ﴿ قُلْ لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ لَا تَسْتَعِجِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ ﴾
- 3 [48] ﴿ قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْدِرُ بِالْحَقِّ عَلَّمَ الْغُيُوبِ ﴾

فالص

- 16 [10] ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾
- 253-250 -3 [18] ﴿ وَلَا نُزِرُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَمَلِهَا لَا يُحْمَلُ مِنْهُ ﴾
- 237 [36] ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا ﴾
- 142-133 [43] ﴿ فَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾

يس

- 111 [38] ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾

- 195 [48] ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾
- 195 [49] ﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾
- 195 [50] ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ﴾
- 195 [51] ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ ﴾
- 195 [52] ﴿ قَالُوا يَا بُولَاقْنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا ﴾
- 195 [53] ﴿ إِنَّ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾
- 251-250 [54] ﴿ فَالْيَوْمَ لَا تَنْظُمُونَ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُحْزَنُونَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

الصافات

- 251 [39] ﴿ وَمَا تُحْزَنُونَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

ح

- 197 [15] ﴿ وَمَا يَنْظُرُ هَتُّوْلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوْقِ ﴾
- 192 [41] ﴿ أَنَّىٰ مَسْنَىٰ الشَّيْطَانِ بُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴾
- 265 [42] ﴿ أَرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴾
- 16 [75] ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي ﴾
- 259 [84] ﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾
- 265-259 [85] ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾
- 209 [88] ﴿ وَلَنَعْلَمَنَّ نِبَاهُ بَعْدَ حِينٍ ﴾

الزمر

- 112 [5] ﴿ يُكْوَرُ أَلِيلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكْوَرُ النَّهَارَ عَلَى أَلِيلٍ ﴾
- 224-222 [43] ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ ﴾
- 224-222 [44] ﴿ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ، مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
- 67 [64] ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ بِعِبَادَةِ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾
- 228-200-193 [68] ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ... ﴾

غافر

- 182 [45] ﴿وَحَاقَ بِقَالِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾
 247-238-182 [46] ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ط﴾
 151 [57] ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾

فصلت

- 103 [35] ﴿وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾

الشورى

- 208-139 [11] ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

النخرف

- 150 [61] ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَّمٌ لِلسَّاعَةِ﴾
 237 [75] ﴿لَا يَفْتَرُ عَنْهُمْ﴾
 301 [77] ﴿وَنَادُوا بِمَلِكِكَ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ط﴾

الأحقاف

- 279-72 [9] ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَايِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفَعَّلُ بِي وَلَا بِيَوْمِ﴾
 181-177 [35] ﴿فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرْنَا أَوْلُوا الْعَزِيمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ ط﴾

صمد

- 151-149-62 [18] ﴿فَهَلْ يُظُنُّونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ط فَفَدَّ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾
 224 [19] ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْيَاكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ط﴾

الفتح

- 73 [1] ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾
- 224-73 [2] ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾
- 73 [5] ﴿لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا﴾
- 266 [13] ﴿يُدُّ اللَّهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ^٥﴾

الصَّجَرَاتُ

- 3 [12] ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾

ق

- 268-263-258-256 [30] ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾
- 289 [39] ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾

الصُّورُ

- 196 [45] ﴿فَذَرَهُمْ حَتَّى يَلْقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾

النَّجْمُ

- 50 [28] ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾
- 250 [36] ﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى﴾
- 250 [35] ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾
- 250-189 [38] ﴿أَلَا نُنزِلُ وَازِرَةً وَّزُرْخُرَى﴾
- 189 [39] ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾
- 189 [40] ﴿وَأَنْ سَعِيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾
- 189 [41] ﴿ثُمَّ يَجْزِيهِ الْجَزَاءَ الْآوْفَى﴾

القَمَرُ

- 81-78-75 [1] ﴿اقتربت الساعةُ وأنشأَ القمرُ﴾

- 82 [2] ﴿ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾
- 82 [3] ﴿ وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ ﴾
- 82 [4] ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴾
- 82 [5] ﴿ حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ ﴾
- 171-166 [7] ﴿ خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾
- 171-166 [8] ﴿ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكٰفِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ ﴾
- 138 [14] ﴿ تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا ﴾

الرحمن

- 113 [6] ﴿ وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ ﴾
- 266 [27] ﴿ وَيَسْقَى وَجْهَهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾

الواقعة

- 169 [7] ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾
- 88 [10] ﴿ وَالسَّيِّقُونَ السَّيِّقُونَ ﴾
- 88 [11] ﴿ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾
- 89 [12] ﴿ فِي جَنَّاتٍ النَّعِيمِ ﴾
- 89 [13] ﴿ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُولَى ﴾
- 89 [14] ﴿ وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ ﴾
- 85 [38] ﴿ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾
- 85 [39] ﴿ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُولَى ﴾
- 85 [40] ﴿ وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ ﴾
- 89-85 [49] ﴿ قُلْ إِنَّ الْأُولَى وَالْآخِرِينَ ﴾
- 89-85 [50] ﴿ لَمَجْمُوعُونَ إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴾

الضحى

89 [10] ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٌ﴾

التحريم

191 [6] ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾

الملل

96-94 [26] ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾

القلم

214-209-208 [42] ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾

208 [43] ﴿خَشَعَتِ أَبْصَارُهُمْ تَرَاهُمْ ذَلَّةً وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلَامُونَ﴾

الإنفاذ

149-135 [44] ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِيلِ﴾

139-135 [45] ﴿لَاخِذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾

149-135 [46] ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾

149-135 [47] ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾

المعارج

229 [4] ﴿تَنْزِيلُ الْمَلَكِ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾

الجن

182-96-74-65-3 [26] ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾

182-96-74 [27] ﴿إِلَّا مَنِ أَرَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾

المكثر

- 268 [30] ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾
- 268 [31] ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾
- 243-237-223-222 [48] ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفِيعَةُ الشَّفِيعِينَ﴾

الْقِيَامَةُ

- 96 [5] ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾
- 96 [6] ﴿يَسْتَلْ أَيَّانَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾
- 96 [7] ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾
- 96 [8] ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ﴾
- 202-96 [9] ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾
- 96 [10] ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُ﴾
- 289 [22] ﴿وَمُجْرَةٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾
- 289 [23] ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾

الْإِنْسَانُ

- 273 [13] ﴿مُتَّكِبِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾

النَّبَأُ

- 197 [18] ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾

النَّارِ عَجَى

- 197 [13] ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾
- 197 [14] ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾

التَّكْوِينُ

- 201 [1] ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾

170 [5] ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾

المُصَفِّينَ

289 [15] ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾

الأَعْلَى

178 [12] ﴿الَّذِي يَصَلِّي النَّارَ الْكُبْرَى﴾

178 [13] ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾

الْبِلَدِ

253 [7] ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾

الْبَيْتَةِ

252 [6-1] ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ...﴾

الإِخْلَاصِ

139 [4] ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾

فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ

مرتبة أطرافها ترتيباً ألفبائياً، من غير اعتبار ل: لام التعريف

| الصفحة | الراوي الأعلى | نص الحديث |
|--------|--------------------|--|
| | | الألف |
| 4 | [أبو هريرة] | «أَتَدْرُونَ مَا الْعِيبَةُ؟» |
| 257 | [أبو سعيد الخدري] | «أَحْتَجَّتْ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ فَقَالَتِ النَّارُ: ...» |
| 90 | [ابن عمر] | «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا...» |
| 270 | [أبو هريرة] | «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ...» |
| 175 | [البراء بن عازب] | «إِذَا أَقْعَدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ...» |
| 290 | [صهيب] | «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ يَقُولُ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ...» |
| 284 | [ابن عمر] | «إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ...» |
| 105 | [أبو هريرة] | «إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ» |
| 249 | [أبو موسى الأشعري] | «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ...» |
| 270 | [أبو ذر] | «أَذَنٌ مُؤَدَّنٌ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-...» |
| 270 | [أبو هريرة] | «اشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ: ...» |
| 167 | [حذيفة بن أسيد] | «اطَّلَعَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَكَّرُ» |
| 289 | [جرير بن عبد الله] | «أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ...» |
| 4 | [جابر بن عبد الله] | «أَمَّهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا...» |
| 176 | [ابن عمر] | «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ» |
| 235 | [ابن عباس] | «إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَاباً، أَبُو طَالِبٍ...» |
| 64 | [أبو هريرة] | «أَنَّ تَوْمِينَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ...» |
| 148 | [أبو بكر الصديق] | «إِنَّ الدَّجَالَ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ بِالْمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا خُرَّاسَانُ...» |
| 198 | [ابن عمر] | «إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ...» |

- 86 [عائشة] «إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ فِرْيَةً لَرَجُلٍ هَاجَى رَجُلًا فَهَجَا الْقَبِيلَةَ بِأَسْرِهَا»
- 179 [عثمان بن عفان] «إِنَّ الْقَبْرَ أَوَّلَ مَنَازِلِ الْآخِرَةِ»
- 76 [ابن عباس] «أَنَّ الْقَمَرَ أَنْشَقَّ عَلَى زَمَانِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -»
- 126 [ابن عمر] «إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، أَلَا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرٌ...»
- 186 [عائشة] «إِنَّ اللَّهَ يَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»
- 126 [حذيفة] «إِنَّ مَعَ الدَّجَالِ إِذَا خَرَجَ مَاءٌ وَنَارًا...»
- 104 [أنس] «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ وَيُظْهَرَ الْجَهْلُ...»
- 186 [أبو موسى الأشعري] «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ»
- 185 [ابن عمر] «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»
- 218 [ابن عمر] «إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُنًّا»
- 118 [أبو هريرة] «إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ...»
- 91 [عائشة] «إِنَّ يَعْشُ هَذَا لَا يَدْرِكُهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ»
- 218 [أبو هريرة] «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَلِكَ؟»
- 75 [ابن مسعود، ابن عمر] «أَنْشَقَّ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -...»
- 75 [أنس] «أَنْشَقَّ الْقَمَرُ فِرْقَتَيْنِ»
- 238 [ابن عمر] «إِنَّمَا خَيْرِي اللَّهُ فَقَالَ: ...»
- 128 [أبو سعيد الخدري] «إِنَّهُ لَا يُوَلِّدُ لَهُ»
- 127 [جابر بن عبد الله] «إِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ يَخْلِفُ عَلَى ذَلِكَ...»
- 278 [ابن مسعود] «إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا...»

التاء

- 256 [أبو هريرة] «تَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ؛ فَقَالَتِ النَّارُ: ...»
- 198 [المقداد بن الأسود] «تُدْنِي الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَلْقِ...»
- 91 [جابر بن عبد الله] «تَسْأَلُونِي عَنِ السَّاعَةِ وَإِنَّمَا عَلِمَهَا عِنْدَ اللَّهِ»
- 99 [حارثة بن وهب] «تَصَدَّقُوا، فَسَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ...»

الجبير

289 [أبو موسى الأشعري] «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا...»

الهاء

87 [أبو عبدالرحمن السلمى] «حَدَّثَنَا مَنْ كَانَ يُقَرِّئُنَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -»

241 [عبد الله بن عمرو] «حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»

الفاء

84 [أبو هريرة] «خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِينَ بُعِثْتُ فِيهِمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوتُهُمْ»

83 [عمران بن حصين] «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوتُهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوتُهُمْ»

84 [ابن مسعود] «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوتُهُمْ...»

119 [أبو هريرة] «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ...»

الذال

128 [النواس بن سمعان] «ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الدَّجَالَ ذَاتَ غَدَاةٍ»

الراء

9 [سعد بن أبي وقاص] «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ أُحُدٍ...»

السين

78 [ابن عباس] «سَأَلَ أَهْلَ مَكَّةَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -...»

191 [أبو هريرة] «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ»

الصاد

71 [عمرو بن أخطب] «صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْفَجْرَ...»

العين

175 [أنس بن مالك] «الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتُوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ»

الفاء

9 [أبو هريرة] «فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْتُو مِنْ الطَّعَامِ...»
 184 [حذيفة] «فَتَنَّتْ الرَّجُلَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ...»
 145 [جابر بن عبد الله] «فَقَدْنَا ابْنَ صَيَّادٍ يَوْمَ الْحَرَّةِ»
 254 [أنس] «فَيَقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ...»

القاف

71 [حذيفة] «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَقَامًا...»
 83 [عائشة] «الْقَرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِ ثُمَّ الثَّانِي ثُمَّ الثَّلَاثُ»
 4 [أبو هريرة] «قُلْ اللَّهُمَّ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ»

الكاف

191 [ابن عمر] «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»

اللام

78 [ابن عباس] «لَا بَلَّ أَسْتَأْنِي بِهِمْ»
 91 [أبو سعيد الخدري] «لَا تَأْتِي مِائَةٌ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنُوسَةٌ الْيَوْمَ»
 194 [أبو سعيد الخدري] «لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ...»
 257 [أنس] «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ...»
 193 [أبو هريرة] «لَا تُفْضَلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَيَصْعَقُ»
 110 [أبو هريرة] «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا...»
 127 [أبو هريرة] «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزَلَ الرُّومُ بِالْأَعْمَاقِ أَوْ بِدَابِقٍ...»
 291 [علي بن أبي طالب] «لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ»
 120 [أبو هريرة] «لَا سَلْمَ وَغِفَارٌ وَشَيْءٌ مِنْ مَزِينَةٍ وَجُهَيْنَةَ...»

- 170 [أبو هريرة] «لَتُؤَدَّنَ الْحُصُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ...»
- 234 [أبو سعيد الخدري] «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ...»
- 238 [ابن عمر] «لَمَّا تَوَفَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنِي سُلُوفٍ؛ جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ...»
- 98 [أبو موسى الأشعري] «لَيَأْتِينَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ...»

الميم

- 125 [أنس] «مَا بُعِثَ نَبِيٌّ إِلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ»
- 253 [أبو هريرة] «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا لَهُ مَنْزِلَانِ...»
- 186 [عمر بن الخطاب] «الْمَعُولُ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ»
- 65 [ابن عمر] «مِفْتَاحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ»
- 9 [عائشة] «مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ»
- 17 [أبو هريرة] «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أُجِمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»
- 254 [جرير بن عبد الله] «وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا...»
- 186 [المغيرة بن شعبة] «مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»

النون

- 234 [العباس] «نَعَمَّ هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ...»
- 153 [فاطمة بنت قيس] نَكَحَتْ ابْنَ الْمَغِيرَةِ؛ وَهُوَ مِنْ خِيَارِ شَبَابِ قُرَيْشٍ يَوْمِيذٍ

الواو

- 252 [أبو هريرة] «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ...»
- 126 [المغيرة بن شعبة] «وَمَا يُنْصَبُكَ مِنْهُ إِنَّهُ لَا يَضُرُّكَ»
- 90 [أنس] «وَيَلِّدُكَ وَمَا أَعَدَدْتَ لَهَا»

الياء

- 110 [أبو ذر] «يَا أَبَا ذَرٍّ أَتَدْرِي أَيَّنَ تَعْرُبُ الشَّمْسُ؟»

- 235 [المسيب بن حزن] «يَا عَمَّ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»
- 284 [أبو سعيد الخدري] «يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحٍ فَيُنَادِي مُنَادٍ...»
- 125 [أبو هريرة] «يَأْتِي الْمَسِيحُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ هَمَّتُهُ الْمَدِينَةُ»
- 148 [أنس] «يَتَّبِعُ الدَّجَالَ مِنْ يَهُودِ أَصْبَهَانَ سَبْعُونَ أَلْفًا عَلَيْهِمُ الطَّيَالِسَةُ»
- 98 [أبو هريرة] «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ»
- 220 [أنس] «يَجْتَمِعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا»
- 165 [أبو هريرة] «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقٍ:...»
- 169 [أبو هريرة] «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ:...»
- 198 [أبو هريرة] «يَعْرِقُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَذْهَبَ...»
- 228 [أبو سعيد الخدري] «يَقُولُ اللَّهُ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ»
- 204 [أبو سعيد الخدري] «يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ...»
- 212 [علي بن أبي طالب] «الْيَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلَا عَمَلَ»

فَهْرَسُ الْأَعْلَامِ الْمُرْتَجِمِ لَهُمْ

مرتبة أسماؤهم وألقابهم ترتيباً ألفبائياً، من غير اعتبار ل: لام التعريف، (أبو) ومعرباتها، (ابن) و(بنت)

الصفحة

الألف

- 14 - إبراهيم بن أحمد (الإسماعيلي)
- 37 - إبراهيم بن أحمد (ابن شاقلا)
- 28 - إبراهيم بن إسحاق الحربي
- 107 - إبراهيم بن سفيان النيسابوري
- 115 - إبراهيم بن أبي طالب النيسابوري
- 26 - إبراهيم بن عمر (البقاعي)
- 52 - إبراهيم بن محمد (ابن سفيان النيسابوري)
- 41 - إبراهيم بن المنذر الحزامي
- 42 - إبراهيم بن يزيد التيمي
- 27 - أحمد بن يونس البربوعي
- 44 - أحمد أمين
- 8 - أحمد بن الحسين (البيهقي)
- 9 - أحمد بن حمدون (الأعمشي)
- 10 - أحمد خان
- 11 - أحمد دين الأمرتسري
- 12 - أحمد بن سلمة النيسابوري
- 13 - أحمد بن شعيب (النسائي)
- 14 - أحمد صبحي منصور
- 15 - أحمد بن فارس (ابن فارس)
- 16 - أحمد بن عبد الحلیم (ابن تيمية)
- 17 - أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي)
- 18 - أحمد بن علي بن محمد (ابن حجر)
- 19 - أحمد بن عمر (القرطبي)
- 20 - أحمد بن محمد بن الحسن (ابن الشرقي)
- 21 - أحمد بن محمد بن الحسين (الكلاباذي)

- أحمد بن محمد (ابن حنبل)
 - أحمد بن محمد (الطحاوي)
 25 -12- ابن الأخرم (محمد بن يعقوب)
 2 -13- الأزهري (محمد بن أحمد أبو منصور)
 - إسحاق بن إبراهيم (ابن راهويه)
 244 -14- إسحاق بن عبد الله بن الحارث
 37 -15- ابن إسحاق (محمد بن إسحاق بن يسار)
 13 -16- إسماعيل بن أبي أويس.
 - إسماعيل بن عمر (ابن كثير)
 54 -17- إسماعيل الكردي
 132 -18- أبو إسماعيل الهروي (عبد الله بن محمد)
 205 -19- الإسماعيلي (إبراهيم بن أحمد)
 22 -20- الأعمشي (أحمد بن حمدون)
 105 -21- الألباني (محمد ناصر الدين)

الباء

- 6 -22- الباقلائي (محمد بن الطيب)
 123 -23- البغوي (الحسين بن مسعود)
 68 -24- البقاعي (إبراهيم بن عمر)
 - أبو بكر بن أبي موسى (عمرو بن عبد الله بن قيس)
 210 -25- ابن بكير (بجي بن عبد الله)
 27 -26- بندار (محمد بن بشار)
 5 -27- البوطي (محمد سعيد بن رمضان)
 - ابن البيع (الحاكم النيسابوري)
 106 -28- البيهقي (أحمد بن الحسين)

التاء

- 28 -29- الترمذي: (محمد بن عيسى)
 277 -30- ابن التين: (عبد الواحد بن التين)
 168 -31- التوريشتي (فضل الله بن حسين)
 159 -32- التويجري (حمود بن عبد الله)
 123 -33- ابن تيمية (أحمد بن عبد الحلِيم)

الثاء

299 -34- ابن الثلجي (محمد بن شجاع)

الجميم

42 -35- جراغ علي
 122 -36- ابن جزبي (محمد بن أحمد)
 58 -37- جعفر بن محمد السبحاني
 48 -38- جمال الدين الأفغاني (محمد بن صفدر)
 42 -39- الجكرالوي (عبد الله بن عبد الله)
 64 -40- ابن أبي جمرة (محمد بن أحمد)
 8 -41- الجويني (عبد الملك بن عبد الله)

الهاء

28 -42- ابن أبي حاتم الرازي (عبد الرحمن بن محمد)
 27 -43- أبو حاتم الرازي: (محمد بن إدريس)
 298 -44- الحارث بن عبيد الإيادي
 25 -45- الحاكم (محمد بن عبد الله النيسابوري) (ابن البيهق)
 146 -46- ابن حبان (محمد بن حبان)
 10 -47- ابن حجر (أحمد بن علي)
 56 -48- ابن حزم (علي بن أحمد)
 138 -49- أبو الحسن الأشعري (علي بن إسماعيل)
 81 -50- الحسن البصري
 205 -51- حسن السقاف
 136 -52- حسن حنفي
 - الحسين بن الحسن (الحليمي)
 - الحسين بن علي (أبو علي النيسابوري)
 - الحسين بن مسعود (البغوي)
 28 -53- الحسين بن منصور النيسابوري
 210 -54- حفص بن ميسرة
 168 -55- الحليمي (الحسين بن الحسن)
 280 -56- حماد بن سلمة

- 13 - حمد بن محمد (الخطابي)
 - حمود بن عبد الله (التويجري)
 57- ابن حنبل (أحمد بن محمد)

الفاء

- 28 -58 ابن خزيمه (محمد بن إسحاق)
 141 -59 الخطابي (حمد بن محمد)
 30 -60 الخطيب البغدادي (أحمد بن علي بن ثابت)
 267 -61 ابن خلفه الأبي (محمد بن عمر)
 - الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي (أبو يعلى)
 - خليل بن كيكلدي (العلائي)
 31 -62 ابن خير الإشبيلي (محمد بن خير)

الذال

- 99 -63 الدارقطني (عمر بن علي)
 264 -64 الدارمي (عثمان بن سعيد)
 14 -65 ابن أبي الدنيا (عبد الله بن محمد)

الراء

- 28 -66 ابن راهويه (إسحاق بن إبراهيم)
 101 -67 ابن رجب الحنبلي (عبد الرحمن بن أحمد)
 48 -68 أبو رية (محمود)

الزاي

- 27 -69 أبو زرعة الرازي (عبيد الله بن عبد الكريم)
 - زكريا بن يحيى (الساجي)
 70 -70 الزمخشري (محمود بن عمر)
 100 -71 الزهري (محمد بن مسلم)
 211 -72 زهير بن عباد
 303 -73 زياد الطائي

السَّيْنِ

- 209 -74- الساجي (زكريا بن يحيى)
 45 -75- سامر إسلامبولي
 30 -76- السخاوي: (محمد بن عبد الرحمن)
 107 -77- سريج بن النعمان
 209 -78- سعيد بن أبي هلال
 - سليمان بن عبد القوي (الطوفي)
 200 -79- سليم بن عامر
 280 -80- سليمان بن المغيرة
 211 -81- سويد بن سعيد
 183 -82- السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)

الشَّيْنِ

- 17 -83- ابن الشرقي (أحمد بن محمد)
 205 -84- ابن شاقلا (إبراهيم بن أحمد)
 163 -85- الشنقيطي (محمد الأمين)
 161 -86- أبو شهبة (محمد بن محمد)
 303 -87- الشهرستاني (محمد بن عبد الكريم)
 122 -88- الشوكاني (محمد بن علي)
 57 -89- شيخ الشريعة الأصفهاني (فتح الله بن محمد)

الصَّالِ

- 59 -90- صادق النجمي
 13 -91- صدقة بن الفضل
 18 -92- ابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن)

الصَّاءِ

- 281 -93- ابن طاهر المقدسي (محمد بن طاهر)
 73 -94- الطبري (محمد بن جرير)
 228 -95- الطباطبائي (محمد بن حسين)
 147 -96- الطحاوي (أحمد بن محمد)

283

97- الطوفي (سليمان بن عبد القوي)

العِين

68

98- ابن عاشور (محمد الطاهر)

175

99- ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله)

- عبد الحق بن غالب (ابن عطية)

- عبد الرحمن بن أحمد (ابن رجب الحنبلي)

- عبد الرحمن بن أبي بكر (السيوطي)

87

100- أبو عبد الرحمن السلمي (عبد الله بن حبيب)

- عبد الرحمن بن محمد (ابن أبي حاتم الرازي)

- عبد الرحمن بن يحيى (المعلمي)

102

101- عبد الرزاق بن همام الصنعاني

- عبد الفتاح بن محمد (أبو غدة)

241

102- عبد الله بن الحارث القرشي

- عبد الله بن حبيب (أبو عبد الرحمن السلمي)

242

103- عبد الله بن خباب

27

104- عبد الله الدارمي

- عبد الله بن عبد الله (الجرالوي)

- عبد الله بن محمد (أبو إسماعيل الهروي)

- عبد الله بن محمد (أبو الفضل الغماري)

- عبد الله بن محمد (ابن أبي الدنيا)

- عبد الله بن مسلم (ابن قتيبة)

- عبد الله بن مسلمة (القعني)

240

105- عبد الملك بن عمير

- عبد الملك بن محمد (الجويني)

- عبد الواحد بن التين (ابن التين).

- عبيد الله بن عبد الكريم (أبو زرعة الرازي)

70

106- أبو عبيدة (معمر بن المثنى)

- عثمان بن سعيد (الدارمي)

- عثمان بن عبد الرحمن (ابن الصلاح)

107

107- عثمان بن عمر العبدي

158

108- ابن عثيمين (محمد بن صالح)

- 282 -109 ابن أبي العز (محمد بن علي)
 81 -110 عطاء بن أبي رباح
 183 -111 ابن العطار (علي بن إبراهيم)
 110 -112 ابن عطية (عبد الحق بن غالب)
 23 -113 العقيلي (محمد بن عمرو)
 37 -114 عكرمة مولى ابن عباس
 31 -115 العلائي (خليل بن كيكليدي)
 - علي بن أحمد (ابن حزم)
 - علي بن إبراهيم (ابن العطار)
 - علي بن إسماعيل (أبو الحسن الأشعري)
 - علي بن حسين (المرتضى)
 29 -116 علي بن الحسين الرازي
 40 -117 أبو علي النيسابوري (الحسين بن علي)
 26 -118 علي بن الجعد
 - علي بن سلطان (القاري)
 - علي بن عبد الله (ابن المديني)
 - عمر بن علي (الدارقطني)
 297 -119 عمرو بن عبد الله بن قيس (أبو بكر بن أبي موسى)
 28 -120 أبو عوانة (يعقوب بن إسحاق)
 27 -121 عياض بن موسى اليحصبي

الغين

- أبو غادية الجهني (يسار بن سبع)
 18 -122 أبو غدة (عبد الفتاح بن محمد)
 52 -123 الغزالي (محمد أحمد السقا)
 5 -124 الغزالي أبو حامد (محمد بن محمد)
 132 -125 الغماري (عبد الله بن محمد)

الفاء

- 2 -126 ابن فارس (أحمد بن فارس)
 86 -127 فان دالين
 - فتح الله بن محمد (شيخ الشريعة)

- 26 -128 - الفراء (محمد بن عبد الوهاب)
 - فضل الله بن حسين (التوريشي)
 106 -129 - فليح بن سليمان
 137 -130 - ابن فورك (محمد بن الحسن)

القاف

- 137 -131 - القاري (علي بن سلطان)
 13 -132 - قتيبة بن سعيد
 118 -133 - ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)
 95 -134 - القرطبي (أحمد بن عمر)
 79 -135 - القرطبي (محمد بن أحمد)
 45 -136 - ابن قرناس
 32 -137 - أبو قريش الخافظ (محمد بن جمعة)
 26 -138 - القعني (عبد الله بن مسلمة)
 296 -139 - قيس بن أبي حازم
 108 -140 - ابن القيم (محمد بن أبي بكر)

الكاف

- 142 -141 - الكتاني (محمد بن جعفر)
 73 -142 - ابن كثير (إسماعيل بن عمر)
 18 -143 - الكلاباذي (أحمد بن محمد)
 206 -144 - الكوثري (محمد زاهد)

الميم

- 287 -145 - المازري (محمد بن علي)
 301 -146 - ابن مالك (محمد بن عبد الله)
 - محمد أحمد السقا (الغزالي)
 - محمد بن أحمد أبو منصور (الأزهري)
 - محمد بن أحمد (ابن أبي جمرة)
 - محمد بن أحمد (ابن جزري)
 - محمد بن أحمد (القرطبي)

- محمد بن إدريس (أبو حاتم الرازي)
 - محمد بن إسحاق (ابن خزيمة)
 - محمد بن إسحاق بن يسار (ابن إسحاق)
 - محمد الأمين (الشنقيطي)
 - محمد بن بشار (بندار)
 - محمد بن أبي بكر (ابن القيم)
 49 -147 محمد توفيق صدقي
 - محمد بن جرير (الطبري)
 - محمد بن جعفر (الكتاني)
 - محمد بن جمعة (أبو قريش الحافظ)
 12 -148 محمد بن أبي حاتم الوراق البخاري
 - محمد بن حبان (ابن حبان)
 - محمد بن الحسن (ابن فورك)
 - محمد حسين (الذهبي)
 - محمد بن حسين (الطباطبائي)
 57 -149 محمد حسين الكاشف الغطا
 - محمد بن خير (ابن خير الإشبيلي)
 48 -150 محمد رشيد رضا
 - محمد زاهد (الكوثري)
 - محمد سعيد رمضان (البوطي)
 13 -151 محمد بن سلام البيكندي
 106 -152 محمد بن سنان الباهلي
 - محمد بن شجاع (ابن الثلجي)
 - محمد بن صالح (ابن عثيمين)
 - محمد بن صفدر (جمال الدين الأفغاني)
 - محمد بن طاهر (ابن طاهر المقدسي)
 - محمد الطاهر (ابن عاشور)
 - محمد بن الطيب (الباقلاني)
 - محمد بن عبد الرحمن (السخاوي)
 211 -153 محمد بن عبد العزيز الرملي
 - محمد بن عبد الكريم (الشهرستاني)
 - محمد بن عبد الله (الحاكم النيسابوري)

- 48 - 154 - محمد عبده
- محمد بن عبد الله (ابن العربي)
- محمد بن عبد الله (ابن مالك)
- محمد بن عبد الوهاب (الفراء)
- محمد بن علي (ابن أبي العز)
- محمد بن علي (المازري)
- محمد بن علي (الشوكاني)
- محمد بن عمر (ابن خليفة الأبي)
- محمد بن عمرو (العقيلي)
- محمد بن عيسى (الترمذي)
- 106 - 155 - محمد بن فليح
- محمد بن محمد (أبو شهية)
- محمد بن محمد (أبو حامد الغزالي)
- محمد بن مسلم (الزهري)
- محمد بن مسلم (ابن وارة)
- محمد ناصر الدين (الألباني)
- محمد بن يحيى (الذهلي)
- محمد بن يعقوب (بن الأخرم)
- 107 - 156 - محمد بن يوسف القرطبي
- محمود بن عمر (الزحشري)
- محمود (أبو رية)
- 211 - 157 - مخلد بن يزيد
- 303 - 158 - أبو مُدَلَّة
- 13 - 159 - ابن المديني (علي بن عبد الله)
- 225 - 160 - المرتضى (علي بن حسين)
- 58 - 161 - المرتضى العسكري
- 99 - 162 - معمر بن راشد
- معمر بن المثنى (أبو عبيدة)
- 108 - 163 - المعلمي (عبد الرحمن بن يحيى)
- 100 - 164 - مقبل بن هادي الوادعي
- 200 - 165 - المقداد بن الأسود
- 13 - 166 - مكّي بن إبراهيم

147

167- المهلب بن أحمد

النون

14

168- النسائي (أحمد بن شعيب)

9

169- النووي (يحيى بن شرف)

46

170- نيازى عز الدين

الواو

32

171- ابن وارة (محمد بن مسلم)

108

172- الوليد بن مسلم

الياء

26

- يحيى بن شرف (النووي)

299

- يحيى بن عبد الله (ابن بكير)

13

173- يحيى بن يحيى النيسابوري

12

174- يسار بن سبع (أبو غادية الجهني)

106

175- يعقوب بن إبراهيم الدورقي

- يعقوب بن إسحاق (أبو عوانة)

176- أبو يعلى الخليلي (الخليل بن عبد الله بن أحمد)

- يوسف بن عبد الله (ابن عبد البر).

177- يونس بن محمد المؤدب

قائمة المصادر والمراجع

مرتبة أسماء أصحابها وألقابهم ترتيباً ألفبائياً، من غير اعتبار ل: لام التعريف، (أبو) ومعرباتها، (ابن) و(بنت)

♦ **القرآن الكريم**: برواية حفص عن عاصم الكوفي.

الألف

- 1- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري (ت630):
اللباب في تهذيب الأنساب، (دار صادر، بيروت، دط، 1400).
- الكامل في التاريخ، (تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1417).
- 2- ابن الأثير، مجد الدين أبو البركات المبارك بن محمد الجزري (ت606):
النهاية في غريب الحديث والأثر، (تحقيق: محمود الطنجي وطاهر الزاوي، المكتبة الإسلامية، ط1، 1383).
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، (تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، بيروت، ط1، 1389).
- 3- ابن الأثير الكاتب، أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت637):
المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1420).
- 4- أحمد صبحي منصور (معاصر):
عذاب القبر والثعبان الأقرع، (كتاب إلكتروني، 1994).
- 5- أحمد بن عبد العزيز القصير (معاصر):
الأحاديث المشككة الواردة في تفسير القرآن الكريم عرض ودراسة، (دار ابن الجوزي، الرياض، ط1، 1430).
- 6- أحمد بن عمر بن سالم بازمول (معاصر):
المقرب في بيان المضطرب، (دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1422).
- 7- أحمد بن فارس السلولم (معاصر):
منهج الإمام البخاري في تأليف الصحيح، (كتاب الكتروني، نشر مكتبة الألوكة).
- 8- أحمد بن محمد بن حنبل (ت241):
سؤالات أبي داود للإمام أحمد، (تحقيق: زياد محمد منصور، دار العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط1، 1414).
- العلل ومعرفة الرجال، (تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1408).
- فضائل الصحابة، (تحقيق: وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1403).
- مسائل أحمد برواية أبي داود، (تحقيق: طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1، 1420).
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، (تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1419).
- 9- أحمد مصطفى المراغي (ت1371):
تفسير المراغي، (شركة مصطفى الحلبي، مصر، ط1، 1365).
- 10- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370):

- تهذيب اللغة، (تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م).
- 11- أسعد سالم تيم (معاصر):
علم طبقات المحدثين - أهميته وفوائده-، (مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1415).
- 12- إسماعيل الكردي (معاصر):
نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين، (دار الأوائل، دمشق، ط2، 2008م).
- 13- أشرف عماشة (معاصر):
الكون والرؤية العلمية في القرآن والأديان السماوية الأخرى -دراسة مقارنة-، (كتاب إلكتروني، مكتبة صيد الفوائد).
- 14- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت324):
رسالة إلى أهل الثغر، (تحقيق: عبدالله شاکر الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط2، 1422).
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، (تحقيق: هلموت ريتز، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3).
- 15- الأشقر، عمر سليمان (ت1433):
الرسائل والرسالات، (دار النفائس، عمان، ط2، 1403).
- اليوم الآخر، الجنة والنار، (دار النفائس، عمان، ط4، 1991م).
- اليوم الآخر، القيامة الصغرى وعلامات القيامة الكبرى، (دار النفائس، عمان، ط3، 1991م).
- 16- الألباني، محمد ناصر الدين (ت1420):
آداب الزفاف، (دار السلام، 1423).
- نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة، (مكتبة الترقى، دمشق، دط، دت)
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (دار المعارف، الرياض، ط1، 1412-1425).
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، (دار المعارف، الرياض، ط1، 1415-1425).
- ظلال الجنة في تخريج السنة، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1400).
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1399).
- مختصر العلو للعلو العظيم للذهبي، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1412).
- صحيح وضعيف الجامع الصغير وزباده، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1408).
- قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام، (المكتبة الإسلامية، عمان، ط1، 1421).
- 17- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت1270):
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415).
- 18- الأمدي، أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الثعلبي (ت631):
الإحكام في أصول الأحكام، (تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1402).
- 19- الأمين الصادق الأمين (معاصر):

- موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، (مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1418).
- 20- الإيجي، عضد الله والدين عبد الرحمن بن أحمد (ت756):
المواقف في علم الكلام، (تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1997م).

الباء

- 21- الباقلائي، أبو بكر بن الطيب البصري (ت402):
الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، (تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط2، 1421).
- 22- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (ت256):
صحيح البخاري، (تحقيق: أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط، 1419).
خلق أفعال العباد، (تحقيق: محمد سالم بن أحمد ومحمد سعيد بسيوني، شركة الشهاب، الجزائر، دط، دت).
التاريخ الكبير، (مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت).
الأدب المفرد، (تحقيق: سمير الزهيرى، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1419).
- 23- بدر الدين أبو عبد الله محمد بن علي الحنبلي البعلبي (ت777):
مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، (تحقيق: محمد حامد الفقي، دار ابن القيم، الدمام، ط1، 1406).
- 24- أبو البركات الأنباري (ت577):
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002).
- 25- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي (ت292):
البحر الزخار-مسند البزار-، (تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط1، 1409).
- 26- بسام علي سلامة العموش (معاصر):
الإيمان بالغيب، (دار المأمون، عمان، ط1، 1431).
- 27- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت516):
معالم التنزيل-تفسير البغوي-، (تحقيق: محمد عبد الله النمر، وآخرون، دار طيبة، الرياض، دط، 1409).
شرح السنة، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403).
- 28- البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط (ت885):
نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، (دار الكتاب الإسلامي، القاهرة).
- 29- أبو بكر كافي (معاصر):
منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها -من خلال الجامع الصحيح-، (دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1421).
- 30- ابن بلبان: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت739):
صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414).

- 31- البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني (ت840):
مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجة، (تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، 1403).
- 32- البوطي، محمد سعيد رمضان (ت1434):
كبرى اليقينيات الكونية، (دار الفكر، دمشق، ط8، 1997م).
- 33- البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي (ت691):
أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف ب: تفسير البيضاوي، (تحقيق محمد عبد الرحمن مرعشي، دار إحياء التراث، بيروت، دط، دت).
- 34- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت458):
دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، (تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1408).
- السنن الكبرى، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1424).
- السنن الصغير، (تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ط1، 1410).
- الأسماء والصفات، (تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادبي، جدة، ط1) و نسخة أخرى: (تحقيق: زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، القاهرة).
- الجامع لشعب الإيمان، (تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1423).
- استدراكات البعث والنشور، (جمعه: عامر أحمد حيدر، دار الفكر، بيروت، ط1، 1414).
- البعث والنشور، (تحقيق: عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط1، 1406).
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، (تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1401).

التاء

- 35- تامر محمد متولي (معاصر):
منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة، (دار ماجد العسيري، جدة، ط1، 1425).
- 36- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي (ت279):
الجامع الصحيح، (تحقيق: أحمد شاکر وآخرون، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، دط، دت).
- 37- ابن تغري بردي، يوسف بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت874):
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (دار الكتب المصرية، القاهرة، 1369).
- 38- التوربشتي، أبو عبد الله فضل الله بن الحسن (ت661):
الميسر في شرح مصابيح السنة، (تحقيق: عبد الحميد هندواوي، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط2، 1429).
- 39- ابن تيمية: أحمد بن عبد الحلیم الحراني أبو العباس (ت728):
درء تعارض العقل والنقل، (تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط2، 1411).

- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، (تحقيق: علي حسن ناصر وآخرون، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1414).
- شرح العقيدة الأصفهانية، (تحقيق: سعيد بن نصر بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1422).
- جامع المسائل، (تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الرياض، ط1، 1422).
- مجموع الفتاوى، (تحقيق: أنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، ط3، 1426).
- جامع الرسائل، (تحقيق: محمد رشاد سالم، دار المدني، جدة، دط، دت).
- منهاج السنة النبوية، (تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1406).
- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، (تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق، 1405).
- جواب الاعتراضات المصرية علي الفتيا الحموية، (تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الرياض).
- بيان تلبيس الجهمية، (تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط1، 1392).

البيمر

- 40- الجديع، عبد الله بن يوسف (معاصر):
 تحرير علوم الحديث، (مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1424).
- 41- ابن جزري، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي (ت741):
 التسهيل لعلوم التنزيل، (دار الكتاب العربي، لبنان، 1403).
- 42- جعفر السبحاني (معاصر):
 الحديث النبوي بين الرواية والدراية، (دار الأضواء، بيروت، ط1، 1420م).
- تذكرة الأعيان، (مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط1، 1419).
- 43- الجماعة الإسلامية:
 تمام المنة في الرد على أعداء السنة، (الدار السلفية، الكويت، ط1، 1409).
- 44- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن (ت597):
 كشف المشكل من حديث الصحيحين، (تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ط1، 1418).
- دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، (تحقيق: حسن السقاف، دار الإمام الرواس، بيروت، ط4، 1428)، ونسخة أخرى
 (تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1).
- زاد المسير في علم التفسير، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1404).
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، (تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403).
- 45- الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت478):
 الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، (تحقيق: محمد يوسف موسى، مكتبة الخانجي، مصر، دط، 1369).

الهاء

- 46- حاتم بن عازف العوني (معاصر):

- إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسمع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، (دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1421).
- 47- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت327):
 المراسيل، (تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1418).
 تفسير القرآن العظيم، (تحقيق: أسعد الطيب، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط1، 1417).
 علل الحديث، (تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، مطابع الحميضي، الرياض، 1427).
 الجرح والتعديل، (تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1371).
- 48- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني (ت1067):
 كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (دار إحياء التراث العربي، بيروت).
 49- الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى (ت584):
 شروط الأئمة الخمسة، مطبوع مع شروط الأئمة الستة لأبي الفضل المقدسي، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405).
- 50- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت405):
 المستدرک علی الصحیحین، (طبعة متضمنة انتقادات الذهبي، وبذيلها تتبع أوهام الحاكم التي سكت عنها الذهبي، لمقبل الوادعي، دار الحرمين للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1417).
 معرفة علوم الحديث، (تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1397).
- 51- حاكم المطيري (معاصر):
 جناية أوزون، عندما يتحدث الجنون، (الموقع الرسمي للشيخ: www.dr-hakem.com، 2010م).
- 52- ابن حبان: أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت354):
 المجروحين، (تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب).
 الثقات، (تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، ط1، 1395).
- 53- ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852):
 النكت الظرف على الأطراف، مطبوع مع تحفة الأشراف.
 فتح الباري شرح صحيح البخاري، (تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1379).
 هدي الساري مقدمة فتح الباري، (تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1426).
 تقريب التهذيب، (تحقيق: صلاح الدين عبد الموجود، دار ابن رجب، المنصورة، ط1، 1425).
 النكت على كتاب ابن الصلاح، (تحقيق: ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، ط3، 1415).
 تغليق التعليق على صحيح البخاري، (تحقيق: سعيد القزقي، دار عمار، الأردن، ط1، 1405).
 لسان الميزان، (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط3، 1406).
 تهذيب التهذيب، (دار الفكر، بيروت، ط1، 1404).
 الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1392).

- الإصابة في تمييز الصحابة، (تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الجليل، بيروت، ط1، 1412).
- 54- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي (ت456):
التقريب لحد المنطق، (تحقيق: أحمد فريد المزدي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت).
الدرة فيما يجب اعتقاده، (تحقيق أحمد بن ناصر الحمد، مكتبة التراث، مكة، ط1، 1408).
الفصل في الملل والأهواء والنحل، (مكتبة الخانجي، القاهرة).
55- حسن أيوب (معاصر):
تبسيط العقائد الإسلامية، (دار الندوة الجديدة، بيروت، ط5، 1403).
56- حسين غيب غلامي الهرساوي (---):
البخاري وصحيحه، كتاب الكتروني منزل من مركز الأبحاث العقائدية.
57- الحلبي، علي حسن عبد الحميد (معاصر):
دراسات علمية في صحيح مسلم، (دار الهجرة، الخبر، ط1، 1412).
58- الحلبي، أبو عبد الله الحسين بن الحسن (ت403):
المنهاج في شعب الإيمان، (تحقيق: حلمي فودة، دار الفكر، بيروت، ط1، 1399).
59- حمزة عبد الله المليباري (معاصر):
عقربة الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، (دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1418).
علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، (دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1423).
60- حميد قوفي (معاصر):
نظرات نقدية في قواعد في التعامل مع السنة، (مقال الكتروني: alukah.net).
61- الحميدي، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد (ت488):
تفسير غريب ما في الصحيحين - البخاري ومسلم-، (تحقيق: زبيدة عبد العزيز، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1415).

الخاتمة

- 62- الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي (ت741):
لباب التأويل في معاني التنزيل - تفسير الخازن-، (دار الفكر، بيروت، 1399).
- 63- خالد بن عبد الله الأزهرى (ت905):
شرح التصريح على التوضيح، (تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421).
64- خالد بن منصور الدريس (معاصر):
العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية، (دار الحدث، الرياض، 1425).
موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، (مكتبة الرشد، الرياض، ط1).
- 65- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق أبو بكر السلمي النيسابوري (ت223):

- صحيح ابن خزيمة (تحقيق: مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، دط، 1400).
- كتاب التوحيد، (تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض ط5، 1414).
- 66- ابن خلفه الأبي، محمد بن خلفه بن عمر الأبي الوشثاني (ت827):
إكمال إكمال المعلم، (دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت).
- 67- الخطابي، سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت388):
أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، (تحقيق: محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1408).
- معالم السنن، -شرح سنن أبي داود-، (المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351).
- 68- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت463):
شرف أصحاب الحديث، ومعه: نصيحة أهل الحديث، (تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1، 1417).
- الكفاية في علم الرواية، (تحقيق: إبراهيم حمدي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة).
تاريخ بغداد، (دار الكتب العلمية، بيروت).
- 69- الخطيب التبريزي، محمد بن عبد الله (ت741):
مشكاة المصابيح، (تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1399).
- 70- الخطيب القزويني، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين (ت739):
الإيضاح في علوم البلاغة، (دار إحياء العلوم، بيروت، ط4، 1998م).
- 71- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت681):
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت).
- 72- الخليل، أبو عبد الرحمن ابن أحمد الفراهيدي (ت173):
كتاب العين، (تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، دط، دت).
- 73- الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني (ت446):
الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409).
- 74- ابن خير، أبو بكر محمد بن عمر بن خليفة الإشبيلي (ت575):
فهرسة بن خير الإشبيلي، (تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419).

الكمال

- 75- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (ت385):
العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1409).
- الإلزامات والتبع، (تحقيق: مقبل الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1405).
- 76- الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد (ت280):

- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، (تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، 1998م).
- 77- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت255):
سنن الدارمي، (تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 1407).
- 78- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275):
سنن أبي داود، (اعتناء: مشهور آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط2، 1424).
- سنن أبي داود، ومعه معالم السنن للخطابي، (تحقيق: عزت الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1418).
- المصاحف، (تحقيق: محب الدين السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1423).
- الزهد - رواية ابن الأعرابي -، (تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، دار المشكاة، حلوان، ط1، 1414).
- 79- الديلمي، سليمان بن محمد (معاصر):
أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين - جمعا ودراسة -، (دار المنهاج، الرياض، ط1، 1427).
- 80- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت281):
قصر الأمل، (تحقيق محمد خير رمضان، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1416).

القال

- 81- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز (ت748):
الموقظة في علم مصطلح الحديث، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1405).
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ومعه: حاشيته للإمام برهان الدين سبط ابن العجمي، (تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، 1413).
- سير أعلام النبلاء، (تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1403).
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1382).
- تذكرة الحفاظ، (تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419).
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، (تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407).
- العلو للعلي الغفار، (تحقيق: أشرف بن عبدالمقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1416).

الراء

- 82- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الشافعي (ت606):
مفاتيح الغيب، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421).
- 83- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل (ت502):

- المفردات في غريب القرآن، (تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار العلم الدار الشامية، دمشق، دط، 1412).
- 84- ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ت238): مسند إسحاق بن راهويه، (تحقيق: عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة النبوية، ط1، 1412).
- 85- ربيع أحمد سيد (معاصر): النظر في أدلة عصمة الأنبياء من الصغائر وترجيح مذهب أهل السنة والأثر، (كتاب إلكتروني: الألوكة).
- 86- ربيع بن هادي المدخلي (معاصر): بين الإمامين مسلم والدارقطني، (مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420).
- 87- ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين الحنبلي البغدادي ثم الدمشقي (ت795): شرح علل الترمذي، (تحقيق: همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1407).
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، (تحقيق: طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، الدمام، ط2، 1422).
- 88- رحمت الله بن خليل الرحمن الكيرانوي (ت1308): إظهار الحق، (تحقيق محمد أحمد الملكاوي، طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ط1، 1410).
- 89- ابن رشيد السبتي، محمد بن عمر بن محمد الفهري (ت721): السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، (تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط1، 1417).
- 90- رفاعي سرور (ت1433): رد شبهة الكتابي فداء للمسلم من النار، (مقال إلكتروني: islamway.net).
- 91- أبو رية، محمود (ت1970م): شيخ المضيرة - أبو هريرة -، (مؤسسة الأعظمي، بيروت، ط4، 1413).
- أضواء على السنة المحمدية، (دار المعارف، القاهرة، ط6، دت).

الزاري

- 92- ابن الزاغوني، أبو الحسن علي بن عبيد الله (ت527): الإيضاح في أصول الدين، (تحقيق: عصام السيد محمود، مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض، ط1، 1424).
- 93- الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، (تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرون، طبعة وزارة الإرشاد، الكويت، 1385).
- 94- الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (ت794): البحر المحيط، (تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421).
- 95- الزركلي، خير الدين (ت1396): الأعلام، (دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 2002م).
- 96- زكريا أوزون (معاصر):

- 97- جنابة البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2004م).
 الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت538):
 الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، (دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407).
 الفائق في غريب الحديث، (تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، لبنان، ط2).
 98- أبو زهو محمد بن محمد (---):
 الحديث والمحدثون، (دار الفكر العربي، القاهرة، 1378).

السين

- 99- سامر إسلامبولي (معاصر):
 تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم، (دار الأوائل، دمشق، دط، دت).
 100- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت771):
 رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، (تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار عالم الكتب، بيروت، ط1، 1419).
 طبقات الشافعية الكبرى، (تحقيق: محمود محمد الطناحي، دار هجر، ط2، 1413).
 101- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر (ت902):
 الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، (منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت).
 غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج، ومعه: القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر، (تحقيق: جمال فرحات صاوي، كنوز إشبيلية، الرياض، ط1، 1425).
 102- سعد رستم (معاصر):
 الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات، (دار الأوائل، دمشق، ط3، 2005م).
 103- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري (ت230):
 الطبقات الكبرى، (تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1968م).
 104- ابن السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (ت1376)
 تيسير الكريم الرحمن، (تحقيق: عبد الرحمن اللويح، مؤسسة الرسالة، ط1، 1423).
 105- سعود بن عبد العزيز العريفي (معاصر):
 الأدلة العقلية والنقلية على أصول الاعتقاد، (دار عالم الفوائد، مكة، ط1، 1419).
 106- سفر بن عبد الرحمن الحوالي (معاصر):
 منهج الأشاعرة في العقيدة، (كتاب إلكتروني).
 107- السقاف، حسن بن علي (معاصر):
 مسألة الرؤية، (دار الإمام النووي، عمان، ط2، 1428).
 108- سلمان بن فهد العودة (معاصر):
 في حوار هادئ مع الشيخ محمد الغزالي، (ط1، 1419).

- 109- السمعاني، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت562):
الأُنساب، (تقديم: عبد الله البارودي، دار الجنان، بيروت، ط1، 1408).
- 110- السندي، أبو الحسن محمد بن عبد الهادي التنوي (ت1138):
حاشية السندي على صحيح البخاري، (دار الفكر، بيروت).
حاشية السندي على سنن ابن ماجه - كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه-، (دار الجيل، بيروت).
- 111- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي (ت458):
المخصص، (تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417).
- 112- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911):
الإتقان في علوم القرآن، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1394).
تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، (تحقيق: إشراف صدقي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1425).
الدر المنثور، (دار الفكر، بيروت، 1993م).
شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، (تحقيق: عبد المجيد طعمة حلي، دار المعرفة، لبنان، ط1، 1417).
طبقات الحفاظ، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403).

الشيخ

- 113- الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي (ت436):
تنزيه الأنبياء، (درا الأضواء، بيروت، ط2، 1409).
- 114- شفيق شقير (معاصر):
موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي الشريف، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1419).
- 115- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (ت1393):
آداب البحث والمناظرة، (مكتبة ابن تيمية، القاهرة، دط، دت).
أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (دار الفكر، بيروت، 1415).
- 116- أبو شهبة، محمد بن محمد (ت1403):
دفاع عن السنة ورد شبهة المستشرقين والكتاب المعاصرين، (مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1989م).
- 117- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت548):
نهاية الإقدام في علم الكلام، (تحقيق: ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430).
- 118- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (ت1250):
إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، (تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 1419).
البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (دار المعرفة، بيروت، ط1، 1348).
فتح القدير، (دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1414).
نيل الأوطار، (تحقيق: عصام الدين الصباطي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1413).

- 119- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي (ت235):
المصنف، (تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الرشد، الرياض، ط1، 1409).
120- شيخ الشريعة الإصبهاني، فتح الله بن محمد جواد (ت1339):
القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع، (تحقيق: حسين المرساوي، اعتماد، قم، ط1، 1422).

الصلوات

- 121- صديق حسن خان (ت1307):
الإذاعة لما يكون بين يدي الساعة، (دار الإيمان، بيروت، 1984م)
122- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764):
الوافي بالوفيات، (تحقيق: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث، بيروت، 1420).
123- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري (ت643):
صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، (تحقيق: موفق عبد الله بن عبد القادر،
دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1408).
علوم الحديث، (تحقيق: نور الدين العتر، دار الفكر، دمشق، ط1، 1406).
124- صلاح بن علي بن عبد الله الزيات (معاصر):
بعثرة هباء ابن قرناس، (بحث منشور على ملتقى أهل الحديث نسخة: pdf).
125- صلاح الدين مقبول أحمد (معاصر):
زوابع في وجه السنة قديما وحديثا، (مجمع البحوث الإسلامية، نيودلهي، ط1، 1411).

الصلوات

- 126- طاهر الجزائري الدمشقي (ت1388):
توجيه النظر إلى أصول الأثر، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1416).
127- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم (ت360):
المعجم الكبير، (تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط2، 1404).
128- الطبري، محمد بن جرير أبو جعفر (ت310):
جامع البيان في تأويل القرآن، (تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1420).
التبصير في معالم الدين، (تحقيق: علي الشبل، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1416).
تاريخ الأمم والملوك، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407).
129- الطحان، محمود بن أحمد بن محمود (معاصر):
تيسير مصطلح الحديث، (مكتبة المعارف، الرياض، ط10، 1425).
130- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت321):
شرح مشكل الآثار، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1415).

- 131- طه الحبيشي (معاصر):
ضلالات منكري السنة، (كتاب إلكتروني، tahahibishy.com).
- 132- الطوفي، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم (ت 716):
الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، (تحقيق: حسن بن عباس بن قطب، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط1، 1423).
- 133- الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود (ت 204):
مسند أبي داود الطيالسي، (تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الجزيرة، مصر، ط1، 1420).
- 134- الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد (ت 743):
الكاشف عن حقائق السنن، (تحقيق: عبد الحميد هندواوي، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط1، 1417).

العين

- 135- عادل الزريقي (معاصر):
المشهور من أسانيد الحديث، (كتاب إلكتروني منشور على ملتقى أهل الحديث).
- 136- ابن عاشور، محمد الطاهر (ت 1393):
التحرير والتنوير، (الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1984م).
- 137- ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني (ت 287):
كتاب السنة، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، (تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1400).
- 138- عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي (ت 249):
المنتخب من مسند عبد بن حميد، (تحقيق: مصطفى العدوي، دار بلنسية، الرياض، ط2، 1423).
- 139- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت 463):
جامع بيان العلم وفضله، (تحقيق: فواز زمزلي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1424).
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (تحقيق: مصطفى العلوي، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387).
- 140- عبد الرحمن بن صالح السديس (معاصر):
التعريف بالإمام مسلم وكتابه الصحيح، (بحث مقدم للنتقى أهل الحديث).
- 141- عبد الرزاق، أبو بكر بن همام الصنعائي (ت 211):
المصنف، ومعه كتاب الجامع لمعمر بن راشد، (تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403).
- 142- عبد الغفور عبد الحق البلوشي (معاصر):
الأحاديث القدسية في الجرح والتعديل ومصادرها وأدوار تدوينها، (مقال، مكتبة المشكاة).
- 143- عبد الفتاح أبو غدة (ت 1417):

- تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، (دار القلم، دمشق، ط1، 1414).
- 144- عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت429):
الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية، (دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1977).
- 145- عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر ابن عبد الرحمن بن محمد (ت471):
دلائل الإعجاز، (تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004).
- 146- عبد الله بن عبد العزيز بن علي الناصر (معاصر):
البرهان في تبرئة أبي هريرة من البهتان، (كتاب إلكتروني، الشاملة).
- 147- عبد الله بن علي النجدي القصيمي (ت1416):
مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، (المجلس العلمي السلفي، لاهور).
- 148- عبد الموجود محمد عبد اللطيف (معاصر):
السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم، (مطبعة طيبة، القاهرة، ط2، 1411).
- 149- عبد الهادي الفضلي (معاصر):
مذكرة المنطق، (دار الكتاب الإسلامي، قم، دط، دت).
- 150- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي (ت208):
مجاز القرآن، (تحقيق: محمد فؤاد سيزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت).
- 151- ابن عثيمين، محمد بن صالح (ت1421):
مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، (جمع: فهد بن ناصر السليمان، دار الوطن، الرياض، ط1، 1407).
- دروس وفتاوى الحرم المدني، (عدة دروس وفتاوى للشيخ رحمه الله في الحرم المدني عام 1416، فهرسة: أبو أيوب السليمان، موقع الشبكة الإسلامية).
- 152- ابن عدي: أبو أحمد أحمد بن عبد الله الجرجاني (ت365):
الكامل في ضعفاء الرجال، (تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1409).
- 153- عدنان محمد فقيه (معاصر):
العلم مفتاح للإعجاز، (مقال بمجلة الإعجاز العلمي، العدد: 15، eajaz.org).
- 154- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت806):
شرح ألفية العراقي، (تحقيق: ماهر فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1423).
- ألفية السيرة النبوية، (تحقيق: محمد بن علوي المالكي، دار المنهاج، جدة).
- 155- العراقي، أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين (ت826):
تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، (تحقيق: عبد الله نواره، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419م).
- 156- ابن أبي العز الحنفي، صدر الدين محمد بن علي بن محمد (ت792):
شرح العقيدة الطحاوية، (تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، ط1، 1418).
- 157- عز الدين نيازي (معاصر):

- دين السلطان، (دار الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1997).
- 158- ابن العطار، علاء الدين علي بن داود بن العطار الشافعي (ت724):
العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (تحقيق: نظام يعقوبي، جمعية الإصلاح، البحرين، 1427).
- 159- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت542):
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413).
- 160- عفاف عبد الغفور حميد (معاصرة):
الفتن والمحن بين يدي الساعة في ضوء الكتاب والسنة، (دار عمار، عمان، ط1، 1422).
- 161- العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي (ت761):
إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، (تحقيق: مرزق الزهراني، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط1، 1425).
- 162- العلوان، سليمان بن ناصر (معاصر):
الكشاف عن ضلالات السقاف، (كتاب إلكتروني، مكتبة صيد الفوائد).
إتحاف أهل الفضل والإنصاف بنقض كتاب ابن الجوزي دفع شبه الشبه وتعليقات السقاف، (كتاب إلكتروني، مكتبة صيد الفوائد).
- 163- علي صالح علي مصطفى (معاصر):
طعون المعاصرين في أحاديث الصحيحين الخاصة بأسباب النزول والتفسير بدعوى مخالفة القرآن دراسة نقدية، (كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010م).
- 164- عماد السيد محمد إسماعيل الشريبي (معاصر):
كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، (ط1، 1422).
- 165- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت1089):
شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (تحقيق: عبد القادر الأرئووط، دار بن كثير، دمشق، ط1، 1406).
- 166- عمرو عبد المنعم سليم (معاصر):
لا دفاعاً عن الألباني فحسب بل دفاعاً عن السلفية، (مكتبة الصحابة، الشارقة، ط4، 1420).
- 167- عواد برد جاعد العنزي (معاصر):
المعاد الأخروي وشبهات العلمانيين عرض ونقد على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1431).
- 168- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الاسفرائني (ت316):
مسند أبي عوانة، (دار المعرفة، بيروت).
- 169- عياض بن موسى اليحصبي (ت544):
إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، (تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1419).
الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، مذيلاً بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، (دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت).

الأنوار على صحاح الآثار، (المكتبة العتيقة، تونس، دت، دط).

170- عيسى محسن عيسى النعمي (معاصر):

دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الإعتقاد -دراسة لما في الصحيحين-، (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة).

171- العيني، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الغيتايي الحنفي (ت 855):

عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (دار إحياء التراث العربي، بيروت).

شرح سنن أبي داود، (تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420).

الغين

172- غالب بن علي عواجي (معاصر):

فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، (المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، ط4، 1422).

173- الغزالي، محمد بن محمد بن محمد أبو حامد (ت 505):

المحك النظر في المنطق، مطبوع مع التقريب لحد المنطق لابن حزم (تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت).

الاقتصاد في الاعتقاد، (تحقيق: إنصاف رمضان، دار قتيبة، دمشق، ط1، 1423).

إحياء علوم الدين، (مكتبة كرياضة فوترا، سماراغ، دط، دت).

المستصفي من علم الأصول، (تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1417).

174- الغزالي، محمد أحمد السقا (ت 1416):

السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث، (دار الشروق، القاهرة، ط3، 1989م).

الطريق من هنا، (دار الشروق، القاهرة، دط، دت).

فقه السيرة، (دار نضضة، مصر، ط1).

كيف نتعامل مع القرآن، (نضضة مصر للطباعة والنشر، مصر، ط7، 2005م).

نظرات في القرآن الكريم، (دار نضضة، مصر، ط1).

175- الغفيلي، عبد الله بن سليمان (معاصر):

أشراط الساعة، (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط1، 1422).

176- الغماري، أحمد بن محمد الصديق (ت 1380):

المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير، (دار الرائد العربي، بيروت، 1402).

177- الغماري، عبد الله بن محمد الصديق (ت 1993م):

فتح المعين بنقد كتاب الأربعين، (تحقيق: حسن السقاف، ط3، 1427).

الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة، (كتاب ألكتروني).

الفاء

- 178- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395):
معجم مقاييس اللغة، (تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، دط، 1399).
- 179- فاضل صالح السمرائي (معاصر):
معاني الأبنية في العربية، (دار عمار، الأردن، ط2، 1428).
- 180- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد (ت799):
الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، (تحقيق: محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة، ط3، 1426).
- 181- فضل حسن عباس (ت1432):
البلاغة فنونها وأفانها، (دار الفرقان، عمان، ط4، 1417).
- 182- الفوزان، صالح بن فوزان (معاصر):
الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد، (دار ابن الجوزي، الرياض، ط4، 1420).

القاف

- 183- القاري، أبو الحسن علي محمد علي بن سلطان الهروي (ت1014):
مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422).
- 184- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276):
تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد زهري النجار، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، دط، دت).
- 185- القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم (ت656):
المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، (تحقيق: محي الدين مستو وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1417).
- 186- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت671):
الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام، (تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار التراث العربي، القاهرة، 1398).
- الجامع لأحكام القرآن، (تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427).
- التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، (تحقيق: الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة المنهاج، الرياض، ط1، 1425).
- 187- ابن قرناس (معاصر):
الحديث والقرآن، (منشورات دار الجمل، بغداد، ط1، 2008م).
- 188- ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك (ت628):
بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، (تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1418).
- 189- ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت751):

- زاد المعاد في هدي خير العباد، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط27، 1415).
- طريق الهجرتين وباب السعادتين، (تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط2، 1414).
- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، (دار الكتب العلمية، بيروت).
- الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة، (تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط3، 1418).
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجليل، بيروت، دط، 1973م).

الكاف

- 190- الكتاني، محمد بن جعفر (ت1345):
الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، (تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط4، 1406).
- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، (تحقيق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، ط2، دت).
- 191- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت774):
البداية والنهاية، (تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الرياض، ط1، 1418).
- النهاية في الفتن والملاحم، (تحقيق: عبده الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408).
- تفسير القرآن العظيم، (تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1420).
- 192- كحالة، عمر رضا (ت1408):
معجم المؤلفين، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، 1414).
- 193- الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين (ت398):
الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، (تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1407).
- 194- الكوثري، محمد زاهد بن حسين بن علي (ت1371):
المقالات، (جمع: السيد أحمد خيرى، المكتبة التوفيقية، القاهرة).

اللام

- 195- لطفي بن محمد الزغير (معاصر):
التعارض في الحديث، جزء من رسالة الدكتوراه منشور بملتقى أهل الحديث.
انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين، (منشور ضمن أعمال مؤتمر الانتصار للصحيحين).

الميم

- 196- ابن ماجة، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني (ت273):

- سنن ابن ماجه، (تحقيق: بشار عواد معروف، دار الجيل، بيروت، ط1، 1418).
- 197- ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن أبي نصر (ت475):
الإكمال في رفع الأرتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411).
- 198- مالك، مالك بن أنس الأصبحي (ت179):
الموطأ - برواية يحيى بن يحيى الليثي-، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر).
- 199- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجبالي (ت672):
شرح الكافية الشافية، (تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1).
- 200- مؤيد محمود حسن (معاصر):
مباحث النبوات والسمعيات في فتح الباري لابن حجر العسقلاني، (رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، بغداد، 1431).
- 201- المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام الرحمانى (ت1414):
مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (الجامعة السلفية، بنارس، الهند، ط3، 1404).
- 202- مجموعة من العلماء:
موسوعة بيان الإسلام - الرد على الافتراءات والشبهات-، (إشراف: دالية محمد إبراهيم، دار النهضة، مصر، ط1، 2012م).
- 203- محمد أحمد المبيض (معاصر):
المسيح الدجال - فتنته وعلاقته بابن صياد-، (كتاب إلكتروني: مكتبة المشكاة).
- 204- محمد حسين آل كاشف الغطاء (ت1373):
أصل الشيعة وأصولها مقارنة مع المذاهب الأربعة، (دار الأضواء، بيروت، ط1، 1990م).
- 205- محمد بن حيدر بن مهدي (معاصر):
أحاديث حياة البرزخ في الكتب التسعة - جمعاً وتخريجاً ودراسة-، (كتاب إلكتروني، صيد الفوائد).
- 206- محمد رشيد رضا (ت1354):
تفسير المنار - تفسير القرآن الحكيم-، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990).
- مجلة المنار، (مطبعة المنار، مصر).
- 207- محمد صادق النجمي (---):
أضواء على الصحيحين، (ترجمة: يحيى كمالى البحراني، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط1، 1419).
- 208- محمد طاهر بن حكيم غلام رسول (معاصر):
السنة في مواجهة الأباطيل، (مطبوعات رابطة العالم الإسلامي، 1402).
- 209- محمد عبد الرزاق أحمد (معاصر):
الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، (دار الكلم الطيب، دمشق، ط1، 1429).
- 210- محمد عبد الرزاق حمزة (ت1392):
ظلمات أبي رية أمام السنة المحمدية، (المكتبة السلفية، القاهرة، دط، 1378).

- 211- محمد عبد العزيز النجار (معاصر):
ضياء السالك إلى أوضح المسالك، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1422).
- 212- محمد بن عبد الكريم بن عبيد (معاصر):
تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير، (مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420).
- 213- محمد أبو عبده (معاصر):
الأحاديث التي ضعفها الشيخ الألباني في صحيح البخاري، (منشور ضمن أعمال مؤتمر الانتصار للصحيحين).
- 214- محمد عبده (1905م):
الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، (دار الحداثة، بيروت، 1988).
- 215- محمد عقيل بن علي المهدي (معاصر):
دراسة في السمعيات، (درا الحديث، القاهرة، ط1، 1416).
- 216- محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني (معاصر):
المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج - رحمه الله-، (مكتب الشؤون الفنية، الكويت، ط1، 1427).
- 217- محمد مصطفى الأعظمي (معاصر):
دراسات في الحديث النبوي، (المكتب الإسلامي، بيروت، 1400).
- معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، (أضواء السلف، الرياض، ط1، 1420).
- 218- ابن مخلوف، محمد بن محمد (ت1360):
شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، (المطبعة السلفية، القاهرة، 1349).
- 219- المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن (ت742):
تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، مع النكت الطراف على الأطراف لابن حجر، (تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403).
- تهذيب الكمال، (تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1403).
- 220- مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري (ت261):
صحيح مسلم، (تحقيق: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، دط، 1419).
- 221- مصطفى باحو، أبو سفيان (معاصر):
الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، (دار الضياء، طنطا، ط1، 1426).
- 222- مصطفى السباعي (ت1384):
السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1402).
- 223- مصطفى صلاح صبري (معاصر):
تفسيرات المدرسة العقلية الحديثة لأشراط الساعة الواردة في القرآن الكريم، (رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2012م).
- 224- مصطفى أبو النصر الشلبي (معاصر):
صحيح أشراط الساعة، ووصف ليوم البعث وأهوال يوم القيامة، (مكتبة السوادي، جدة، ط1، 1413).
- 225- معتوقة بنت محمد حسن باسل (معاصرة):

- الشبهات النقلية لمخالفى أهل السنة والجماعة في مسائل اليوم الآخر، (مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1433).
- 226- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى (1386):
التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، (تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني وآخرون، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1406).
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، (عالم الكتب، بيروت، دط، 1406).
- 227- مقبل بن هادي الوادعي (ت1422):
تتبع أوهام الحاكم التي سكت عنها الذهبي، مطبوع بذييل المستدرك للحاكم.
المقترح في الإجابة على بعض أسئلة المصطلح، (دار الحرمين للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1422).
- 228- المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر (ت507):
شروط الأئمة الستة، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405).
- 229- مناع القطان (ت1420):
مباحث في علوم القرآن، (مكتبة المعارف، الرياض، ط3، 1421).
- 230- ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى (ت395):
كتاب التوحيد، (تحقيق: علي الفقيهي، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط1، 1409).
- الإيمان، (تحقيق: علي الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406).
- 231- ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري (ت711):
لسان العرب، (تحقيق عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، دط، دت).
- 232- ابن المنير، أحمد بن محمد (ت683):
الانتصاف من الكشاف، (مطبوع بحاشية الكشاف).
- 233- المهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأندلسي (ت435):
المختصر النصح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، (تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار التوحيد، الرياض، ط1، 1430).
- 234- موسى شاهين (معاصر):
السنة والتشريع، (نشر: مجلة الأزهر، 1411).

النون

- 235- ناصر بن حمد الفهد (معاصر):
منهج المتقدمين في التدليس، (أضواء السلف، الرياض، ط1، 1422).
- 236- ابن ناصر الدين الدمشقي، شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي (ت842):
توضيح المشتهبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، (تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993م).

- 237- ناصر بن عبد الله بن علي القفاري (معاصر):
أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية - عرض ونقد-، (ط1، 1414).
- 238- ناصر بن عبد الكريم العقل (معاصر):
الاتجاهات العقلانية الحديثة، (دار الفضيلة، الرياض، ط1، 1422).
- 239- ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى (ت972):
شرح الكوكب المنير، (تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط2، 1418).
- 240- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت303):
سنن النسائي، (اعتناء: مشهور آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط2، 1424).
- سنن النسائي الكبرى، (تحقيق: حسن عبد المنعم شليبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421).
- 241- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430):
دلائل النبوة، (تحقيق: محمد رواس قلعجي وعبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، ط2، 1406).
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1409).
- 242- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري (ت676):
المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392).
- تهذيب الأسماء واللغات، (دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت).

الهاء

- 243- هاشم معروف الحسيني (---):
دراسات في الكافي للكليني، والصحيح للبخاري.
- 244- الهروي، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي (ت481):
الأربعون في دلائل التوحيد، (تحقيق جهاد المرشدي، دار ابن رجب، المنصورة، 1422).
- 245- ابن هشام الأنصاري (ت761):
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت).
- 246- الهلالي، سليم بن عيد (معاصر):
المنهل الرقاق في تخريج ما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، (دار ابن الجوزي، الرياض، ط2، 1418).
- 247- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (ت807):
موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، (تحقيق حسين سليم أسد الداداني، وعبد علي كوشك، دار الثقافة العربية، دمشق، ط1، 1412).
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (تحقيق: عبد الله الدرويش، دار الفكر، بيروت، دط، 1414).

الواو

- 248- ابن الوزير اليماني، محمد بن إبراهيم (ت 840):
العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3،
1415).

الياء

- 249- ياقوت الحموي (ت626):
معجم البلدان، (دار صادر، بيروت، دط، 1397).
250- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلبي التميمي (ت307):
مسند أبي يعلى الموصلبي، (تحقيق: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، ط2، 1412).
251- يوسف بن عبد الله الوايل (معاصر):
أشراط الساعة، (دار ابن الجوزي، الرياض).

فَقْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة

| | |
|-------|---|
| - | إهداء |
| - | شكر وتقدير |
| أ - ط | مقدمة |
| | الفصل التمهيدي |
| 2 | المبحث الأول: معنى الغيبات |
| 2 | الغيبات لغة |
| 2 | الغيب في القرآن الكريم |
| 3 | الغيب في السنة النبوية |
| 5 | الغيبات اصطلاحاً |
| 8 | مباحث الغيبات |
| 11 | المبحث الثاني: التعريف بالإمام البخاري وصحيحه |
| 11 | المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري |
| 11 | نسبه |
| 11 | مولده |
| 12 | نشأته العلمية |
| 13 | مكانته العلمية وثناء العلماء عليه |
| 14 | تلاميذه |
| 14 | مؤلفاته |
| 16 | مذهبه وعقيدته |
| 16 | محنته |
| 17 | وفاته |
| 18 | المطلب الثاني: التعريف بصحيح الإمام البخاري |
| 18 | اسم الكتاب |
| 18 | موضوع الكتاب |
| 19 | سبب تصنيفه |
| 19 | مدة تأليفه |

| | |
|----|---|
| 20 | وصف الكتاب |
| 20 | عدد أحاديثه |
| 21 | شرط الإمام في عننة المتعاصرين |
| 23 | درجة أحاديث الكتاب |
| 23 | مكانة صحيح البخاري |
| 25 | المبحث الثالث: التعريف بالإمام مسلم وصحيحه |
| 25 | المطلب الأول: ترجمة الإمام مسلم |
| 25 | اسمه ونسبه وكنيته |
| 25 | مولده |
| 26 | نشأته العلمية |
| 27 | مكانته العلمية وثناء العلماء عليه |
| 28 | تلاميذه |
| 29 | مؤلفاته |
| 29 | مذهبه وعقيدته |
| 30 | وفاته |
| 31 | المطلب الثاني: التعريف بصحيح الإمام مسلم |
| 31 | اسم الكتاب |
| 31 | موضوع الكتاب |
| 32 | سبب تصنيف الكتاب |
| 33 | مدة تأليف الكتاب |
| 33 | وصف الكتاب |
| 34 | عدد أحاديثه |
| 35 | شرط الإمام مسلم في عننة المتعاصرين |
| 36 | درجة أحاديث صحيح مسلم |
| 40 | مكانة الكتاب |
| 41 | المبحث الرابع: المدارس المعاصرة في نقد الصحيحين |
| 41 | المطلب الأول: مدرسة القرآنيين |
| 41 | ظهور المدرسة |
| 43 | موقف المدرسة من السنة |
| 44 | موقف المدرسة من الصحيحين |
| 44 | أهم كتب المدرسة في نقد الصحيحين |
| 47 | المطلب الثاني: مدرسة العقلانيين |

| | |
|----|--------------------------------------|
| 47 | ظهور المدرسة |
| 48 | موقف المدرسة من السنة |
| 51 | موقف المدرسة من الصحيحين |
| 53 | أهم كتب المدرسة في نقد الصحيحين |
| 56 | المطلب الثالث: مدرسة الشيعة الإمامية |
| 56 | موقف المدرسة من السنة |
| 57 | موقف المدرسة من الصحيحين |
| 57 | أهم كتب المدرسة في نقد الصحيحين |

الفصل الأول: طعون المعاصرين في أحاديث الصحيحين المتعلقة بأشراك الساعة

| | |
|----|---|
| 62 | تمهيد |
| 64 | المبحث الأول: طعون المعاصرين في حديث: «خمس لا يعلمها إلا الله» |
| 64 | تخريج الحديث |
| 65 | شرح الغريب |
| 66 | الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث |
| 67 | الإجابة عن هذه الطعون |
| 71 | المبحث الثاني: طعون المعاصرين في أحاديث إعلامه - صلى الله عليه وسلم - أصحابه بالفتن |
| 71 | تخريج الأحاديث |
| 71 | شرح الغريب |
| 72 | الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث |
| 72 | الإجابة عن هذه الطعون |
| 75 | المبحث الثالث: طعون المعاصرين في أحاديث انشقاق القمر |
| 75 | تخريج الأحاديث |
| 76 | شرح الغريب |
| 76 | الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث |
| 78 | الإجابة عن هذه الطعون |
| 83 | المبحث الرابع: طعون المعاصرين في حديث: «خير الناس قرني» |
| 83 | تخريج الأحاديث |
| 84 | شرح الغريب |
| 84 | الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث |
| 85 | الإجابة عن هذه الطعون |
| 90 | المبحث الخامس: طعون المعاصرين في أحاديث انخرام قرن الصحابة بعد مائة سنة |

| | |
|-----|--|
| 90 | تخريج الأحاديث |
| 91 | شرح الغريب |
| 92 | الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث |
| 94 | الإجابة عن هذه الطعون |
| 98 | المبحث السادس: طعون المعاصرين في أحاديث إلقاء الشح وكثرة المال |
| 98 | تخريج الأحاديث |
| 99 | شرح الغريب |
| 99 | الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث |
| 101 | الإجابة عن هذه الطعون |
| 105 | المبحث السابع: طعون المعاصرين في حديث ضياع الأمانة |
| 105 | تخريج الأحاديث |
| 105 | شرح الغريب |
| 105 | الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث |
| 106 | الإجابة عن هذه الطعون |
| 110 | المبحث الثامن: طعون المعاصرين في أحاديث طلوع الشمس من مغربها |
| 110 | تخريج الأحاديث |
| 111 | شرح الغريب |
| 111 | الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث |
| 115 | الإجابة عن هذه الطعون |
| 125 | المبحث التاسع: طعون المعاصرين في أحاديث الدجال |
| 125 | تخريج الأحاديث |
| 129 | شرح الغريب |
| 132 | الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث |
| 137 | الإجابة عن هذه الطعون |
| 153 | المبحث العاشر: طعون المعاصرين في حديث الجساسة |
| 153 | تخريج الحديث |
| 155 | شرح الغريب |
| 156 | الطعون المتعلقة بهذا الحديث |
| 159 | الإجابة عن هذه الطعون |
| 165 | المبحث الحادي عشر: طعون المعاصرين في حديث: «يحشر الناس على بعير» |
| 165 | تخريج الأحاديث |
| 165 | شرح الغريب |

- 165 الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث
166 الإجابة عن هذه الطعون

الفصل الثاني: طعون المعاصرين في أحاديث الصحيحين المتعلقة بالبرزخ والقيامة

- 173 تمهيد
175 المبحث الأول: طعون المعاصرين في أحاديث فتنة القبر
175 تخريج الحديث
176 شرح الغريب
177 الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث
179 الإجابة عن هذه الطعون
185 المبحث الثاني: طعون المعاصرين في أحاديث عذاب الميت ببكاء أهله عليه
185 تخريج الأحاديث
187 شرح الغريب
187 الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث
189 الإجابة عن هذه الطعون
193 المبحث الثالث: طعون المعاصرين في أحاديث أخذ موسى بإحدى قوائم العرش
193 تخريج الأحاديث
195 شرح الغريب
195 الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث
196 الإجابة عن هذه الطعون
198 المبحث الرابع: طعون المعاصرين في حديث دنو الشمس من الخلق يوم القيامة
198 تخريج الأحاديث
199 شرح الغريب
199 الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث
200 الإجابة عن هذه الطعون
204 المبحث الخامس: طعون المعاصرين في حديث كشف الله عن ساقه
204 تخريج الأحاديث
204 شرح الغريب
205 الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث
209 الإجابة عن هذه الطعون
218 المبحث السادس: طعون المعاصرين في أحاديث الشفاعة
218 تخريج الأحاديث

- 221 شرح الغريب
221 الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث
223 الإجابة عن هذه الطعون

الفصل الثالث: طعون المعاصرين في أحاديث الصحيحين المتعلقة بالجنة والنار

- 232 تمهيد
234 المبحث الأول: طعون المعاصرين في أحاديث حال أبي طالب يوم القيامة
234 تخريج الحديث
235 شرح الغريب
236 الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث
240 الإجابة عن هذه الطعون
249 المبحث الثاني: طعون المعاصرين في حديث افتداء المسلم بالكافر
249 تخريج الأحاديث
249 شرح الغريب
250 الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث
251 الإجابة عن هذه الطعون
256 المبحث الثالث: طعون المعاصرين في أحاديث اختصام الجنة والنار
256 تخريج الأحاديث
257 شرح الغريب
258 الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث
261 الإجابة عن هذه الطعون
270 المبحث الرابع: طعون المعاصرين في أحاديث اشتكاء النار إلى ربها
270 تخريج الأحاديث
270 شرح الغريب
271 الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث
273 الإجابة عن هذه الطعون
278 المبحث الخامس: طعون المعاصرين في حديث آخر أهل الجنة دخولا
278 تخريج الأحاديث
278 شرح الغريب
279 الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث
280 الإجابة عن هذه الطعون
284 المبحث السادس: طعون المعاصرين في حديث ذبح الموت

| | |
|-----|---|
| 284 | تخريج الأحاديث |
| 285 | شرح الغريب |
| 285 | الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث |
| 286 | الإجابة عن هذه الطعون |
| 289 | المبحث السابع: طعون المعاصرين في أحاديث رؤية الله - عز وجل - في الجنة |
| 289 | تخريج الأحاديث |
| 290 | شرح الغريب |
| 290 | الطعون المتعلقة بهذه الأحاديث |
| 296 | الإجابة عن هذه الطعون |
| 305 | خاتمة |

الفهارس العامة

| | |
|-----|--------------------------|
| 310 | فهرس الآيات القرآنية |
| 326 | فهرس الأحاديث النبوية |
| 332 | فهرس الأعلام المترجم لهم |
| 343 | قائمة المصادر والمراجع |
| 367 | فهرس الموضوعات |

TITRE:

**«Les critiques contemporaines des Ahadith de
Alsahihayn qui ont trait à l'inconnaissable. Étude
analytique et critique».**

Présentée par: Ibrahim AYACHI

Sous la direction de: Dr. Saleh OUMAR

Thèse présentée pour compléter les exigences pour l'obtention du grade
de Magister en Hadith et ses Sciences.

Résumé:

Cette recherche vise à étudier et critiquer les critiques contemporains des Ahadith de Alsahihayn liés à l'inconnaissable, en subjuguant les résultats de leurs études aux règles de la recherche scientifique et aux rudiments de critique des Ahadith, en vue de l'évaluation de ces résultats puis la détermination de leurs erreurs.

Cette étude a été divisée en trois chapitres, dans laquelle j'ai commencé par un chapitre élémentaire:

En ce qui concerne le chapitre élémentaire, il est considéré comme une introduction à l'étude, dans lequel j'ai déterminé la signification du terme Inconnaissable et j'ai identifié Alsahihayn et leurs auteurs. J'ai abordé l'identification des plus importantes écoles contemporaines de criticisme de Alsona et leurs ouvrages dans le criticisme de Alsahihayn.

Le premier chapitre est destiné à recueillir et à critiquer les critiques contemporaine des Ahadith de Alsahihayn relatifs aux conditions de l'heure, tels que: l'apparition de l'Antéchrist, le lever du soleil de l'ouest et ainsi de suite.

Le deuxième Chapitre: j'ai le consacré à la collection et la critique des critiques contemporaines relatif aux Ahadith de Alsahihayn qui abordent le sujet de la vie isthme et les horreurs du Jour du Jugement

Le troisième chapitre est dédié à la réponse aux critiques liés aux Ahadith relatifs à la rétribution des créatures au jour de la résurrection, et tous ce qui concerne leur vie dans l'Ultime demeure.

J'ai terminé cette étude par une conclusion, dans laquelle j'ai mentionné les plus importantes résultats que j'ai les atteint au cours de cette étude.

TITLE:

«Contemporary criticisms of the Ahadith of Alsahihayn which related to the unseen. Analytical and critical study».

Presented by: Ibrahim AYACHI

Under the supervision of: Dr. Saleh OUMAR

Thesis presented to complete the requirements for obtaining the degree of Magister in Hadith and its Sciences.

Abstract:

This research aims to study and criticize the contemporary criticisms of Ahadith of Alsahihayn that related to the unseen, by subjugating the results of their studies to the rules of scientific research and the basics of criticism of Hadith, in order to evaluate these results, then the determination of their errors.

The study was divided into three chapters, in which I started with an elementary one:

Regarding the elementary chapter, it is considered as an introduction to the study, in which I determined the meaning of the term Unseen and I identified Alsahihayn and their authors. I dealt with the identification of the most important contemporary schools of criticism of Alsona and their works in the criticism of Alsahihayn.

The first chapter is intended to collect and criticize the contemporary criticism of the Ahadith of Alsahihayn that related to the conditions of the Hour, such as the appearance of the Antichrist, the sun rise from the west and so on.

The second chapter: I devoted it to the collection and criticism of contemporary criticisms of the Ahadith of Alssahihayn which deal with the subject of the isthmus life and the horrors of the Day of Judgment

The third chapter is dedicated to answer to criticisms related to the Ahadith talking about the remuneration of creatures on the Day of Resurrection, and everything about their lives in the home of the hereafter.

I ended this study with a conclusion in which I mentioned the most important results I achieved during this study.